المجلة العربية
لضمان جودة التعليم الجامعي

المجلد العاشر- العدد التاسع والعشرون 2017م

مجلة عربية علمية تصدر كل شهرين من جامعة العلوم والتكنولوجيا
بالإشتراك مع الأمانة العامة لاتحاد الجامعات العربية

p-ISSN: 2308-5347 e-ISSN: 2308-5355 INDEXED IN EBSCO

- الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية جامعتي دنقلا والقضارف كما يدركها الطلبة

  د.مجذوب أحمد قمر د.محجوب الصديق محمد د.موسى مكي حامد د.محمد عبد الله داؤود

- واقع تطبيق ضمان الجودة في كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

  أ. نصر علي حطرم د. سليمان زكريا عبدالله

- مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة

  أ. حامد نعيم القدرة

- مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية

  د. نواف بن عبدالله الرويلي

- واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

  د.عاطف بن طريف أ.د. زياد أحمد الطويسي

- تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

  د. أحمد نصحي الشربيني الباز

- الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن "دراسة ميدانية نوعية في جامعة اليرموك"

  أ.د. محمد فرحان القضاة د. محمد علي العسيري

- الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن

  د. مراد محمد النشمي أ.هدى أحمد الدعيس

جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology

المجلة العربية

لضمان جودة التعليم الجامعي

المجلد العاشر - العدد (٢٩) ٢٠١٧م

الهيئة الاستشارية

رئيس الهيئة الاستشارية

أ.د. داود عبد الملك الحدابي - اليمن

أعضاء الهيئة الاستشارية

أ.د محمود فتحي عكاشة - مصر
أ.د علي ياغي - الأردن
أ.د سوسن شاكر عبد المجيد - العراق
أ.د عبد العزيز برغوت - ماليزيا
أ.د محمود الوادي - الأردن
أ.د فيصل الحاج - السودان
أ.د خليل الخليلي - البحرين
أ.د حسن زر داني - المغرب
أ.د سهام القرضاوي - قطر
أ.د بشير الزعبي - الأردن
أ.د عبدالله مسلم - السعودية
أ.د جواهر المضحكي - البحرين
أ.د خليل الدليمي - العراق
أ.د هنري العويض - لبنان
أ.د نادية بدراوي - مصر
أ.د محمد بدر أبو العلا - الإمارات
أ.د يونس عمر - فلسطين
أ.د نورية العواضي— الكويت
أ.د إسماعيل الجبوري — العراق

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ.د. داود عبد الملك الحدابي - اليمن

أعضاء هيئة التحرير

أ.د سلطان أبو عرابي العدوان - الأردن
أ.د محمد رأفت محمود - مصر
أ.د مصطفى البشير - السودان
أ.د. نضال الرمحي - الأردن
أ.د عبد اللطيف حيدر الحكيمي - صنعاء
أ.د محمد عبد الله الصوفي -اليمن
أ.د عماد ابو الرب - الإمارات
أ.د نعمان قايد النجار- اليمن
أ. رجاء محمد ديب الجاجي- سوريا

سكرتير التحرير

أ. نسمة سلطان عبده العبسي

مراجعة لغوية

د.عبد الحميد الشجاع
د.محمد حسين خاقو

للمراسلات:

المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي

جامعة العلوم والتكنولوجيا / صنعاء

ص.ب: 13064 **تلفون** 373237 1 00967 **تحويلة** 2127

البريد الالكتروني: tdc@ust.edu

الموقع الالكتروني: http://ust.edu/ojs www.ust.edu/uaqe

أولاً: القواعد العامة لقبول التحكيم:

1. تُعنى المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي بالبحوث العلمية في مجال ضمان الجودة.
2. تنشر المجلة البحوث العلمية وفق المعايير المتعارف عليها عالمياً في كتابة البحث العلمي.
3. تقبل المجلة نشر البحوث باللغتين العربية والإنجليزية وفق الشروط الآتية:

- أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قدم للنشر لأي جهة أخرى.
- أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة.
- أن تتم الإشارة إذا ما كان البحث مستلاً من رسالة علمية.
- أن يكون البحث مطبوعاً بواسطة الحاسوب.
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة العربية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط(Traditional Arabic) وبحجم (14).
- بالنسبة للبحوث المكتوبة باللغة الانجليزية: تكون المسافة بين السطور مزدوجة بنوع خط (Times New Roman) وبحجم (12) .
- أن تكون هوامش الصفحة (2.50) سم لجميع الجهات.
- أن توضع الجداول والأشكال بأماكنها الصحيحة وأن تشمل على العناوين والبيانات الإيضاحية الضرورية وبحجم خط (12) للكتابة باللغة العربية أو الانجليزية.
- أن لا تزيد عدد صفحات البحث عن (25) صفحة أي ما يعادل (7000) كلمة متضمنة المتن والمراجع والملاحق من نوع (A4).

ثانياً: إجراءات التقديم للنشر:

1. يلتزم الباحث بترتيب البحث وفق الخطوات الآتية:

- صفحة العنوان: بحيثُ تخصص الصفحة الأولى من البحث للعنوان شريطة أن لا يتجاوز عدد كلمات العنوان (15) كلمة وأن لا يتم الإشارة إلى اسم وعنوان صاحب البحث .
- الملخص باللغة العربية: تخصص له الصفحة الثانية من البحث بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن يتبعه الكلمات المفتاحية التي لا تقل عن ثلاث كلمات.
- الملخص باللغة الإنجليزية Abstract : تخصص له الصفحة الثالثة من البحث للملخص بحيث لا يتجاوز (250) كلمة وأن تتبعه الكلمات المفتاحية (Keywords) التي لا تقل عن ثلاث كلمات.
- المقدمة Introduction: تتضمن الإطار النظري والدراسات السابقة بحيث يتم دمج الإطار النظري والدراسات السابقة معاً بطريقة علمية ناقدة، وتشمل المقدمة على العناوين الفرعية الآتية: (مشكلة الدراسة، وأسئلتها / فرضياتها، ومصطلحات الدراسة وحدودها).
- المنهج والإجراءات Methods: ويتضمن (منهج الدراسة، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات الدراسة، وإجراءات الدراسة).
- النتائج Results: يتم التطرق للنتائج المتعلقة بالسؤال الأول / الفرضية الأولى ، تليه النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني / الفرضية الثانية، وهكذا.
- مناقشة النتائج Discussion: وتتضمن العمق في مناقشة النتائج بالاستناد إلى الدراسات السابقة والإطار النظري الذي تمت الإشارة إليه في المقدمة أو غير ذلك من دراسات أخرى.
- الاستنتاجات والتوصيات Conclusion & Recommendations: بحيث يقدم الباحث ملخصاً لأبرز النتائج التي توصلت لها الدراسة وفي ضوء النتائج ومناقشتها يقدم التوصيات والمقترحات.

- **المراجع References: توثيق المراجع: تعتمد المجلة التوثيق المتبع لدى الجمعية الأمريكية لعلم النفس (النسخة السادسة) (American Psychological Association, APA 6). وحسب ما يأتي:**
  - **ترتيب المراجع أبجدياً والبدء بالاسم الأخير للباحث ثم باسمه الأول.**
  - **إبراز عنوان المرجع أو اسم المجلة بالتسطير المحدد، وعدم ترقيم المراجع.**
  - **عند استخدام الكتب بوصفها مراجع للبحث: يتم كتابة اسم المؤلف كاملاً / المؤلفون، ثم يوضع تاريخ النشر بين حاصرتين، يليه عنوان الكتاب " بخط مائل"، ثم يذكر اسم مكان ودار النشر.**

مثال(1): عبوي، زيد (2006). *ادارة الجودة الشاملة*، عمان، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع.

مثال(2): المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، (2006)، *الإدارة الاستراتيجية بقياس الأداء المتوازن*، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، المنصورة، مصر.

مثال(3): إدريس، ثابت عبد الرحمان والمرسي، جمال الدين (2006). *الإدارة الاستراتيجية: مفاهيم ونماذج تطبيقية*، الدار الجامعية، القاهرة.

  - **عند استخدام الدوريات(المجلات) بوصفها مراجع للبحث: يُذكر اسم صاحب المقالة كاملاً، ثم تاريخ النشر بين حاصرتين، ثم عنوان المقالة، ثم ذكر اسم المجلة ورقم المجلد " بخط مائل "، ثم رقم العدد ورقم الصفحات.**

مثال: صبري، هاله (2009). جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الأكاديمي، تجربة التعليم الجامعي الخاص في الاردن. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *2*(4): 148-176.

  - **الالتزام بقواعد وأخلاقيات التوثيق بالرجوع إلى مصادرها الرئيسة حيث سيتم عرض البحث على برنامج الكشف عن السرقات والانتحالات الأدبية والعلمية (Plagiarism).**

2. **توقيع الباحث على نموذج (طلب نشر بحث Cover Letter) وحسب النموذج المعتمد في المجلة يؤكد أن البحث لم ينشر أو لم يقدم للنشر في أي مجلة أخرى.**
3. **ترسل البحوث وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة على العنوان الآتي:**

الجمهورية اليمنية- صنعاء- ص.ب:13064

جامعة العلوم والتكنولوجيا – المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي

البريد الإلكتروني: tdc@ust.edu

ثالثاً: إجراءات التحكيم والنشر:

1. تتعهد المجلة بإبلاغ الباحث / الباحثين عند استلام البحث، وحال قبوله، أو عدم قبوله للنشر.
2. في حالة قبول البحث مبدئياً يتم عرضه على مُحكمين من ذوي الاختصاص في مجال البحث، ويتم اختيارهم بسرية تامة ، ولا يُعرض عليهم اسم الباحث أو بياناته، وذلك لإبداء آرائهم حول مدى أصالة البحث، وقيمته العلمية، ومدى التزام الباحث بالمنهجية المتعارف عليها، ويطلب من المحكم تحديد مدى صلاحية البحث للنشر في المجلة من عدمها.
3. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن يُعاد إرسال البحث إلى المجلة بعد التعديلات خلال مدة أقصاها شهر، وإلا فسيتم استبعاد البحث من النشر.
4. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ثلاثة أشهر - على الأكثر - من تاريخ استلام البحث، وبموعد النشر، ورقم المجلد الذي سينشر فيه البحث.
5. في حال الموافقة على نشر البحث ؛ للمجلة الحق في إخراج البحث بما يتناسب وأسلوبها في النشر.
6. تؤول حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي بعد موافقة هيئة التحرير على نشر البحث.
7. ما يرد في البحث من معلومات يعبر عن آراء المؤلفين ولا يعكس بالضرورة آراء هيئة التحرير أو الجامعة أو الهيئة الاستشارية للمجلة.

موقعنا على الانترنت:

www.ust.edu/uaqe

محتويات العدد:

الموضـــــوع	الصفحة
الافتتاحية	1
الأداء الأكاديمـي لأعضـاء هيئـة التدريس بكليتـي التربية جامعتي دنقـلا والقضارف كما يدركها الطلبة د.مجذوب أحمد قمر د.محجوب الصديق محمد د.موسى مكي حامد د.محمد عبد الله داؤود	3
واقـع تطبيق ضمان الجودة في كليـة إدارة الأعمال – جامعة الملك سـعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم أ. نصر علي محمد حطرم د. سليمان زكريا عبدالله	19
مسـتوى تطبيق معايير الجودة الشـاملة في الدراسـات العليا فـي الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة أ. حامد نعيم القدرة	55
مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية د. نواف بن عبدالله بن جدعان الرويلي	79
واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا د. عاطف بن طريف أ.د. زياد أحمد الطويسي	113
تصور مقترح لرفع مسـتوى الميزة التنافسـية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها د. أحمد نصحي أنيس الشربيني الباز	133
الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسـات العليا للتخصصات التربوية في الأردن "دراسة ميدانية نوعية في جامعة اليرموك" أ. د. محمد فرحان القضاة د. محمد علي العسيري	161
الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن د. مراد محمد النشمي أ. هدى أحمد الدعيس	181

الافتتاحية

تواصلاً لعطاء الباحثين في جامعاتنا اليمنية والعربية أصدرنا العدد التاسع والعشرين من المجلد العاشر للمجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، ويحفل هذا العدد بمجموعة من البحوث للعديد من الباحثين في الدول العربية، ليعكس اهتماما متزايدا في مجال الجودة، وقد تطرق الباحثون إلى عدد من الموضوعات المهمة ذات العلاقة بتحسين أداء أعضاء هيئة التدريس والكليات، وتطوير أداء الجامعات ومخرجاتها التعليمية بشكل عام .

لاشك أن تنامي أعداد مؤسسات التعليم العالي العربي الحكومية والأهلية أدى إلى اتساع مجالات الجودة وموضوعاتها، فمثلا نجد الموضوعات التنافسية جديرة بالاهتمام بعد أن أضحى التنافس في خدمة التعليم العالي قضية تشغل بال القيادات الجامعية لاسيما المعنيون بالتسويق والترويج لهذه الخدمة.

وفي هذا السياق نود أن نؤكد لباحثينا في اليمن والوطن العربي الاهتمام بالبحوث العلمية الحديثة في الجامعات لاسيما نحن نعيش في عصر العولمة وتقنية المعلومات والاتصالات، وهذا يحتم أن تتجه البحوث العلمية في مجالات القيادة والريادة الجامعية لتطوير مخرجاتها في التعليم والإدارة وتنمية الموارد المالية والبشرية والتطلع إلى اللحاق بالدول المتقدمة في جميع التخصصات التطبيقية والإنسانية المفضية إلى تقديم خدمات أوسع ذات فائدة في خدمة المجتمعات العربية وتنمية مواردها ذات المردود الاجتماعي والاقتصادي.

وهذا يعني أن المجالات والموضوعات في بحوث الجودة تتطلب منا إسهامات كثيرة لاسيما عندما نربطها بالآثار المترتبة على الجوانب التطبيقية لهذه البحوث، لذا فقد أصبحت مجلتنا تسهم في تبادل الخبرات بين الباحثين والممارسين على حد سواء في كل الجامعات المحلية والعربية، فندعو الله أن يثمر هذا الإسهام في تطوير أداء جامعاتنا اليمنية والعربية في كل المجالات.

رئيس التحرير

أ.د. داود عبد الملك الحدابي

الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربيــة جامعتي دنقلا والقضــارف كما يدركها الطلبة

د. مجذوب أحمد محمد قمر*، أستاذ مساعد – جامعة دنقلا
د. محجوب الصديق محمد، أستاذ مساعد – جامعة دنقلا
د. موسى مكي حامد، أستاذ مساعد – جامعة الدلنج
د. محمد عبد الله داؤود، أستاذ مساعد – جامعة القضارف

*عنوان المراسلة: majzoob111@hotmail.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية جامعتي دنقلا والقضارف كما يدركها الطلبة

المُلخّص:

هدفت الدِّراسة إلى معرفة آراء طلبة كلية التَّربية جامعتي (دنقلا والقضارف) في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس، بالإضافة إلى تأثير بعض المتغيرات (النوع الاجتماعي، المستوى الدراسي، العمر)، المنهج المستخدم في هذه الدِّراسة المنهج الوصفي، ولتحقيق أهداف الدِّراسة أعد الباحثون أداة لقياس الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس مُكونة من (35) فقرة، موزعة على أربعة مجالات، بلغت عينة الدِّراسة (150) طالباً وطالبة، تم اختيارهم عن طريق العينة العشوائية الطبقية، وتم تحليل البيانات باستخدام المُتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار(ت) وتحليل التباين. وقد أظهرت النتائج: أنَّ لأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس جاء بدرجة مرتفعة، وكانت هناك علاقة ذات دلالة إحصائية مُوجبة في الأداء الأكاديمي بين طلبة الجامعتين، ولم تظهر الدِّراسة فروقاً ذات دلالة إحصائية بين الطلبة تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعيّ والمستوىّ الدراسيّ والعمر)، وأخيراً على ضوء مُناقشة الباحثين للنتائج توصلوا إلى مجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: جامعة دنقلا، جامعة القضارف، الأداء الأكاديمي.

Academic Performance of the Faculty Members as Perceived by Students of the Faculty of Education at the Universities of Dongola, Gedaref

Abstract:

The aim of this study was to identify the views of students at the Faculty of Education (Universities of Dongola, and Gedaref) about the academic performance of faculty members; and to investigate the effect of some variables such as gender, level of education and age. The study used a descriptive analytical method. To achieve the aims of the study the researchers developed an instrument to measure the academic performance of the faculty members. The tool consisted of (35) items distributed over four themes. The sample of this study consisted of (150) male and female students who were selected by the stratified random sampling method. The data was then analyzed using mean, standard deviation, T-test and analysis of variance (ANOVA). Results showed that the academic performance of the faculty member was high. There was a statistically significant relationship which was positive in academic performance between students of the two universities. The results also did not indicate any statistically significant differences among the students due to the variables gender, academic level and age. Based on these findings the researchers proposed a set of recommendations.

Keywords: Dongola University, Gedaref University, Academic performance.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

المُقدِّمة:

منذ أن وجد الإنسان على وجه الأرض، قام بالعد والتَّقدير والقياس والتقييم ثم التقويم بشكل ما، فالحياة بدون هذه العمليات صعبة إن لم تكن مستحيلة، ولقد أرغمت الحياة البدائية الإنسان على العد، فقد كان من الضروري أنّ يعرف عدد أفراد أسرته أو ممتلكاته وبقي على هذا المنوال ردحاً طويلاً من الزمن حتى ظهرت حاجة الإنسان إلى المقايضة أو المبادلة فنشأت مشاكل عديدة سببها اختلاف المقاييس من شخص إلى آخر، فإن طول ذراع العملاق يختلف عن طول ذراع القزم، فقد كان الأمر سهلاً لقياس الأشياء المادية، أمّا بالنسبة للظواهر التي استعصت على القياس المباشر كدرجة الحرارة مثلاً فقد كان قياسها قياساً غير مباشر بواسطة ارتفاع عمود الزئبق (أبو لبدة، 1996).

يُعتبر تقويم المعلم من ميادين التقويم التربوي المهمة؛ وذلك بعد أنّ اتضح الأثر الذي يمكن أنّ يحدثه المعلم الناجح في تلاميذه، حقاً أنّ المعلم يُعتبر من أهم القُوى المؤثرة في عملية التعليم بصفة خاصة وفي الموقف التعليميّ بصفة عامة، فكم من منهج لا يراعي طبيعة النّمو النفسي للتلاميذ فانقلب أداة تربوية مهمة في يد المعلم القدير، بينما قد ينقلب منهج تربوي في يد معلم غير كفء إلى خبرات مفككة لا قيمة لها، لهذا كان تقويم المعلم أمراً ضرورياً لنجاح أهداف التربية، كما أنّ معرفة السمات التي تؤدي إلى النجاح في مهنة التّعليم من العمليات الأساسية في التربية الحديثة ومن النواحي المهمة التي تساعد على اختيار الأفراد الصالحين لهذه المهنة، وقبل أن نبدأ في تقويم المعلم يجب أن نحدد ماذا نقصد بالمعلم القدير والمعلم المطبوع، وما القدرات والاستعدادات التي يجب أن تتوفر في الفرد حتى يكون هذا المعلم؟ والحق أن البحث في الشروط والعوامل التي تكوّن في مجموعها المعلم الناجح ليست بالسهولة التي يتصورها البعض لسببين رئيسيين: الأول، هو أنَّ هذا البحث يتعلق بتحليل عوامل معقدة ومتعددة تدخل كلها ضمن ما نسميه شخصية المعلم الناجح، فهي عوامل عقلية واجتماعية ونفسية ووجدانية معقدة ومن الصعب قياسها ودراستها لتداخل عوامل التقدير الذاتي، الثاني الذي يجعل دراسة سمات المعلم الناجح صعبة، هو أنه لا يوجد نمط واحد تكون عليه شخصية المعلمين الناجحين، حيث يختلف بعضهم عن بعض في السمات المميزة لكل معلم (الغريب، 1981).

شهدت العقود الثلاثة الأخيرة اهتماماً متزايداً بتقويم الأداء الأكاديمي بالجامعات لاسيما في ظلِّ الأخذ بنظام الاعتماد وضمان الجودة في مجال التعليم، وقد شمل هذا التقويم أبعاد منظومة العملية التعليمية جميعها من طلبة وأعضاء هيئة التدريس، ومناهج، وأنشطة، وإداريين وغيرهم، بيد أن الاهتمام الأكبر انصب حول تقويم الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس على اعتبار أنهم يشكلون البعد الرئيس في هذه المنظومة وعلى أساس الدور الأهم الذي يضطلعون به لتحقيق أهداف الجامعة، واستناداً إلى أن جودة أي كلية تقاس – إلى حد كبير- بكفاءة هيئة التدريس بها، وأنّ نوع التعليم الذي تقدمهُ الكلية لطلابها يعتمد إلى حدّ بعيد على صِفات وكفايات وأصالة هيئة التدريس بها، ولما كان عضو هيئة التدريس الجامعي يُعدّ الركيزة الأساسية والمحور الرئيس للتدريس الجامعي الفعّال، لذا فإنه ليس من الغرابة أن تركز الدراسات والأدبيات ذات الصلة على ضرورة العمل على رفع مستوى أعضاء هيئة التدريس الجامعي، وتنمية كفاياتهم الأدائية، وذلك عن طريق إعدادهم الإعداد الجيد، لتمكنهم من امتلاك مهارات التدريس وممارساتها، ليكونوا عوناً ومحفزاً لطلبتهم على التفكير والاستفسار، والاستقصاء، والبحث العلمي (صومان، 2015).

وتقويم أداء عضو هيئة التدريس الجامعي يعد من أهم المجالات التي ينبغي الاهتمام بها، لماله من أهمية في تحسين الأداء وزيادة فاعليته (Miller،1987)، ويتطلب التقويم عدم استخدام أسلوب واحد لضمان الموضوعية في الحكم على أداء عضو هيئة التدريس الجامعي، وتشير الدراسات إلى أن أغلب مؤسسات التعليم العالي في مختلف البلدان تستخدم طرائق وأساليب متنوعة في عملية التقويم، ويعد الطالب عنصراً مهماً ينظر إليه من بين عناصر الاعتماد الجامعي أنهُ من أهم معايير الاعتماد، وفق اللجنة القومية لتكلفة التعليم الجامعي العالي الأمريكية، وقد غدت عملية تقويم الطلبة لأداء أعضاء هيئة التدريس في الجامعات ذات

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

أهمية بالغة للحصول على أحكام صادقة وموضوعية، لذا أجرى العديد من الباحثين المزيد من الدراسات حول تأثير مجموعة من المتغيرات في تقديرات الطلبة لأداء أعضاء هيئة التدريس (صومان، 2015).

على الرغم من المآخذ على نظام تقويم الأستاذ الجامعي من قبل الطلبة يبين جرينوالد (Greenwald, 1997) أنّ عملية تقويم الطلبة لعضو هيئة التدريس ضرورية ومطلوبة، فأغلب الدِّراسات أكدت أنّ نتائج هذه العملية صادقة، وليست متحيزة، والعاملون في الجامعات من إداريين وأكاديميين بحاجة إلى نتائجها.

مشكلة الدِّراسة وأسئلتها:

أراد الباحثون أنْ يتعرفوا على وجهة نظر الطلبة لأداء عضو هيئة التدريس في الكليات المعنية (مروي، القضارف) ومعرفة السِّمات التي يتميز بها الأستاذ الجامعي في الجامعتين من وجهة نظر الطلبة من خلال نقاش علمي دار بين الباحثين في الدور الذي يقوم به الطالب في تقويم أداء الأستاذ الجامعي، ومن هنا نبعت فكرة الدِّراسة المشتركة بين الكليتين (التربية مروي، والتربية القضارف)، وعليه تكمن مشكلة الدِّراسة في التساؤل الآتي: «ما مستوى الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في مجالات الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية وأسلوب الإدارة واحترام اللوائح والقوانين من وجهة نظر طلبة كلية التربية جامعتي دنقلا والقضارف؟» وتتفرع منه التساؤلات الآتية:

1. ما مستوى الأداء الأكاديميّ لعضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة في مجالات الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية وأسلوب الإدارة واحترام اللوائح والقوانين؟
2. هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بين طلبة الجامعتين؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقويم طلبة الجامعتين للأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات (النوع، المستوى الدراسي، العمر)؟

أهمية الدِّراسة:

1. تكمن الأهمية النظرية للدراسة الراهنة في أنّ هناك العديد من الدراسات التي أُجريت حول موضوع التقويم والقياس، لكن الدراسة سعت إلى معرفة الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس في مجالات الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية وأسلوب الإدارة واحترام اللوائح والقوانين من وجهة نظر الطلبة في كلية التربية – جامعتي دنقلا – القضارف، وبذلك يكون الباحثون قد تناولوا هذه الظاهرة من زوايا جديدة لم يتطرق إليها أحد من الباحثين في السودان في حدود علمهما.
2. أهمية الموضوع نفسه: يعد كلٌ من الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس من المحاور الأساسية في عملية تطوير العملية التَّعليمية.
3. بيان معرفة وجهة نظر الطلبة في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس باعتبار الطالب من ضمن المرتكزات الأساسية للعملية التعليمة.
4. توفير معلومات تسهم في وضع بعض الخطط المستقبلية لعملية تقويم أداء الأستاذ الجامعي.
5. اقتراح بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها أن تشرك الطالب في عملية التقويم لأي برنامج تربوي يتعلق بالعملية التعليمية.

أهداف الدِّراسة:

على وجه التحديد حاولت هذه الدِّراسة معرفة الآتي:

1. الكشف عن مستوى درجة تقييم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة في مجالات الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية وأسلوب الإدارة واحترام اللوائح والقوانين.
2. التحقق من طبيعة العلاقة الارتباطية في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بين طلبة الجامعتين.
3. معرفة ما إذا كانت هناك فروق بين طلبة الجامعتين في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس تعزى لمتغيرات (الجنس والعمر والمستوى الدراسي).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

حدود الدِّراسة:

تتحدد هذه الدراسة وفقا للظروف والعوامل الآتية:

- **العامل الزمني: طبقت هذه الدراسة في العام الدراسي 2014-2015م.**
- **العامل المكاني: تم تطبيق هذه الدراسة في جامعتي دنقلا والقضارف.**
- **العامل البشري: تم تطبيق هذه الدراسة على طلبة كلية التربية جامعتي دنقلا والقضارف.**
- **عامل إجراءات الدراسة: تحدد نتائج هذه الدِّراسة في أدواتها التي استخدمت لجمع البيانات.**

مصطلحات الدِّراسة:

- **الأداء الأكاديمي: نشاط يمكّن الموظف من إنجاز المهام أو الأهداف المحددة له بنجاح، وبالاستخدام المعقول للموارد (Jamal, 1985).**

يعرف إجرائياً: بأنه العملية التي يتم من خلالها التعرف على ما يقوم به عضو هيئة التدريس من أدوار ونشاطات في الجامعة من أجل إحداث التغييرات المنشودة في أركان العملية التعليمية.

- **عضو هيئة التدريس: هو «الفرد الذي يحمل درجة الدكتوراه أو ما يعادلها، ويعين في الجامعة برتبة جامعية كأستاذ مساعد (Assistant Professor) أو أستاذ مشارك (Associate Professor) أو أستاذ (Professor)» (زيتون،1995). ويقصد به في الدِّراسة الحالية قياس أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية مروي جامعة دنقلا والتربية جامعة القضارف من خلال إجابات الطلبة على الأداة المستخدمة فيها.**

الإطار النظري:

إن التزايد المستمر في دور المنظمات في القرن الحادي والعشرين، وسعيها الدؤوب لمواكبة التطّور والنمو، زاد من مسؤولياتها، واهتماماتها، وأضاف إليها أهدافاً لم تكن سابقاً ضمن أولوياتها. كما أنّ التحولات التي طرأت على العالم مثل العولمة، وما بعد الحداثة، والنظام العالمي الجديد، والتطورات التكنولوجية، وثورة المعلومات والاتصالات والإنترنت، وَلدت تحديات كبيرة أمام هذه المنظمات؛ مما ترتّب عليها من سرعة في الأداء والإنجاز واتخاذ القرارات. فالتغيير والتطوير ومواكبة المعاصر والجديد فرض على المنظمات تطبيق السياسات الإدارية المفتوحة، والالتزام بالمساءلة والشفافية، والمشاركة في صنع القرارات، واللامركزية (الصرايرة، 2011).

تشهد الجامعات محاولات جادة لتطوير أنظمتها كافة وتحديثها سعياً منها لتعزيز مكانتها التنافسية، وهذا ما فرض عليها دوراً جديداً لتكون قادرة على تلبية احتياجات مجتمع عصر المعلومات والمعرفة، إذ لا تستطيع أيّ مؤسسة تعليمية أن تنظر في تحسين الجودة والكفاءة في أنظمتها دون أن تعطي لأعضاء هيئة التدريس بما يمتلكون من كفايات ومؤهلات، وبما يتميزون به من سمعة وكفاءة علمية وبما يقدمونه من خدمات تعليمية، وإنتاج علمي، وأنشطة اجتماعية أولوية خاصة. فأعضاء هيئة التدريس يمثلون محوراً أساسياً من محاور الارتكاز في العمل الجامعي، وعليهم تتوقف مدى كفاية التعليم الجامعي وجودته من خلال سمعتهم ومكانتهم وجهودهم (زهران، 1995).

كما تُعدّ الجامعات في مختلف دول العالم منارات علم يقصدها من طلب المعرفة فيجد ضالته فيها، ومعظم جامعات العالم – إن لم يكن جميعها – نجدها تضم طلبة من أتوا إليها من أقطار أخرى قريبة أو بعيدة، رائدهم في ذلك الحصول على كم من المعارف، والمهارات، والخبرات الأكاديمية، والعلمية التي تؤهلهم مع معطيات العصر، ومستجداته في هذه الجامعات ما يساعدهم على الاستفادة من ثورة المعلومات، والتكنولوجيا، وتطويعها لخدمة الإنسانية، لذا تمارس الجامعات ثلاثة أدوار رئيسية: التعليم الجامعي، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وعضو هيئة التدريس في الجامعة يقوم بشكل رئيس بالدور الأول والثاني، ويسهم بفعالية في الثالث، وعليه كان الدور الملقى على عاتق عضو هيئة التدريس كبيراً في نجاح الجامعة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

في تحقيق رسالتها الأكاديمية، والبحثية، والاجتماعية، فالجامعة لها طبيعتها الخاصة من حيث نشاطاتها ومجالات عملها والعاملين فيها، فهي تسعى إلى الإثراء العلمي والمعرفي والفكري، كما أنها مركز لتخريج الكفاءات والكوادر البشرية المؤهلة تأهيلاً يمكنها من مواكبة احتياجات سوق العمل، فضلاً عن كونها مراكز استشارية تقدم خدمات متميزة وعلى درجة عالية من الأهمية لرجال الأعمال والمجتمع المحلي والإقليمي، كما أنّ الفئات التي تعمل في الجامعة تتنوع وتتعدد وتتمايز رغباتها واحتياجاتها، فأعضاء هيئة التدريس لهم رغبات واحتياجات تختلف عن الإداريين والطلبة (الخرابشة وآخرون، 2012).

إن مهارة التدريس الجامعي لا تعتمد على المعرفة الواسعة في التخصص الذي يحملهُ عضو هيئة التدريس في الجامعة، بل تعتمد على عدد من الخصائص الشخصية والاجتماعية والنفسية التي تساعد في النجاح في مثل هذا العمل، فهناك مجموعة من الصفات يجب أن تتوفر في عضو هيئة التدريس الذي يعمل في الجامعة منها: الذكاء، والمهارة اللغوية، واتساق الفكر ومنطقيته، والصحة النفسية أو الاتزان النفسي، والميل والرغبة في التدريس الجامعي، والضمير الحي، وأنّ يكون قدوة صالحة لطلابه، والتقييم الموضوعي للطلبة، ورفض المحاباة، وأخيراً الأمانة في البحث العلمي والنقل والاقتباس (أبو حميدان و سواقد، 2008).

لقد أصبح تقويم أعضاء هيئة التدريس في الجامعات والمعاهد العليا أمراً مألوفاً في جميع دول العالم المتقدم، ولكن قلما يأخذ محله في مؤسسات التعليم العالي، وفي دول العالم الثالث نجد أنّ الدول اليوم بمختلف فلسفاتها تسعى إلى تطوير برامج جامعاتها، لأن ذلك يُعدّ بداية الإصلاح الطبيعي لأحوال الكليات التابعة لتلك الجامعات التي تشهد تغيراً في رسالتها وأهدافها ووظائفها نتيجة لتلك التطورات العلمية والثقافية والاجتماعية، مما يستدعي مراجعة المناهج ومتعلقاتها، والكوادر البشرية وكل من له صلة بتلك الكليات؛ لذا فإن هناك حاجة ماسة لإجراء التقويم من وقت لآخر، لأنه من خلال نتائجهُ تتم إعادة النظر فيما تقدمه تلك الكليات من برامج ومدى ملاءمة الفلسفة التي تقوم عليها رسالتها التي يجب أنّ تؤديها في ظل مرحلة تاريخية تشهد تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية وتكنولوجية كبيرة ومتسارعة، لذا نجد أن أعضاء هيئة التدريس في أي جامعة أو مؤسسة تربوية يعدون الأداة الفعالة التي يمكن من خلالها أن يتم تنفيذ تلك البرامج التربوية (عزيز، 2012).

وتُعدّ عملية التقويم بشكل عام مؤشراً على مدى تحقيق الأهداف المرسومة، ومؤشراً على فعالية الأداء، وتسهم في التعرف على مواطن الخلل، ووضع اليد عليها تمهيداً للبحث في إيجاد سبل المعالجة، كما تسهم في التعرف على نقاط القوة لتعزيزها وتنميتها، والعمل على إكسابها لجميع المعنيين بها، كونها العنصر المؤشر في النجاح، كما أنَّ عملية تقويم أداء عضو هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي ومعرفة الواقع الفعلي لأداء عضو هيئة التدريس من شأنها المساعدة في مواكبة مؤسسات التعليم العالي للتطورات المتلاحقة في الثورة العلمية والتقنية، فإذا ما عرفنا العوامل المؤثرة في تقييم أداء عضو هيئة التدريس نستطيع التوصل إلى معايير علمية موضوعية تسهم بالنتيجة في تطوير العملية التعليمية في مؤسسات التعليم الجامعي (الخرابشة وآخرون، 2012).

وقد بذلت محاولات عدة لتحديد القدرات والسمات الواجب توفرها في المعلم الناجح تعد أساساً لتقويمه، ومن هذه المحاولات:

(أ) قياس كفاءة عضو هيئة التدريس بالأثر الذي يحدثه في طلابه:

يشمل: السمات المميزة للمعلم المحبوب أو غير المحبوب وهي:

- الصفات الإنسانية: هي الصفات المتعلقة بالمشاركة الوجدانية والعطف والعمل على مساعدة التلميذ والمشاركة في حل مشكلاته، كما تشمل صفات أخرى كالظروف والمرح والبشاشة، وهي صفات المعلم الناجح، أما الصفات المبنية على العنف والقسوة والشدة وإثارة السخرية وعدم الرغبة في مساعدة التلاميذ فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

- السمات الخلقية: هي صفات تتعلق بالمبادئ والعدالة وعدم التحيز والأخلاق الحميدة، وهي صفات المعلم الناجح، أما التحيز والظلم وبث روح التفرقة بين التلاميذ والتحدث بالسوء فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب.
- المظهر العام: يشمل الأناقة والترتيب وحسن اختيار الملابس وهي من صفات المعلم الناجح أما عدم العناية بالمظهر وعدم الترتيب فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب.
- التمكن من المادة: أي تمكن المعلم من مادته والعناية بإعداد الدرس واستخدام الطرق التربوية التي تساعد على الفهم وهي صفات المعلم الناجح أما عدم التمكن من المادة وعدم العناية باستخدام الطرق التربوية فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب.
- نوع القيادة: وتشمل احترام آراء الطلبة والاشتراك معهم في بعض الأنشطة ومعاملتهم كأب وأخ...الخ، وهي صفات المعلم الناجح، أما أسلوب السيطرة والتحكم والعناد وعدم قبول المناقشة والأسئلة قبولاً حسناً فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب.
- احترام القوانين: تشمل احترام القوانين والمحافظة على المواعيد وقلة التغيب والإخلاص في العمل هي صفات المعلم الناجح، أما عدم الإخلاص في العمل والتأخر عن مواعيد المحاضرات فهي من صفات المعلم ذات التأثير السالب (الغريب،1981).

هذه هي المجالات التي أراد الباحثون قياسها، وتم تصميم هذه الأداء (المقياس) بناءً عليها، ويرى الباحثون أن هناك جانبا مهما في حياة المعلم وله تأثيره، وهو الجانب الانفعالي مثل درجة الاستقرار الانفعالي، وهواياته ودرجة تعاونه مع الأصدقاء، هذا فضلاً عن حكم الطلبة على معلمهم من خلال اتصاله بهم، فإذا كان الاتصال الاجتماعيّ ناجحاً ساعد على رفع تقدير المعلم، كما ساعد التلاميذ على الحصول على تحصيل دراسيّ جيد،وهم أميل إلى رفع تقدير معلمهم وكذلك دوافع اختيار المهنة.

(ب) دوافع اختيار المهنية مثل: الرغبة في الوظيفة، والميل إلى مادة تخصصه، وحب التعليم، وتحسين مركز الفرد الاجتماعي، والراتب المجزي.

الدراسات السابقة:

بالنظر إلى الدراسات السابقة لاسيما المتاح منها للباحثين نجد موضوع تقييم أداء عضو هيئة التدريس يعد من المواضيع المهمة، فقد حظي الموضوع مؤخراً باهتمام العديد من الباحثين والدارسين، على المستوى العربي والعالمي، ومن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ما قام به قمر (2015) بدراسة عن قياس وتقويم أداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة كلية التربية مروي، واستخدم الباحث مقياسا من إعداده، وتكونت عينة الدراسة من (100) طالب وطالبة، وقد أوضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في تقييم عضو هيئة التدريس بكلية التربية مروي.

وهدفت دراسة صومان (2015) إلى معرفة مستوى التدريس الفعّال لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة الإسراء وعلاقته بمتغيرات جنس الطلبة ومستواهم الدراسي، وتكونت عينة الدراسة من (248) طالباً وطالبة، وكشفت نتائج الدراسة أنّ تقويم الطلبة لأداء التدريسي الفعّال كان (73.8 %) وهو دون المستوى المقبول جامعياً (80 %)، كما كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات العلامات لأداء التدريس الجامعي الفعّال، يُعزى لمتغير الجنس، والمستوى الدراسي للطلبة.

وهدفت دراسة الحراحشة وأحمد (2013) إلى معرفة درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للكفاءات التدريسية في ضوء معايير الجودة الشاملة من وجهة نظر طلبة كلية التربية بجامعة الباحة في المملكة العربية السعودية، وتكونت عينة الدراسة من (375) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: جاءت درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للكفايات التدريسية بدرجة متوسطة، كما أظهرت الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للكفايات التدريسية في ضوء معايير الجودة الشاملة، وذلك على مجال التقويم، ومجال التواصل، وعلى الكلي، تُعزى لمتغير النوع الاجتماعي ولصالح الذكور.

وأجرى عزيز (2012) دراسة كان الهدف منها بناء أداة لتقويم أداء أعضاء الهيئة التدريسية في جامعة ديالي من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا وتقويم أدائهم من خلال تلك الأداة، وبلغ حجم عينة الدراسة (75) طالباً وطالبة، وقد أظهرت الدراسة تسجيل ضعف واضح في أداء المدرسين من وجهة نظر الطلبة في كافة المجالات باستثناء بعض الفقرات، وبينت الدراسة أن هناك ضعفا في مجال أداء المحاضرة.

كما هدفت دراسة الجفيري (2008) إلى معرفة آراء طالبات الدراسات العليا في الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، وتوصلت الدِّراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات الطالبات حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث في الكليات المختلفة، ماعدا كليتي اللغة العربية والدعوة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين تلك المتوسطات حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس الإناث تُعزى لاختلاف الكليات، مع وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات.

وقام حسن والخولي (2003) بدراسة كان الهدف منها معرفة درجة تقييم الطلبة للأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعلاقته ببعض المتغيرات، وتوصلت الدِّراسة إلى أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات الطلبة لأداء أعضاء هيئة التدريس في المقررات النظرية والمقررات النظرية والعملية تُعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

التعليق على الدراسات السابقة:

بناءً على ما تقدم فقد اختلفت نتائج الدراسات السابقة، حيث أظهرت أبرز النتائج عدم وجود فروق في عملية تقويم أداء عضو هيئة التدريس بين الذكور والإناث، وبذلك اختلفت الحدود المكانية للدراسات السابقة، حيث أجريت في مناطق متعددة، وفي هذا السياق فقد تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، في أنها من الدِّراسات الأولى التي تناولت مقارنة أداء عضو هيئة التدريس بين كليتين متشابهتين في غالبية موادها الدِّراسية على صعيد الوطن العربي بصفة عامة وجمهورية السُّودان بصفة خاصة على حد علم الباحثين، كما اختلفت عن الدراسات السابقة في حدودها المكانية والزمانية وعينة الدراسة والأداة المستخدمة فيها، وتتفق مع الدراسات السابقة حول أهمية تقييم أداء عضو هيئة التدريس، وعلى الرغم من وجود تباين بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة لكنها شكلت المنهج الذي سار عليه الباحثون، كما استفاد منها الباحثون في إثراء الإطار النظري، وإعداد الدراسة بمجالاتها (الإنسانية و التّمكن من المادة، والقيادة واحترام اللوائح وقوانين)ومناقشة وتحليل النتائج.

منهجيّة الدِّراسة وإجراءاتها:

منهج الدِّراسة :

لقد عمد الباحثون في هذه الدراسة على اتباع المنهج الوصفي التحليليّ وهو رصد ظاهرة أو حدث أو مشكلة معينة وجمع المعلومات والحقائق منها ووصف الظروف الخاصة بها بهدف معرفة أسبابها والوصول إلى حلول لها.بالإضافة إلى الجانب التحليلي منه في الإجابة عن أسئلة الدراسة.

عينة الدِّراسة :

أ. العينة الاستطلاعية :

لمعرفة الخصائص القياسية لمقياس تقييم أداء عضو هيئة التدريس في صورته المعدلة بعد التحكيم في مجتمع الدِّراسة الحاليّة قام الباحثون بتطبيقه على عينة استطلاعية حجمها (40) مفحوصاً: (20) طالباً وطالبة من كلية التربية مروي جامعة دنقلا و(20) طالباً وطالبة من كلية التربية جامعة القضارف، بهدف التأكد من صدق وثبات المقياس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

ب. العينة الفعلية:

تم اختيار عينة الدِّراسة عن طريق العينة العشوائية الطبقية من طلبة كلية التربية جامعتي دنقلا والقضارف تتمثل في المستوى (الأول، الثاني، الثالث، الرابع) بلغ حجم عينة الدِّراسة (150)، بواقع (75) من كل جامعة، مقسمة إلى (37) من الذكور و(38) من الإناث في كل كلية على حدة للعام الدراسي (2014 - 2015)، بهذا تم توزيع (150) استبانة عبر الزيارة الميدانية لأفراد عينة الدِّراسة، وبعد فحص الاستبانات تبين أنّ جميع الاستبانات صالحة للتحليل الإحصائي والبالغ عددها (150) استبانة، حيث يوضح الجدول (1) توزيع أفراد عينة الدِّراسة تبعاً لمتغيرات الدراسة.

جدول (1): توزيع أفراد عينة الدِّراسة على متغيرات الدِّراسة

المستوى الدراسي			العمر		
النوع	التكرار	النسبة %	العمر	التكرار	النسبة %
الأول	37	24.7	20-17	58	38.4
الثاني	33	22.0	25-21	69	45.3
الثالث	38	25.3	25 فأكثر	23	15.2
الرابع	42	28.0	المجموع	150	100.0
المجموع	150	100.0			

مصادر بيانات الدِّراسة:

المصادر الثانوية: تم جمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالتقييم من خلال الاطلاع على الدِّراسات السابقة والدوريات والكتب ذات الصلة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى الاستعانة بشبكة الإنترنت للحصول على المعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المصادر الأولية: تم إعداد المقياس المستخدم في الدراسة بعد الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة، وتم التأكد من خصائصه السيكومترية في هذه الدراسة.

أداة الدِّراسة:

تتمثل أداة الدِّراسة في استبيان تقييم أداء عضو هيئة التدريس من إعداد الباحثين، مكونة في صورتها الأولية من (47) فقرة تقيس الأبعاد الآتية: الصِّفات الإنسانية و التَّمكن من المادة، والقيادة واحترام اللوائح وقوانين، وبعد عرضها على المحكمين تم حذف ودمج بعض العبارات إما لتكرارها أو لعدم انتمائها للمجال الذي تقيسه، وعليه أصبح المقياس في صورته بعد التحكيم مكونا من (40) عبارة. تأخذ كل عبارة من عبارات المقياس استجابات ثلاث هي: أوافق 3، أوافق لحد ما 2، لا أوافق 1. في العبارات الموجبة والعكس بالنسبة للعبارات السالبة.

صدق وثبات أداة الدِّراسة:

(1) صدق الأداة:

أ. صدق المحكمين: لكي يتأكد الباحثون من صلاحية المقياس قاموا بعرضه على عدد، من المختصين في علم النفس والعلوم التربوية للتأكد من الصدق المنطقي للمقياس فيما يتعلق بمدى صلاحية العبارات وملاءمة مفرداتها للقياس، حيث أبدوا آراءهم على كل عبارة وقاموا بحذف ودمج بعض العبارات.

ب. الصدق الذاتي: هو يحسب عن طريق الجذر التربيعي لدرجة الثبات، وتم حسابه بعد استخراج حساب معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ، حيث بلغت درجة الصدق (0.87) والجدول (2) يوضح ذلك:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

جدول (2): معاملات الصدق الذاتي للمحاور والدرجة الكلية

المجالات	الصفات الإنسانية	الإدارة والقيادة	التمكن من المادة الدراسية	احترام اللوائح والقوانين	الأداة ككل
الصَدق الذاتي	0.82	0.81	0.77	0.89	0.87

ج. صدق البناء التكويني: قام الباحثون بحساب معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين درجة كل فقرة مع الدرجة الكلية للمقياس والجدول (3) يوضح ذلك.

جدول (3): قيم معامل الارتباط بين كل بند والدرجة الكلية للمقياس

الصفات الإنسانية		الإدارة والقيادة		التمكن من المادة الدراسية		احترام اللوائح والقوانين	
الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط	الفقرة	الارتباط
1	.351	11	.513	21	.498	31	.362
2	.522	12	.487	22	.578	32	.323
3	.318	13	.517	23	.571	33	.171
4	.509	14	.557	24	.308	34	-.019
5	.491	15	.445	25	.564	35	.277
6	.609	16	.347	26	.225	36	.352
7	.398	17	.391	27	.047	37	.463
8	.428	18	.439	28	.116	38	.352
9	.514	19	.416	29	.093	39	.504
10	.449	20	.469	30	.310	40	.498

يلاحظ الباحثون أن جميع القيم دالة إحصائياً في حين لم تحقق القيم التالية الدلالة الإحصائية وهي: (27 و28 و29 و33 و34) وبالتالي تم حذفها من الأداة بحيث أصبحت في صورتها النهائية مكونة من (35) عبارة. عليه تتراوح الدرجة الكلية ما بين (35-105) بمتوسط نظري قدره (70) درجة.

(2) ثبات الأداة: للتأكد من ثبات الأداة تم حسابها بمجالاتها الأربعة بطريقة ألفا كرونباخ والجدول (4) يوضح قيم معامل الثبات بالنسبة للمجالات والدرجة الكلية للأداة.

جدول (4): قيم معاملات الثبات بطريقة كرونباخ ألفا للمقاييس الفرعية والدرجة الكلية للأداة ككل

المجالات / الثبات	الصفات الإنسانية	الإدارة والقيادة	التمكن من المادة الدراسية	احترام اللوائح والقوانين	الأداة ككل
كرونباخ ألفا	0.67	0.66	0.60	0.80	0.75

يبين الجدول (4) أن مجالات الدراسة تتمتع بقيم ثبات بدرجة مقبولة، حيث بلغ معامل الثبات للصفات الإنسانية (0. 67) والإدارة والقيادة (0. 66) والتمكن من المادة الدراسية (0. 60) واحترام اللوائح والقوانين (0. 75) والدرجة الكلية للمقياس (0. 754) و يلاحظ الباحثون من الجدول (4) أن جميع معاملات الثبات أكبر من (0.67) لجميع المجالات والدرجة الكلية، وهذا يشير إلى تمتع المجالات بدرجات جيدة جداً من الثبات، وهي مناسبة في مثل هذه الدراسة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

الأساليب الإحصائية:

استخدمت الوسائل الإحصائية الآتية لتحقيق أهداف البحث:

1. **معامل ارتباط بيرسون** (Pearson correlation coefficient).
2. **الاختبار التائي لعينة واحدة** (One-Sample T-Test).
3. **الاختبار التائي لعينتين مستقلتين** (T-Test Two Independent Sample).
4. **معادلة الفاكرونباخ** (Cronbach – Alpha formula).
5. **المتوسطات، والانحراف المعياري، والوزن النسبي، وتحليل التباين الأحادي.**

استعمال الحزم الإحصائية للعلوم النفسية و الاجتماعية (SPSS) **لمعالجة البيانات التي وردت في هذا البحث.**

متغيرات الدِّراسة:

أ. المتغيرات المستقلة (المستوى الدراسي، النوع الاجتماعي، العمر).

ب. المتغيرات التابعة (تقييم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس).

نتائج الدِّراسة ومناقشتها:

أسفر تحليل بيانات الدِّراسة عن نتائج عديدة، وتسهيلاً لعرضها، تم تصنيفها في مجموعات حسب أسئلة الدِّراسة، ومناقشة كل فرض بعد إظهار نتيجته، وفيما يأتي عرض لهذه النتائج:

تحليل نتيجة السؤال الأول:

نص السؤال الأول على: «ما مستوى الأداء الأكاديميّ لأداء عضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة في مجالات الصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية وأسلوب الإدارة واحترام اللوائح والقوانين؟» وللتأكد من صحة هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وقيمة اختبار (ت) لمجموعة واحدة لمعرفة درجة الأداء الأكاديميّ لعضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة الجامعتين والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول (5): اختبار (ت) لمجموعة واحدة لمعرفة مستوى تقدير الطلبة لدى الأستاذ الجامعي

طلبة الجامعتين	المتوسط	الوسط الفرضي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة	التقييم
	2.50	70	15.66	195.77	0.00*	يتميز بالارتفاع

* **دال عند مستوى الدلالة** (0.05).

يلاحظ من الجدول (5) أن المتوسط الحسابي بلغ (2.50) وهو اصغر من المتوسط النظري (70) المعيار المستند عليه في تفسير النتائج، مما يشير إلى وجود مستوى مرتفع من الأداء الأكاديميّ لعضو هيئة التدريس من وجهة نظر طلبة الجامعتين.

المناقشة:

إنّ الواقع المتشابه بين الجامعتين وبعدهما عن العاصمة المركزية (الخرطوم، ملتقى العديد من الجامعات السودانية) حتم أمام عضو هيئة التدريس فرصة التعاون مع أي جامعة خلاف الجامعة التي يعمل بها مما جعلهُ متواجداً طيلة العام الدراسيّ، وهذا بدوره ساعد الطالب من الاستفادة منهُ في شتى المجالات والإجابة عن جميع تساؤلاتهم مما ولد بينهم علاقات اجتماعية طيبة من جهة، وساعد الطالب على فهم شخصية معلمه في أغلب سماتها من جهة أخرى، واتفقت النتيجة مع نتيجة صومان (2015)، واختلفت مع نتيجة الحراحشة وأحمد (2013)، وعزيز (2012).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

عرض نتيجة السؤال الثاني

نص السؤال الثاني على: «هل هناك علاقة ذات دلالة إحصائية في الأداء الأكاديمي لأداء عضو هيئة التدريس بين طلبة الجامعتين؟» تم حساب معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين تقويم طلبة الجامعتين كما هو موضح في الجدول (6).

جدول (6): معامل ارتباط بيرسون لأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بين الجامعتين

المتغير	قيمة الارتباط	مستوى الدلالة	التقييم
دنقلا / القضارف	**0.67	0.00	دالة موجبة

** دال عند مستوى الدلالة (0.01).

من الجدول (6) يلاحظ الباحثون أن مستوى الارتباط بين طلبة كلية التربية – جامعتي دنقلا والقضارف عند مستوى الدلالة (0.00) يشير إلى وجود علاقة ارتباطيه موجبه في تقويم الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بين الجامعتين بنسبه ثقة تفوق (99 %) في جميع المجالات والدرجة الكلية.

المناقشة:

لم يتسن للباحثين العثور على دراسة أو ورقة علمية تتفق مع هذه النتيجة أو وجود دراسة مقارنة بين جامعتين في الموضوع ذات نفسهُ في حد علمهما، وهذا يدل على أهمية الدراسة من الناحية العلمية، كما تُعتبر نتيجة هذا الفرض إيجابية في تقييم أداء عضو هيئة التدريس. وربما يرجع هذا الارتباط إلى واقع تشابه الجامعتين من حيث الموقع (بعد من العاصمة المركزية) وعدد الطلبة «القليل» مقارنةً بالجامعات المركزية، والمواد المتشابهة، مما كان له الأثر في رأي الباحثين في ظهور هذا الارتباط الموجب بينهم.

عرض نتيجة السؤال الثالث:

نص السؤال الثالث على: «هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في تقويم طلبة الجامعتين للأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس تُعزى لمتغيرات (النوع، المستوى الدراسي، العمر)؟»

أ. متغير النوع الاجتماعيّ: قام الباحثون بحساب اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق بين الجنسين والجدول (7) يوضح ذلك:

جدول (7): اختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين لمعرفة دلالة الفروق بين الجنسين

الجامعتين	النوع الاجتماعي	عينة الدراسة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه (ت)	مستوى الدلالة	التقييم
	ذكر	75	2.49	17.91	-1.00	0.32	غير دالة
	أنثى	75	2.52	13.02			

عند مستوى الدلالة (0.05).

من الجدول (7) يلاحظ الباحثون أن قيمة (ت) المحسوبة بين الجنسين عند مستوى الدلالة (0.32) وهي تشير إلى عدم وجود فروق بين الجنسين في تقويم لأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

المناقشة:

تشير هذه النتيجة إلى أنَّ كل أبعاد الدراسة والدرجة الكلية تسود بمستوى واحد عند أفراد مجتمع الدراسة لدى النوعين، ويُعزى ذلك إلى طبيعة الواقع الاجتماعي المتشابه الذي يعيشه كل من الذكور والإناث، وقد يعود إلى نوع التدعيم الذي يناله كل من الذكور والإناث في الجامعة، حيث نجد أن هذا التدعيم واحد و لا يختلف باختلاف الجنسين في تلقي المعلومات والتزويد بالمعرفة، لذا ربما كانت هناك فروق في ذلك الجانب، لأن الإناث أكثر تقويماً من الذكور من حيث جانب الملاحظة، وقد كانت هذه الفروق ضئيلة فلم يظهرها التحليل الإحصائي. وقد تبين أن معظم نتائج الدراسات السابقة الواردة في هذه الدراسة تؤيد هذه النتيجة، أي أنها لا تختلف كثيراً باختلاف المناطق، وهذا ما أشارت إليه دراسة الجفيري (2002) التي بينت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لاستجابات الطالبات حول الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس من الذكور والإناث في الكليتين، كما اتفقت مع دراسة الحدابي وخان (2008) التي أشارت إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات أعضاء هيئة التدريس تُعزى إلى متغير النوع عند مستوى الدلالة (0.05).

ب. متغير المستوى الدراسيّ: تم حساب المتوسطات الحسابية ومجموع المربعات وقيمة (ف) والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول (8): تحليل التباين الأحادي لمعرفة الفروق بين الطلبة في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس وفقاً لمتغير المستوى الدراسي

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	التقييم
المستوى الدراسي	بين المجموعات	736.22	3	245.41	1.00	0.39	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	35792.02	146	245.15			
	المجموع	36528.24	149				

عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول (8) أن قيمة (ف) تبلغ (1.00) عند مستوى الدلالة (0.39)، ويشير ذلك إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الجامعتين في تقييم أداء عضو هيئة التدريس تُعزى لمتغير المستوى الدراسي.

يرى الباحثون أن نظرة الطلبة للمعلم لم تتباين و يُعزى ذلك إلى الدور الذي يؤديه الطلبة المتقدمون في الدراسة من حيث تزويد لطلبة الجدد بالمعلومات الكافية عن أعضاء هيئة التدريس المتواجدين في الكلية متناولين في ذلك السمات المقبولة وغير المقبولة وكذلك التخصصات، فبالتالي ربما ينعكس ذلك سلبياً أو إيجابياً على تقويم بعض أعضاء هيئة التدريس، مما يؤدي بدوره إلى (كره أو حب) الطالب المبتدئ للأستاذ، وكذلك الحال بالنسبة للتخصصات فالكثير من الطلبة يتخصصون في تخصص معين حباً في السمات التي يتميز بها عضو من أعضاء هيئة التدريس، وتؤيد هذه النتيجة صومان (2015).

متغير العمر: قام الباحثون باستخدام معامل التباين الأحادي كما هو موضح في الجدول (9).

جدول (9): تحليل التباين الأحادي لمعرفة أثر العمر في الأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس من وجهة نظر الطلبة

المتغير	التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة	التقييم
العمر	بين المجموعات	309.186	2	154.59	0.6	0.54	لا توجد فروق
	داخل المجموعات	36219.054	147	246.39			
	المجموع	36528.240	149				

عند مستوى الدلالة (0.05).

يتضح من الجدول (9) أن قيمة (ف) تبلغ (627.) عند مستوى الدلالة (535.) ويشير ذلك إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين طلبة الجامعتين في تقييم أداء عضو هيئه التدريس تعزى لمتغير العمر.

إن غياب الفروق بين أفراد عينة الدراسة ربما يعود ذلك إلى النظرة المتساوية لعضو هيئة التدريس بالجامعتين من قبل الطلبة، فهي لا تختلف كثيراً، حيث إنّ هناك بعض السمات الثابتة نسبياً في شخصية الإنسان ونقصد هنا شخصية عضو هيئة التدريس بالكليتين، فمثلاً المظهر والصفات الإنسانية والتمكن من المادة الدراسية واحترام اللوائح وأسلوب الإدارة تكاد تكون من السمات الثابتة نسبياً، لذا فإن نظرة هؤلاء الطلبة لهذه السمات قد لا تظهر فيها فروق بينهم وربما ظهرت هذه الفروق ولكن بنسبة ضئيلة لم يظهرها التحليل الإحصائي، كما يرى الباحثون أنّ أعمار الطلبة تكاد تكون متقاربة والطالب في هذه المرحلة (المرحلة الجامعية) يستطيع التمييز بين الصالح والطالح بغض النظر عن عمرهم فطالب المستوى الأول لا يختلف كثيراً في نظرته لعضو هيئة التدريس من حيث اتسامه بتلك الصفات عن طالب المستوى الرابع. ولم يتسن للباحثين الحصول على دراسة في هذا الصدد في حد علمهما.

النتائج:

1. **إنّ لأداء الأكاديمي لعضو هيئة التدريس بجامعتي دنقلا والقضارف جاء بدرجة مرتفعة.**
2. **توجد علاقة ذات دلالة إحصائية مُوجبة في الأداء الأكاديمي بين طلبة الجامعتين.**
3. **لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية الأداء الأكاديمي لأعضاء هيئة التدريس بكليتي التربية جامعتي دنقلا والقضارف تُعزى لمتغيرات (النوع الاجتماعيّ والمستوىّ الدراسيّ والعمر).**

التوصيات:

على ضوء مشكلة الدِّراسة الحالية وحدودها ونتائجها يمكن تقديم التوصيات الآتية:

1. **مشاركة الطلبة بصورة منظمة ومنتظمة في تقييم أداء عضو هيئة التدريس في جامعة دنقلا وجامعة القضارف والجامعات السودانية بصفة عامة.**
2. **تطوير معايير للأداء التدريسي الجامعي الفعال بما يتناسب مع طبيعة العمليات والممارسات التعليمية المتطلبة والملائمة لأنواع المقررات الدراسية المطروحة والتي تلبي احتياجاتها.**
3. **تصميم وتنفيذ برامج تهدف إلى توعية طلبة الجامعتين بأهمية دورهم في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس، وأثر ذلك على تحسين عملية التعليم في الجامعتين.**

المراجع:

أبو حميدان، يوسف عبد الوهاب، وسواقد، ساري (2008). الصفات الواجب توفرها في عضو هيئة التدريس كما يراها طلبة مؤته، مجلة جامعة دمشق، *24*(1)،175-200.

أبو لبدة، سبع محمد (1996). *مبادئ القياس النفسي والتقييم التربوي*، عمان: جمعية عمال المطابع التعاونية،ط1.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.1

الجفيري، ابتسام حسين (2002). آراء طالبات الدراسات العليا في الأداء التدريسي لأعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى، *المجلة التربوية*، *10* (64)، 111-152.

الحراحشة، محمد عبود و أحمد، ياسين عبد الوهاب (2013). درجة ممارسة أعضاء هيئة التدريس للكفايات التدريسية في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر طلبة كلية التربية بجامعة الباحة في المملكة العربية السعودية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *16* (14)55-70.

حسن، محمود أحمد و الحولي، محمد أحمد (2003). تقييم الطلبة للأداء التدريسي لعضو هيئة التدريس بجامعة قطر وعلاقته ببعض المتغيرات، *مركز البحوث التربوية*، 222.

الخرابشة، عمر والجعافرة، أسمى والهباه، عبد الله والسعايدة، ناجي (2012). العوامل المؤثرة في تقييم أداء أعضاء هيئة التدريس في كلية الأميرة عالية الجامعية في جامعة البلقاء التطبيقية في الأردن من وجهة نظر الطالبات، *المجلة الدولية لأبحاث التربوية*، (31)، 61-88.

زاهر، ضياء الدين (1995). تقويم أداء الأستاذ الجامعي: الأداء البحثي كنموذج، *مجلة المستقبل التربية العربية*، *11* (3)، 31-56.

زيتون، عايش محمود (1995). *أساليب التدريس الجامعي*، عمان: دار الشروق.

الصرايرة، خالد أحمد (2011). *مجلة جامعة دمشق*، *27* (1)،601-652.

صومان، أحمد إبراهيم (2015). تقويم التدريس الفعّال لأعضاء هيئة التدريس من وجهة نظر عينة من طلبة جامعة الإسراء وعقتها ببعض المتغيرات، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، *3* (10)،289-315.

عزيز، حاتم جاسم (2012). تقويم أداء أعضاء هيأة التدريس في الجامعة من وجهة نظر الطلبة دراسة ميدانية في جامعة ديالي، *مجلة الفتح*، (50)،103-123.

الغريب، رمزية (1981). *التقويم والقياس النفسي والتربوي*، القاهرة: الأنجلو المصرية.

قمر، مجذوب أحمد محمد (2015). التقويم والقياس لعضو هيئة التدريس بجامعة دنقلا - كلية التربية مروي من رأي الطلاب، *ورقة علمية قدمت للمؤتمر الدولي الأول التقييم والجودة والاعتماد الأكاديمي* الأردن، عُمان.

Greenwald, A. G., & Gillmore, G. M. (1997). No pain, no gain? The importance of measuring course workload in student ratings of instruction. Journal of Educational Psychology, 89(4), 743-751.

Jamal, M. (1985). Relationship of job stress to job performance: A study of managers and blue-collar workers. Human Relations, 38(5), 409-424.

Miller, R. I. (1987). Evaluating Faculty for Promotion and Tenure. The Jossey Bass Higher Education Series. Jossey-Bass Publishers, 350 Sansome Street, San Francisco, CA 94104.

واقع تطبيق ضمان الجودة في كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

أ. نصر علي محمد حطرم
باحث بقسم التسويق – كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود – المملكة العربية السعودية

د. سليمان زكريا سليمان عبدالله*
مستشار ضمان الجودة – كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – جامعة بخت الرضا- السودان

*عنوان المراسلة: sulimanzakaria9@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

واقع تطبيق ضمان الجودة في كلية إدارة الأعمال - جامعة الملك سعود من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، وذلك في سبيل دعم توجهات الكلية فى أن تكون الجودة ثقافة يمارسها الجميع وصولا إلى تحقيق التميز في ممارسات ضمان الجودة في الأنشطة والمهام التي تضطلع بها الكلية. وقد تم إجراء هذه الدراسة خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 1432-1433هـ والفصل الأول من العام الدراسي 1433-1434هـ ولتحقيق أهداف الدراسة تم إستخدام إستبانة بغرض جمع البيانات من مجتمع الدراسة والبالغ حجمه (379) عضواً. وبناءً على استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها: أن هناك اتجاهاً عاماً إيجابياً من قبل أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو رسالة وأهداف الكلية، ونحو جودة وقوة البرامج الأكاديمية بالكلية، ونحو إدارة الكلية، ونحو أنشطة التطوير والجودة التي تضطلع بها وكالة الكلية للتطوير والجودة. وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الجهود من قبل وكالة الكلية للتطوير والجودة للعمل على تعزيز المقترحات التي برزت من خلال آراء أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.

الكلمات المفتاحية: ضمان الجودة، الاعتماد الأكاديمي، البرامج الأكاديمية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود.

Current Practices of Quality Assurance in the College of Business Administration at King Saud University: Faculty Members' Perspectives

Abstract:

This paper aimed to identify some perspectives of the faculty members and assistants on the practices of quality assurance in the College of Business Administration, King Saud University in order to enhance the college plans toward involving everyone to practice quality as a culture with an ultimate goal to achieve excellence in quality assurance practices at the college. The study was conducted during the second semester of the academic year 1432 - 1433H and the first semester of the year 1433 -1434 H. To achieve this purpose, a questionnaire was developed to collect the data from (379) faculty members. Based on using some descriptive and inferential statistics, the results of the paper showed that there was a positive general attitude toward the vision and mission of the college, quality of study programs, college management and quality assurance activities applied by the Vice-Deanship of Development and Quality. It was recommended that the suggestions forwarded by the faculty members should be taken into consideration in order to further improve quality at the college.

Keywords: Quality assurance, Academic accreditation, Academic programs, College of Business Administration, King Saud University.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

المقدمة:

يعتبر التعليم العالي أحد العناصر المهمة في عملية التنمية الشاملة وركيزة أساسية من ركائز تطور المجتمعات وسبباً من أسباب نهضتها وتقدمها ورقيها، فهو يحتل موقعاً حيوياً في منظومة التنمية الشاملة وفي تسييرها ويقوم بدور فاعل في توجيهها وتحسينها، وفي رفع مستوى المجتمع من جميع النواحي الثقافية والفكرية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والعملية ويعد التعليم العالى المتميز من أهم الوسائل لتنمية المهارات وبناء القدرات البشرية التي تحتاجها قطاعات العمل والإنتاج والخدمات لبناء مجتمع المعرفة وسرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي، فهو بذلك يعتبر استثماراً استراتيجياً يتم من خلاله إعداد وتأهيل القوى العاملة التي تتطلبها أسواق العمل والاحتياجات التنموية الوطنية. وهذا ما يفسر الاهتمام الشديد والمتواصل الذي تبذله مؤسسات التعليم العالي في الدول المتقدمة في تحديث برامجها بما يلبي متطلبات التنمية المتجددة في مجتمعاتها. وجاء إنشاء مؤسسات التعليم العالي – ومن أبرزها الجامعات – في الأساس لخدمة المجتمع والإسهام في التنمية الاجتماعية الشاملة، لذلك كان التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع في شتى المجالات من أهم الأهداف التي تضطلع بها الجامعات.

وتعد قضية ضمان الجودة والاعتماد لمؤسسات التعليم العالي من القضايا المهمة التي شغلت ومازالت تشغل اهتمام صناع القرار ومخططي السياسات التعليمية وإدارات هذه المؤسسات لاسيما بعد الانتشار الكمي لمؤسسات التعليم العالي وإزدياد أعداد الطلاب المنتسبين لهذه المؤسسات هذا بالإضافة إلى التنوع الكبير في أنماط التعليم والمنافسة الشديدة بين هذه المؤسسات، ويتضح ذلك جلياً من خلال الاهتمام بالأنظمة التعليمية والسعي المتواصل لتحسينها وتطويرها كونها خياراً إستراتيجياً تستطيع من خلاله المؤسسات رسم السياسات التعليمية المثلى التي من شأنها إنتاج أجيال مؤهلة و قادرة على التفاعل مع معطيات العصر وتحدياته وبذلك تستطيع المؤسسة التعليمية أن تخلق لنفسها سمعة أكاديمية متميزة وهوية معترف بها محلياً وإقليميًا ودوليًا. وتعتبر الجودة إحدى أهم الوسائل والأساليب لتحسين بنية النظام التعليمي بمكوناته المادية والبشرية والارتقاء بمستوى أدائه، حيث لم يعد الحديث عن جودة العمل التعليمي أمراً نظرياً أو بديلاً يمكن أن تأخذ به المؤسسة التعليمية أو تتركه، بل صار واقعاً وخياراً لا مفر منه وهو ضرورة ملحة تمليها حركة الحياة المعاصرة وهو يعد استجابة منطقية وطبيعية للعديد من التغيرات غير المسبوقة التي تواجهها هذه المؤسسات التعليمية، لذلك صار متعارفاً على أن ضبط الجودة يعتبر متطلباً قبلياً وشرطاً لإجراءات الحصول على الاعتماد الأكاديمي (البرامجي والمؤسسي)، وفي هذا الاتجاه يمكن الإشارة إلى العلاقة الوثيقة بين ضمان الجودة والاعتماد من خلال تعريف ضمان الجودة بأنه تصميم وتنفيذ سياسات وآليات للتأكد من وفاء المؤسسة التعليمية بمتطلبات الجودة وفق معايير محددة وهذه المعايير هي الموضوعة من قبل هيئات الاعتماد.

لقد أصبح تحسين جودة التعليم العالي أحد الأهداف الإستراتيجية لكل مؤسسات التعليم العالي التي تتطلع إلى تحقيق الريادة والتميز، وذلك لأن التحدى الرئيس لهذه المؤسسات التعليمية لم يعد يتمثل فقط في تقديم التعليم، ولكن التأكد من أن ما يتم تقديمه من خدمات تعليمية يتسم بجودة عالية تحقق إنتاج متخرجين بمواصفات تلبي احتياجات سوق العمل ومساهمين في دفع عجلة التنمية الشاملة، فالجودة في المجال التربوي تشير إلى مجموعة من المعايير والإجراءات يهدف تنفيذها إلى التحسين المستمر في المنتج التعليمي. ويعتبر مفهوم الجودة وفقاً لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر المنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) الذي أقيم في باريس في التاسع من أكتوبر للعام 1998م "أن الجودة في التعليم العالي مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، والبرامج التعليمية، والبحوث العلمية، والطلاب، والمباني والمرافق والأدوات، وتوفير الخدمات للمجتمع المحلي، والتعليم الذاتي الداخلي وتحديد معايير مقارنة للجودة معترفا بها دوليا". والمتتبع للحركة التعليمية في البلدان المتطورة التي تحتل مؤسسات التعليم العالي فيها مراتب الصدارة في التصنيفات الدولية المختلفة يجد أن هذه المؤسسات تولي عناية خاصة لتحقيق الجودة من خلال مراجعة أساليب التدريس والنشاطات البحثية

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

ونظم الإدارة وبيئة التعليم وتوضع هذه الأنشطة في صدر الأولويات وترصد في مقابلها ميزانيات ضخمة بسبب قناعتها بأنه يقع على عاتقها مسئولية إعداد وتأهيل الأجيال لمواجهة تحديات العصر، وهذا يسهم بشكل كبير في بلوغها مراكز متقدمة من التصنيف العالمي لمؤسسات التعليم العالي.

إن سعي جامعة الملك سعود وجهودها المتواصلة في الريادة الإقليمية والتميز العالمي دفع كلية إدارة الأعمال وغيرها من كليات ووحدات الجامعة المختلفة للحصول على الاعتماد الأكاديمي الذي يعد من الوسائل المفضية إلى العالمية، الأمر الذي يحملها مسئولية كبيرة في تحسين المخرجات ورفد سوق العمل بكفاءات على مستوى عال من المهارات.

مشكلة الدراسة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي على اختلاف أنواعها موجه من التحديات تتمثل في الطلب المتزايد على خدمات التعليم العالي وإزدياد أعداد الطلاب نتيجة لذلك، وظهور أنماط جديدة من التعليم بالإضافة إلى الحاجة لمؤامة متطلبات سوق العمل والمنافسة الشديدة بين هذه المؤسسات في سوق العمل والتنافس العالمي بين مؤسسات التعليم العالي كنتيجة للعولمة. إن هذه التحديات تفرض على مؤسسات التعليم العالي الاهتمام بتطوير جودة منتجاتها وخدماتها والقيام بالتحسين المستمر لعملياتها. وفي هذا الاتجاه فقد عملت جامعة الملك سعود علي تحقيق التوازن بين أنشطة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع من جانب والتطوير وجودة هذه الأنشطة من جانب آخر لتتمكن الجامعة من أداء رسالتها في بناء مجتمع المعرفة عبر كليات ووحدات الجامعة المختلفة. وانطلاقاً من ذلك فقد حرصت كلية إدارة الأعمال – ومازالت تحرص – على تطوير وتحسين أدائها الأكاديمي والبحثي وإسهاماتها الفعالة في خدمة المجتمع المحلي من خلال ماتمتلكه من إمكانات بشرية ومادية وتوظيفها بشكل فعال يسهم في تحقيق أهداف الكلية وصولاً إلى الريادة والتميز. واستناداً إلى أهمية عضو هيئة التدريس ودوره الفعال في جودة البرامج والأنشطة التعليمية على اختلافها تأتي هذه الدراسة للتعرف على واقع تطبيق ضمان الجودة بالكلية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بأخذ آرائهم ومقترحاتهم لمساندة الخطوات الحالية التي تسير عليها الكلية في سعيها للحصول على الاعتمادات من الهيئات المختصة.

أسئلة الدراسة:

وتحاول هذه الدراسة الاستطلاعية الإجابة عن السؤال الرئيسي الآتي:

مامدى تطبيق كلية إدارة الأعمال لمبادئ الجودة في برامجها وأنشطتها التعليمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

- ما واقع ممارسات أنشطة ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال؟
- ما اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو تطوير الأنشطة والفعاليات المرتبطة بالجودة؟
- مادور عضو هيئة التدريس بنشر ثقافة الجودة وتطبيقاتها في الكلية؟
- هل تختلف آراء أعضاء هيئة التدريس حول أنشطة التطوير والجودة بناءً على متغيرات الدراسة (القسم الأكاديمي، المرتبة العلمية، المؤهل العلمي، والجنس).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

فرضيات الدراسة:

للتعرف على مدى تفاوت أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول تطبيقات الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، قام الباحثان بصياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

الفرضية الرئيسية:

"لا توجد فروق ذات دلاله إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالكلية حول أنشطة التطوير والجودة بناءً على متغيرات الدراسة".

وتنبثق من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية تتعلق باتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول: رسالة وأهداف الكلية، وحول جودة البرامج الأكاديمية، وحول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة، وآرائهم حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة.

وسيتم التحقق من هذه الفرضيات بناءً على متغيرات الدراسة (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس) وذلك كما يلي:

- الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول رسالة وأهداف الكلية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

- الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول جودة البرامج الأكاديمية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

- الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول إدارة الكلية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

- الفرضية الرابعة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

أهداف الدراسة:

في سبيل تطوير البرامج الأكاديمية وتحقيق جودة الأنشطة التعليمية لكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الإجراءات المتبعة نحو تطبيق ضمان الجودة بالكلية ومعرفة آراء واتجاهات أعضاء هيئة التدريس حولها.

ويمكن توضيح أهداف هذه الدراسة في المحاور الآتية:

- التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال نحو تطبيق الجودة.
- الإسهام في نشر الوعي بأهمية تطبيق معايير الجودة والاعتماد وتأكيد مدى اهتمام الكلية بذلك.
- التعرف على العلاقة بين وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول أنشطة التطوير والجودة وبين متغيرات الدراسة (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).
- تقديم مقترحات تعين إدارة الكلية في التخطيط السليم لإنجاز أنشطة التطوير الجودة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

أهمية الدراسة:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية موضوع ضمان الجودة في التعليم الجامعي الذي فرضته العديد من التغيرات والتطورات العلمية والمعرفية والتكنولوجية، حيث تأتي هذه الدراسة في الوقت الذي تسعى فيه كلية إدارة الأعمال للحصول على الاعتمادات الصادرة عن هيئات الاعتماد الوطني والدولي. وقد بذلت الكلية جهوداً حثيثة لتحسين مخرجات التعليم وفق معايير ضمان جودة التعليم العالي، وانطلاقاً من ذلك يتوقع أن تسهم نتائج هذه الدراسة في مساعدة إدارة الكلية في التعرف على أوجه القصور التي تقلل أو تمنع من تطبيق ضمان الجودة والقيام بمعالجتها والتعرف أيضاً على مواطن القوة ليتم تعزيزها ومن ثم تهيئة البيئة المناسبة لتنفيذ أنشطة الجودة بمشاركة الجميع. كما يمكن أن تسهم هذه الدراسة من خلال ماتخرج به من توصيات ومقترحات أعضاء هيئة التدريس في مساعدة إدارة الكلية في التخطيط السليم لضمان جودة البرامج والأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع.

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تقييم تجربة ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم.
- الحدود المكانية: تتناول الدراسة عملية التقييم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود.
- الحدود الزمانية: تم إجراء هذه الدراسة خلال الفصلين الثاني من العام الدراسي 1432-1433هـ والفصل الأول من العام الدراسي 1433-1434هـ.

مصطلحات الدراسة:

مفهوم الجودة:

يعتبر مفهوم الجودة من المصطلحات التي تتسم بالمرونة في تعريفها، فهو مفهوم واسع يفتقد الاتفاق العام حول تعريفه وذلك لأنه يختلف إدراك ما يعنيه من سياق إلى سياق؛ نظراً لاستخداماته المتنوعة من خلال الاهتمامات المختلفة. وعلى الرغم من تعدد تعريفاتها، فإن هناك اتفاقاً في جوهرها وهو التأكيد على مبدأ الإتقان. فمثلاً: عرفها Feigenbaum (1956) بأنها "الرضا التام للعميل". وعرفها Crosby (1979) بأنها "المطابقة مع المتطلبات". وتعني عند Deming (1986) "درجة متوقعة من التناسق والاعتماد تناسب السوق بتكلفة منخفضة. وهي أيضاً تعني "دقة الاستخدام حسب ما يراه المستفيد" وذلك كما يراه Juran (1989). وقد عبر Sikomoto (1998) عن الجودة بقوله: "المنتجات والخدمات الجيدة التي تلبي حاجات الزبائن وتحترمها".

ونستنتج من هذه التعريفات بأن (الجودة) تتعلق بمنظور العميل وتوقعاته وذلك بمقارنة الأداء الفعلي للمنتج أوالخدمة مع التوقعات المرجوة من هذا المنتج أو الخدمة وبالتالي يمكن الحكم من خلال منظور العميل بجودة أو رداءة ذلك المنتج أو الخدمة. ويرجع هذا التباين في المفهوم إلى أن الجودة ليست مفهوماً ينظر إليه كوحدة واحدة ولكنه متعدد المداخل يرتبط بأحكام تقديرية عن ماهية الجودة ومكوناتها، كما يختلف باختلاف الأفراد الذين يقومون بتحديده، والاستخدام والسياق المطبق لها (الصناعة، والإدارة، والصحة، والتعليم العام، والتعليم الجامعي، وغيرها). لذلك ليس من السهل الإجماع على مفهوم واحد يحدد العناصر المكونة للجودة.

مفهوم الجودة في التعليم:

على الرغم من تعدد التعريفات، فإن من الممكن أن نصل إلى تعريف أكثر شمولية للتعبير عن مفهوم الجودة في مجال التعليم والذي يعني " مقدرة مجموع خصائص ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل، والمجتمع، وكافة الجهات الداخلية والخارجية المنتفعة، ويتطلب تحقيق جودة التعليم

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

توجيه كل الموارد البشرية والسياسات والنظم والمناهج والعمليات والبنية التحتية من أجل خلق ظروف مواتية للابتكار والإبداع لضمان تلبية المنتج التعليمي للمتطلبات التي تهيئ الطالب لبلوغ المستوي المطلوب" (الجسر، 2004).

▫سياسة الجودة:

هي المرشد الذي تنتهجه الإدارة العليا لتحقيق أهداف المؤسسة وتلبية توقعات عملائها وحاجاتهم فيما يتعلق بالجودة وتعبر عن اتجاه المؤسسة فيما يختص بالجودة كما تم إعلانه رسمياً بواسطة الإدارة العليا (العزاوي، 2005).

▫نظام إدارة الجودة:

هو النظام الذى يشمل الهيكل التنظيمى، والمسئوليات، واللوائح، والعمليات والموارد المستخدمة لتطبيق إدارة الجودة (أبونبعة ومسعد، 2000).

▫تخطيط الجودة:

هو ذلك الجزء من إدارة الجودة الذي يركز على وضع أهداف الجودة، ويصف العمليات التشغيلية الضرورية والموارد ذات الصلة لتلبية تلك الأهداف (أبونبعة ومسعد، 2000).

▫تحسين الجودة:

هي عبارة عن عملية منسقة منظمة تحدد انتقائياً الفرصة السانحة لتحسين المنتجات أو الخدمات حيث تستهدف تقليل الانحراف عن المعيار المرغوب، كما تستهدف تحقيق مستوي منخفض من التباين ضماناً لثبات العملية والتحكم في النتيجة (خوجة، 2004).

▫ثقافة الجودة:

هي مجموعة من القيم ذات الصلة بالجودة التى يتم تعلمها بشكل مشترك من أجل تطوير قدرة المؤسسة على مجابهة الظروف الخارجية التى تحيط بها وعلى إدارة شئونها الداخلية (السقاف، 1998).

▫ضبط الجودة:

إذا كانت الجودة هي أن يكون المنتج مناسباً للاستخدام في الغرض المخصص له بدرجة ترضي المستهلك فإن الضبط يعني محاولة إصلاح أي انحراف ينحرف بالجودة عن مستواها القياسي. وعلى ذلك يمكن تعريف ضبط الجودة بأنها الأساليب والأنشطة التشغيلية المستخدمة لتحقيق متطلبات الجودة، وذلك بمراقبة العمليات باستعمال الطرق والأساليب الإحصائية. وتهدف عملية ضبط الجودة في مجال التعليم العالي إلى تطبيق أساليب متقدمة لضمان الجودة والتحسين والتطوير المستمر، وتحقيق أعلى المستويات الممكنة في الممارسات والعمليات ومُخرجات مؤسسات التعليم العالي. كما تساعد المؤسسات في إقامة نظام إدارة مناسب يتحقق عن طريق بعض العمليات التي من خلالها تنطلق المؤسسة إلى تحسين أدائها (النعساني، 2003).

▫إدارة الجودة الشاملة:

استناداً إلى Withcher (1990) فإن إدارة الجودة الشاملة يمكن النظر إليها من خلال ثلاثة مفاهيم، أولاً: الشاملة "Total" وتعني أن كل شخص في المنظمة بما فيهم العملاء والمنتفعون منها يعد مسئولاً عن تحقيق الجودة. ثانياً: الجودة "Quality" وتعني تحقيق متطلبات العملاء بدقة. وثالثاً: الإدارة "Management" وتعني التزام الإدارة العليا والتنفيذية بتحقيق مستويات الجودة. أما في حقل التعليم فقد عرف Mukhopachyay (2001) إدارة الجودة الشاملة على أنها مجموعة الآراء التي تشمل ما يلي: امتياز العملية التعليمية، القيمة المضافة للعملية التعليمية، ملائمة مخرجات العملية التعليمية للاستخدام، توافق مخرجات التعليم مع الأهداف المخططة والمواصفات والمتطلبات، وتجنب حدوث العيوب في العملية التعليمية، ومقابلة التوقعات المتزايدة للعملاء.

ضمان الجودة:

يـرى Pallmer (1983) أن ضـمان الجـودة هـي عملية مسـتمرة و نشـاط منظم لقياس الجـودة طبقاً لمعايير قياسـية بغرض تحليل أوجه القصـور المتكشـفة واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين وتطوير الأداء، ثم قياس الجودة مرة أخرى لتحديد مدى التحسـن الذي تحقق. كما عرفها Berwick (1991) بأنها عملية تحـول إداري منظم مصـممه لمراجعة الاحتياجات والفرص التي تتاح للمؤسسـات عنـد محاولتها التأقلم مع التعقيدات والتغيرات والضغوط المتزايدة في مجتمعاتها وبيئاتها.

ضمان الجودة في التعليم العالي:

يقصـد بضـمان جـودة التعليم تلك العملية الخاصـة بالتحقـق من أن المعايـير الأكاديميـة المتوافقة مع رسـالة المؤسسـة التعليمية قد تم تحديدها وتعريفها وتحقيقها على النحو الذي يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء على المستوي القومي أو العالمي، وأن مستوى جودة فرص التعلم والبحث العلمي والمشاركة المجتمعية تعتبر ملائمة أو تفوق توقعات كافة أنواع المستفيدين النهائيين من الخدمات التي تقدمها المؤسسة التعليمية (أبوفارة، 2006).

الإطار النظري:

يتناول هذا الجزء من الدراسـة بعض الأدبيات المتعلقة بموضـوع ضـمان الجودة وذلـك من خلال إيجاز فوائد ضبط الجودة ومتطلبات تطبيقها بمؤسسات التعليم العالي، وفي الأخير يستعرض معايير ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية.

فوائد ضبط الجودة في مؤسسات التعليم:

يحقق ضبط الجودة في مؤسسات التعليم العالي عدداً من الفوائد من أبرزها:

- **وضوح البرامج الأكاديمية ومحتوياتها.**
- **توفـير معلومـات واضـحة ودقيقة للطلاب وغيرهم مـن المعنيين حول أهداف البرامج الدراسـية التي تقدمهـا المؤسسـة، وأنها توفر الشـروط اللازمة لتحقيق هذه الأهداف بفاعلية، وأنها سـوف تسـتمر في المحافظة على هذا المستوى.**
- **إيجـاد مجموعـة موحـدة من الهيـاكل التنظيمية التي تركـز على جودة التعليـم في الجامعات والتي تؤدي إلى مزيد من الضبط والنظام فيها (الترتوري، 2009).**
- **رفع مستوي الأداء عند العاملين في المؤسسة التعليمية.**
- **زيادة الولاء والانتماء عند العاملين للمؤسسة التعليمية.**
- **التأكد من أن الأنشطة التربوية للبرامج المعتمدة تتفق مع المعايير العالمية و حاجات المؤسسة والطلاب والدولة والمجتمع.**
- **تعزيز سمعة البرامج لدى المجتمع الذي يثق بعمليتي التقويم الداخلي والخارجي.**
- **الإسـتجابة السـريعة لحاجات المجتمع إلى متخرجين بمواصـفات عالية الجودة والتصـدي لمشكلاته بخطط طموحة (النجار، 1999).**
- **توفير آلية لمساءلة جميع المعنيين بالإعداد والتنفيذ والإشراف على البرامج الأكاديمية.**
- **استمرار وزيادة قدرة المؤسسة التعليمية على البقاء والمنافسة (حمادات، 2007).**
- **تعزيز ودعم ثقة الدولة والمجتمع بالبرامج الأكاديمية التي تقدمها المؤسسة التعليمية.**
- **الارتقـاء بنوعيـة الخدمـات المهنية التي تقدمها المؤسسـة للمجتمع، حيث يتطلـب التقويم الخارجي تعديل الممارسات بما يلبي حاجة ومتطلبات التخصصات والمهن (المغربي، 2009).**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

متطلبات تطبيق الجودة في التعليم الجامعي:

هذه المهام والمميزات والمبررات والأهداف لإدارة الجودة الشاملة بحاجة إلى إحداث متطلبات أساسية لدى المؤسسات التعليمية حتى تستطيع تقبل مفاهيم الجودة بصورة سليمة قابلة للتطبيق العملي وليس مجرد مفاهيم نظرية بعيدة عن الواقع، ولكي تترجم مفاهيم الجودة في المؤسسات التعليمية للوصول إلى رضا المستفيد الداخلي والخارجي للمؤسسة التعليمية فإن هناك الكثير من المتطلبات أهمها:

- دعم الإدارة العليا: إن دعم تطبيق إدارة الجودة يحتاج إلى دعم ومؤازرة من الإدارة العليا لتحقيق الأهداف المرجوة.
- ترسيخ ثقافة الجودة بين جميع الأفراد كأحد الخطوات الرئيسة لتبني إدارة الجودة، حيث إن تغيير المبادئ والقيم والمعتقدات التنظيمية السائدة بين أفراد المؤسسة الواحدة يجعلهم ينتمون إلى ثقافة تنظيمية جديدة تؤدي دوراً بارزاً في خدمة التوجهات الجديدة في التطوير والتجويد لدى المؤسسات التعليمية (أحمد والأنصاري، 2002)
- تنمية الموارد البشرية كالمعلمين أو المشرفين الأكاديميين وتطوير وتحديث المناهج وتبني أساليب التقويم المتطورة وتحديث الهياكل التنظيمية لإحداث التجديد التعليمي المطلوب.
- سياسة إشراك العاملين: إشراك جميع العاملين في جميع مجالات العمل لاسيما في اتخاذ القرارات وحل المشاكل وعمليات التحسين.
- التعرف على احتياجات المستفيدين الداخليين وهم الطلاب والعاملين، والخارجيين وهم عناصر المجتمع المحلي، وإخضاع هذه الاحتياجات لمعايير لقياس الأداء والجودة (وصفي، 2001).
- تعويد المؤسسة التعليمية بصورة فاعلة على ممارسة التقويم الذاتي للأداء.
- تطوير نظام للمعلومات لجمع الحقائق من أجل اتخاذ قرارات سليمة بشأن أي مشكلة ما.
- تفويض الصلاحيات: وهذا يعد من الجوانب المهمة في إدارة الجودة وهو من مضامين العمل الجماعي والتعاوني بعيداً عن المركزية في اتخاذ القرارات.
- المشاركة الحقيقية لجميع المعنيين بالمؤسسة في صياغة الخطط والأهداف اللازمة لجودة عمل المؤسسة من خلال تحديد أدوار الجميع وتوحيد الجهود ورفع الروح المعنوية في بيئة العمل في كافة المراحل والمستويات المختلفة.
- استخدام أساليب كمية في اتخاذ القرارات، وذلك لزيادة الموضوعية وبعيداً عن الذاتية.

مجالات الجودة في التعليم العالي:

تشمل مجالات الجودة في مؤسسات التعليم العالي جميع مدخلات النظام التعليمي وعملياته ومخرجاته. ويمكن إيجاز هذه المجالات من خلال عدة محاور تشمل: جودة الإدارة التعليمية، وجودة البرامج التعليمية، وكفاءة الهيئة التدريسية، وجودة طرق التدريس، وجودة الأنشطة البحثية، وجودة اللوائح والتشريعات، وجودة المباني وتجهيزاتها، وجودة المستوى التعليمي للطلاب، وجودة الخدمات، وجودة تقويم الأداء، وكفاية الموارد المالية (دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، 2009).

معايير ضمان الجودة لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية (دليل ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية، 2009):

قامت الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية بوضع مجموعة من المعايير لضمان جودة مؤسسات التعليم العالي واعتمادها. وتغطي هذه المعايير أحد عشر مجالاً عاماً لأنشطة هذه المؤسسات، وهي: الرسالة والغايات والأهداف، والسُلطات والإدارة، وإدارة ضمان الجودة وتحسينها، والتعليم والتعلم، وإدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة، ومصادر التعلم، والمرافق والتجهيزات، والتخطيط والإدارة المالية، وعمليات التوظيف، والبحث العلمي، وعلاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

وهذه المعايير مبنية بصورة عامة على تلك الممارسات الجيدة المتعارف عليها في قطاع التعليم العالي على مستوى العالم، وقد تم تكييفها لتتلاءم مع طبيعة الظروف التي تكتنف التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. وقد وصفت المعايير بمستويات مختلفة من التفصيل كالآتي:

أولاً: هناك توصيفات عامة لكل مجال من مجالات الأنشطة الأحد عشر الرئيسة.

ثانياً: تنقسم هذه بدورها إلى معايير فرعية تتناول المتطلبات الخاصة بكل واحد من المجالات الرئيسة.

ثالثاً: بداخل كل واحد من هذه المعايير الفرعية هناك عدد من الممارسات الجيدة التي تمارسها المؤسسات التي حققت مستوىً عالي من الجودة.

ولتقويم الأداء مقارنة بالمعايير، يجب على المؤسسة التعليمية أن تبحث فيما إذا كانت هذه الممارسات الجيدة تطبّق، وبأي مستوى من الجودة. وقد أعدت الهيئة مجموعة من مقاييس التقويم الذاتي للمساعدة في هذه العملية عنونتها ب "مقاييس التقويم الذاتي لمؤسسات التعليم العالي". وفي تلك الوثيقة تُسأل المجموعات التي تقوم بتنفيذ عمليات التقويم داخل المؤسسة عما إذا كانت هذه الممارسات المحددة قد تم اتباعها، وأن تضع تقديراً لجودة هذه الممارسات في المؤسسة على مقياس خماسي التقدير. ويجب أن تستند أحكامهم على الجودة إلى أدلة مناسبة شاملة بعض المقارنات - على الأقل- مع المؤسسات الأخرى، وذلك على البنود المهمة. ويعتبر تطوير النظم الداخلية التي تساعد في توفير تلك الأدلة متطلباً أساسياً لنظام ضمان جودة أي مؤسسة. وما لم يكن لدى المؤسسة مصادر أدلة كافية، فلا يمكن النظر في اعتمادها. ولكي تمنح المؤسسة التعليمية الاعتماد فمن الضروري أن تقدم أدلة على الأداء الجيد فيما يتعلق بجميع المعايير الأحد عشر العامة وفروعها.

- المعيار الأول: الرسالة والغايات والأهداف:

يجب أن تحدد رسالةُ المؤسسة التعليمية بوضوح تام وبشكل مناسب الأهدافَ أو الأغراض الأساسية للمؤسسة، كما يجب أن تحدد أولوياتها، وأن تكون الرسالة مؤثرة في توجيه التخطيط والعمل داخل المؤسسة التعليمية.

- المعيار الثاني: السُلطات والإدارة:

يجب أن يقوم المجلس الإداري الأعلى للمؤسسة (مجلس الجامعة أو مجلس الأمناء) بقيادة المؤسسة التعليمية قيادة فعالة تحقق المصلحة العامة للمؤسسة ككل ولعملائها، من خلال تطوير السياسات المناسبة والعمليات اللازمة لتحقيق مبدأ المساءلة. ويجب على كبار المسؤولين بالإدارة العليا أن يقوموا بإدارة وتوجيه نشاطات المؤسسة التعليمية بشكل فعال وفق هيكل حكم إداري محدد وبشكل واضح. كما يجب أن تكون أنشطتهم متوافقةً مع أعلى المعايير من حيث الالتزام والممارسة الأخلاقية. وإذا كانت هناك أقسام منفصلة للبنات والأولاد، فيجب أن تكون الموارد متماثلة في كليهما، ويجب أن يكون هناك اتصال فعال بينهما ومشاركة كاملة في عمليات التخطيط وصنع القرار من كل منهما. كما يجب أن يتم التخطيط والإدارة في إطار من السياسات والأنظمة الموثوق بها التي تضمن تحقيق المساءلة المالية والإدارية وتضمن التوازن بين التخطيط على مستوى الإدارة والمبادرات على مستوى الوحدات أو الأقسام العلمية.

- المعيار الثالث: إدارة ضمان الجودة وتحسينها:

يجب أن تتضمن عمليات ضمان الجودة كل أقسام المؤسسة التعليمية، كما يجب أن تدمج بشكل فعال في عمليات التخطيط والإدارة المعتادة. ويجب أن تتضمن محكاتُ تقييم الجودة المدخلات والعمليات والنواتج (المخرجات) مع التركيز بصورة أكبر على النواتج. ويجب أن توضع الإجراءات اللازَمة لضمان أن هيئة التدريس والموظفين والطلبة جميعهم ملتزمون بتحسين الجودة ويقومون بتقويم أدائهم بصورة منتظمة. ويجب تقييم الجودة بالرجوع إلى الأدلة والبراهين وأن يتضمن النظر في مؤشرات أداء محددة ونقاط (معايير أو مستويات) مرجعية خارجية للمقارنة تحمل طابع التحدي. وينبغي مراجعة المتطلبات المحددة في نظام ضمان الجودة بالمؤسسة بشكل دوري لضمان عدم وجود متطلبات غير ضرورية ولضمان أن البيانات المقدمة تستخدم في الواقع بطريقة فعالة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

➢ المعيار الرابع: التعلم والتعليم:

يجب أن يكون لدى المؤسسة التعليمية نظام فعال لضمان أن جميع البرامج العلمية فيها تحقق المستويات العالية للتعلم والتعليم عند الموافقة الأولية عليها من خلال متابعة الأداء وتقديم الخدمات المساندة على مستوى المؤسسة. كما يجب أن تكون نواتج (مخرجات أو حصيلة) تعلم الطلبة محددة بدقة، ومتسقة مع "الإطار الوطني للمؤهلات" وذلك في جميع البرامج العلمية، أما في البرامج المهنية فينبغي أن تتسق نواتج التعلم أيضاً مع متطلبات التوظيف أو ما تتطلبه ممارسة المهنة. كما يجب أن يتم تقييم مستويات التعلم والتحقق منها من خلال عمليات ملائمة، وأن تتم مقارنتها بنقاط (معايير أو مستويات) مرجعية خارجية مناسبة وذات مستوى رفيع. ويجب أن يكون أفراد هيئة التدريس مؤهلين بصورة مناسبة ولديهم الخبرة اللازمة للقيام بمسؤولياتهم التدريسية، وأن يطبقوا استراتيجيات تدريسية ملائمة للنواتج التعليمية المختلفة، وأن يشتركوا في الأنشطة المناسبة لتحسين كفاءاتهم التدريسية. كما يجب أن يتم تقويم جودة التدريس وفاعلية البرامج من خلال تقييمات الطلبة، ومن خلال استطلاعات آراء المتخرجين وأصحاب الأعمال، مع أهمية استخدام الأدلة والنتائج المستخلصة من هذه المصادر كأساس لخطط التحسين. وفي حالة تقديم البرامج في أقسام مختلفة للطلبة والطالبات، فإنه ينبغي أن تكون المستويات المطلوبة هي نفسها في القسمين، ولا بد من توفير الموارد بشكل متكافئ، كما يجب أن يتضمن التقويم بيانات لكل من أقسام الطلاب والطالبات.

➢ المعيار الخامس: إدارة شؤون الطلاب والخدمات المساندة:

يجب أن تكون أنظمة إدارة شؤون القبول وسجلات الطلبة موثوقا بها وتتسم بالإستجابة السريعة، مع أهمية المحافظة على سرية السجلات كما تقتضي بذلك سياسة المؤسسة التعليمية. ويجب أن تكون حقوق الطلبة ومسئولياتهم محددة وواضحة ومفهومة، وأن تتوافر إجراءات للتأديب والتظلم أو الاستئناف تتسم بالشفافية والعدالة، وأن تتوافر آليات للتوجيه الأكاديمي، والإرشاد، وخدمات للمساندة تتلاءم مع إحتياجات الطلبة. كما يجب أن تتعدى الخدمات المساندة التي تقدمها المؤسسة التعليمية للطلبة احتياجاتهم الأكاديمية بحيث تشمل أيضًا المتطلبات غير الصفية للخدمات والأنشطة الدينية، والثقافية، والرياضيَة، وغيرها من الخدمات والأنشطة الأخرى التي يحتاجها كل الطلبة.

➢ المعيار السادس: مصادر التعلم:

يجب التخطيط لمصادر التعلم، بما في ذلك المكتبات والترتيبات التي تكفل الوصول للمراجع الإلكترونية وغيرها من المواد المرجعية التي تحرص المؤسسة التعليمية على توفيرها، حتى تفي باحتياجات البرامج التي تقدمها المؤسسة، كما يجب أن تقدم بالمستوى المناسب. ويجب أن تكون المكتبة ومرافق وتجهيزات تقنية المعلومات المصاحبة متاحةً في الأوقات المطلوبة بشكل يدعم التعلم المستقل، مع تقديم المساعدة اللازمة لإيجاد المواد (المراجع والمصادر) المطلوبة. كما يجب توفير المرافق (الأماكن) اللازمة للدراسة الفردية والجماعية في بيئة حافزة للبحث والدراسة العلمية الجادة. ويجب أن يتم تقويم هذه الخدمات وتحسينها استجابة لآراء الطلبة وهيئة التدريس.

➢ المعيار السابع: المرافق والتجهيزات:

يجب أن تصمم المرافق أو تعدل بما يتناسب مع المتطلبات المحددة للتعليم والتعلم في البرامج التي تقدمها المؤسسة التعليمية، كما يجب أن توفر بيئة آمنة وصحية لتعليم عالي الجودة. ويجب أن تتابع المؤسسة التعليمية كيفية إستخدام المرافق لديها، كما ينبغي أن تستخدم استطلاعات رأي المستخدمين لهذه المرافق للمساعدة في تخطيط عمليات التحسين. ويجب أن تقوم المؤسسة التعليمية بتوفير العدد الكافي من قاعات الدراسة والمعامل، فضلاً عن توفير الحاسبات الآلية وتجهيزات البحث العلمي للطلبة وهيئة التدريس، كما يجب أن تقوم بتوفير أماكن كافية للخدمات الأخرى مثل: المطاعم والأنشطة غير الصفية، إضافة إلى توفير إسكان الطلبة عندما يستدعي الأمر ذلك.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

➢ المعيار الثامن: التخطيط والإدارة المالية:

يجب أن تكون الموارد المالية كافية للبرامج والخدمات التي تقدمها المؤسسة وأن تدار هذه الموارد بفاعلية تتناسب مع متطلبات البرامج وأولويات المؤسسة. كما يجب أن تسمح عمليات إعداد الميزانية بالتخطيط على المدى البعيد لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات. ولا بد من استخدام أنظمة فعالة لوضع الميزانية والتفويضات المالية والمساءلة، بما يحقق المرونة للمدراء في المستويات المختلفة في المؤسسة مع وجود الإشراف المؤسسي العام والإدارة الفعالة للمخاطر.

➢ المعيار التاسع: عمليات التوظيف:

يجب أن يكون لدى هيئة التدريس والموظفين بالمؤسسة التعليمية المؤهلات والخبرات اللازمة للقيام بمسؤولياتهم بكفاءة، كما تتوافر لدى المؤسسة التعليمية سياسات تطوير مهنية لضمان التحسن المستمر في أدائهم وخبراتهم. ويجب أن تحرص المؤسسة التعليمية على تقويم أداء جميع أفراد هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين فيها بشكل دوري، وعلى تقدير الأداء المتميز، مع تقديم المساندة بهدف التحسين، حيثما يتطلب الأمر ذلك. ويجب أن تتوافر لدى المؤسسة التعليمية إجراءات فعالة وعادلة وتتميز بالشفافية لحل الخصومات والمنازعات المتعلقة بهيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في المؤسسة.

➢ المعيار العاشر: البحث العلمي:

ينبغي أن تضع المؤسسة التعليمية إستراتيجية للبحث العلمي تتفق مع طبيعتها (على سبيل المثال بوصفها جامعة ذات التزامات بحثية أو كلية للدراسة الجامعية فقط) ورسالتها. وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس، الذين يدرسون في برامج التعليم العالي، أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة بشكل يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي. كما يجب أن يسهم أعضاء هيئة التدريس، القائمون بالتدريس في برامج الدراسات العليا أو الإشراف على أبحاث طلبة الدراسات العليا، بشكل نشط في البحث العلمي في مجالات تخصصاتهم. ويجب أيضاً أن تتوفر التجهيزات والمرافق اللازمة لدعم أنشطة البحوث الخاصة بهيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا للوفاء بهذه المتطلبات. وفي الجامعات والمؤسسات الأخرى التي تقع عليها مسؤوليات البحث العلمي، يجب تشجيع هيئة التدريس على متابعة إهتماماتهم البحثية ونشر نتائج أبحاثهم. كما يجب أن تقدر إسهاماتهم البحثية وأن ينعكس ذلك على محكات تقويمهم وترقيتهم. ويجب أن تتم متابعة مخرجات البحث العلمي وأن يتم إصدار تقارير عنها، كما يجب أن تتم مقارنتها مرجعياً بتلك التي لدى المؤسسات التعليمية المشابهة. ويجب أن توضع سياسات واضحة ومنصفة لحقوق الملكية الفكرية وتسويقها.

➢ المعيار الحادي عشر: علاقات المؤسسة التعليمية بالمجتمع:

يجب النظر إلى الإسهام في خدمة المجتمع كمسؤولية مهمة من مسؤوليات المؤسسة التعليمية، وأن تتوافر المرافق والخدمات لدعم عمليات تطوير المجتمع، كما يجب تشجيع هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين في المؤسسة للإسهام في خدمة المجتمع، وأن تكون المعلومات عن المؤسسة وأنشطتها معروفة. كما يجب أن تتابع المؤسسة التعليمية نظرة المجتمع لها وأن تتبنى الإستراتيجيات المناسبة من أجل العمل على تحسين صورتها وسمعتها. ولتحقيق هذا المعيار، فإن الإسهامات التي تقدم للمجتمع ينبغي أن تتضمن أنشطة وخدمات لمساعدة الأفراد أو المنظمات أو المجتمعات المحلية خارج المؤسسة التعليمية (وهذا يعني أن هذه الإسهامات لا تتضمن أموراً مثل المساعدات المالية، أو الأنشطة غير الصفية للطلبة المسجلين، أو تقديم برامج أكاديمية تنتهي بمؤهلات)، ويمكن أن تتضمن كذلك المشاركة في المشاريع البحثية والتطويرية، وفي برامج التعليم المجتمعي التي تقدم مجاناً أو بمقابل.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

كلية إدارة الأعمال:

تعد كلية إدارة الأعمال من أوائل الكليات التي أنشئت في جامعة الملك سعود منذ أكثر من خمسين عاماً وذلك في عام 1379هـ (1959م) تحت مسمى كلية التجارة. وفي عام 1398هـ تم تعديل اسم الكلية إلى كلية العلوم الإدارية واستمرت تحمل هذا الاسم حتى عام 1427هـ (2006م) عندما تمت إعادة هيكلتها باسمها الحالي كلية إدارة الأعمال - الجدول (1)- (التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال 2011م).

جدول (1): أهم التطورات التاريخية بكلية إدارة الاعمال

العام	الحدث
1959	تأسيس الكلية تحت أسم كلية التجارة تمنح درجة البكالريوس في الأعمال الإدارية والاقتصادية
1963	تخريج أول دفعة من الطلاب في بكالريوس إدارة الأعمال
1979	إعادة تسمية كلية التجارة بكلية العلوم الإدارية
1980	إنشاء برنامج الماجستير في الصحة وإدارة المستشفيات
1980	تطبيق خطة أكاديمية جديدة
1982	تخريج أول دفعة من الطلاب في درجة الماجستير في الصحة وإدارة المستشفيات
1985	إنشاء برنامج الماجستير في المحاسبة
1987	تخريج أول دفعة من الطلاب في درجة الماجستير في المحاسبة
1990	إنشاء برنامج الماجستير في الاقتصاد والإدارة العامة
1992	تخريج أول دفعة من الطلاب في برنامجي الماجستير في الاقتصاد والإدارة العامة
1992	إنشاء برنامج الماجستير في إدارة الأعمال
2006	تغيير اسم الكلية إلي كلية إدارة الأعمال
2007	تطبيق خطة أكاديمية جديدة وإضافة السنة التحضيرية
2007	بداية برنامج الماجستير الموازي في الإدارة العامة للطلاب فقط
2008	بداية برنامج الدكتوراه في الإدارة العامة
2009	إضافة برنامج ماجستير الأعمال الموازي وماجستير العلوم في المالية
2010	بداية برنامج الدكتوراه في إدارة الأعمال والمحاسبة

المصدر: الخطة الاستراتيجية لكلية إدارة الأعمال (2011-2016).

وتتكون الكلية في الوقت الحالي من تسعة أقسام أكاديمية، هي: قسم الإدارة، وقسم الاقتصاد، وقسم التسويق، وقسم المالية، وقسم المحاسبة، وقسم نظم المعلومات الإدارية، وقسم التحليل الكمي، وقسم الإدارة العامة، وقسم الإدارة الصحية. كما تعرض الكلية برنامجين في مرحلة البكالوريوس بعدة تخصصات وعشرة برامج في مرحلة الماجستير، وثلاثة برامج في مرحلة الدكتوراه الجدول (2).

وتهدف الكلية منذ إنشائها إلى الإسهام في التنمية الاقتصادية للمملكة العربية السعودية وخدمة القطاعات الإنتاجية العامة والخاصة، وذلك من خلال الكوادر المتخصصة في مجالات تخصصاتها المختلفة، ومع زيادة النمو الاقتصادي لبت الكلية الحاجة الملحة إلى إجراء البحوث والدراسات المتخصصة اللازمة لتمنية المجتمع في المجالات ذات الصلة (الخطة الإستراتيجية للكلية 2011-2016م).

جدول (2): البرامج الأكاديمية بكلية إدارة الاعمال

مسمى الدرجة العلمية	المسارات
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص محاسبة	عام
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص نظم معلومات إدارية	عام
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص تسويق	عام
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص إدارة	الإدارة
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص إدارة	إدارة الموارد البشرية
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص مالية	إستثمار
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص مالية	بنوك
بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال - تخصص مالية	تأمين
بكالوريوس العلوم في الاقتصاد	عام
بكالوريوس العلوم في الاقتصاد	مصرفية اسلامية
بكالوريوس العلوم في الاقتصاد	تجارة وتمويل دولي
ماجستير العلوم في المالية	عام
ماجستير العلوم في الاقتصاد	عام
ماجستير العلوم في المحاسبة	عام
ماجستير المحاسبة المهني	عام
ماجستير الإدارة العامة	عام
ماجستير إدارة الصحة والمستشفيات	عام
ماجستير إدارة الأعمال	عام
ماجستير إدارة الأعمال	الإدارة المالية
ماجستير إدارة الأعمال	إدارة الموارد البشرية
ماجستير إدارة الأعمال	إدارة التسويق
ماجستير إدارة الأعمال	إدارة العمليات
ماجستير الأعمال	عام
ماجستير العلوم في الأعمال الإلكترونية	عام
ماجستير إدارة الأعمال في إدارة التقنية	عام
دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال	الإدارة
دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال	التسويق
دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال	المالية
دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة	إدارة الموارد البشرية في القطاع العام
دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة	الإدارة الصحية

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

دكتوراه الفلسفة في الإدارة العامة	إدارة المالية العامة
دكتوراه الفلسفة في المحاسبة	عام

المصدر: التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال 2011م.

➢ رؤية الكلية (التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال 2011م)

الريادة في التعليم والبحث في إدارة الأعمال للمساهمة في بناء اقتصاد المعرفة.

➢ رسالة الكلية (التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال 2011م)

توفير بيئة تعليمية مميزة لإعداد متخصصين وقادة أعمال بمنظور عالمي، وإجراء بحوث إبداعية تسهم في الارتقاء بالمعرفة في إدارة الأعمال والتنمية الاقتصادية من خلال إرساء شراكات مجتمعية فاعلة محلياً وعالمياً.

➢ أهداف الكلية (التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال 2011م)

- تأسيس ودعم بيئة تعليمية متميزة تضمن الجودة العالية للعملية التعليمية في مجال الأعمال.
- تحقيق الابتكار في البحث العلمي للإسهام في تطوير المعارف والممارسات في مجال الأعمال.
- استقطاب أعضاء هيئة تدريس وموظفين متميزين والعمل على تطوير كفاءاتهم، والمحافظة عليهم من التسرب بغية النهوض بمستوى التدريس والإنتاج العلمي وتحقيق الفاعلية المطلوبة على مستوى الخدمات في الكلية.
- بناء وتعزيز الشراكات الإستراتيجية مع قطاعات الأعمال والمؤسسات ذات الصبغة التخصصية وغيرها من الكفاءات محلياً وعالمياً.
- العمل على تعزيز موارد الكلية والمحافظة عليها بما يحقق رسالة الكلية.
- الحصول على الاعتمادات الأكاديمية من مختلف المؤسسات والهيئات المتخصصة في مجالات الكلية على المستويين الوطني والعالمي والعمل على الحفاظ عليه.

تجربة كلية إدارة الأعمال في مجال تطوير وجودة العملية التعليمية:

انطلاقاً من التركيز على النوعية وتحقيق أعلى مستويات الجودة في أنشطتها العلمية فقد أنشئت بكلية إدارة الأعمال وكالة الكلية للتطوير والجودة التي تتكون من أربع وحدات، هي: وحدة الجودة، ووحدة الاعتماد الأكاديمي، ووحدة الوثائق والمعلومات، ووحدة تطوير المهارات. وتعمل هذه الوحدات مجتمعة في ظل منظومة متناسقة مع رسالة وأهداف الكلية وبتسخير الموارد البشرية والمالية المتاحة لها من أجل تحقيق عمليات وإجراءات الجودة داخل الكلية وتنسيق ومتابعة خطط التطوير تحقيقاً لأهداف الكلية وصولاً إلى الريادة الأكاديمية. وتسعى الكلية من خلال الوكالة تطبيق أساليب التطوير في العملية التدريسية والمهنية والبحثية إلى الحصول على الاعتماد الأكاديمي من هيئات الاعتماد المحلية والدولية (خطة عمل وكالة الكلية للتطوير والجودة، 2012).

وحرصاً من كلية إدارة الأعمال على التميز والريادة، فقد أنشئت بوكالة الكلية للتطوير والجودة وحدة للجودة تعمل على تهيئة الكلية بأقسامها العلمية المختلفة للوفاء بمتطلبات ومعايير الجودة في التعليم الجامعي وصولاً بها إلى مستويات العالمية في جودة التعليم والبحث العلمي وخدمة المجتمع المحلي. وتسعى وحدة الجودة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: نشر وترسيخ ثقافة الجودة بين منتسبي الكلية، ورسم السياسة العامة للجودة بكلية إدارة الأعمال والإشراف على متابعة تنفيذها، والإسهام في تمكين الكلية من تحقيق رسالتها وأهدافها، والإسهام في تطوير وتحسين مخرجات الكلية بما يلبي طموحات وحاجات سوق العمل وكسب ثقته في هذه المخرجات، ومساعدة الأقسام الأكاديمية بالكلية في تطبيق التقويم الذاتي والارتقاء بأدائها وصولاً إلى الاعتماد الأكاديمي، ووضع معايير وأسس للجودة لكافة الأنشطة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2
ISSN: 2308-5347

الأكاديمية والإدارية بالكلية، والإشراف على إعداد وتنفيذ الخطة الإستراتيجية للكلية، وتحديد مواطن التحسين الممكنة واقتراح المشاريع اللازمة لتحقيقها، وتقديم التسهيلات اللازمة لجميع فرق العمل القائمة على تطبيق الجودة. وتعمل الوحدة أيضاً على جمع البيانات والمعلومات بشكل مستمر عن أنشطة الجودة بالكلية. وتعمل وحدة الجودة منذ إنشائها على إنجاز المهام من خلال إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية وورش العمل لمنتسبي الكلية في مجال ضمان الجودة (خطة عمل وكالة الكلية للتطوير والجودة، 2012).

وانطلاقاً من إيمان كلية إدارة الأعمال بأهمية عملية التطوير كأساس للتقدم والارتقاء بمستوي التعليم الجامعي وتحقيق الكفاءة والجودة لمخرجاته فقد أنشئت بوكالة الكلية للتطوير والجودة وحدة تطوير المهارات التي تسعى إلى تطوير مهارات منتسبي الكلية وتنمية قدراتهم في مجالات التدريس الجامعي والبحث العلمي واستخدام التقنية والمهارات الإدارية. وتعمل وحدة تطوير المهارات إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها نشر ثقافة التطوير المستمر بين منتسبي الكلية وتحديد الاحتياجات اللازمة لتنمية المهارات وتنفيذها بين أعضاء هيئة التدريس والإداريين لتحقيق التميز في العملية الأكاديمية والإدارية بالكلية. وتدريب أعضاء هيئة التدريس على مهارات التعليم الجامعي الحديثة وتطبيقاتها باستخدام الوسائل التعليمية والتقنية الحديثة بما يحقق التميز والإبداع في التدريس والتعلم، وتنمية مهارات وقدرات أعضاء هيئة التدريس على تصميم المقررات الدراسية وتطويرها وتحويلها إلى محتويات الكترونيه. وتسعى وحدة تطوير المهارات إلى تحقيق أهدافها من خلال إقامة الدورات التدريبية وورش العمل لمنتسبي الكلية من أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم والإداريين (التقارير الدورية لوحدة الجودة بكلية إدارة الأعمال 2009 – 2013).

ومن منطلق اهتمام كلية إدارة الأعمال وسعيها للحصول على الاعتماد الأكاديمي من الهيئات العلمية المحلية والإقليمية والعالمية لجميع برامج الكلية، فقد أنشئت بوكالة الكلية للتطوير والجودة وحدة للاعتماد الأكاديمي تقوم بتنسيق ومتابعة وإنجاز كافة الأمور الأكاديمية والإدارية المتعلقة ببرامج الكلية للحصول على الاعتماد الأكاديمي الوطني والدولي، وتعمل هذه الوحدة على تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: ترسيخ ونشر ثقافة الاعتماد الأكاديمي في مجتمع كلية إدارة الأعمال من أعضاء هيئة التدريس والإداريين والطلاب، وضع الخطط والبرامج والدراسات الذاتية المتعلقة بالاعتماد الأكاديمي والارتقاء بمستوى الأداء التدريسي تطبيقاً للمعايير العالمية في عملية التميز في الأداء التدريسي، وتقديم الدعم ومساندة الأقسام الأكاديمية على تطبيق الأسس والمعايير ذات الصلة بالاعتماد الأكاديمي، وتقوم الوحدة أيضاً بإعداد ملفات الاعتماد الأكاديمي المطلوبة من قبل مؤسسات الاعتماد المختلفة وذلك بالتنسيق مع الاقسام الأكاديمية بالكلية وتسعى الوحدة إلى جعل كلية إدارة الأعمال مرتكزاً للجذب الأكاديمي (التقارير الدورية لوحدة الجودة بكلية إدارة الأعمال 2009 – 2013).

ويتم توثيق جهود وأنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة بوحداتها المختلفة من خلال وحدة الوثائق والمعلومات، حيث تسعى وحدة الوثائق والمعلومات بوكالة الكلية للتطوير والجودة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها: الإشراف على جمع الوثائق والمعلومات الخاصة بكلية إدارة الأعمال وتصنيفها ومتابعة تحديثها، وتسهيل عملية الوصول إلى الوثائق والمعلومات المتعلقة بأنشطة الكلية المختلفة عند الحاجة إليها بأقل جهد و وقت ممكن. تنظيم وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الكلية ومجالس الأقسام. وتجميع البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بأعضاء هيئة التدريس وحفظها والعمل على تحديثها باستمرار، وجمع وحفظ البيانات والوثائق المتعلقة بالبرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية، والعمل على تجميع وحفظ القرارات الإدارية والتعاميم ذات العلاقة وتجميع وحفظ المعلومات والوثائق المتعلقة بنظم الجودة والاعتماد الأكاديمي، وتوثيق أنشطة وحدة تطوير المهارات بالكلية، وبناء قاعدة بيانات ورقية والكترونية لكافة الأنشطة والفعاليات الأكاديمية والإدارية بالكلية، وتوثيق وحفظ المعلومات والبيانات ذات الصلة بإسهامات الكلية في خدمة المجتمع المحلي، وإعداد المقترحات المتعلقة بأنشطة الوحدة ورفعها إلي وكالة الكلية للتطوير والجودة لاعتمادها والموافقة عليها ومن ثم متابعة تنفيذها، والعمل على التطوير المستمر في أداء وإنجاز أنشطة الوحدة بما يتماشى مع متطلبات الجودة في هذا المجال (خطة عمل وكالة الكلية للتطوير والجودة، 2012).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

إنجازات وأنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة 2009 / 2011 :

قامت وكالة الكلية للتطوير والجودة ومنذ إنشائها بإنجاز العديد من الأنشطة والفعاليات التي تسهم في تطوير وتحسين الأداء الأكاديمي والإداري بكلية إدارة الأعمال وذلك في مجال نشر وترسيخ الوعي بثقافة الجودة والاعتماد الأكاديمي وفي مجالات التدريب والتطوير لمنتسبي الكلية من أعضاء هيئة التدريس والإداريين وممثلي لجان الجودة بالأقسام الأكاديمية المختلفة (التقرير السنوي لكلية إدارة الأعمال، 2011). وأتاحت الوكالة لمنتسبيها الفرص للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل المحلية والعالمية في مجالات الجودة والاعتماد الأكاديمي الجدول (3).

جدول (3): أهم أنشطة وفعاليات وكالة الكلية للتطوير والجودة بكلية إدارة الأعمال (2009-2012هـ)

م	اسم الورشة	تاريخها
1	ورشة عمل جودة السياق المؤسسي	2009/4/5
2	جودة دعم تعلم الطلاب	2009/4/5
3	جودة البنية التحتية للخدمات المساندة	2009/4/5
4	جودة خدمة المجتمع	2009/4/5
5	الجودة في مؤسسات التعليم العالي	2009/10/27
6	تحديث الخطة الاستراتيجية للكلية	2009/11/15
7	التعريف بنظام الجودة في الجامعة	2011/1/30
8	تفعيل الجودة في الكليات	2010/1/18
9	متطلبات الاعتماد الأكاديمي المؤسسي الوطنيNCAAA	2010/5/2
10	تحديث الخطة الاستراتيجية	2010/5/19
11	المواصفات الفنية الواجب إتباعها في تقرير الدراسة الذاتية	2011/2/17
12	تطوير الأقسام الأكاديمية لإعداد وصياغة تقرير التقييم الذاتي	2011/10/2
13	تحديات الجودة والاعتماد الأكاديمي	2011/5/11
14	ضمان التعليم	2011/11/28
15	ضمان تأكيد التعلم	2012/2/10
16	ملف التدريس	2012/2/10
17	ملف المقرر	2012/2/17
18	استيفاء جميع متطلبات الاعتماد الأكاديمي الوطني لقسمي الإدارة والاقتصاد	2012/12/17
19	ورشة عمل بعنوان طرق البحث في قواعد المعلومات بالتنسيق مع عمادة شؤون المكتبات	2012/12/19

المصدر: التقارير الدورية لوحدة الجودة بكلية إدارة الأعمال (2009 – 2013).

ومن أهم الإنجازات التي نفذتها الوكالة هو إعداد الخطة الاستراتيجية لكلية إدارة الأعمال(2016-2011م) والتي وضحت التوجه العام للوضع المستقبلي الذي تتطلع إليه كلية إدارة الأعمال الجدول (4)، وقد كان تركيز هذه الخطة الاستراتيجية على ستة محاور أساسية هي: التعليم والتعلم، والبحث العلمي والدراسات العليا، وأعضاء هيئة التدريس والموظفين، والشراكات، والموارد، والاعتماد الأكاديمي (التقارير الدورية لوحدة الجودة بكلية إدارة الأعمال 2009 - 2013).

وفي مساعدة الكلية في حصولها على الاعتمادات الأكاديمية من الهيئات المتخصصة فقد قامت وكالة الكلية للتطوير والجودة وبالتنسيق مع الأقسام الأكاديمية بإعداد الدراسة الذاتية لأقسام: (الاقتصاد، والمحاسبة، والمالية، والإدارة، والتسويق، ونظم المعلومات الإدارية).

جدول (4): المرتكزات الاستراتيجية للخطة الاستراتيجية لكلية إدارة الأعمال

التعليم	تكمن الفلسفة التعليمية لكلية إدارة الأعمال في مدى عمق وتماسك الدراسات التخصصية التي تشكل العنصر التوجيهي والإرشادي على مستوى المناهج التعليمية، إذ تقوم هذه الفلسفة على ضرورة تكريس مبدأ التعمق في الاستكشاف لدى الطلاب في شتى المجالات الدراسية بما يتصل بالواقع إضافة إلى تزويدهم بجملة من المهارات مثل التواصل الفاعل والتفكير النقدي وإيجاد الحلول المناسبة للمشكلات المطروحة. وتعمل كلية إدارة الأعمال على إيجاد برامج أكاديمية قوية ومتماسكة، وتعزيز الأنشطة اللاصفية وتطوير القدرات الشخصية والمهنية لدى الطلاب. وعليه فإن كلية إدارة الأعمال تلتزم بالمضي قدما في تأسيس ودعم بيئة تعليمية متميزة تضمن الجودة العالية للعملية التعليمية في مجال الأعمال.
البحث العلمي والدراسات العليا	تهدف الأنشطة البحثية لأعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمال إلى تحقيق الإبداع المعرفي والإنتاج الفكري، وتطوير المنح التعليمية وإيجاد الحلول المناسبة للقضايا والمشكلات التي تتعلق بمجال الأعمال والجانب التنظيمي والمجتمع بشكل عام، والتي تشكل أهمية قصوى بالنسبة للكلية. وتعد هذه الأنشطة المرجع الأساسي والإطار التوجيهي في عملية انتداب أعضاء هيئة التدريس، وتوزيع الموارد وتحديد الأولويات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الكلية وتعريفهم بالمصالح المشتركة وفرص التعاون المتوفرة، وتزكية الدعم الداخلي والخارجي المتعلق بالمنح والموارد. ومن هذا المنطلق فإن كلية إدارة الأعمال تلتزم بتكريس كل طاقاتها لتحقيق الابتكار في البحث العلمي وذلك من أجل الإسهام بشكل مستمر في تطوير المعارف والممارسات في مجال الأعمال.
أعضاء هيئة التدريس والموظفون	نظراً لكون أعضاء هيئة التدريس والموظفين يشكلون المورد الرئيس بالنسبة لكلية إدارة الأعمال فإن الخطة الاستراتيجية الحالية تشدد على أهمية عملية تدريبهم وتطويرهم، والمحافظة عليهم من التسرب بغية النهوض بمستوى التدريس والبحث العلمي وتحقيق الفاعلية المطلوبة على مستوى الخدمات وذلك كوسيلة لتحقيق أهداف الكلية.
الشراكات	انطلاقاً من إدراكها لأهمية الدور الذي تؤديه الشراكات الأكاديمية في إيجاد الأفكار الرائدة التي من شأنها أن تحدث ثورة على مستوى طبيعة العملية التعليمية، والتعامل مع القضايا العالمية وسبل إيجاد الحلول المناسبة لها وتوجيه برامج المنح البحثية وطرق نقل التقنية ومن ثم مستقبل الكلية ككل فإن كلية إدارة الأعمال تسعى وبكل حزم إلى العمل على بناء وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع قطاعات الأعمال والمؤسسات ذات الصبغة التخصصية وغيرها من الكفاءات محلياً وعالمياً.
الموارد	بما أن كلية إدارة الأعمال هي جزء لا يتجزأ من جامعة الملك سعود التي هي مؤسسة حكومية فإنه يتم توفير الموارد الضرورية حسب الحاجة وبالدرجة المطلوبة، مع العلم أن مستوى الموارد المالية والبنيوية والبشرية والتقنية التي تخصصها الجامعة للكلية كافية لضمان الإستقرار التشغيلي فيها. بيد أن السعي لتوسيع القاعدة على مستوى هذه الموارد من شأنه أن يعزز قدرات الكلية في تحقيق المزيد من التميز والتألق، ومن هنا تعلن كلية إدارة الأعمال عزمها العمل على تعزيز مواردها والمحافظة عليها من أجل تحقيق رسالتها.
الاعتماد الأكاديمي	نظرا لكون الاعتماد الأكاديمي هو أحد أهم الأهداف التي تسعى الجامعة إلى تحقيقه فقد شددت كلية إدارة الأعمال على أهمية التواصل مع الهيئات المتخصصة في هذا المجال على المستوى الوطني والعالمي، وقد تم وضع هدف رئيس يتضمن عدداً من الأهداف الفرعية حسب الأولويات الاستراتيجية.

المصدر: الخطة الاستراتيجية لكلية إدارة الأعمال (2011-2016).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

الدراسات السابقة:

حظي موضوع الجودة ومتطلباتها في مؤسسات التعليم العالي خلال السنوات الماضية باهتمام كبير من قبل العديد من الباحثين والمختصين في مجالات العلوم المختلفة ومتخذي القرارات وإدارات هذه المؤسسات لكونها أصبحت أحدى الخيارات الاستراتيجية التي تستعين بها المؤسسات لتطوير وتحسين أنظمتها التعليمية ولمواجهة التحديات إلى تميز العصر الحالي كالتطورات التقنية والمنافسة العالمية الشديدة لتجويد مخرجات التعليم العالي. ففي سبيل الوصول إلى مستويات من الجودة تلبي طموحات الأطراف المستفيدة يتم تسخير الموارد البشرية والمادية وعقد المؤتمرات وورش العمل وإجراء البحوث المتعمقة. في هذا الجزء من الدراسة سوف يتم استعراض بعض الدراسات التي ركزت على تجارب تطبيق الجودة بمؤسسات التعليم العالي وتقييم تلك التجارب من وجهات نظر الأطراف المستفيدة.

أجرى الحجار (2004) دراسة هدفت إلى تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في جامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة. وقد استخدم الباحث استبانة مكونه من (40) فقرة موزعة على سبعة مجالات هي: القيادة، والتخطيط الاستراتيجي، والطلبة، والمعلومات، والموارد البشرية، وإدارة العمليات، ونتائج العمل. وبتطبيقها على عينة مكونه من (123) عضواً، بينت نتائج الدراسة أن المستوى العام للأداء الجامعي لم يصل إلى المستوى الافتراضي، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير أفر اد العينة لمستوى الأداء الجامعي يعزي لمتغير الكلية والمؤهل والخبره.

دراسة علوانة (2004) التي هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، ومعرفة أثر متغيرات الدراسة: (النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة في التدريس الجامعي، والجامعة التي تخرج فيها، والكلية التي يدرس فيها، والعمر) على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة. واشتملت عينة الدراسة على (61) عضوا من هيئتها التدريسية، وقد تبنت الدراسة مقياس إدارة الجودة الشاملة للموسوي (2003) المكون من (48) فقرة موزعة على أربعة مجالات هي: تهيئة متطلبات الجودة، ومتابعة العملية التعليمية التعلمية وتطويرها، والقوى البشرية، واتخاذ القرار. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن درجة تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كبيرة وأن أكثر مجالات إدارة الجودة الشاملة تطبيقاً هو في مجال تهيئة متطلبات الجودة في التعليم، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى إلى متغيرات الدراسة.

أجري أبوسمرة وآخرون (2005) دراسة استطلاعية لمعرفة واقع النظام التعليمي في جامعة القدس في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، والتعرف على تأثير متغيرات الدراسة (النوع، والكلية، والخبرة، والدرجة العلمية) في استجابات أعضاء هيئة التدريس. وقد شملت عينة الدراسة (175)عضواً. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع نظام التعليم في جامعة القدس في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان منخفضاً. كما خلصت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح أعضاء هيئة التدريس الذكور، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيرات (الكلية،والخبرة، والدرجة العلمية).

دراسة القديرتي والمطيري (2007) التي هدفت إلى التعرف على آراء أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت من حيث مدى إنسجام العملية التربوية في جامعة الكويت مع متطلبات إدارة الجودة الشاملة كمفهوم من مفاهيم الإدارة الحديثة. وقد شملت هذه الدراسة عينة عشوائية طبقية من أعضاء هئية التدريس من حملة شهادة الدكتوراة في مختلف كليات الجامعة لكونهم الفئة التي تقصر اللوائح في الجامعة مهمة التدريس عليها. وقد بينت نتائج الدراسة أنه على الرغم من تهيئة الجامعة لمختلف المتطلبات المادية لإدارة الجودة الشاملة إلا أن تطبيقها ليس على أفضل مستوى. وأضحت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في وجهات نظر أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمتغيرات الدراسة (الجنس، والجنسية، وعدد سنوات الخبرة، والعمر). بل فقط لمتغير الجامعة التي تخرج عضو هيئة التدريس منها (عربية أو أجنبية).

وقد أوصت الدراسة بضرورة قيام إدارة الجامعة بعمل دراسة استقصائية لما يحول دون تطبيق مفهوم إدارة الجودة الشاملة رغم توفر الإمكانيات والتسهيلات المادية الكبيرة.

عرضت كل من درندي وهوك (2008) تجربة المملكة العربية السعودية في مجال توكيد الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي، وذلك بهدف التعرف على واقع تطبيق الإجراءات الأولية الخاصة بالتقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية من خلال استطلاع آراء القائمين بهذه العملية والمشاركين فيها. وبتطبيق استبانة على عينة عمدية من القائمين والمشرفين على عمليات التقويم وتوكيد الجودة، وأوضحت نتائج الدراسة اختلاف مستوى الجامعات من حيث تطبيق أنشطة وأدوات التقويم اللازمة للجودة والاعتماد الأكاديمي، حيث تراوحت من مؤسسات تطبق جميع الأنشطة الأساسية إلى مؤسسات لاتكاد تطبق شيئاً منها. وأوضحت الدراسة أن أهم عوائق التطبيق هى عدم المعرفة وعدم التدريب الكافي في مجال الخطوات التفصيلية اللازمة لتحقيق الجودة. وأوصت الدراسة بضرورة تبني نموذج لبناء القدرة يتم من خلاله تقييم احتياجات التدريب الخاصة بكل جامعة أو كلية وذلك على مستوى الأفراد والبرامج والمؤسسات.

أجرى أبو بكر (2009) وقد هدفت الدراسة إلى تقييم جودة العملية التعليمية في كلية التربية (عدن). واستناداً على نتائج عينة من (47) عضواً من أعضاء هيئة التدريس و(363) من طلاب المستوى الرابع خلصت الدراسة إلى أن تقديرات أعضاء هيئة التدريس والطلاب نحو مجالات جودة العملية التعليمية (المنهج العلمي، والمرجع العلمي، وأعضاء هيئة التدريس، وأسلوب التقييم) كانت متحققة بشكل نسبي غير كاف بالنسبة للتطور العلمي والتكنولجي. وقد أوصت الدراسة بضرورة وجود معايير متفق عليها لجودة العملية التعليمية في الكلية تعكس توقعات المستفيدين وضرورة العمل على إيجاد بيئة داخلية تعزز الجودة وتشجع الجهود المبذوله لتحسين العملية التعليمية في الكلية.

استهدفت دراسة الحسينية (2009) قياس مدى رضا طلبة كلية الاقتصاد في جامعة حلب عن الأداء الإداري والأكاديمي لكليتهم. وقد استخدمت الاستبانة كأداة للقياس على عينة مؤلفة من (290) طالباً وطالبة على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا. وشملت الاستبانة عدة محاور: (الرسالة والأهداف، والأداء الإداري، وأداء الهيئة التعليمية، وأداء الطلبة والخدمات التي تقدم لهم، والعمليات التعليمية، والبحث العلمي، والحياة الجامعية، والمباني والمرافق والتجهيزات، وخدمات المكتبة، وتوزيع الموارد والنفقات). وقد بينت نتائج الدراسة أن المستوى العام للرضا عن المجالات العشرة المدرجة كان يتراوح بين الجيد في مجال أداء أعضاء هيئة التدريس، ومقبول في مجال البحث العلمي، وضعيف في المجالات الأخرى جميعها. كما بينت الدراسة أنه لا توجد فروقات جوهرية في مستوى الرضا تعود إلى متغيرات الدراسة. وقد أوصت الدراسة بضرورة أخذ رضا الطلبة بالحسبان كأحد مكونات الجودة، وأن تسعى الإدارت الجامعية المختلفة إلى سد احتياجات الطلبة وتلبية توقعاتهم.

دراسة الفوال (2009) وقد هدفت إلى التعرف على واقع ضمان جودة العملية التعليمية التعلمية في الجامعة الافتراضية السورية وذلك من أجل الارتقاء بنوعية التعليم الافتراضي فيها من خلال رصد جوانب القوة وجوانب الضعف من منظور مدخل ضمان الجودة. واستناداً على عينة حجمها (100) فرد من أعضاء هيئة التدريس والإداريين خلال العام الدراسي (2008-2009م) وتوصلت الدراسة إلى نتائج عديدة أهمها: أن ممارسات الإدارة لا تزال دون المستوى الذي يحقق ضمان الجودة، كما أن اهتمام الجامعة بضمان جودة مخرجاتها ومتابعة متخرجيها لا يزال اهتماماً متدنياً. وقد أوصت الدراسة بضرورة التركيز على تحقيق ضمان جودة مدخلات ومخرجات العمليات والاهتمام بتقييم أداء الإداريين والمدرسيين والتأهيل الكافي للطلبة للخروج إلى سوق العمل.

أجرى كل من عساف والحلو (2009) دراسة هدفها معرفة واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح من وجهة نظر الطلبة، كما هدفت إلى معرفة تأثير متغيرات الدراسة (النوع الإجتماعي، والكلية، والمستوى الدراسي، والوضع المهني للطالب، وتقدير الطالب، والمسار المتوقع للطالب) على واقع جودة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

التعليم في برامج الدراسات العليا. وقد تكونت عينة الدراسة من (248) طالبا وطالبة. وتوصلت الدراسة إلى أن واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح كانت عالية بمتوسط (3.65)، تعادل (73%)، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية ولصالح كليات العلوم، والشريعة، والتربية، ومتغير الوضع المهني للطالب، لصالح من يعملون في مجال التربية. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن تتبنى الجامعة منهجاً وفلسفة تشجع على نشر ثقافة الجودة في برامج الدراسات العليا لتكون مدخلاً لإدارة التعليم الجامعي بالجودة الشاملة، على جميع المستويات.

دراسة الحراحشة (2011) وقد هدفت إلى تقييم الأداء الجامعي في ضوء إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين الإداريين في جامعة آل البيت، وأثر كل من النوع الاجتماعي، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والمسمى الوظيفي، على تقييم الأداء الجامعي. وتكونت عينة الدراسة من (122) فرداً. وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى تقييم الأداء الجامعي جاء بدرجة متوسطة. كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى تقييم الأداء الجامعي في ضوء إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين في جامعة آل البيت تعزى إلى متغيرات الدراسة. وأوصت الدراسة بضرورة عقد دورات تدريبية على إدارة الجودة الشاملة تشمل جميع العاملين في الجامعة لنشر ثقافة إدارة الجودة الشاملة.

أجرى كل من Horine و Haily (1995) دراسة هدفت إلى التعرف على التحديات التي تواجه تطبيق مدخل إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي من خلال مسح شامل ل (160) كلية وجامعة قامت بتطبيق هذا المدخل. وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك خمس تحديات تحول دون التطبيق الناجح لإدارة الجودة الشاملة هي: الحاجة إلى تغير الثقافة التنظيمية للمؤسسة التعليمية، ومدى التزام القيادة العليا بثقافة الجودة، وضرورة الحصول على دعم وتأييد كافة الكليات الجامعية، وتخصيص جزء من الوقت لتطبيق إدارة الجودة الشاملة، والتكاليف المصاحبة لتدريب العاملين في المؤسسة.

التعليق على الدراسات السابقة:

- أكدت جميع الدراسات السابقة على أهمية تطبيق إدارة الجودة في العملية التعليمية.
- أكدت هذه الدراسات على أهمية اشراك الجميع في سبيل الوصول إلى خدمات تعليمية متميزة مثل (الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، ورؤساء الأقسام، والإداريين).
- كانت الاستبانة الأداة الرئيسة في معظم الدراسات السابقة واشتملت الاستبانة على مجالات عدة أهمها: طرائق التعليم، وأعضاء هيئة التدريس، والطلاب، والكتاب الجامعي، والوسائط المساندة، والإدارة.
- أنها تركز على جوانب عدة في تطبيقات الجودة فبحث معظمها في التعرف على نواحي الجودة في مجالات وعناصر مختلفة مثل المنهج التعليمي، وأداء أعضاء هيئة التدريس، والمراجع العلمية وخدمات المكتبات، والخدمات التي تقدم للطلاب.
- لاتزال الحاجة قائمة إلى إجراء العديد من الدراسات المتعمقة حول هذا الموضوع.
- غالبية الدراسات السابقة ركزت على معرفة الاتجاهات حول تطبيقات الجودة على مستوى الجامعة ولكن الدراسة الحاليه تهدف إلى معرفة الاتجاهات على مستوى الكلية مما يجعلها تختلف عن الدراسات السابقة التي تم التعرض لها، كما تتميز هذه الدراسة بأنها أول دراسة – حسب علم الباحثين – تطبق على كلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

لما كانت هذه الدراسة تستهدف التعرف على واقع تطبيق ضمان الجودة فإن ذلك يتطلب دراسة مسحية تحاول الكشف عن هذه الممارسات من قبل أعضاء هيئة التدريس وعليه اعتمد الباحثان في إجراء هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تصميم استبانة لجمع بيانات أولية من مجتمع الدراسة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

(أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم) ومن ثم تم معالجة البيانات المتحصل عليها باستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية تشمل: التكرارات، والنسب المئوية، وإجراء بعض الاختبارات الإحصائية للكشف عن الفروقات التي يتوقع وجودها بين متغيرات الدراسة. وحيث إن المتغيرات (استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم) في هذه الدراسة مقاسة بمقياس ترتيبي (مقياس ليكرت الخماسي للموافقة)، فقد اعتمد الباحثان على استخدام الأساليب الإحصائية اللامعلمية في تحليل البيانات. حيث تم استخدام اختبار مربع كاي لاختبار الفرض المتعلق بعدم وجود علاقة بين أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم فيما يتعلق بآرائهم واتجاهاتهم حول أنشطة التطوير والجودة تعزى إلى متغيرات القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، و الجنس. والجدول (5) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات الدراسة (المرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

جدول (5): الخصائص العامة لعينة الدراسة

المتغير	فئات المتغير	التكرار	النسبة المئوية%
المرتبة العلمية	أستاذ	6	6.2
	أستاذ مشارك	9	9.4
	أستاذ مساعد	16	16.7
	محاضر	36	37.5
	معيد	27	28.1
	باحث	2	2.1
الجنس	ذكر	28	29.2
	أنثي	68	70.8
المؤهل العلمي	دكتوراة	28	29.2
	ماجستير	43	44.8
	بكالريوس	25	26.0

مجتمع الدراسة وعينتها:

نظراً لصغر حجم المجتمع ورغبة في التمثيل الجيد، فقد عمد الباحثان إلى شمول الدراسة لجميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، وبذلك تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم خلال الفصل الثاني من العام الدراسي 1432-1433هـ والبالغ عددهم (399) عضواً (حسب الإحصائيات الرسمية لدى وحدة الوثائق والمعلومات بكلية إدارة الأعمال).

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحثان بتصميم استبانة مكونة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول منها يحتوي على البيانات العامة لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، وقد خصص الجزء الثاني من الاستبانة لقياس اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، ويحتوي هذا الجزء على (41) فقرة موزعة على أربعة محاور هي: اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن رسالة وأهداف الكلية وتتضمن (4) فقرات، واتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن جودة البرامج الأكاديمية وتتضمن (8) فقرات، واتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة وتتضمن (10) فقرات، واتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو الأنشطة التي تتبناها وكالة الكلية للتطوير والجودة وتتضمن (19) فقرة، وفي

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

هذا الجزء من الاستبانة قام الباحثان باستخدام مقياس ليكرت (Likert) الخماسي للموافقة (أوافق بشدة، أوافق، محايد، لا أوافق، لا أوافق بشدة) لقياس اتجاهات أفراد العينة. أما الجزء الثالث من الاستبانة فقد كان متعلقاً بآراء أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول المعوقات التي قد تعترض تنفيذ إجراءات التطوير والجودة بكلية إدارة الأعمال ووجهات نظرهم واقتراحاتهم للإجراءات التي يمكن اتباعها من قبل إدارة الكلية لتفعيل ممارسات التطوير والجودة وصولاً بكلية إدارة الأعمال نحو الريادة والتميز. وقد قام الباحثان بالاطلاع على الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة والمرتبطة بضمان الجودة في التعليم الجامعي، وذلك لتصميم استبانة تحقق أهداف الدراسة وتجيب عن أسئلتها، ومن ثم عرضت الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في مجال إدارة الأعمال والجودة والاعتماد الأكاديمي بجامعة الملك سعود (حيث حكمت الاستبانة من قبل: عميد كلية إدارة الأعمال، ووكيل الكلية للتطوير والجودة، ورئيس وحدة الجودة الحالي والسابق، ورئيس قسم الإدارة، ورئيس قسم المالية، ورئيس وحدة القياس بعمادة الجودة بالجامعة). ومن ثم قام الباحثان بإعادة صياغة الاستبانة وتعديلها وفقاً لملاحظات المحكمين ومقترحاتهم حتى خرجت بصورتها النهائية.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة (الاستبانة)، تم حساب معامل الاتساق الداخلي بواسطة معادلة ألفا كرونباخ. وقد جاءت نتائج معاملات الثبات مرتفعة لكل محاور الاستبانة الجدول (6)، حيث تراوحت ما بين 0.75 و 0.81. وهي قيم مقبولة إحصائياً كمؤشر على ثبات أداة الدراسة.

جدول (6): معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	قيمة معامل الثبات
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن رسالة وأهداف الكلية	0.78
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن جودة البرامج الأكاديمية	0.81
اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة	0.75
واتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو الأنشطة التي تتبناها وكالة الكلية للتطوير والجودة	0.77

إجراءات الدراسة:

بعد تحكيم الاستبانة وإدخال التعديلات اللازمه عليها، قام الباحثان بتوزيعها على جميع أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، وقد كان عدد الاستبانات التي تم استرجاعها (96) استبانة، وهي تمثل حوالى 24 %من المجتمع الكلي.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

الاتجاهات نحو تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال:

للتعرف على إتجاهات اعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال، اعتمد الباحثان على المحكات الواردة بالجدول التالي للحكم على المتوسطات الحسابية لجميع العبارات الواردة بالاستبيان، وللحكم ايضا على مجمل عبارات المحول، كما تشتمل المحكات أيضاً على الحكم على الاتجاه ونوعية التوصيات والمقترحات المناسبة لكل حالة:

جدول (7): محكات الحكم على قيم المتوسطات الحسابية

م	المدى (لقيم المتوسط الحسابي)	الحكم على درجة الاستجابة	الحكم على الاتجاه
1	4.50 - 5.00	مرتفعة جداً	الاتجاه ايجابي وتقدم مقترحات لتعزيز الأداء
2	3.70 - 4.49	مرتفعة	
3	3.50 - 3.69	متوسطة	
4	2.50 - 3.49	متدنية	الاتجاه سلبي وتقدم توصيات لتطوير الأداء
5	0.00 - 2.49	متدنية جداً	

المصدر: إعداد الباحثان

▫ اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول رسالة وأهداف الكلية ومدى مساهمتهم في نشرها:

للتعرف على ذلك، قام الباحثان بحساب متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة باتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول رسالة وأهداف الكلية ومدى إسهاماتهم في ذلك كما في الجدول (8).

جدول (8): متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات حول رسالة وأهداف الكلية

م	العبارات	متوسط الاستجابة
1	أعلم برسالة وأهداف وقيم الكلية	4.17
2	تتوافق الأهداف العامة للكلية مع حاجات المجتمع	4.14
3	أسهم في نشر رسالة وأهداف الكلية	4.13
4	تتوافق الأهداف العامة للكلية مع الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تعليم إدارة الأعمال	4.07
	الاتجاهات مجتمعة	4.13

ويلاحظ من الجدول (8) أن المتوسط العام لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن رسالة وأهداف الكلية جاء مرتفعاً حيث بلغ (4.13) مما يدل على وضوح رسالة وأهداف الكلية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس وهو ما يشير أيضاً إلى أن هناك جهودا مبذولة من قبل كلية إدارة الأعمال متمثلة في وكالة الكلية للتطوير والجودة لنشر وترسيخ الرسالة والأهداف. وقد جاءت العبارة (أعلم برسالة وأهداف وقيم الكلية) في المرتبة الأولى من عبارات ذلك المحور.

▫ اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول جودة البرامج الأكاديمية بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود:

للتعرف على ذلك قام الباحثان بحساب متوسط استجابة أفراد عينة الدراسة على كل فقرة من الفقرات المتعلقة باتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم عن جودة البرامج الأكاديمية كما توضح ذلك النتائج في الجدول (9).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

جدول (9): متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات حول جودة البرامج الأكاديمية

م	العبارات	متوسط الإستجابة
1	تتصف أهدافه القسم بالوضوح	4.15
2	أهداف البرنامج معروفة ومتوافقة مع المعايير الأكاديمية والمهنية	4.07
3	هناك تطوراً مستمراً للمناهج من حيث طرق التدريس	4.00
4	أهداف البرنامج تشكل المهارات المطلوبة في سوق العمل	3.97
5	تتسم أهداف البرنامج بسهولة القياس	3.77
6	يوفر البرنامج سياسات وأنظمة وقوانين وإرشادات مكتوبة للطلبة والمدرسين	3.61
7	هناك اهتمام بتقييم البرنامج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	3.51
8	أشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج وأشعر أن مساهماتي لها قيمتها	3.43
	الاتجاهات مجتمعة	3.81

تشير نتائج الجدول (9) إلى أن المتوسط العام لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول جودة البرامج الأكاديمية بالكلية جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط (3.81). وقد جاءت العبارات: (تتصف أهدافه القسم بالوضوح)، و(أهداف البرنامج معروفة ومتوافقة مع المعايير الأكاديمية والمهنية)، و (أن هناك تطوراً مستمراً للمناهج من حيث طرق التدريس) في أعلى مراتب هذا المحور وهو مايعطي اتجاهاً عاماً إيجابياً بمدى قوة البرامج الأكاديمية بالكلية. غير أن العبارة (أشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج وأشعر أن إسهاماتي لها قيمتها) جاءت في المرتبة الأخيرة في عبارات محور جودة البرامج الأكاديمية، الشيء الذي يتطلب بذل المزيد من الجهود في سبيل تفعيل عملية مشاركة الجميع في اتخاذ القرارات وإشعار الجميع بأن مشاركاتهم لها قيمة مقدرة عند اتخاذ القرار المتعلق بالبرنامج الأكاديمي.

▫ اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة:

للتعرف على ذلك قام الباحثان بحساب متوسط إستجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات حول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة كما تظهر ذلك نتائج الجدول (10).

جدول (10): متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات عن توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة

م	العبارات	متوسط الإستجابة
1	تتوفر الرغبة الأكيدة لإدارة الكلية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة	4.27
2	تعمل إدارة الكلية على أن تكون اللوائح والأنظمة في متناول أعضاء هيئة التدريس	3.85
3	تقدم الكلية الدورات التدريبية التي تستهدف الارتقاء بمستوي أداء أعضاء هيئة التدريس	3.83
4	تحرص إدارة الكلية على تحديث المرافق التعليمية لضمان تقديم خدمات تعليمية متميزة	3.79
5	تخلق إدارة الكلية مناخ تنظيمي يشجع على الجودة	3.77
6	توفر الكلية الاحتياجات التدريسية التي يطلبها عضو هيئة التدريس	3.74
7	تشجع إدارة الكلية على إنجاز البحث العلمي	3.72
8	تتبع الكلية سياسة واضحة فيما يتعلق بممارسات أنشطة الجودة	3.71

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

9	تحرص الإدارة على أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ القرارات	3.35
10	تكافئ الكلية أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمستوى جودة الأداء	3.13
	الاتجاهات مجتمعة	3.72

يلاحظ من نتائج الجدول (10) أن المتوسط العام لاتجاهات أعضاء هيئة التدريس بكلية إدارة الأعمال نحو إدارة الكلية جاء مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط (3.72). وقد جاءت العبارة (تتوفر الرغبة الأكيدة لإدارة الكلية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة) في المرتبة الأولى من ضمن عبارات المحور، وهو ما يشير إلى جدية كلية إدارة الأعمال نحو جعل ضمان الجودة للأنشطة التعليمية والبحثية وخدمة المجتمع من أهم أولوياتها. وفي المقابل جاءت العبارتين (تحرص الإدارة على أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ القرارات) و (تكافئ الكلية أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمستوى جودة الأداء) في المراتب الأخيرة من عبارات ذلك المحور بمتوسطات (3.35) و (3.13) على الترتيب، وهو مايتطلب بذلك المزيد من الجهود في سبيل أخذ مواقف وأراء أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ القرارات وكذلك العمل على تفعيل برامج التحفيز والمكافاءات على أساس مستويات الأداء لأعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم.

▫ اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة:

للتعرف علي ذلك قام الباحثان بحساب متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات عن أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة كما في الجدول (11).

جدول (11): متوسط استجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاهات عن أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة

م	العبارات	متوسط الإستجابة
1	تحرص الوكالة وبإستمرار علي متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للكلية	3.91
2	تسعى وحدة الجودة باستمرار إلى نشر ثقافة الجودة	3.90
3	تتسم أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة بالاستمرارية	3.89
4	أعلم بالخطة الاستراتيجية للكلية	3.85
5	أشعر بالرضا عن الأنشطة التي تتبناها وكالة الكلية للتطوير والجودة	3.82
6	يتم تقديم ورش العمل ومحاضرات التطوير والجودة وإعلانها في أوقات مناسبة	3.77
7	المواد التي يتم عرضها بورش العمل متوافقة مع متطلبات الجودة وتسهم في عملية التطوير والتحسين	3.75
8	أشعر بالرضا عن التقرير السنوي للكلية	3.74
9	تتبنى الوكالة سياسة التطوير والجودة التي تتسم بالمرونة	3.72
10	تحرص الوكالة علي إصدار النشرات الخاصة بالجودة	3.71
11	تتبنى الوكالة فلسفة التطوير والجودة القائمة على مشاركة الجميع	3.71
12	تحرص الوكالة على تقبل الآراء والمقترحات وتتبناها وتهتم بالتغذية الراجعة	3.55
13	تساعد الوكالة عضو هيئة التدريس على وضع خطط التقويم الذاتي	3.51
14	هناك تواصل بين عضو هيئة التدريس ووكالة الكلية للتطوير والجودة	3.48
15	عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تساعد في تحسين الأداء	3.45

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

16	تتاح لي الفرصة لإبداء الرأي حول برامج التطوير والجودة بالكلية	3.37
17	تحرص الوكالة على عرض أفضل النماذج التدريسية للاختيار فيما بينها	3.32
18	أعلم بخطط وكالة الكلية للتطوير والجودة قبل تنفيذها بوقت كاف	3.27
19	عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تتسم بالموضوعية	3.23
	الاتجاهات مجتمعة	3.63

يشير الجدول (11) إلى أن المتوسط العام لاستجابات أعضاء هيئة التدريس واتجاهاتهم نحو أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة جاء مرتفعاً نسبياً، حيث بلغ المتوسط (3.63). وبناءً على تلك النتائج، فإن أكثر الأنشطة التي كان لها اتجاه إيجابي من قبل أعضاء هيئة التدريس هي حرص وكالة الكلية للتطوير والجودة على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للكلية، وسعي وحدة الجودة المستمر لنشر ثقافة الجودة، و اتسام أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة بالاستمرارية. ومن جانب آخر هناك بعض العبارات حظيت باتجاهات أقل من غيرها مما يستلزم العمل على تحسين هذه الاتجاهات العامة مستقبلاً، وهذه العبارات هي: (عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تساعد في تحسين الأداء)، و(تتاح لي الفرصة لإبداء الرأي حول برامج التطوير والجودة بالكلية)، و(تحرص الوكالة على عرض أفضل النماذج التدريسية للاختيار فيما بينها)، و(أعلم بخطط وكالة الكلية للتطوير والجودة قبل تنفيذها بوقت كاف)، و(عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تتسم بالموضوعية).

فرضيات الدراسة:

للتعرف على مدى تفاوت أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول تطبيقات الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود، قام الباحثان بصياغة الفرضية الرئيسية الآتية:

"لاتوجد فروق ذات دلاله إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بالكلية حول أنشطة التطوير والجودة بناءً على متغيرات الدراسة".

وتنبثق من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية تتعلق باتجاهات أعضاء هيئة التدريس حول: رسالة وأهداف الكلية، وحول جودة البرامج الأكاديمية، وحول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة، وآرائهم حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة.

وسيتم التحقق من هذه الفرضيات بناءً على متغيرات الدراسة (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

› الفرضية الأولى:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول رسالة وأهداف الكلية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

جدول (12): نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معنوية العلاقة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول رسالة وأهداف الكلية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس)

العبارات	القسم الأكاديمي	المرتبة العلمية	المؤهل العلمي	الجنس
	قيمة مربع كاي			
أعلم برسالة وأهداف وقيم الكلية	20.59	12.63	3.62	2.65
تتوافق الأهداف العامة للكلية مع الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تعليم إدارة الأعمال	16.54	31.08**	6.49	1.14
تتوافق الأهداف العامة للكلية مع حاجات المجتمع	13.82	14.95	3.38	2.78
أسهم في نشر رسالة وأهداف الكلية	29.07	28.79*	7.15	9.86*

* و ** تشير إلى معنوية قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية 5 % و 1 % على التوالي.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (12) أنه لا توجد فروق معنوية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم تعزى لمتغير القسم الأكاديمي والمؤهل العلمي وذلك لجميع عبارات محور رسالة وأهداف الكلية. بينما هناك فروق معنوية بين الاستجابات حول العبارتين الثانية والثالثة تعزى لمتغير المرتبة العلمية والعبارة الرابعة تعزى لمتغير الجنس.

➢ الفرضية الثانية:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول جودة البرامج الأكاديمية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

جدول (13): نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معنوية العلاقة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول جودة البرامج الأكاديمية ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس)

العبارات	القسم الأكاديمي	المرتبة العلمية	المؤهل العلمي	الجنس
	قيمة مربع كاي			
أهداف البرنامج معروفة ومتوافقة مع المعايير الأكاديمية والمهنية	23.62	30.09*	8.28	11.69**
تتسم أهداف البرنامج بسهولة القياس	22.78	28.89**	14.15**	0.87
تتصف أهدافه القسم بالوضوح	15.65	28.19**	11.68*	2.56
أهداف البرنامج تشكل المهارات المطلوبة في سوق العمل	15.47	23.38*	14.59**	11.19**
هناك تطوراً مستمراً للمناهج من حيث طرق التدريس	50.59***	20.21	9.39	6.53
يوفر البرنامج سياسات وأنظمة وقوانين وإرشادات مكتوبة للطلبة والمدرسين	45.58**	25.49	8.66	5.65
أشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج وأشعر أن إسهاماتي لها قيمتها	33.77	18.84	7.36	1.19
هناك اهتمام بتقييم البرنامج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	52.59***	20.47	7.16	2.81

* و ** و*** تشير إلى معنوية قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية 10 % و 5 % و 1 % على التوالي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (13) أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم حول جودة البرامج الأكاديمية تعزى لمتغير القسم الأكاديمي وذلك للعبارات الخامسة والسادسة والثامنة. وهناك فروق معنوية للعبارات الأولى والثانية والثالثة والرابعة فيما يتعلق بمتغير المرتبة العلمية. وأيضاً للعبارات الثانية والثالثة والرابعة لمتغير المؤهل العلمي. وأن هناك فروقاً معنوية للعبارات الأولى والرابعة لمتغير الجنس.

➢ الفرضية الثالثة:

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

جدول (14): نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معنوية العلاقة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس)

العبارات	القسم الأكاديمي	المرتبة العلمية	المؤهل العلمي	الجنس
	قيمة مربع كاي			
تتوفر الرغبة الأكيدة لإدارة الكلية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة	25.95	20.84	12.09	7.22
تعمل إدارة الكلية على أن تكون اللوائح والأنظمة في متناول أعضاء هيئة التدريس	34.65	29.03*	7.45	4.37
تخلق إدارة الكلية مناخ تنظيمي يشجع على الجودة	23.57	12.83	0.89	4.67
تتبع الكلية سياسة واضحة فيما يتعلق بممارسات أنشطة الجودة	27.24	42.82***	11.78	8.68*
تحرص إدارة الكلية على تحديث المرافق التعليمية لضمان تقديم خدمات تعليمية متميزة	21.44	41.68***	9.57	7.29
تقدم الكلية الدورات التدريبية التي تستهدف الارتقاء بمستوى أداء أعضاء هيئة التدريس	36.63	41.01***	7.57	7.27
تكافئ الكلية أعضاء هيئة التدريس وفقا لمستوى جودة الأداء	36.87	24.51	6.00	6.49
تشجع إدارة الكلية على إنجاز البحث العلمي	22.76	40.98***	6.13	4.71
توفر الكلية الاحتياجات التدريسية التي يطلبها عضو هيئة التدريس	35.14	33.57**	13.62×	1.33
تحرص الإدارة على أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ القرارات	29.84	28.96*	5.09	2.48

* و ** و*** تشير إلى معنوية قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية 10 % و 5 % و 1 % على التوالي.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (14) أنه لا توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير القسم الأكاديمي وذلك لجميع عبارات محور توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة. بينما هناك فروق معنوية بين الاستجابات للعبارات: الثانية، والرابعة، والخامسة، والسادسة، والثامنة، والتاسعة، والعاشرة وذلك حسب متغير المرتبة العلمية. وأن هناك أيضاً فرقاً معنوياً فقط لعبارة واحدة (التاسعة) وذلك بناءً على متغير المؤهل العلمي. وفيما يتعلق بمتغير الجنس فإنه لا توجد فروق

معنوية بين الاستجابات لجميع عبارات محور إدارة الكلية ماعدا العبارة الرابعة.

➢ الفرضية الرابعة:

لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس).

جدول (15): نتائج التحليل الإحصائي لاختبار معنوية العلاقة بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة ومتغيرات (القسم الأكاديمي، والمرتبة العلمية، والمؤهل العلمي، والجنس)

العبارات	القسم الأكاديمي	المرتبة العلمية	المؤهل العلمي	الجنس
	قيمة مربع كاي			
أشعر بالرضا عن الأنشطة التي تتبناها وكالة الكلية للتطوير والجودة	31.64	46.96***	23.40***	22.24***
تتسم أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة بالاستمرارية	23.87	29.73**	6.42	6.80*
تتبنى الوكالة فلسفة التطوير والجودة القائمة على مشاركة الجميع	34.89	34.44**	7.13	4.77
تتبنى الوكالة سياسة التطوير والجودة التي تتسم بالمرونة	34.11	33.08**	2.99	5.67
تحرص الوكالة على إصدار النشرات الخاصة بالجودة	29.74	40.53***	7.29	4.29
تحرص الوكالة على تقبل الآراء والمقترحات وتتبناها وتهتم بالتغذية الراجعة	30.86	44.28***	17.93**	11.77**
هناك تواصل بين عضو هيئة التدريس ووكالة الكلية للتطوير والجودة	29.24	27.30	15.39**	9.73**
تسعى وحدة الجودة باستمرار إلى نشر ثقافة الجودة	29.03	47.87***	15.38**	6.99
أعلم بالخطة الاستراتيجية للكلية	31.35	27.30	9.66	2.96
تحرص الوكالة وباستمرار على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للكلية	33.30	32.45**	7.56	5.06
أعلم بخطط وكالة الكلية للتطوير والجودة قبل تنفيذها بوقت كاف	38.95*	52.27***	15.99**	4.09
تتاح لي الفرصة لإبداء الرأي حول برامج التطوير والجودة بالكلية	27.12	23.45	8.15	0.39
تحرص الوكالة على عرض أفضل النماذج التدريسية للاختيار فيما بينها	29.21	46.88***	5.91	6.77
أشعر بالرضا عن التقرير السنوي للكلية	28.32	43.84***	12.11	6.59
تساعد الوكالة عضو هيئة التدريس على وضع خطط التقويم الذاتي	41.08**	40.25***	11.68	10.32**
يتم تقديم ورش العمل ومحاضرات التطوير والجودة وإعلانها في أوقات مناسبة	19.59	23.48*	3.11	0.54

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

المواد التي يتم عرضها بورش العمل متوافقة مع متطلبات الجودة وتسهم في عملية التطوير والتحسين	31.46	27.05	8.58	3.19
عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تتسم بالموضوعية	41.20**	39.29***	21.98***	4.03
عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تساعد في تحسين الأداء	42.09**	28.71*	21.45***	7.71

* و** و*** تشير إلى معنوية قيمة مربع كاي عند مستوى معنوية 10 % و 5 % و 1 %على التوالي.

يتضح من نتائج التحليل الإحصائي في الجدول (15) أنه توجد فروق معنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير القسم الأكاديمي وذلك لأربع عبارات فقط من بين عبارات محور أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة وهي: (الحادية عشرة، والخامسة عشرة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة). وعلى عكس متغير القسم الأكاديمي، تشير نتائج الجدول (15) إلى وجود فروق معنوية بين عبارات هذا المحور تعزى لمتغير المرتبة العلمية ماعدا العبارات: السابعة، والتاسعة، والثانية عشرة، والسابعة عشرة. وتنحصر الفروق المعنوية بين استجابات أفراد عينة الدراسة التي تعزى لمتغير المؤهل العلمي في سبع عبارات (الأولى، والسادسة، والسابعة، والثامنة، والحادية عشرة، والثامنة عشرة، والتاسعة عشرة). وفيما يتعلق بمتغير الجنس فإنه توجد فروق معنوية بين الاستجابات المتعلقة بالعبارات: الأولى، والثانية، والسادسة، والسابعة، والخامسة عشرة من عبارات محور أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

أولاً: أن هناك اتجاهاً عاماً إيجابياً من قبل أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو رسالة وأهداف الكلية، نحو جودة وقوة البرامج الأكاديمية بالكلية، نحو توجهات إدارة الكلية نحو أنشطة التطوير والجودة، ونحو أنشطة التطوير والجودة التي تتطلع إليها وكالة الكلية للتطوير والجودة.

ثانياً: توصلت الدراسة إلى أن أهم نقاط القوة (وهي تلك العبارات التي حظيت على أعلى متوسطات للاستجابة) التي تتمتع بها كلية إدارة الأعمال تتمثل في النقاط الآتية:

جدول (16): أبرز نقاط القوة في مجال تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود

م	العبارات	متوسط الإستجابة
1	تتوفر الرغبة الأكيدة لإدارة الكلية لتطبيق أنشطة ضمان الجودة	4.27
2	أعلم برسالة وأهداف وقيم الكلية	4.17
3	تتصف أهدافه القسم بالوضوح	4.15
4	تتوافق الأهداف العامة للكلية مع حاجات المجتمع	4.14
5	أسهم في نشر رسالة وأهداف الكلية	4.13
6	تتوافق الأهداف العامة للكلية مع الاتجاهات العالمية الحديثة في مجال تعليم إدارة الأعمال	4.07
7	أهداف البرنامج معروفة ومتوافقة مع المعايير الأكاديمية والمهنية	4.07
8	هناك تطوراً مستمراً للمناهج من حيث طرق التدريس	4.00
9	أهداف البرنامج تشكل المهارات المطلوبة في سوق العمل	3.97

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

10	تحرص الوكالة وباستمرار على متابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية للكلية	3.91
11	تسعى وحدة الجودة باستمرار إلى نشر ثقافة الجودة	3.90
12	تتسم أنشطة وكالة الكلية للتطوير والجودة بالاستمرارية	3.89

ثالثاً: توصلت الدراسة إلى أن أهم النقاط التي تحتاج إلى تعزيز من قبل كلية إدارة الأعمال من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم (وهي تلك العبارات التي حظيت على أقل متوسطات للاستجابة) تتمثل في النقاط الآتية:

جدول (17): المجالات التي تحتاج الى التحسين والتطوير في مجال تطبيق ضمان الجودة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود

م	العبارات	متوسط الإستجابة
1	تحرص الوكالة على تقبل الآراء والمقترحات وتتبناها وتهتم بالتغذية الراجعة	3.55
2	هناك اهتمام بتقييم البرنامج من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس	3.51
3	تساعد الوكالة عضو هيئة التدريس على وضع خطط التقويم الذاتي	3.51
4	هناك تواصل بين عضو هيئة التدريس ووكالة الكلية للتطوير والجودة	3.48
5	عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تساعد في تحسين الأداء	3.45
6	أشارك في اتخاذ القرارات الخاصة بالبرنامج وأشعر أن إسهاماتي لها قيمتها	3.43
7	تتاح لي الفرصة لإبداء الرأي حول برامج التطوير والجودة بالكلية	3.37
8	تحرص الإدارة على أخذ آراء أعضاء هيئة التدريس عند اتخاذ القرارات	3.35
9	تحرص الوكالة على عرض أفضل النماذج التدريسية للاختيار فيما بينها	3.32
10	أعلم بخطط وكالة الكلية للتطوير والجودة قبل تنفيذها بوقت كاف	3.27
11	عملية التقويم لعضو هيئة التدريس من قبل الطلاب تتسم بالموضوعية	3.23
12	تكافئ الكلية أعضاء هيئة التدريس وفقاً لمستوى جودة الأداء	3.13

رابعاً: توصلت الدراسة إلى مجموعة من المعوقات التي قد تعترض أنشطة التطوير والجودة وذلك استناداً على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم بكلية إدارة الأعمال. تتمثل في النقاط الآتية:

- **قصر الفترة الزمنية الممنوحة للجان الجودة بالأقسام الأكاديمية للرد على خطابات وكالة الكلية للتطوير والجودة.**
- **أوقات الدورات التدريبية وورش العمل التي تقدمها وكالة الكلية للتطوير والجودة غالباً ماتتزامن مع أوقات المحاضرات مما يعوق حضور عضو هيئة التدريس لتلك الأنشطة.**
- **عدم التحفيز المادي المناسب لأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نظير قيامهم بمهام وأنشطة التطوير والجودة والاعتماد الأكاديمي بالقسم.**
- **الأعباء التدريسية لعضو هيئة التدريس تحول دون تفاعله مع أنشطة التطوير والجودة على مستوى القسم والكلية.**
- **الازدواجية في طلب البيانات والنماذج (فيما يتعلق بالقسم النسائي) من قبل وكالة الكلية للتطوير والجودة وعمادة الجودة بالجامعة.**
- **ضعف قنوات الاتصال بين الأقسام الأكاديمية بالدرعيه والأقسام الأكاديمية النسائية بعليشه.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

المقترحات:

وبناءً على نتائج الدراسة، يقدم الباحثان مجموعة من التوصيات المستندة على اتجاهات ومواقف أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم نحو أنشطة التطوير والجودة، وذلك كالآتي:

- **توضيح المهام والمسئوليات وتحديدها بشكل مفصل.**
- **عند التخطيط لأنشطة التطوير والجودة، لابد من العمل على أن يكون هناك تركيز على أنشطة محددة خلال الفصل الدراسي وعدم تشتت الجهود على أنشطة كثيرة.**
- **العمل على تنويع الأساليب المستخدمة في نشر ثقافة التطوير والجودة والاعتماد الأكاديمي.**
- **اختيار التوقيت المناسب لعقد الدورات التدريبية وورش العمل بحيث لا تتعارض مع توقيت المحاضرات (مثلاً، الأسبوع الأخير من الفصل الدراسي).**
- **الحرص على التغذية الراجعة لمثل هذا النوع من الدراسات مما يشجع أعضاء هيئة التدريس مستقبلاً لإبداء الآراء والمقترحات التي تدعم أنشطة التطوير والجودة.**
- **على وكالة الكلية للتطوير والجودة أن تعمل على الجلوس مع الأقسام الأكاديمية ومناقشة قضايا الجودة والاعتماد الأكاديمي كل قسم على حده.**
- **العمل على تقوية العلاقة بين أعضاء هيئة التدريس ووكالة الكلية للتطوير والجودة.**
- **أن تعمل إدارة الكلية على إلزام الجميع للتفاعل مع أنشطة التطوير والجودة مع توفير الحوافز المناسبة.**
- **بذل الجهود للمراجعة الفعلية للتقارير الفصلية التي يقدمها أعضاء هيئة التدريس وتشجيع المتميزين منهم.**

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة إجراء مثل هذا النوع من الدراسات مستقبلاً وذلك للتعرف على مجمل الأداء لكلية إدارة الأعمال وذلك من خلال استطلاع آراء أعضاء هيئة التدريس، والموظفين، والطلاب وغيرهم من الفئات المستفيدة.

المراجع:

أبو سمرة، محمود أحمد وزيدان، عفيف حافظ والعباس، عمر موسي (2005). واقع نظام التعليم في جامعة القدس في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، *مجلة اتحاد الجامعات العربية*، (45)، 165-209.

أبو فارة، يوسف أحمد (2006). واقع تطبيق إدارة الجودة في الجامعات الفلسطينية، *المجلة الأردنية في إدارة الأعمال*، *2*(2)، 60-89.

أبوبكر، عبد الرشيد علي (2009). دراسة بعنوان تقييم جودة العملية التعليمية في جامعة عدن على مستوى البكالوريوس: أنموذج حالة كلية التربية / عدن، *دراسة مقدمة للمؤتمر الثالث للتعلم العالي في اليمن صنعاء*.

أبونبعة، عبدالعزيز ومسعد، فوزية (2000). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، *المنارة*، *5*(1)، 131-172.

أحمد، مصطفي والأنصاري، محمد (2002). *برنامج إدارة الجودة الشاملة وتطبيقاتها في المجال التربوي*، قطر، المركز العربي للتدريب التربوي لدول الخليج.

الترتوري، محمد جويخان أغادير (2009). *إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي والمكتبات ومراكز المعلومات*، 80.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

الجسر، سمير (2004). *إعادة تنظيم التعليم العالي، ورقة عمل قدمت في ورشة العمل التي أقامتها وزارة التربية والتعليم العالي*، بيروت، المديرية العامة للتعليم العالي.

الحجار، رائد حسين (2004). تقييم الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأقصى في ضوء مفهوم إدارة الجودة الشاملة. *مجلة جامعة الأقصى*، *8* (2): 203-240.

الحراحشة، محمد عبود (2011). تقييم الأداء الجامعي في ضوء معايير إدارة الجودة الشاملة من وجهة نظر العاملين الإداريين في جامعة آل البيت، *بحث مقدم إلى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي*، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن 2011/5/10-12م.

الحسينية، سليم إبراهيم (2009). مدى رضا طلبة كلية الإقتصاد في جامعة حلب عن مستوى الأداء الإداري والأكاديمي لكليتهم: دراسة مسحية، *مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية*، *25* (2)، 285-312.

حمادات، محمد حسن محمد (2007). *وظائف وقضايا معاصرة في الإدارة التربوية*.

خوجة، توفيق بن أحمد (2004). *المدخل في تحسين جودة الخدمات الصحية*: الرعاية الصحية الأولية، المكتب التنفيذي لمجلس الصحة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

درندي، إقبال وهوك، طاهرة (2008). دراسة استطلاعية لآراء بعض المسؤولين وأعضاء هيئة التدريس عن إجراءات عمليات التقويم وتوكيد الجودة في الجامعات السعودية. ورقة بحثية قدمت *إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم النفسية والتربوية*، القصيم 2007/5/16-17.

السقاف، حامد عبدالله (1998). *المدخل الشامل للإدارة الجودة الشاملة*، المملكة العربية السعودية: مطبعة الفرزدق.

العزاوي، محمد عبدالوهاب (2005). *ادارة الجودة الشاملة*، عمان: دار اليازودي العلمية للنشر والتوزيع.

عساف والحلو، عبد وغسان (2009). واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح من وجهة نظر الطلبة، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)*، *23* (3)،712-744.

العقيلي، عمر وصفي (2001). *المنهجية المتكاملة لإدارة الجودة الشاملة*، عمان: دار وائل.

علوانه، معزوز (2004). مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، *بحث مقدم إلى مؤتمر النوعية في التعليم الجامعي فلسطين*، جامعة القدس المقترحة، رام الله، 3-715.

الفوال، محمد خيراحمد (2009). *دراسة تحليلية لواقع ضمان جودة العملية التعليمية في الجامعة الافتراضية*، جامعة دمشق، 1-26.

القديرتي، محمد قاسم أحمد والمطيري، يوسف محمد (2007). إدارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت من منظور أعضاء هيئة التدريس، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز (الاقتصاد والإدارة)*،*21*،ع أ ص، 57-99.

المغربي، محمد عباس (2009). *الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات إعداد المعلمين كوسيلة لضمان الجودة في مؤسسات التعليم العام*، المنتدى الثاني للمعلم.

الموسوي، نعمان (2003). تطوير أداءه لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، *المجلة التربوية*، (67)،89-115.

النجار، فريد راغب (1999). *إدارة الجامعات بالجودة الشاملة – رؤي التنمية المتواصلة*، القاهرة: إيتراك للنشر والتوزيع، 86.

النعساني، عبد المحسن (2003). *نموذج مقترح لتطبيق فلسفة إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، الملتقى العربي لتطوير أداء كليات الإدارة والتجارة في الجامعات العربية*، جامعة حلب، الجمهورية العربية السورية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.2

Berwick, D. (1991). Improving Health Care Quality, Boston: Institute for Healthcare Improvement, 3 -11.

Crosby, P. B. (1979). Quality is Free: The Art of Making Quality, New York: McGraw-Hill Book Company.

Deming, W. E. (1986). Out of the Crisis, 2nd ed., Cambridge, Massachusetts: MIT Centre for Advanced Engineering Study.

Feigenbaum, A. V. (1956), Total quality control, Harvard Business Review, 34(6), 93-101.

Horine, J., & Haily, W., (1995). Challenges to successful quality management implementation in higher education institution. Innovative Higher Education, 20(1), 7-17.

Juran, J. M. (1989). Juran on Leadership for Quality: An Executive Handbook, Connecticut: Juran Institute, Inc.

Mukhopachyay (2001). Total Quality Management in Education, New Delhi: National Institute of Education and Planning and Administration.

Palmer, H. (1983) Ambulatory Health Care Evaluation Principles and Practice, Chicago: American Hospital Association, p. 139.

Sikomoto, T. (1998). Meeting the challenge of the 21st century in the global market place. New York: Facts on File.

Witcher (1990). Total Marketing: Total Quality and Marketing Concept. The Quarterly Review of Marketing.

مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة

أ. حامد نعيم القدرة*
ماجستير أصول تربية – الجامعة الإسلامية بغزة – فلسطين

*عنوان المراسلة: hammed-999@hotmail.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لتحقيق أهداف الدراسة، وأعد استبانة مكونة من (33) فقرة موزعة على (3) مجالات تم توزيعها على عينة عشوائية قدرها (129) طالبا وطالبة شكلت (15 %) من مجتمع الدراسة البالغ عددهم (860) وذلك لجمع بيانات الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية : أن الدرجة الكلية لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة، كان بدرجة تقدير متوسطة، وبوزن نسبي (62.83 %)، وقد حصل مجال عضو هيئة التدريس على المرتبة الأولى، وحصل مجال الإدارة الجامعية على المرتبة الأخيرة، ولا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات: الدراسة، والجنس، والجامعة، والمستوى الدراسي، وتوصي الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: أولاً: ضرورة مضاعفة الجهود لزيادة العمل وفق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية، وتنمية وتطوير الموارد البشرية باستمرار لتطوير أداء الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية. ثانياً: عادة النظر في صياغة الرؤى المستقبلية للجامعات الفلسطينية وفق معايير إدارة الجودة الشاملة بمشاركة واسعة من العاملين بالجامعات لضمان تحقيق العمل وفق معايير الجودة الشاملة. ثالثاً: الاهتمام بضبط المدخلات الجامعية لضمان مخرجات وفق معايير الجودة من خلال العمل الحثيث والمتواصل على تطبيق الجودة الشاملة في مرحلة العمليات.

الكلمات المفتاحية: معايير الجودة الشاملة، الدراسات العليا، الجامعات الفلسطينية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

The level of Applying Total Quality Standards in Graduate Studies at Palestinian universities, Gaza

Abstract:

The study aimed to identify the level of applying total quality standards in the graduate studies at the Palestinian universities from the students' perspective. The researcher used the descriptive analytical method to achieve the objectives. A questionnaire, consisting of (33) items divided into (3) themes, was developed and distributed to the sample of the study which was (129) male and female students, approximately constituting (15%) of the study population (860 members). To collect the data, the questionnaire was distributed to the sample, data was analyzed and the following results were obtained. The overall degree of applying the total quality standards in higher studies from the perspective of students was on average with a proportional weight of (62.83%). The theme related to the teaching staff scored the first rank while the theme related to the university administration scored the last rank. In addition, there were no statistically significant differences between the means of the study sample members regarding the degree of applying total quality standards in the graduate studies at the universities that were attributed to the variables of gender, university, and the academic level. Finally, the study proposed major recommendations the first of which was that more efforts should be exerted in order to improve the application of total quality standards in the postgraduate studies at Palestinian universities, and to continuously develop human resources as well. The second recommendation was that there should be a revision of future visions of Palestinian universities according to the total quality management standards, with wide participation of the university staff to ensure compliance with the total quality standards. The last major recommendation suggested by the study was to consider the university inputs to ensure that the outputs are in line with the quality standards. This can be achieved through persistent and continuous efforts on the application of total quality standards during the processing phase

Keywords: Total quality standards, Graduate, Palestinian Universities.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

المقدمة:

أضحت الجامعات منارات للعلم والمعرفة، وأساس نهضة المجتمعات الإنسانية المتحضرة، وفي الوقت الحاضر أخذت تشكل عنصرًا مهمًا في العملية التعليمية لا يمكن تجاوزه، أو التقليل من شأنه؛ لذلك يسعى التربويون إلى تطوير دور الجامعات لتصبح أكثر ملاءمة للمتغيرات التكنولوجية الحديثة، ما قد ينعكس إيجابًا على إعداد الطلبة إعدادًا أكاديميًا واجتماعيًا ومهنيًا يسمح لهم بالمشاركة في تطوير مجتمعهم والارتقاء به.

فنشأت معايير الجودة الشاملة للبرامج التعليمية نتيجة لثورة المعلومات التكنولوجية التي ظهرت في الآونة الأخيرة بهدف تحسين الأداء، ورفع كفاءته في كل عنصر من عناصر منظومة العمل المؤسسي ككل، واختصارًا للوقت وبأقل نفقة ممكنة (بدوي، 2010).

"فانطلقت المؤسسات التعليمية والتربوية في الدول الكبرى متمثلة بالجامعات لتتبنى مفاهيم إدارة الجودة الشاملة، وتطبيقها في ميادينها المختلفة من أجل تحسين مخرجاتها التعليمية، ورفع كفاءة العاملين بما يمكّنها من الحصول على متخرجين مزوّدين بالمعارف الأساسية التي تؤهلهم للتوظيف، وخوض عملية التنافس في المجالات كافة بكفاءة وفاعلية عاليتين واقتناص الفرص المتميزة" (سلمان، 2010).

فينبغي للجامعات العربية والفلسطينية خاصة المحافظة على تطبيق معايير الجودة الشاملة بدءًا من اختيار أعضاء هيئة التدريس القائمين على التعليم، والإعداد الدقيق للمقررات الدراسية، واختيار الوسائط التعليمية التي تتناسب معها، وانتهاءً بإدارة الجامعة (داوود، 2011).

وبما أن الدراسات العليا تعد من أهم المكونات الأساسية لأي جامعة، وينظر إليها دائمًا كهدف استراتيجي وكخيار لا بد منه لتحقيقه أهداف الجامعة الرئيسة والخاصة بالبحث والتنوير وإجراء الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بالقطاعات الإنتاجية (سلمان، 2012)؛ لذلك أصبحت الجامعات مطلبًا أكثر أهمية من أي وقت مضى لقدرتها على تطوير المهارات واستحداث تخصصات جديدة تتناسب مع متطلبات العصر، وتخريج كوادر بشرية مؤهلة تأهيلًا عاليًا لتطوير منظومة التعليم (الحريري، 2010).

فكان من الضروري استحداث وسائل وأدوات لضبط مسيرة الجامعات الفلسطينية لما له من دور فعال في التنمية المستدامة، وإعداد الكوادر البشرية المؤهلة المدربة التي تقود زمام التنمية وفق تطبيق معايير الجودة الشاملة (أبو الرب، وآخرون، 2010).

فاهتمت الجهود السابقة بموضوع جودة التعليم العالي، فبادر اتحاد الجامعات العربية إلى عقد مؤتمر سنوي تحت مسمى المؤتمر العربي الدولي لضمان جودة التعليم العالي، فعقد المؤتمر الأول بجامعة الزرقاء بالأردن (2011)، والثاني بجامعة الخليجية بالبحرين (2012)، والثالث بجامعة الزيتونة بالأردن (2013)، والرابع بجامعة الزرقاء بالأردن (2014)، والخامس بجامعة الشارقة بالإمارات (2015).

ومن مسوغات تطبيق الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية:

هناك ملامح تبين ضرورة تطبيق الجودة في الجامعات الفلسطينية منها (مجيد والزيادات، 2008، 94):

- حدوث زيادة هائلة في أعداد الطلبة الملتحقين بالجامعات وخاصة في الدول النامية.
- تزايد القناعة لدى المسؤولين بأن النجاح الاقتصادي يتطلب قوى عاملة جيدة الإعداد.
- ظهور الحاجة في المجتمع الجامعي إلى التكامل والانسجام بين مستوياته المختلفة.
- ظهور ملامح الضعف في إنتاجية العاملين بالجامعات والحاجة إلى نظام جديد.
- تدني مستوى متخرجي التعليم العالي وضعف أدائهم في العمل المستقبلي لهم.
- الحاجة إلى تعزيز ثقافة جامعية مؤيدة للتطوير والتحديث.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

وعلى الرغم من أن موضوع الجودة الشاملة ومعايير تطبيقها حاز على اهتمام كثير من الباحثين فإن معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا لم تحظَ بالاهتمام المناسب على صعيد الجامعات الفلسطينية، ومن خلال احتكاك الباحث بطلبة الدراسات العليا والتعرف على ملاحظاتهم، اهتم الباحث بمعرفة مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا وسبل تطويرها في الجامعات الفلسطينية.

أسئلة الدراسة:

تتلخص أسئلة الدراسة في الآتي:

1 - ما مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة من وجهة نظر الطلبة؟

2 - هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات تقدير آراء أفراد العيّنة حول مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجامعة – الجنس – التخصص – المستوى الدراسي) من وجهة نظر الطلبة؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق ما يأتي:

1 - التعرف على مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.

2 - الكشف عن دلالة الفروق في تقديرات آراء أفراد العيّنة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تبعًا لمتغيرات الدراسة (الجامعة – الجنس – التخصص – المستوى الدراسي).

3 - تقديم مقترحات لتطوير مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية.

أهمية الدراسة:

تكتسب الدراسة أهميتها من خلال الآتي:

1 - أهمية الموضوع المتعلق بمعايير الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي التي تؤدي إلى إعداد الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة بجودة عالية تنافس وتستثمر الفرص المتميزة.

2 - يمكن أن يستفيد من نتائج الدراسة (أعضاء هيئة التدريس – القائمون على عمادة الدراسات العليا – الباحثون – وزارة التربية والتعليم).

3 - حاجة البيئة الفلسطينيّة إلى مثل هذه الدراسة لتطوير برامج الدراسات العليا في ضوء معايير الجودة العالمية.

حدود الدراسة:

أجريت هذه الدراسة في إطار الحدود الآتية:

1 - الحدّ الموضوعي: يقتصر موضوع الدراسة على معايير الجودة الشاملة في برامج الدراسات العليا تحت المحاور التالية (جودة عضو الهيئة التدريسية – جودة المناهج الدراسية – جودة إدارة الجامعة).

2 - الحدّ البشري: تقتصر الدراسة على جميع طلبة الدراسات العليا بالمستوى الأول والثاني.

3 - الحدّ المؤسساتي: تقتصر على الجامعتين: الإسلامية والأزهر.

4 - الحدّ المكاني: تقتصر الدراسة على محافظات غزة بفلسطين.

5 - الحدّ الزماني: طبقت الدراسة في الفصل الدراسي الأول للعام الدراسي 2015 - 2016.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

مصطلحات الدراسة:

استخدم الباحث في الدراسة المصطلحات الآتية:

▫ المعيار:

عبارة عن مجموعة من الشروط المتفق عليها ويمكن من خلالها تحديد مواطن القوة والضعف فيما يراد وإصدار حكم عليه (محمود، 2006، 451)، كما وعرفه رمضان (2005، 198) بأنه حكم أو قاعدة أو مستوى معين نسعى للوصول إليه على أنه غاية يجب تحقيقها بهدف قياس الواقع في ضوئه للتعرف على مدى اقتراب هذا الواقع من المستوى المطلوب.

▫ معايير الجودة الشاملة يعرفها الباحث إجرائيًا:

تلك المواصفات والشروط التي ينبغي توافرها في مكونات عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، والتي تتمثل في جودة الإدارة الجامعية، وجودة أعضاء هيئة التدريس، وجودة المناهج الدراسية للدراسات العليا في كل من الجامعة الإسلامية، وجامعة الأزهر التي يمكن قياسها من خلال أداة الدراسة التي أعدها الباحث لذلك.

▫ الدراسات العليا:

تعد أحد الأركان الأساسية فيها وتوليها جل العناية والاهتمام، وذلك للرقي بالمستوى الأكاديمي بالجامعة. ولهذا تقوم الجامعة بتوفير الإمكانيات العلمية والفنية اللازمة لأعضاء هيئة التدريس لتنفيذ برامج الدراسات العليا على أكمل وجه (جامعة الأزهر، 2015).

الإطار النظري:

▫ تعريف الجودة الشاملة:

عرفها البيلاوي وآخرون (2006، 21) بأنها "مجموعة من الخصائص والسمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل أبعادها؛ مدخلات، وعمليات، ومخرجات، وتغذية راجعة، وكذلك التفاعلات المتواصلة التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المنشودة والمناسبة للجميع".

▫ نشأة الجودة الشاملة في فلسطين:

بدأت مناقشة فكرة استحداث نظام مهني لضمان وتحسين الجودة والنوعية بشكل مركز منذ (1997) في إطار الخطة الخمسية لترشيد التعليم العالي في فلسطين، وترسخت الفكرة بعد سنتين في تقرير فريق العمل حول التوجهات المستقبلية للتعليم العالي الفلسطيني، ومن ثم في مسودة استراتيجية التعليم العالي في فلسطين، فتم تأسيس الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية (الهسي، 2012، 44).

▫ أهداف الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية:

تهدف هيئة الاعتماد والجودة بالتشارك مع مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية إلى تحسين التعليم العالي الفلسطيني وضمان جودته وتطويره المستمر من خلال:

- **وضع معايير لضمان الجودة متوافقة مع المعايير العالمية ومنسجمة مع متطلبات البيئة الفلسطينية؛ لتأكيد الثقة بمخرجات التعليم العالي الفلسطيني.**
- **التقويم الشامل لمؤسسات التعليم العالي وبرامجها طبقًا للمعايير والأسس المعتمدة.**
- **نشر الوعي بثقافة الجودة والتشجيع والمساندة والتعزيز لجودة مؤسسات التعليم العالي والبرامج التي تقدمها، ومساعدتها في بناء قدراتها الذاتية وتطويرها.**
- **التعاون مع هيئات الاعتماد وضمان الجودة الإقليمية والدولية، وتمثيل دولة فلسطين في المنظمات والهيئات ذات العلاقة (الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية، 2015).**

معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا:

لتحقيق النجاح في الجهود المبذولة لا بد من تقييم وتقويم مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة، فمهما حسن التخطيط وتنظيم جهود الأداء الجامعي، وحسنت القيادة على اختلاف مراتبهم وتخصصاتهم فلا غنى عن تقييم هذا الأداء، ويتطلب ذلك بالطبع معايير لتقييم كل من العناصر الرئيسة الآتية: عضو هيئة التدريس، والمقرر الدراسي، والإدارة الجامعية وغيرها (بدوي، 2010).

أولاً: جودة أعضاء هيئة التدريس:

أصبح لزامًا على مؤسسات التعليم العالي تهيئة كل الظروف لتحسين جودة أداء عضو هيئة التدريس من خلال عمليات التقويم والتحسين والتطوير التي تمارس بشكل مستمر ضمن مفهوم إدارة الجودة الشاملة للمؤسسة، الأمر الذي ينعكس إيجابًا على جودة المؤسسة التعليمية ومخرجاتها (أبو الرب وآخرون،2010).

فمن مؤشرات جودة عضو هيئة التدريس:

أن يكون مؤهلا نظريًا وعمليًا بما يتناسب مع أعداد الطلاب ونوعية البرامج الدراسية، ووجود برامج ونظم لتقييم أداء أعضاء هيئة التدريس بصورة دورية ومستمرة، وإسهامه في خدمة المجتمع، ومشاركته في الجمعيات العلمية والمهنية، والتزامه بأخلاقيات مهنة التعليم (المهدي، 2013).

ثانيًا: جودة المناهج الدراسية للدراسات العليا:

هناك مقومات لجودة المقرر الدراسي أهمها: وضوح الأهداف وإمكانية تحقيقها، وسلامة المحتوى وحداثته وشموله، وتلبيته لمطالب الدارسين واهتماماتهم، وإشباع رغباتهم ومطالب المجتمع، والدقة العلمية وحداثتها (القيسي، 2011).

ويضيف بدوي (2010) تكامل عناصره، وتسلسله المنطقي، ووضوح العرض، وتوازنه بحيث لا يزيد عرض جزئية معينة على أخرى، وجدة المحتويات مع التحديث المستمر بما يواكب الجديد في العلم وفق المتغيرات البيئية، وأخيرًا جودة الطباعة والإخراج الفني.

ثالثًا: جودة الإدارة الجامعية للدراسات العليا:

تعد الإدارة عصب النشاط وقلبه النابض، ويقصد بها جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل مدير وقائد في النظام الجامعي، وتتألف هذه العملية من عناصر أساسية وهي: التخطيط، والتنظيم، والقيادة، والرقابة، وتقويم الأداء، وكلما زادت الجودة في العملية الإدارية زاد استخدام الموارد البشرية والمادية (بدوي، 2010).

الدراسات السابقة:

ومن خلال الاطّلاع على الأدب التربوي، حصل الباحث على بعض الدراسات العربية والأجنبية التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وقد تم ترتيبها تنازليًا على النحو الآتي:

دراسة بدرخان (2013) هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمّان الأهلية بالأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعد استبانة مكونة من (45) فقرة، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (110) أعضاء من هيئة التدريس في جامعة عمّان، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمان الأهلية جاء بدرجة مرتفعة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغيريْ الخبرة والكلية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

دراسة سلمان (2012) هدفت إلى التعرف على معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعات محافظات غزة من وجهة نظرهم، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد أعد استبانة مكونة من (24) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وطبقت على عينة الدراسة من (68) مشرفًا ومناقشًا من أعضاء الهيئة التدريسية بالجامعات الفلسطينية، وقد أظهرت النتائج أن درجة توافر معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعات محافظات غزة من وجهة نظرهم كانت بدرجة كبيرة بوزن نسبي (68.78 %)، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في درجة توافر معايير الجودة تعزى إلى متغيرات الدراسة: الجامعة، والخبرة في الإشراف والمناقشة، بينما توجد فروق تبعًا لمتغير الدرجة العلمية بين الأستاذ والأستاذ المساعد لصالح الأستاذ.

دراسة الرنتيسي ومرتجى (2011) هدفت إلى التعرف على واقع الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وأعدا استبانة تكونت من (73) فقرة موزعة على سبعة مجالات، وطبقت على عينة تكونت من (34) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وقد بينت نتائج الدراسة رضا أعضاء هيئة التدريس بالجامعة عن الدراسات العليا بوزن نسبي (72.2 %)، كما بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، بينما وجدت فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا لمتغير الدرجة العلمية ولصالح الأستاذ المساعد، وكذلك وجود فروق لصالح متغير الخبرة ولصالح أصحاب سنوات الخدمة (5-10) سنوات.

دراسة علام (2009) هدفت إلى التعرف على واقع إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري بجامعة قناة السويس، وتقديم تصور مقترح لتطوير تطبيق إدارة الجودة الشاملة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعد استبانة لجمع المعلومات، وتم تطبيقها على عينة عشوائية قوامها (1200) طالب وطالبة من جامعة قناة السويس، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن مستوى تطبيق إدارة الجودة الشاملة بجامعة قناة السويس كانت في بعض المعايير قوية وفي البعض الآخر ضعيفة، وعدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين الكليات العلمية والأدبية في المجموع الكلي للاستبانة.

دراسة عساف والحلو (2009) هدفت إلى التعرف على واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الطلبة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وأعدا استبانة تم تطبيقها على عينة تكونت من (248) طالبًا وطالبة، وقد توصلت الدراسة إلى أن واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح كانت بدرجة كبيرة وبوزن نسبي (73 %)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية ولصالح كليات العلوم، والشريعة والتربية، ومتغير الوضع المهني للطالب ولصالح من يعملون في مجال التربية، ومتغير تقدير الطالب ولصالح ذوي التقدير الممتاز، بينما لم تكن الفروق دالة إحصائيًا تبعًا لمتغيرات (الجنس، والمستوى الدراسي، والمسار المتوقع للطالب).

دراسة Lue و Yang (2009) هدفت الدراسة إلى التعرف على إمكانية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في جامعات الصين، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وأعدا استبانة تم تطبيقها على عينة تكونت من (1842) طالبًا وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن مستوى تطبيق مبادئ الجودة الشاملة بالجامعات كانت بدرجة عالية جدًا، وأن درجة معوقاتها لتطبيق إدارة الجودة الشاملة كانت بدرجة ضعيفة جدًا.

دراسة الصرايرة والعساف (2008) هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها: أن إدارة الجودة تعمل على تطوير وتغيير دور أعضاء الهيئة التدريسية من خلال تطوير العمل في الكليات والأقسام المختلفة، وأوصت الدراسة بإنشاء مركز لإدارة الجودة الشاملة لمؤسسات التعليم العالي يتبع وزارة التعليم العالي، وإنشاء وحدات تقويم داخل كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي لتطوير إمكاناتها وتحقيق أهدافها ومعالجة جوانب القصور.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

دراسة Sakthovel و Raju (2006) هدفت إلى توضيح مبادئ إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها بنجاح في مجال التعليم العالي في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وتطوير أنموذج تميز تعليمي جديد لإدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة إلى اقتراح أنموذج جديد ذي فاعلية يمكن استخدامه في المؤسسات التعليمية لتدعيم جودة التعليم التي تقدمها هذه المؤسسات.

دراسة Carriel و Edward (2006) هدفت إلى بيان آلية تطبيق مبادئ الجودة الشاملة في الجامعات، والبحث عن أوجه القصور ونقاط الضعف في تطبيق الجودة الشاملة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن مبادئ الجودة الشاملة ليست مطبقة بالشكل المطلوب من وجهة أعضاء هيئة التدريس والطلبة، وأظهرت أيضًا أن الطلبة بحاجة إلى تقوية دافعيتهم للبحث عن المعرفة وإلى تفعيل أكثر لعملية التقويم كمقياس لجودة التعليم العالي.

دراسة الملاح (2005) هدفت إلى التعرف على معرفة درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعدا استبانة مكونة من (73) فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، وطبقت على عينة عشوائية قوامها (346) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس كانت متوسطة بوزن نسبي (65 %)، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الكلية، والمؤهل العلمي، والخبرة، والرتبة العلمية، والجامعة، والمركز الوظيفي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تغرى لمتغير الجنس، والعمر.

دراسة جريس (2004) هدفت إلى تحليل إمكانية تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة وركائزها وأسسها في جامعة بيرزيت، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعد ثلاثة استبانات فطبقت الاستبانة على عينة عشوائية طبقية تستقصي الأولى آراء أعضاء هيئة التدريس لمدى تطبيق إدارة الجودة الشاملة في جامعة بيرزيت، وبلغت العينة (130) عضواً بنسبة (67 %) من مجتمع الدراسة لأعضاء هيئة التدريس، والثانية جاءت لمعرفة آراء الموظفين الإداريين، وبلغت العينة (180) موظفاً وموظفة إدارياً بنسبة (52 %) من مجتمع الدراسة للموظفين، وأما الاستبانة الثالثة فقد جاءت لاستقصاء آراء الطلبة الملتحقين بالجامعة، وبلغت العينة (345) طالباً وطالبة بنسبة (15 %) من مجتمع الدراسة لطلبة، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود رضا لدى أعضاء هيئة التدريس عن العملية الأكاديمية والإدارية، وعلاقة الجامعة بالمجتمع المحلي، وعدم وجود رضا لدى الطلبة عن الجهود المبذولة في تطوير العملية الأكاديمية والتخصصات العلمية والخدمات الإرشادية، وأن الجامعة لا تراعي حاجة السوق المحلي من التخصصات التي يتم تقديمها، وعدم وجود دعم لعملية البحث العلمي بالشكل الكافي، وعدم اعتماد الجامعة على نظام مالي وإداري فعال.

دراسة علاونة (2004) هدفت إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتبنى الباحث مقياس إدارة الجودة الشاملة للموسوي (2003) المكونة من (48) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وأجريت الدراسة على عينة مؤلفة من (61) عضوًا من هيئة التدريس، وأظهرت النتائج أن مستوى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية كانت كبيرة، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية تعزى إلى متغيرات الدراسة (الجنس، والمؤهل العلمي، وسنوات الخبرة، والجامعة، والكلية، والعمر).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

دراسة الموسوي (2003) هدفت هذه الدراسة إلى تطوير أداة لقياس درجة استيفاء مبادئ إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وأعد استبانة مكونة من (48) فقرة موزعة على أربعة مجالات، وتم تطبيقها على عينة بلغت (60) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في جامعة البحرين، وأوصى الباحث بالإفادة من هذا المقياس في تحديد مدى إمكانية تحقيق عناصر الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بهدف تطوير عمليات التعليم والتعلم، وأوصت الدراسة أيضًا بتطبيق هذا المقياس في مؤسسات التعليم العالي بالمنطقة العربية.

دراسة Hurst (2002) هدفت إلى بحث الطرق التي يطبق بها أعضاء هيئة التدريس عمليات ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة داخل القاعات الدراسية، ومعرفة العلميات التي يتضمنها تطبيق إدارة الجودة الشاملة، واعتمدت على المنهج الوصفي، وتوصلت إلى أن أعضاء هيئة التدريس يطبقون مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في القاعات التي يدرسون بها، وأن أعضاء هيئة التدريس يقومون بتدريس الفروع العلمية التي يتوقعون أن يفهم الطلاب من خلالها مفاهيم إدارة الجودة الشاملة بشكل جيد.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدارسة :

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي حاول من خلاله وصف الظاهرة: موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها، والآراء التي تطرح حولها، والعمليات التي تتضمنها (أبو حطب وصادق،2010، 104).

مجتمع الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في جامعتي الإسلامية والأزهر بمحافظات غزة في العام الدراسي (2015-2016) والبالغ عددهم (860) طالبًا وطالبة، حسب الجامعة والجنس، وكما هو في جدول (1):

جدول (1): توزيع أفراد المجتمع حسب الجامعة والجنس

الجامعة	طالب	طالبة	المجموع
الإسلامية	165	290	455
الأزهر	152	253	405
المجموع	317	543	860

عينة الدراسة :

أ- عينة الدراسة الاستطلاعية: قام الباحث باختيار عينة عشوائية استطلاعية، قوامها (20) طالبًا وطالبة، من المجتمع الأصلي، بهدف التحقق من صلاحية الأداة للتطبيق على أفراد العينة.

ب-عينة الدراسة الفعلية: اشتملت على (129) طالبًا وطالبة، وقد تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وفق متغيرات الدراسة (الجنس، الجامعة، التخصص، المستوى الدراسي) بنسبة (15 %) من أفراد مجتمع الدراسة، كما هي موزعة في الجدول (2):

جدول (2): عينة الدراسة حسب الجنس، والجامعة، والتخصص، والمستوى الدراسي

اسم المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
الجنس	طالب	65	%50.4
	طالبة	64	%49.6
المجموع الكلي		129	%100
الجامعة	الأزهر	64	%49.6
	الإسلامية	65	%50.4
المجموع الكلي		129	%100
التخصص	أصول تربية	65	%50.4
	مناهج وطرق تدريس	64	%49.6
المجموع الكلي		129	%100
المستوى الدراسي	الأول	66	%51.2
	الثاني	63	%48.8
المجموع الكلي		129	%100

أداة الدراسة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة، المتعلقة بمشكلة الدراسة، واستطلاع آراء عينة من المتخصصين، عن طريق المقابلات الشخصية، قام الباحث بتصميم أداة الدراسة على النحو الآتي:

بلغ عدد فقرات الاستبانة بعد صياغتها النهائية (33) فقرة، موزعة على ثلاثة مجالات وهي:

1 - **جودة عضو هيئة التدريس (12) فقرة.**
2 - **جودة المناهج الدراسية (10) فقرات.**
3 - **جودة إدارة الجامعة (11) فقرة.**

حيث أعطي لكل فقرة وزن مدرج وفق مقياس ليكرت الخماسي كالتالي.

درجة الموافقة	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	قليلة	قليلة جداً

صدق الاستبانة:

تم التأكد من صدق فقرات الاستبيان، بطريقتين:

1 - **صدق المحكمين: قام الباحث بعرض الاستبانة في صورتها الأولية والمكونة من (35) فقرة، على مجموعة من المحكمين، تألفت من (8) من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الإسلامية، وجامعة الأقصى. واستنادًا إلى التوجيهات التي أبداها المحكمون، قام الباحث بإجراء التعديلات التي اتفق عليها معظم المحكمين، وعلى ضوء تلك الآراء تم استبعاد فقرتين، ليصبح عدد فقرات الاستبانة (33) فقرة.**
2 - **الصدق البنائي: جرى التحقق من الصدق البنائي للاستبانة بتطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

جدول (3): معامل الارتباط بين كل فقرة، ومجالها، ومستوى الدلالة للمجالات الثلاثة

م. الأول: جودة عضو هيئة التدريس			م. الثاني: جودة المناهج الدراسية			م. الثالث: جودة إدارة الجامعة		
الفقرة	م. الارتباط	م. الدلالة	الفقرة	الارتباط	م. الدلالة	الفقرة	م. الارتباط	م. الدلالة
1	.671**	.000	1	.665**	.000	1	.579**	.000
2	.366**	.000	2	.547**	.000	2	.596**	.000
3	.482**	.000	3	.642**	.000	3	.622**	.000
4	.430**	.000	4	.706**	.000	4	.555**	.000
5	.618**	.000	5	.625**	.000	5	.648**	.000
6	.582**	.000	6	.527**	.000	6	.705**	.000
7	.624**	.000	7	.627**	.000	7	.592**	.000
8	.618**	.000	8	.693**	.000	8	.519**	.000
9	.615**	.000	9	.612**	.000	9	.497**	.000
10	.571**	.000	10	.609**	.000	10	.477**	.000
11	.510**	.000				11	.524**	.000
12	.560**	.000						

** دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05)

يتضح من الجدول (3) أن جميع فقرات الاستبانة، لكل مجال من المجالات الثلاثة، مرتبطة ارتباطًا ذا دلالة إحصائية، وهذا يدلل على الصدق البنائي للاستبانة

وقام الباحث بحساب معامل الارتباط، بين كل مجال من مجالات الاستبانة، مع الدرجة الكلية، كما في الجدول (4):

جدول (4): معامل الارتباط بين كل مجال من مجالات الاستبانة والدرجة الكلية

م	المجالات	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	جودة عضو هيئة التدريس	12	.812**	.000
2	جودة المناهج الدراسية	10	.856**	.000
3	جودة إدارة الجامعة	11	.836**	.000

يتضح من الجدول (4) أن جميع مجالات الاستبانة مرتبطة ارتباطًا ذا دلالة إحصائية مع الدرجة الكلية للاستبانة.

حساب ثبات الاستبانة: تم التأكد منه من خلال:

- **طريقة التجزئة النصفية: تم استخدام طريقة التجزئة النصفية لحساب ثبات الاستبانة، بعد تجريبها على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة، بلغ عددها (20) طالبًا وطالبة، وقد تم حساب معامل الثبات من خلال معادلة سبيرمان براون فبلغت (0.82)، وهذه القيم تدل على أن الاستبانة تتميز بثبات مرتفع.**
- **معادلة ألفا كرونباخ: إذ تم التأكد من ثبات الاستبانة بمعادلة ألفا كرونباخ ويساوي (0.903)وهو معامل ممتاز في مثل هذه الدراسات.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

ثالثًا: المقابلة: أجرى الباحث بعض المقابلات، مع خبراء في الإشراف التربوي، في دائرة الإشراف التربوي بوزارة التربية والتعليم، وبعض المشرفين التربويين، للتعرف إلى سبل تطوير الإشراف التربوي في ضوء بعض النتائج التي توصل إليها الباحث في هذه الدراسة.

المحك المعتمد في الدراسة:

لتحديد المحك المعتمد في الدراسة، فقد تم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الخماسي من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (5-1=4)، ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (4/5=0.80)، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية، وهكذا أصبح طول الخلايا كما هو موضح في الجدول الآتي: (التميمي، 2004، 42).

جدول (5): المحك المعتمد في الدراسة

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	درجة الموافقة
من 11 – 80	من 20% - 36%	قليلة جداً
أكبر من 1.80 – 2.60	أكبر من 36% - 52%	قليلة
أكبر من 2.60 – 3.40	أكبر من 52 % - 68%	متوسطة
أكبر من 3.40 – 4.20	أكبر من 68% - 84%	كبيرة
أكبر من 4.20 - 5	أكبر من 84% - 100%	كبيرة جداً

نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول من أسئلة الدراسة وينص على: "ما مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة؟":

وللإجابة عن هذا التساؤل قام الباحث باستخدام التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والنسب المئوية، كما في الجدول (6):

جدول (6): المتوسط الحسابي، والنسبي، وقيمة الاختبار لكل مجال من مجالات الاستبانة

م	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	جودة عضو هيئة التدريس	40.51	7.27	67.51	متوسطة	1
2	جودة المناهج الدراسية	31.80	6.83	63.06	متوسطة	2
3	جودة إدارة الجامعة	31.3	8.80	56.36	متوسطة	3
	الدرجة الكلية	103.67	19.11	62.83	**متوسطة**	

يتضح من الجدول (6) أن الدرجة الكلية لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة، كانت بدرجة تقدير متوسطة، وبوزن نسبي (62.83 %)، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **أن مدخل الجودة الشاملة من المداخل الجديدة في قطاع الدراسات العليا، لذلك من المبرر وجود ضعف في نشر ثقافة الجودة الشاملة بين مدخلات ومكونات الجامعات الفلسطينية.**
- **قلة الخبرة الكافية للمسؤولين عن وحدة الجودة الشاملة بالجامعات الفلسطينية.**
- **قلة تقييم الخطط الإدارية والأكاديمية وبرامج الدارسات العليا باستمرار لمعرفة مدى ملاءمتها لمعايير الجودة الشاملة.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

اتفقت هذه الدراسة مع دراسة الملاح (2005)، حيث أشارت إلى أن درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة كانت متوسطة، وكذلك دراسة علي (2010)، والحربي (2001)، حيث أشارت إلى أن مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة بالجامعات السعودية جاءت متوسطة، وكذلك دراسة القاضي (2009) التي بينت أن مستوى تطبيق مفاهيم الجودة الشاملة كانت متوسطة، ودراسة القريوتي (2006) التي تشير إلى أن مستوى تطبيق الجودة الشاملة في جامعة الكويت متوسطة.

تختلف نتيجة هذه الدراسة مع دراسة دلاشة (2006) التي أشارت إلى أن تطبيق معايير الجودة الشاملة في كلية التربية بجامعات أراضي الداخل المحتل كان بدرجة عالية، وكذلك دراسة بدرخان (2013) التي أشارت إلى أن مستوى تطبيق معايير الجودة بالجامعة عمان الأهلية كانت عالية، وكذلك دراسة علاونة (2004).

كما يتضح من الجدول (6) أن مجال جودة عضو هيئة التدريس حصل على المرتبة الأولى، بوزن نسبي (67.51 %)، أي بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن الأزمة الاقتصادية التي تمر بها الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة أثرت- وبشكل غير مباشر- في جودة أداء عضو هيئة التدريس.
- حاجة الجامعات الفلسطينية إلى الإمكانات المادية والبشرية التي تعزز الاهتمام بالجودة الشاملة ضمن وحدات متخصصة.
- أن الجامعات الفلسطينية تسعى دومًا إلى اتباع منهاج علمي وعملي وفق معايير الجودة الشاملة في تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية.

وكما يتضح من الجدول (6): أن مجال جودة إدارة الجامعة حصل على المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (56.36 %) أي بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- قلة التزام إدارة الجامعات الفلسطينية بتوفير المستلزمات المناسبة لإيجاد مناخ ملائم لتطبيق إدارة الجودة الشاملة.
- قلة توفير التسهيلات الأكاديمية والإدارية والاحتياجات اللازمة لطلبة الدراسات العليا بالجامعات.
- تركيز اهتمام إدارة الجامعات بتعزيز الجودة الشاملة على مرحلة البكالوريوس بدرجة أكبر من مرحلة الدراسات العليا.

ولتفسير النتائج المتعلقة بمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا من وجهة نظر الطلبة، قام الباحث بإعداد الجداول الآتية الموضحة لمجالات الاستبانة:

المجال الأول: جودة عضو هيئة التدريس:

جدول (7): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والترتيب للمجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	يمتلك عضو هيئة التدريس الكفايات الأكاديمية لتدريس مساقات الدراسات العليا.	3.71	.75	74.04	كبيرة	2
2	يواصل عملية البحث العلمي والتأليف في تخصصه.	3.51	.76	70.02	كبيرة	4
3	ينوع في وسائل التدريس والتقويم الخاصة بالمساق.	3.00	.85	60.00	متوسطة	11
4	يشارك في العمل الإداري الجامعي.	3.35	.86	67.00	متوسطة	*6
5	يقوم بنشاطات تخدم المجتمع المحلي.	3.08	.98	61.06	متوسطة	10

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

6	يسعى دائمًا إلى تطوير نفسه مهنيًا.	3.48	.83	69.06	كبيرة	5
7	لديه خبره في القيام بدور الموجه والمستشار للطلبة.	3.80	.90	76.00	كبيرة	1
8	يساعد في حل المشكلات التي يعاني منها المجتمع.	3.12	.97	62.04	متوسطة	9
9	يراعي الفروق الفردية بين الطلبة.	3.22	.84	64.04	متوسطة	8
10	يسعى للوصول إلى الأداء الأكاديمي المتميز.	3.55	.90	71.00	كبيرة	3
11	يكلف الطلبة بأعمال وواجبات تتناسب مع قدراتهم وأوقاتهم.	3.30	1.01	66.06	متوسطة	7
12	يلتزم بالساعات المكتبية لمساعدة الطلبة عند الحاجة.	3.35	.95	67.00	متوسطة	6*

ويتضح من الجدول (7) أن أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (7)، والتي نصت على: "لديه خبرة في القيام بدور الموجه والمستشار للطلبة" احتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (76.00 %)، بدرجة تقدير كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **أن معظم أعضاء هيئة التدريس لديهم الإمكانات اللازمة للقيام بدور المرشد والموجه، وهذا من الأعباء الإضافية لهم، ومن خلال ما يفرض عليهم من ساعات مكتبية من حق الطلبة.**
- **شعور الطلبة بالعلاقات الإنسانية الإيجابية بينهم وبين أعضاء هيئة التدريس ما يسمح بسهول التوجيه والإرشاد.**
- **تتفق هذه الدراسة مع دراسة الملاح (2005) حيث أشارت إلى أن الجامعات الفلسطينية تولي الاهتمام الكافي بعملية الإرشاد الأكاديمي للطلبة.**

- وجاءت الفقرة رقم (1)، والتي نصت على: "يمتلك عضو هيئة التدريس الكفايات الأكاديمية لتدريس مساقات الدراسات العليا" احتلت المرتبة الثانية، بوزن نسبي (74.2 %) بدرجة تقدير كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **حرص إدارة الجامعات الفلسطينية على انتقاء أفضل المحاضرين من خلال إخضاعه لامتحان تحريري ثم امتحان شفوي ثم يتم اختيار مَن هم أكثر خبرة وكفاءة في ضوء معايير الجودة الشاملة.**
- **قيام إدارة الجامعة بحثّ أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في الدورات التدريبية التي تعقدها من حين لآخر لتطوير أداء الهيئة التدريسية.**

كما يتضح من الجدول (7) أن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (3)، والتي نصت على: "ينوع في وسائل التدريس والتقويم الخاصة بالمساق" فاحتلت المرتبة الأخيرة، بوزن نسبي (60.00 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **أن تجاوز الحد المسموح به من الطلبة داخل بعض القاعات قد يحدّ من تنوع الأساليب التي يستخدمها عضو هيئة التدريس.**
- **أن طبيعة الدراسات العليا تعتمد على أساليب محددة من التقويم كالأسئلة المقالية والتكليفات البيتية التي يؤديها الطلبة.**

- والفقرة رقم (5)، والتي نصت على: "يقوم بنشاطات تخدم المجتمع المحلي" احتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي قدره (61.6 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **أن معظم أعضاء هيئة التدريس يشاركون في أنشطة اجتماعية في نواحٍ متعددة من المجتمع، على اعتبار أن ذلك من متطلبات الترقية الأكاديمية.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

- جهل بعض الطلبة للأنشطة التي يقوم بها أعضاء هيئة التدريس.

- تتفق هذه الدراسة مع دراسة الملاح (2005) حيث أشارت إلى تحقيق إيجاد نشاطات تخدم المجتمع المحلي بدرجة متوسطة.

المجال الثاني: جودة المناهج الدراسية:

جدول (8): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، والترتيب للمجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	تتسم المناهج الدراسية بالمرونة والتجديد لمسايرة المستحدثات المصاحبة للتغيير الثقافي.	3.30	.95	66.00	متوسطة	3
2	قدرة المقررات على ربط الطالب بواقعه المحلي.	3.17	.88	63.03	متوسطة	6
3	ملاءمة المناهج الدراسية لحاجات السوق والطالب والمجتمع.	3.21	.89	64.02	متوسطة	4
4	تعمل على جذب اهتمام الطلبة وتعزيز دافعيتهم.	3.10	.87	62.00	متوسطة	7
5	تهتم بالتكامل بين الأهداف والمحتوى والأساليب والتقويم.	3.31	.80	66.02	متوسطة	2
6	يتكامل الجانبين النظري والتطبيقي في المقرر الدراسي.	3.02	.97	60.04	متوسطة	9
7	تستجيب لخطط التنمية واحتياجات المجتمع الفلسطيني.	2.96	.92	59.02	متوسطة	10
8	تشجع المساقات على استخدام التفكير الناقد.	3.06	1.02	61.02	متوسطة	8
9	تهتم مساقات الدراسات العليا بالطالب لتصبح لديه مقدرة على التعلم الذاتي.	3.44	.96	68.08	كبيرة	1
10	كم المنهج الدراسي المقرر على الطلبة يتناسب مع الزمن المحدد للفصل الدراسي.	3.18	1.05	63.06	متوسطة	5

يتضح من الجدول (8) أن أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (9)، والتي نصت على: "تهتم مساقات الدراسات العليا بالطالب لتصبح لديه مقدرة على التعلم الذاتي" فاحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي قدره (68.08 %)، بدرجة تقدير كبيرة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن بعض مساقات الدراسات العليا هي مساقات نظرية، وتعتمد على الحفظ والتلقين، وقلّما تسمح للطالب بالاعتماد على نفسه في التعلم.
- أن دراسة الماجستير تعد مرحلة جديدة على الطلبة، وحاجة الطلبة لأعضاء هيئة التدريس مستمرة للتوجيه والإرشاد في موضوع البحث والاطلاع والتوثيق.

- وجاءت الفقرة رقم (5)، والتي نصت على: "تهتم بالتكامل بين الأهداف والمحتوى والأساليب والتقويم" فاحتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي قدره (66.02 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن معظم المساقات لها توصيف محدد يتضمن التعرف على المساق من حيث المصطلحات والأهداف والمحتوى والأساليب والتقويم ضمن منظومة متكاملة.

- أن بعض المساقات تفتقر إلى التنظيم بسبب اعتمادها على مراجع متفرقة وليس مرجعًا واحدًا.

كما يتضح من الجدول (8) أن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (7)، والتي نصت على: "تستجيب لخطط التنمية واحتياجات المجتمع الفلسطيني" فاحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي قدره (59.02 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:
  - أن هذه المساقات تعتمد على مراجع من خارج البيئة الفلسطينية، فلا تحاكي احتياجات المجتمع الفلسطيني.
  - أن بعض المساقات تدرس بين موضوعاتها ما يهم البيئة الفلسطينية من موضوعات اجتماعية وتربوية.
- والفقرة رقم (6)، والتي نصت على: "يتكامل الجانبان النظري والتطبيقي في المقرر الدراسي" فاحتلت المرتبة قبل الأخيرة بوزن نسبي (60.04 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:
  - أن معظم المساقات تمثل جانبًا نظريًا فقط.
  - أن بعض المساقات لها جانب تطبيقي كمساقات التحليل الإحصائي، والقرآن الكريم. ومناهج البحث العلمي، وقاعة بحث، وهي مساقات مشتركة للطلبة.

المجال الثالث: جودة إدارة الجامعة:

جدول (9): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية للمجال الثالث: جودة إدارة الجامعة، ترتيبها

م	الفقرة	المتوسط	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	درجة الموافقة	الترتيب
1	تقوم إدارة الجامعة بتعيين مرشدين لتوجيه الطلبة لعملية التسجيل.	2.79	1.33	55.08	متوسطة	6
2	توضح إجراءات وقواعد الدراسة في برامج الدراسات العليا.	3.29	1.12	65.08	متوسطة	1
3	تساعد الطلبة للحصول على منح وقروض لمواصلة الدراسة.	2.22	1.31	44.04	قليلة	10
4	تهتم بمشكلات الطلبة وتعمل على علاجها.	2.55	1.00	51.00	قليلة	9
5	تهتم بتوفير الاحتياجات اللازمة لتعلم الطلبة.	2.77	1.15	55.04	متوسطة	7
6	تقدم التسهيلات الأكاديمية للطلبة دون عائق.	2.70	1.12	54.00	متوسطة	8
7	توفر قاعات دراسية مناسبة لعملية التعليم.	3.03	1.09	60.06	متوسطة	3×
8	توفر مقاعد مريحة للطلبة.	2.88	1.18	57.06	متوسطة	5
9	تهتم بقاعات دراسية مجهزة بتقنيات تكنولوجية.	3.03	1.13	60.06	متوسطة	3×
10	توفر مصادر التعلم للطلبة بشكل مستمر (كتب، دوريات، مواقع بحثية)	2.90	1.11	58.00	متوسطة	4
11	تحدد مواعيد المحاضرات في أوقات مناسبة للطلبة.	3.12	1.22	62.04	متوسطة	2

ويتضح من الجدول (9) أن أعلى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (2)، والتي نصت على: "توضح إجراءات وقواعد الدراسة في برامج الدراسات العليا" فاحتلت المرتبة الأولى بوزن نسبي (65.08 %)، بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

- تكتفي إدارة الجامعة بتسليم الطلبة مطوية حول الدراسات العليا والإجراءات واللوائح القانونية المتعلقة بالدراسة عند التسجيل، إضافة إلى نشرها عبر الموقع الإلكتروني.
- أن بعض الطلبة لا ينتبه إلى اللوائح والقوانين المتعلقة بدراسته إلا عندما يحتاج إليها.

- وجاءت الفقرة رقم (11) والتي نصت على: "تحدد مواعيد المحاضرات في أوقات مناسبة للطلبة" فاحتلت المرتبة الثانية بوزن نسبي (62.04 %) بدرجة تقدير متوسطة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن معظم أوقات الطلبة تتوافق مع مواعيد بعض المساقات، لكن نظام الجامعة يحدد الفترة المسائية للدراسات العليا.
- أن مواعيد المساقات محددة قبل تسجيل الطلبة، لكن فترة عمل الطلبة تختلف ما بين الفترة الصباحية والفترة المسائية.

كما يتضح من الجدول (9) أن أدنى فقرتين في هذا المجال كانتا:

- الفقرة رقم (3)، والتي نصت على: "تساعد الطلبة في الحصول على منح وقروض لمواصلة الدراسة" فاحتلت المرتبة الأخيرة بوزن نسبي (44.04 %) بدرجة تقدير قليلة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن الدراسات العليا تعتبر مرحلة دراسية ترفيهية وتكون خاصة للقادرين على دفع التكاليف المادية العالية؛ لذلك لا تسعى إدارة الجامعة إلى توفير منح وقروض لهم، وتضع كل اهتمامها في توفير ذلك لطلبة البكالوريوس.

- والفقرة رقم (4)، والتي نصت على: "تهتم بمشكلات الطلبة وتعمل على علاجها" فاحتلت المرتبة قبل الأخيرة، بوزن نسبي قدره (51.00 %)، بدرجة تقدير قليلة، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- افتقار الإدارة الجامعية للتواصل مع الطلبة باستثناء اللقاء التواصلي الذي يتم في بداية كل فصل دراسي للترحيب بالطلبة.
- اهتمام إدارة الجامعة بمشكلات طلبة البكالوريوس ومتابعتها، على حساب طلبة الدراسات العليا.

السؤال الثاني من أسئلة الدراسة الذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائيّة عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير آراء أفراد العيّنة حول مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغيرات الدراسة: (الجنس- الجامعة - التخصص- المستوى الدراسي) من وجهة نظر الطلبة؟":

وللإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحث من قياس الدلالة الإحصائية على مستوى المتغيرات (الجنس- الجامعة - التخصص- المستوى الدراسي):

أولاً: قياس الدلالة الإحصائية لمتغير الدراسة الجنس (طالب- طالبة):

وللتحقق من صحة قياس الدلالة الإحصائية، قام الباحث باستخدام اختبار "T. test" والجدول (10) يوضح ذلك:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

جدول (10): نتائج اختبار (ت) لدلالة الفروق بين المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد الدراسة حول تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا تبعاً لمتغير الجنس

م	المجال	الجنس	العدد	المتوسط	الانحراف البعدي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	قيمة مستوى الدلالة
1	جودة عضو هيئة التدريس	طالب	65	41.12	7.56	.950	.344	غير دالة عند 0.01
		طالبة	64	39.90	6.96			
2	جودة المناهج الدراسية	طالب	65	32.18	6.75	.632	.528	غير دالة عند 0.01
		طالبة	64	31.42	6.94			
3	جودة إدارة الجامعة	طالب	65	32.06	9.29	.926	.356	غير دالة عند 0.01
		طالبة	64	30.62	8.28			
	الدرجة الكلية	طالب	65	105.36	19.89	1.015	.312	غير دالة عند 0.01
		طالبة	64	101.95	18.27			

ثانياً: قياس الدلالة الإحصائية لمتغير الجامعة (الإسلامية – الأزهر):

وللتحقق من صحة قياس الدلالة الإحصائية قام الباحث باستخدام اختبار "T. test" والجدول (11) يوضح ذلك:

جدول (11): المتوسطات، والانحرافات البعدية، وقيمة "ت"، تعزى لمتغير الجامعة

م	المجال	الجامعة	العدد	المتوسط	الانحراف البعدي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	قيمة مستوى الدلالة
1	جودة عضو هيئة التدريس	الإسلامية	65	39.89	6.99	-.974	.332	غير دالة عند 0.01
		الأزهر	64	41.13	7.53			
2	جودة المناهج الدراسية	الإسلامية	65	31.50	6.63	-.503	.615	غير دالة عند 0.01
		الأزهر	64	32.10	7.06			
3	جودة إدارة الجامعة	الإسلامية	65	32.01	8.14	.853	.396	غير دالة عند 0.01
		الأزهر	64	30.69	9.42			
	الدرجة الكلية	الإسلامية	65	103.40	18.55	-.158	.875	غير دالة عند 0.01
		الأزهر	64	103.93	19.78			

ثالثاً: قياس الدلالة الإحصائية لمتغير التخصص (أصول تربية، مناهج وطرق تدريس):

وللتحقق من صحة قياس الدلالة الإحصائية قام الباحث باستخدام اختبار "T. test"، والجدول (12) يوضح ذلك:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

جدول (12): المتوسطات، والانحرافات البعدية، وقيمة "ت"، تعزى لمتغير التخصص

م	المجال	التخصص	العدد	المتوسط	الانحراف البعدي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	قيمة مستوى الدلالة
1	جودة عضو هيئة التدريس	أصول التربية	65	40.90	7.03	.610	.543	غير دالة عند 0.01
		مناهج وطرق تدريس	64	40.12	7.53			
2	جودة المناهج الدراسية	أصول التربية	65	31.86	6.65	.092	.927	غير دالة عند 0.01
		مناهج وطرق تدريس	64	31.75	7.05			
3	جودة إدارة الجامعة	أصول التربية	65	31.40	8.92	.066	.947	غير دالة عند 0.01
		مناهج وطرق تدريس	64	31.29	8.74			
	الدرجة الكلية	أصول التربية	65	104.16	18.79	.295	.768	غير دالة عند 0.01
		مناهج وطرق تدريس	64	103.17	19.56			

رابعاً: قياس الدلالة الإحصائية لمتغير المستوى الدراسي (الأول، الثاني):

وللتحقق من صحة قياس الدلالة الإحصائية قام الباحث باستخدام اختبار "T. test"، والجدول (13) يوضح ذلك:

جدول (13): المتوسطات، والانحرافات البعدية، وقيمة "ت"، تعزى لمتغير المستوى الدراسي

م	المجال	المستوى الدراسي	العدد	المتوسط	الانحراف البعدي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	قيمة مستوى الدلالة
1	جودة عضو هيئة التدريس	الأول	66	40.86	6.03	.549	.584	غير دالة عند 0.01
		الثاني	63	40.15	8.40			
2	جودة المناهج الدراسية	الأول	66	32.59	6.02	1.339	.183	غير دالة عند 0.01
		الثاني	63	30.98	7.55			
3	جودة إدارة الجامعة	الأول	66	32.37	8.83	1.364	.175	غير دالة عند 0.01
		الثاني	63	30.26	8.70			
	الدرجة الكلية	الأول	66	105.83	16.75	.295	.190	غير دالة عند 0.01
		الثاني	63	101.41	21.20			

مناقشة نتائج السؤال الثاني:

من النتائج الموضحة في جدول (10) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T" - لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع المجالات والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الجنس (طالب، طالبة)، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- **منطقية النتيجة كون أن إدارة الجامعة تسعى إلى تحقيق الجودة بين جميع الطلبة دون استثناء بين الذكور والإناث؛ ما أدى إلى تقارب تقديرات طلبة الدراسات العليا لمدى تطبيق معايير الجودة الشاملة بالجامعات الفلسطينية.**

- اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الملاح (2005)، ودراسة علاونة (2004)، ودراسة القريوتي (2006)، ودراسة الحربي (2001) بعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس.
- بينما تختلف هذه النتيجة مع دراسة كل من العباسي (2004)، وجريس (2004)، واللتين أشارتا إلى وجود فروق دالة حول مستوى تطبيق عناصر الجودة الشاملة تعزى لمتغير الجنس ولصالح الذكور.

ومن النتائج الموضحة في الجدول (11)، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "T. test"- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، لجميع المجالات والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج أنه: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير الجامعة (الإسلامية – الأزهر)، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن الجامعات الفلسطينية في محافظات غزة تعيش نفس الظروف في القوانين وفي الأزمة المالية التي تمر بها الجامعات جراء الحصار على غزة.

اتفقت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة الملاح (2005)، حيث أشارت إلى أنه لا توجد وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة بين جامعات الضفة الغربية ما عدا مجال واحد توجد فروق فيه، وكذلك دراسة الحربي (2001) أشارت إلى أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجامعة بين الجامعات السعودية.

ومن النتائج الموضحة في جدول (12)، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.)، المقابلة لاختبار "T. test"- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع المجالات، والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير التخصص (أصول تربية، مناهج وطرق تدريس)، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن الجامعات تسعى بكل إمكاناتها لتطبيق معايير الجودة الشاملة في جميع الكليات والمرافق الجامعية دون استثناء.
- حالة التنافس بين كليات التربية في الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة تتطلب تطبيق معايير الجودة الشاملة لجميع تخصصاتها التربوية.

تتفق هذه النتيجة مع دراسة قادي (2007) في تطبيق معايير الجودة الشاملة بين فرعي أصول التربية ومناهج وطرق تدريس.

ومن النتائج الموضحة في جدول (13)، تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.)، المقابلة لاختبار "T. test"- لعينتين مستقلتين" أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) لجميع المجالات، والدرجة الكلية، وبذلك يمكن استنتاج: أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقدير أفراد عينة الدراسة لمستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية تعزى لمتغير المستوى الدراسي (الأول، الثاني)، ويعزو الباحث ذلك إلى:

- أن إدارة الجامعة لا تفرق بين مستوى وآخر في تقديم الخدمات الجامعية تطبيقًا لمعايير الجودة الشاملة.

المقترحات:

مقترحات لتطوير مستوى الجودة الشاملة بالجامعات الفلسطينية في ضوء نتائج الدراسة، ومن خلال الإفادة من الأدب التربوي، وبعد إجراء مقابلات عدة مع خبراء في الإشراف التربوي بوزارة التربية والتعليم؛ توصل الباحث إلى مجموعة من الاقتراحات؛ لتطوير مستوى تطبيق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، على النحو الآتي:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

- حثّ أعضاء هيئة التدريس على تنويع وسائل التدريس والتقويم فلا يعتمد على نظام معين ويسير عليه في جميع المساقات التعليمية وطوال سنوات التدريس.
- تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس من خلال إنشاء معهد لهم يقدم أحدث أنواع التدريب المتطورة في مجال أساليب التدريس، وأدوات التقويم كافة، والتعليم الإلكتروني لضمان جودة المخرجات التعليمية.
- مساعدة أعضاء هيئة التدريس في إجراء التقويم الذاتي بأدوات التقويم المختلفة.
- وضع برامج تدريبية خاصة بأعضاء الإدارة في الجامعات الفلسطينية تركز على كيفية تطبيق وتوفير معايير الجودة الشاملة في جميع مكونات الجامعة.
- ضرورة اقتناع جميع أعضاء مجلس إدارة الجامعة بجدوى وأهمية تطبيق أسلوب إدارة الجودة الشاملة للوصول إلى تعليم أفضل وجودة عالية في مستوى خريجي الجامعة.
- التشجيع على تطبيق معايير الجودة الشاملة في اختيار المحاضرين، وانتقاء المقرر المناسب، والطالب المتميز، والمكان والمناخ الجيدين لذلك.
- نشر الوعي بأهمية تبني معايير الجودة الشاملة من خلال عقد الندوات، وورش العمل، والحلقات الدراسية لمديري الجامعات لإثارة الحماس والاهتمام لديهم لينعكس ذلك على الجامعات.
- التشجيع والتحفيز على القيام بأنشطة تخدم المجتمع المحلي.
- العمل على استثمار جميع وسائل الاتصال الجديدة لتوضيح إجراءات وقواعد الدراسة في برامج الدراسات العليا.
- السعي دائمًا إلى راحة الطلبة في تحديد مواعيد المحاضرات في أنسب الأوقات لهم.
- العمل المستمر على توفير التحفيزات المناسبة للطلبة الأكْفاء من خلال توفير المنح لمواصلة الدراسة.
- الاهتمام بمعالجة مشكلات الطلبة لتحقيق بيئة تعليمية مناسبة لهم.

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة، يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة مضاعفة الجهود لزيادة العمل وفق معايير الجودة الشاملة في الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية.
- إعادة النظر في صياغة الرؤى المستقبلية للجامعات الفلسطينية وفق معايير إدارة الجودة الشاملة بمشاركة واسعة من العاملين بالجامعات لضمان تحقيق العمل وفق معايير الجودة الشاملة.
- الاهتمام بضبط المدخلات الجامعية لضمان مخرجات وفق معايير الجودة من خلال العمل الحثيث والمتواصل على تطبيق الجودة الشاملة في مرحلة العمليات.
- تصميم نظام حوافز لتشجيع التطبيق المبدع لمعايير الجودة الشاملة لكل العاملين بالجامعات الفلسطينية من المحاضرين والفنيين والإداريين.
- الحثّ على التطبيق العضوي لمعايير الجودة الشاملة في حلقات العمل التعليمية كافة المتمثلة بالمدخلات والعمليات ومخرجات الدراسات العليا.
- تنمية وتطوير الموارد البشرية باستمرار لتطوير أداء الدراسات العليا بالجامعات الفلسطينية.
- تعزيز ميزانية الدراسات العليا لتطوير فعالياتها وأنشطتها للوصول إلى الميزة التنافسية في تحقيق معايير الجودة الشاملة.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في تطبيق معايير الجودة الشاملة بالدراسات العليا.
- إجراء الدراسات التقويمية المستمرة لمعرفة مدى تطبيق معايير الجودة الشاملة في مكونات الجامعة كافة للوصول إلى التحسين المستمر داخل الجامعة وخارجها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

المراجع:

أبو الرب، عماد وقدادة، عيسى والوادي، محمود والطائي، رعد (2010). *ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي بحوث ودراسات*، عمان: دار صفاء.

بدرخان، سوسن (2013). مدى تطبيق معايير النوعية وضمان الجودة في جامعة عمّان الأهلية بالأردن من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، *مجلة البلقاء للبحوث والدراسات*،16 (1)، 59-78.

بدوي، محمود فوزي (2010). *إدارة التعليم والجودة الشاملة*، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي.

البيلاوي، حسن وطعيمة، رشدي وسليمان، سعيد والنقيب، عبد الرحمن (2006). *الجودة الشاملة بين مؤشرات التميز ومعايير الاعتماد والأسس والتطبيقات*، عمان: دار المسيرة.

جامعة الأزهر (2015). http://www.alazhar.edu.ps/arabic/He/intro.asp

جريس، إيمان (2004). إدارة الجودة الشاملة وإمكانياتها التطبيقية في جامعة بيرزيت، *رسالة ماجستير*، رام الله: جامعة القدس.

الحربي، حياة (2001). إدارة الجودة الشاملة كمدخل لتطوير الجامعات السعودية، *رسالة دكتوراه*، كلية التربية، الرياض: جامعة أم القرى.

الحريري، رافدة عمر (2010). *القيادة وإدارة الجودة في التعليم العالي*، عمان: دار الثقافة.

داوود، عبد العزيز (2011). *إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم*، سلطنة عُمان: مكتبة الفلاح.

دلاشة، وليد (2006). مستوى تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في كليات التربية العربية داخل الخط الأخضر، *رسالة دكتوراه*، كلية التربية، عمان: جامعة اليرموك.

رمضان، صلاح السيد (2005). تطوير نظم إعداد المعلم بكليات التربية في سلطنة عمان في ضوء معايير الجودة الشاملة، *مجلة كلية التربية في بنها*، *15* (15)، 34-57.

الرنتيسي، محمود ومرتجى، زكي (2011). واقع الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة وسبل الارتقاء بها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *المؤتمر العلمي- الدراسات العليا ودورها في خدمة المجتمع*، الجامعة الإسلامية بغزة، 29-19 أبريل، 409-440.

سلمان، أحمد عبد الرزاق(2010). معايير إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي، *المؤتمر العربي الثالث للجامعات العربية: التحديات والآفاق، المنظمة العربية للتنمية الإدارية*، مصر، 9 - 11 يناير، 157 - 182.

سلمان، محمد (2012). معايير الجودة في اختيار المشرفين والمناقشين لرسائل الماجستير في كليات التربية بجامعات قطاع غزة من وجهة نظرهم، *المؤتمر العربي الثاني لضمان جودة التعليم العالي*، 4-5 أبريل / 697 - 713.

صادق، آمال وفؤاد أبو حطب (2010). *مناهج البحث وطرق التحليل الإحصائي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

الصرايرة، خالد والعساف، ليلى (2008). إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي بين النظرية والتطبيق، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *1* (1)، 1-46.

عساف، عبد والحلو، غسان (2009). واقع جودة التعليم في برامج الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية من وجهة نظر الطلبة، *مجلة جامعة النجاح للأبحاث*، *23* (3)، 711-744.

علام، داليا (2009). إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي المصري دراسة ميدانية على جامعة قناة السويس، *مجلة كلية التربية بالإسماعيلية*، (14)، 243-270.

علاونة، معزوز (2004). مدى تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعة العربية الأمريكية من وجهة نظر أعضاء هيئتها التدريسية، *مؤتمر التوعية في التعليم الجامعي الفلسطيني*، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 3-5 أغسطس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.3

علي، سهام محمد (2010). تطبيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الحكومية السعودية وعلاقته بتوفير مخرجات ملائمة لسوق العمل السعودي، *مجلة كلية التربية بالزقازيق*، (67)، 305-344.

قادي، منال (2007). مدى توافق برنامج الإعداد التربوي مع معايير الجودة الشاملة وأهم صعوبات التطبيق في كلية التربية بجامعة أم القرى من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، *رسالة ماجستير*، كلية التربية، الرياض: جامعة أم القرى.

القاضي، علاء (2009). مستوى تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشاملة في عمادات شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية الرسمية، رسالة ماجستير، كلية التربية، عمان: الجامعة الأردنية.

القريوتي، محمد قاسم (2006). إدارة الجودة الشاملة للعملية التربوية في جامعة الكويت، *المؤتمر العربي الأول – جودة الجامعات ومتطلبات الترخيص والاعتماد*، الإمارات، مج 1، 399-425.

القيسي، هناء (2011). *فلسفة إدارة الجودة في التربية والتعليم العالي*، عمان: دار المناهج.

مجيد، سوسن والزيادات، محمد (2008). *الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والجامعي*، عمان: دار صفاء.

محمود، صلاح الدين (2006). *مفهومات المنهج الدراسي والتنمية المتكاملة في مجتمع المعرفة*، القاهرة: عالم الكتب.

الملاح، منتهى (2005). درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظات الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، رام الله.

المهدي، مجدي (2013). *اقتصاديات الجودة التعليمية*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الموسوي، نعمان (2003). تطوير أداة لقياس إدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي، *المجلة التربوية*، (67)، 89-118.

الهسي، جمال حمدان (2012). واقع إعداد المعلم في كليات التربية بجامعات قطاع غزة في ضوء الجودة الشاملة، *رسالة ماجستير*، كلية التربية، غزة: جامعة الأزهر.

الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة والنوعية (2015). http://www.aqac.mohe.gov.ps/about/.

Carriel, M., & Edward, H. (2006). Implementation of Total Quality Management in Universities, *Journal of College Education*,١١(9).

Hurst, C. (2002). Total Quality Management in Higher Education: how concepts and processes manifest themselves in the classroom. *Unpublished Doctoral Dissertation*, University of Idah.

Lue, Y., & Yang, C. (2009). Total Quality and Application in Education. *International workshop on Ed. Knowledge*, 357- 365, Bejin, China.

Sakthivel, P. B., & Raju, R. (2006). Conceptualizing total quality management in engineering education and developing a TQM educational excellence model. *Total Quality Management & Business Excellence, 17*(7), 913- 934.

مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية

د. نواف بن عبدالله بن جدعان الرويلي*
أستاذ أصول التربية المشارك – قسم التربية وعلم النفس – جامعة الجوف

*عنوان المراسلة: nawaf2469@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية

الملخص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية وهي: جامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وبلغ مجتمع الدراسة (1873) عضواً من الأكاديميين السعوديين الذكور من حملة درجة الدكتوراه. وللإجابة عن أسئلة الدراسة، تم تطوير استبانة لجمع المعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة، وتكونت من جزئين: الأول لجمع معلومات عامة عن المستجيبين من أفراد عينة الدراسة. والثاني للتعرف على استجابات عينة الدراسة تجاه مجالات الدراسة. كما تم تطوير استمارة مخصصة لإجراء مقابلات شخصية مع بعض قيادات الجامعات السعودية، وبلغ عددهم خمسة أفراد، لاستقراء آرائهم حيال التعليم الجامعي في الجامعات السعودية ومجالات تطويرها، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن أبرز مجالات تطوير التعليم الجامعي تمثلت في: التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة؛ ورعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين؛ وتطوير البرامج الأكاديمية؛ وزيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع؛ والتقويم المستمر للبرامج؛ وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لأثر متغير اسم الجامعة لصالح جامعة أم القرى، وكذلك عدم وجود اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة باختلاف طبيعة العمل والتخصص الأكاديمي إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية المجالات المطروحة لتطوير التعليم الجامعي ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم، لما لها من أثر إيجابي في تطوير التعليم الجامعي السعودي.

الكلمات المفتاحية: التعليم العالي، وظائف الجامعات، التنمية الشاملة، أهداف التعليم الجامعي، العوامل المؤثرة في مسيرة التعليم العالي.

Areas of Developing University Education in some Saudi Universities from the Point of View of Staff Members: A Field Study

Abstract:

The study aimed to identify areas of developing university education in some Saudi universities. The sample of the study was 1873 male Saudi PhD holders. A survey was developed to collect necessary information to achieve the objective of the study. The survey consisted of two parts. Part I: items about general information about the respondents. Part II: items about their responses regarding areas of the study. An interview form was also developed for interviewing five university leaders from some Saudi universities in order to extrapolate their opinions regarding university education in Saudi universities and the areas of development. The researcher used analytical descriptive methodology. The study results showed that revealed the most important areas for developing university education are the following: developing a common database of published scientific researches; supporting outstanding and talented students; developing academic programs; increasing the use of staff members' experience in community service; conducting on-going evaluation of programs; and applying standards of academic accreditation. Results of study showed significant statistical differences due to variable effect of university name for Umm Al-Qura University. There were no significant differences among the sample due to the nature of work and academic specialization regarding their evaluation and approval of the importance of the suggested areas to develop university education and the attempt to achieve them in their universities because of the positive effect on developing university education in Saudi Arabia.

Keywords: Higher education, University jobs, Total development, Objectives of university education, Factors effecting higher education development.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

المقدمة:

لقد تزايد الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم العالي في الآونة الأخيرة سواء ببرامجه ومدخلاته أو عملياته ومخرجاته أو بأهمية مواءمته لسوق العمل ومتطلباته، حيث إن بقاء الجامعات في ممارسة أدوارها مرهون بتطوير أدائها وفقاً للنمو السريع في مجالات المعرفة والثورة التقنية والمعلوماتية.

فأصبحت قضية تطوير التعليم الجامعي وتحسين مستواه ورفع كفايته والتحكم في كلفته وحسن استثماره، من القضايا الرئيسية المثارة استجابة لتحديات هذا التغير، وقضية تطوير التعليم الجامعي ليست قضية كم بقدر ما هي قضية جوهر التعليم ومضمونه ومحتواه وطرائقه وكفايته (ويح والباز، 2012، 876).

ويسعى التعليم العالي لتطوير كفاءته الداخلية والخارجية لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع. وتعتمد كفاءة التعليم العالي على ما يحققه من منجزات علمية وما يحققه المتخرجين من مهارات تساعد في تنمية المؤسسات الإنتاجية في المجتمع وعلى ما يحققه التعليم العالي من تحديث مستمر في برامجه وتخصصاته فيما يتلاءم مع التطورات العلمية والتقنية العالمية لاستزراع تقنية محلية تساعد على وضع المجتمع السعودي في عصر المعلومات (المنيع، 2002، 1).

والجامعات كإحدى المؤسسات التعليمية يتطلب وضعها ومكانها ورسالتها بأن يكون لها دور القدوة والريادة في الأخذ بعمليات التطوير والتحديث نظراً لما تقوم به من دور كبير تجاه المجتمع. حيث تعد الجامعات بأدوارها المتنوعة ومهامها العديدة أساساً لتطوير التعليم بكافة مراحله، ومن هنا ينبغي على الجامعات بوصفها مؤسسات تعليمية، أن تأخذ بكل المقومات لملاحقة متغيرات المستقبل ومسايرة تطوراته، ومن ثم يصبح من الضروري العمل الدائم على تطوير الجامعات لتخريج أجيال تتحمل المسؤولية الآنية والمستقبلية تجاه المجتمع.

ويمثل التعليم الجامعي أحد محددات إنتاجية أي دولة لما له من علاقة مباشرة بالعاملين بقطاعات الإنتاج الحاكمة لهذه الإنتاجية (محمد، 2001، 62)، ولعل من أهم العوامل الحاكمة في تطوير الجامعات تلك التي تتعلق بتحديد مجالات التطوير.

ونظرا لضخامة التحديات التي تواجهها مؤسسات التعليم في الوطن العربي، فإنه لم يعد من الممكن مواجهتها بالطرق التقليدية التي كانت سائدة لفترة طويلة من الزمن، لحدوث تطورات كبيرة في المجتمعات العربية في مختلف الجوانب الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ولكن التعليم بصفة عامة والتعليم العالي بصفة خاصة، لم يستجيبا لهذه التغيرات بالدرجة التي تتواكب مع سرعة التقنيات والاتصالات الحديثة في العالم. فقد تجاوبت مؤسسات التعليم العالي مع خطط التنمية في البلاد العربية بقدر محدود من التفاعل، بسبب انشغال هذه المؤسسات بمشكلاتها اليومية التي تتكاثر مع ازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، فأصبح الشغل الشاغل للجامعات تسيير الأعمال اليومية دون وجود رؤى مستقبلية أو تخطيط مسبق أو وجود آلية للعمل تستجيب للقضايا التي تواجه الجامعات ومؤسسات التعليم الأخرى، فأصبحت التوجهات المستقبلية في الجامعات محدودة، وبذلك أصبحت الجامعات العربية بمعزل عن التخطيط للمستقبل الذي يعتبر الأساس في المساهمة الفعالة في الخطط التنموية (المنيع، 2002، 2).

وأصبح على التعليم الجامعي أن يسعى نحو التطوير والتحديث في شكله ومضمونه، لكي يواجه التغيرات والتحولات ويفي بالمطالب والحاجات من خلال تحقيق الجودة الشاملة في كل عنصر من عناصر منظومة التعليم وممارساته (العربي والقشلان، 2009، 90). فتطوير التعليم الجامعي لم يعد مجرد اختيار وإنما أضحى ضرورة تفرضها متغيرات الحاضر والمستقبل، فهو في حاجة مستمرة لمراجعة فلسفته ونظمه وأساليبه لاستشراف آفاق المستقبل والتوافق معها ضماناً لإقامة نظام تعليمي ينشئ المستقبل ويوجهه بدلاً من نظام ينتظر أخطار المستقبل لكي يلهث وراءها بعد حدوثها في محاولة للتكيف معها (عبد المقصود، 1993، 49).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

مشكلة الدراسة:

من المتعارف عليه أن التربية تختلف عن غيرها من المجالات الأخرى، بكونها بحاجة مستمرة للتغيير والتطوير لارتباطها الوثيق بالعنصر البشري الذي يعتبر محور العملية التربوية والذي يتأثر بتغير الظروف المحيطة به (الشهوان وآخرون، 2013، 61).

وبالرغم من الاهتمام المستمر بالتعليم الجامعي، والمتمثل في محاولات الإصلاح والتطوير، فإنه ما زالت هناك العديد من المشكلات والتحديات التي يئن منها التعليم الجامعي، لاسيما مع دخول جامعاتنا القرن الحادي والعشرين لتجد نفسها في عالم يختلف عن ذلك الذي كان في الربع الأخير من القرن الفائت، عالم طغت على أحداثه ومستقبله ظاهرة العولمة بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتعليمية (حسان ومجاهد وعلي، 2008). وحسب ما تشير إليه نتائج الدراسة التي قام بها الباحث (الرويلي، 2014) والتي تعد بمثابة استطلاع للدراسة الحالية حيث رصدت واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية، وتوصلت إلى أنها تعاني من ضعف في توفير البيئة الخصبة للتفكير الإبداعي، وكذلك الشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لا سيما ما يتعلق بتطوير مهارات الطلاب، وغيرها من أوجه القصور في بنية التعليم وطرائقه ومحتواه ووسائله. كما أن الجامعات السعودية أصبحت بحاجة ماسة لتطوير رؤيتها ورسالتها وأهدافها لتستوعب الجوانب الاقتصادية والتقنية الحديثة وبما يتفق مع متطلبات عصر المعرفة واقتصادياتها (الشهوان وآخرون، 2013).

ولقد أوضحت نتائج بعض الدراسات التي تناولت واقع التعليم الجامعي (إسماعيل، 2007، 17) و(طعيمة والبندري، 2004، 42) ما يأتي:

- تعدد المستويات الإدارية دون وجود حاجة حقيقية إلى مثل هذا التعدد، ولعل الخلل الأساسي في هذا التعدد يكمن في ضعف الاتصال بين المستويات الإدارية الجامعية المختلفة، بالإضافة إلى تعرض المعلومات للفقد أثناء مرورها بهذه المستويات المتعددة.
- انشغال الإدارات في الجامعات بالمهام الأكاديمية مما يجعل التفكير الجدي في التطوير الإداري أمراً غير مهم لهم، وبالتالي لا يقدمون أفكاراً متطورة في هذا المجال.
- البطء الشديد في الاستجابة لمطالب التغيير والتطوير، نظراً لتعقد التنظيمات الإدارية، واتباع الاتجاهات الإدارية التقليدية في الإدارة الجامعية التي تعوق الاستفادة الكاملة من الموارد والإمكانات المتاحة للجامعات.
- ضعف التأهيل والتدريب للقيادات الجامعية مما قد يؤدي إلى ضعف أدائهم لنقص معرفتهم بالقواعد والأسس الإدارية وصعوبة تقييم أدائهم بسبب غموض الأهداف وترتيبها حسب أولوية أهميتها.
- إن إدارة الجامعات بداية من رؤسائها وانتهاءً برؤساء الأقسام يواجهون الكثير من المشكلات الإدارية، بعضها مع الهيئة التدريسية، والبعض الآخر مع محترفي الإدارة الروتينية، من المساعدين لهم في الشئون الإدارية.
- قصور الجهاز الإداري على مستوى الجامعات والكليات، وتعقد الإجراءات الإدارية بالشكل الذي يعوق حركة التطوير أحياناً، ومن ثم تحقيق الأهداف كاملة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

أسئلة الدراسة:

ولتلافي كل هذا القصور في بعض جوانب التعليم الجامعي، قام الباحث بإجراء هذه الدراسة لأجل تطوير التعليم الجامعي من خلال الأخذ بعدد من السبل والإجراءات التي يمكن أن تشكل أولوية تدفع بالإسهام في تطوير الجامعات، ومن هذا المنطلق تتبلور مشكلة الدراسة في الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحديد المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة، بحسب المتغيرات التالية: الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي؟
3. ما المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي؟

أهداف الدراسة:

سعت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. التعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية.
2. التعرف على تأثير متغير الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي في تحديد مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
3. تقديم صورة وافية للمسئولين عن تطوير التعليم الجامعي السعودي، استنادا إلى ما تسفر عنه الدراسة من نتائج.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة في أنها:

1. تواكب الاتجاهات العالمية المعاصرة، الداعية إلى تحسين التعليم وتطويره في ظل الثورة المعلوماتية سريعة الانتشار وما تطرحه من تحديات، وضرورة التفاعل مع مستجدات العصر وما نعيشه من متغيرات محلية وعالمية، وما يصاحبها من تغيرات تدعو إلى التنمية البشرية المستدامة.
2. أهمية تطوير الجامعات لاسيما بعد ما تعرضت لهجوم شديد، وأصبحت تعاني من مشكلات تحول دون تحقيق رسالتها وأهدافها.
3. محاولة الاستفادة من المجالات التي سيتم التوصل إليها في مساعدة المخططين وراسمي السياسات التعليمية في صياغة الخطط الاستراتيجية اللازمة لتطوير التعليم الجامعي.
4. الاستفادة من نتائج الدراسة في الارتقاء بأداء مؤسسات التعليم الجامعي.

حدود الدراسة:

تناولت الدراسة مجالات تطوير التعليم الجامعي. واقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس السعوديين وبعض القيادات الجامعية من الذكور من حملة درجة الدكتوراه، في الجامعات السعودية الحكومية (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل) والعاملين في المراكز القيادية في المقر الرئيسي لكل جامعة دون الفروع. ويرجع الباحث حصر هذه الدراسة في الجامعات الثلاث كونها تمثل الجامعات الرئيسية ذات البعد الجغرافي للتعليم العالي السعودي مع تنوع تخصصاتها الأكاديمية، كما أنها تغطي المساحة الجغرافية والاجتماعية في المنطقة الوسطى والغربية والشرقية، كما أنها تضم عددا كبيراً من الكليات العملية والنظرية. وقد طبقت أداتا الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 1432-1433هـ.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

مصطلحات الدراسة:

التطوير: ويقصد به في مجال التعليم عادة بأنه مجموعة التغيرات التي تحدث في نظام تعليمي بقصد زيادة فاعليته أو جعله أكثر استجابة لحاجات المجتمع الذي ينشأ فيه. وقد يكون التطوير جذرياً شاملاً بحيث يشمل أهداف النظام وبنيته وخططه ومناهجه بما يرقى بهذا التطوير إلى مستوى الإصلاح الشامل، أو قد يكون التطوير جزئياً يشمل جانباً من النظام أو جزئية فيه مما يجعله تجديداً كإدخال مستحدثات جديدة في إدارة التعليم أو نظام القبول فيه أو مناهجه وخططه أو غير ذلك من جزئيات (فهمي، 1989، 129).

التعليم الجامعي: ويقصد به في هذه الدراسة: التعليم الذي تقدمه مؤسسات التعليم الجامعي الحكومي والأهلي والذي يلي المرحلة الثانوية أو ما يعادلها ويتمثل في جامعات تمثل مؤسسات علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين، تقوم بمسؤوليات التدريب وتوفير الكوادر البشرية المناسبة لسوق العمل في مجالات الاختصاص، وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس، ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا، كالدبلوم والماجستير والدكتوراه والذي تشرف عليه وزارة التعليم العالي وهذه الجامعات كما وردت في خطة التنمية الثامنة (1426-1430هـ).

مجالات تطوير التعليم الجامعي: ويستخدم الباحث إجرائياً مصطلح مجالات التطوير على أنها مجموعة التغيرات والاتجاهات المطلوب إحداثها في التعليم الجامعي السعودي ليستطيع القيام بواجباته بكفاءة عالية، أي تحديد الفجوة ما بين التطلعات وواقعه الحالي في مجالات التعليم الجامعي كافة.

الإطار النظري:

تشير التوجهات العالمية المعاصرة إلى زيادة اعتماد الدول مستقبلاً على جودة الإنجازات التعليمية فيها، وعلى مستوى الاستثمار المعرفي في الموارد البشرية ومن المتوقع أن يشهد العالم تنافساً في هذا المجال قد يجعل المعرفة بديلاً منافساً يحل محل الثروات المادية لتعمل كدافع رئيس للتنمية الاقتصادية، لذا كان من الضروري أن تأخذ المملكة العربية السعودية قصب السبق في التحول إلى مجتمع اقتصادي معرفي لتحقيق موقع مرموق في المشهد العالمي.

ومن المؤكد أن التعليم العالي يسهم بدور كبير في بناء المجتمع المعرفي، شريطة أن يقوم على منهجية مدروسة، ورؤية واضحة على المدى البعيد، ومن هذا المنطلق بادرت وزارة التعليم العالي بتوجيه من القيادة الرشيدة في القيام بمشروع إعداد خطة مستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة تبنى على أساليب التخطيط الاستراتيجي وآلياته. ويهدف هذا المشروع إلى صياغة خطة استراتيجية بعيدة المدى لفترة خمس وعشرين سنة، تحدد رؤيته ورسالته، واحتياجاته، وأنماطه ونوعية مخرجاته، وأساليب تمويله بالإضافة إلى تطوير خطة تنفيذية تفصيلية للسنوات الخمس الأولى. هذا إضافة إلى وضع آلية لتبني أساليب التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي.

وبالإضافة إلى إعداد وثائق الخطة، سعى المشروع إلى استنبات التفكير الاستراتيجي في مؤسسات التعليم الجامعي، وسرعة الاستفادة من المخرجات العاجلة وتفعيلها أثناء إعداد الخطة. وكذلك الاستجابة للمتغيرات والمستحدثات. وكان هناك تواصل مستمر مع وزارة التعليم العالي والجهات المعنية وذوي العلاقة أثناء إعداد الخطة وتطويرها. ووضع آلية عملية للتنفيذ. وقد تعاقدت وزارة التعليم العالي مع معهد البحوث بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن لإعداد هذه الخطة التي أطلق عليها اسم آفاق.

وقد بدأ انطلاق مشروع الخطة المستقبلية طويلة المدى آفاق في عام 1425هـ (لمدة 25) عام من 1425 الى 1450هـ. وتتضمن منهجية إنجاز مشروع الخطة المستقبلية للتعليم العالي في المملكة جانبين مهمين:

أولهما: الجانب النظري وما يتعلق به من مسح الأدبيات، والتعرف على التجارب العالمية ذات العلاقة.

ثانيهما: الجانب العملي الذي يستند على تنفيذ مجموعة الدراسات لاستخلاص النتائج العلمية الموثقة،

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

وصياغة التوصيات العملية بالكم الذي تتطلبه صياغة الخطة بكل جزئياتها ولذلك يعد توافر المعلومات الكافية خطوة أساسية أولية تعتمد عليها جميع مراحل إنجاز المشروع، بالإضافة إلى دقة وجودة تلك المعلومات (http://aafaq.mohe.gov.sa/Media/Pages/VideoGallery.aspx).

أسس تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي:

الجامعة هي المكان الذي تتفاعل فيه مدخلات التعليم الجامعي بعملياته المختلفة وصولاً إلى مخرجاته التي يرجى أن تكون بمستويات ومعايير معدة ومحددة مسبقاً، والجامعة هي التي تحدد رسالتها وأهدافها وخططها الاستراتيجية وآلياتها التنفيذية، وبالتالي وبحكم الواقع هي المنطلق لتشكيل جودة الأداء الجامعي ومستوياته (المراغي، 2008، 117). فلم تعد مؤسسات التعليم الجامعي وإدارتها مجرد أجهزة ومؤسسات مسئولة ومؤتمنة على التراث الثقافي ونقله للأجيال الصاعدة، بل أصبحت أجهزة فاعلة في تطوير المعرفة وتنمية المجتمع وتطويره ومساعدته في مواجهة التحديات والصعوبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا ما يفرض على مؤسسات التعليم الجامعي العمل على تغيير أساليبها الإدارية ووسائلها التعليمية، إذا ما أرادت أن تحقق أهدافها بكفاءة وفاعلية. وبالتالي فإن تحسين أداء مؤسسات التعليم الجامعي، يشكل اهتمامًا عالميًا في جميع دول العالم، وإن من أهم الخصائص التي تميز أي مجتمع عن غيره من المجتمعات، هو قدرته على إدارة مؤسساته وبرامجه الحيوية، ليس فقط بفاعلية وكفاءة، بل بعدالة وابتكار بحيث يرتبط حجم وجودة الخدمات في مؤسسات التعليم الجامعي بالمنظومة الإدارية التي تجعل رسالة الجامعة بوصلة الحركة عن طريق المبادئ الإرشادية والأخلاق الجامعية، فنجاح أية مؤسسة هو نجاح الإدارة فيها، ومن هنا تبرز أهمية التزام إدارة مؤسسات التعليم الجامعي بفلسفة شاملة للتحسين المتواصل من أجل الوصول إلى الجودة في الجامعات، التي تحتاج مشاركة من الجميع لضمان البقاء والاستمرار للجامعات (الملاح، 2005، 3).

إن الإدارة ليست نتاجاً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، ولكنها محدثة لهذه التنمية، وأن سر التنمية لا يكمن أساساً في توافر الثروات، وإنما في كيفية توظيفها واستغلالها واستخدام القوى البشرية وحملها على استخرج أفضل ما فيها من طاقات مبدعة، كل هذا يتم من خلال إدارة واعية تقوم على أسس علمية سليمة (حسين، 2008، 195).

إشكاليات التعليم الجامعي في الوطن العربي:

تواجه الجامعات العربية مشكلات ومعوقات أكاديمية وإدارية متعددة تحد من أدائها للرسالة العلمية المناط بها والمتمثلة في الآتي: (الأغبري، 2005، 159-160)

1. تقليدية هياكل التعليم الجامعي ومؤسساته، حيث لم يطرأ أي تغير على هذه الهياكل، وما يرتبط بها من نظم دراسية وبرامج وأساليب تدريس، وتقويم حتى أقدم هذه المؤسسات نشأة.
2. تقليدية إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، فما زالت تنظيماتها تميل إلى الهرمية، وتنحو كل من السلطة فيها، وآليات صنع القرار، والتمويل، إلى المركزية حتى القوانين واللوائح والتعليمات أصبحت نمطية باعتبارها نماذج متكررة.
3. غياب الرؤية الشاملة والنظرة الاستراتيجية لدور التعليم الجامعي في مستقبل التنمية واستثمار الموارد القومية.
4. تضارب وظائف مؤسسات التعليم الجامعي وازدواجيتها.
5. تقادم النظم وهبوط المستوى المعرفي وبطء عمليات التطوير.
6. عدم توافق خصائص مخرجات مؤسسات التعليم الجامعي ومهاراته مع متطلبات سوق العمل المتطورة والمتغيرة.
7. ضعف الموارد والمصادر التعليمية كالمكتبات والمعامل ومصادر تقنيات التعليم.
8. زيادة أعداد الملتحقين باضطراد مع ضآلة الموارد والإمكانات ولا تزال نسبة هذه الأعداد إلى عدد السكان قليلة.

9. ضعف آليات منظومة العمل الإداري والأكاديمي والتعليمي، مع زيادة التدهور النوعي.
10. محدودية مصادر التمويل الحكومي من ميزانية الدولة، وقلة توافر فرص أو عدم وجود موارد تمويلية إضافية. وكان من الطبيعي في ظل ما تعانيه مؤسسات التعليم الجامعي في الوطن العربي من مشكلات أن تتقاعس تلك المؤسسات عن أداء أدوارها ووظائفها، بالكفاءة المطلوبة، كما يقل إسهامها في إحداث عمليات التنمية، وتتدنى مستويات متخرجيها في الوقت الذي تقف فيه عاجزة عن تلبية الطلب الاجتماعي على هذا النوع من التعليم، حتى بدت وكأنها تفقد مكانتها، وهيبتها، ومصداقيتها، محلياً، وعالمياً، وقد ترجع بصفة أساسية إلى عدم رغبة أو قدرة إدارة تلك المؤسسات على تقويم جودة أدائها نتيجة لغياب معايير هذه الجودة ومؤشراتها.

العوامل والتحديات التي تحتم ضرورة تطوير مؤسسات التعليم الجامعي:

توجد عوامل وتحديات أدت إلى ضرورة الاهتمام بتطوير مؤسسات التعليم الجامعي يجملها فضل (2005، 710-711) في الآتي:

1. الحاجة إلى نوعية جديدة من القوى العاملة المدربة لمواجهة متطلبات سوق العمل من مهارات تقنية، وقدرة على اتخاذ القرار، والمرونة في الأداء، والقدرة على التكيف مع المتغيرات المتسارعة.
2. تحول العديد من الشركات والمؤسسات الكبرى لتصبح الآن مركزاً للإبداع والابتكار وإنتاج المعرفة خارج حدود الجامعات.
3. زيادة وتنوع الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي ومن أهم مؤشراته: ارتفاع نسبة الفتيات، الدراسة أثناء العمل، الدراسة عن بعد، تباين أعمار المجتمع الطلابي، التعليم الذاتي والتعلم من خلال العمل، التعلم من خلال المشاركة ورفض التعليم بالتلقين، تعلم المهارات، تقليل المناهج الدراسية النظرية وتجاوز أساسيات المعرفة إلى تطبيقها، الإقبال على التخصصات المرتبطة بسوق العمل، رفض التقيد بالشروط التقليدية للتقدم إلى التعليم الجامعي.
4. التأثير المتعاظم لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير نظم التعليم عن بعد من خلال بيئة تعليمية ذكية تتعدد فيها الخيارات التعليمية مثل نظام البريد الإلكتروني، المحادثة من خلال الإنترنت، خدمة الشبكة العنكبوتية، الفصول والمختبرات الافتراضية، المكتبات الرقمية، الواقع الافتراضي، الأقراص المدمجة، أسطوانات الفيديو الرقمية، تكنولوجيا المحاكاة، الفيديو تحت الطلب، التليفونات المرئية، مؤتمرات الفيديو.
5. دور ثورة الاتصالات والمعرفة في تشكيل العقل الجمعي أو الكوني من خلال تجميع المعلومات وإعادة تنظيمها ونشرها لمختلف دول العالم، وأصبحت الأدمغة البشرية مترابطة معاً بواسطة بنية معلوماتية تحتية ضخمة تتحكم فيها شركات كبرى للمعلومات احتلت مكانة الجامعات ودورها كموجه للفكر والعقل.
6. ظهور أنماط جديدة من التفكير نظراً لتحول المجتمع من ثقافة عصر الصناعة إلى مجتمع المعرفة فائقة الكثافة، وأصبح التفكير يتميز بالشمول ويركز على الكليات تفكير يدمج فيه الحدس بالتخيل، والمجرد بالمحسوس دونما اعتبار لتفتيت المعرفة بدعوى التخصص الجديد.
7. تحول مفهوم مجالات المعرفة الذي تشكل منذ القرن السادس عشر للتأكيد على الحقائق والنظريات، إلى مفهوم مجالات البحث الاستراتيجي الذي يؤكد على البحث الموجه لمهمة معينة في عالم الواقع خارج المختبرات العلمية أو البحثية، أي أن البحث العلمي لم يعد قاصراً على فئة خاصة من العلماء، بل أصبح في حاجة إلى الفهم الجماهيري للمشاركة في اختيار وتناول المشكلات العلمية في سياق العلاقات الاجتماعية واستخداماتها وفقاً لحاجات الجماهير.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

8. تأثير الإعلام والثورة الاتصالية في تغيير أو تطوير مفهوم الانتماء التقليدي، حيث يعيش الإنسان وعياً كونياً ومواطنة كوكبية متجاوزاً البيئة الاجتماعية المباشرة، وغدت ممارسة المواطنة موجهة بالعلم والتكنولوجيا وأصبح كل فرد يمثل رأس مال بشري لصياغة المستقبل بما يمتلكه من معرفة منظمة وفاعلة في صناعة القرار وحل المشكلة.

من خلال ما سبق نجد أن هذه العوامل والتحديات المتباينة والمتداخلة والمتفاعلة، تفرض على التعليم الجامعي الأخذ بكثير من الإصلاحات والاستفادة من تجارب الجامعات في الدول المتقدمة لتطوير مؤسساتنا الجامعية.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة الرويلي (2014) إلى التعرف على واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية الحكومية وهي: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة أم القرى وجامعة الملك فيصل، وتوصلت إلى تدني واقع التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، إذ تبين وجود ضعف في توفير البيئة الخصبة للتفكير الإبداعي، والشراكة بين الجامعات والقطاع الخاص لا سيما ما يتعلق بتطوير مهارات الطلاب، كما أظهرت أن أبرز التحديات التي تواجه التعليم الجامعي في الجامعات السعودية هي تحدي البحث العلمي والذي تمثلت مؤشراته بإثقال كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الإدارية والتدريسية التي تعوقه عن البحث العلمي، وضعف الدعم المادي المخصص للبحث العلمي، وعدم رعاية الباحثين المتميزين، وضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية (التجهيزات، المعامل، مساعدي الباحثين).

وهدفت دراسة شريف (2013) إلى التعرف على معايير ومتطلبات تطوير التعليم الجامعي في البلاد العربية في ضوء مستحدثات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني في كل من دولة الكويت والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر وجمهورية السودان وسلطنة عُمان. وتوصلت إلى أهمية تحديد أهداف التطوير قبل اتخاذ أي قرار بالتغيير، وتهيئة أعضاء هيئة التدريس والطلبة والإداريين والفنيين العاملين في مجال التعليم الجامعي العربي إضافة إلى أفراد المجتمع، بصفتهم يشكلون المكونات الأساسية لخطة التطوير، وضرورة تهيئة الطالب وعضو هيئة التدريس لما قد تتطلبه عملية التطوير من زيادة في الأعباء مثل زيادة الوقت المخصص للتعلم والتركيز على التعلم الذاتي وامتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية.

كما هدفت دراسة الشهوان وآخرون (2013) إلى التعرف على مدى توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية -كما جاءت في وثيقة سياسة التعليم- مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة، وطبقت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك سعود بالرياض وجامعة الأمير سلمان بن عبدالعزيز بالخرج، وعرض الباحثون أهم الإجراءات الحديثة التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها، وأهم هذه الإجراءات: إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، والأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد، ومدخل الجودة الشاملة، وقد جاءت استجابات عينة الدراسة على أداة البحث أنه لتطوير التعليم العالي السعودي يجب الأخذ بهذه الإجراءات.

وهدفت دراسة ويح والباز (2012) إلى التعرف على أسس تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، والتعرف على دور حلقات الجودة في تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي، وتوصلت إلى عدة مقترحات وآليات لتنفيذها يمكن أن تسهم في تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي من أبرزها التخطيط لإنشاء حلقات الجودة في كل كلية من كليات الجامعة من خلال دراسة الأسباب التي تدعو إلى استخدام حلقات الجودة بالجامعة ومن خلال إعادة تنظيم الهيكل التنظيمي لإدارة الجامعة وكلياتها بشكل يمكن من دمج أسلوب حلقات الجودة فيه.

واستهدفت دراسة عيد (2003) الاستفادة من بعض الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي في علاج أوجه الضعف والقصور التي يعاني منها التعليم الجامعي المصري، واستعرض الباحث أهم الاتجاهات التي اتبعتها بعض الدول المتقدمة لتطوير نظم التعليم الجامعي بها، ومن أهم هذه الاتجاهات: إقامة تحالفات وشراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية، الأخذ بصيغ التعليم المفتوح والتعليم من بعد، تبني مدخل الجودة الشاملة، وأوصت الدراسة بضرورة الاستفادة من الاتجاهات الحديثة في تطوير التعليم الجامعي من خلال تشكيل لجنة من مختلف القطاعات والهيئات الإنتاجية والخدمية، ومن الوزارات المختلفة بالمشاركة مع وزارة التعليم العالي لوضع معايير لجودة الأداء، ولتحديد المخرجات المطلوبة من الجامعات، مع إعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتماشى ومتطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.

واستهدفت دراسة الحريري (2010) تحديد طبيعة وأهمية وأشكال العلاقة بين منظمات الأعمال أو القطاع الخاص والجامعات الحكومية بالجمهورية اليمنية، وكيف يمكن تعزيز وتطوير هذه العلاقة لتسهم بشكل فعال في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، وتوصل البحث إلى العديد من النتائج التي تؤكد حاجة الجامعات ومنظمات الأعمال اليوم إلى إقامة علاقة شراكة فعالة تسهم في تطوير أداء منظمات الأعمال، وتعزيز القدرة التنافسية للجامعات، وتحقيق الجودة المطلوبة في برامجها ومخرجاتها.

واستهدفت دراسة الطاسان (2007) مقارنة اتجاهات الإنفاق على التعليم الجامعي للتطوير والجودة في بعض الجامعات السعودية واليمنية خلال المدة من 1996 إلى 2005م، سواء من حيث سياساتها التعليمية أو من حيث مواردها المالية، كما هدف البحث أيضاً إلى وضع المعالجات الكفيلة بوضع الآليات لربط مستوى واتجاهات التعليم الجامعي بالإنتاج والتسويق والاهتمام بجانب مشاركة المجتمع، وقطاع الأعمال في إدارة الجامعة والتوجه نحو الإدارة الذاتية أو النظام اللامركزي في إدارة الجامعة.

واستهدفت دراسة الكثيري (2010) تقديم رؤية مقترحة لإصلاح التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، حيث تطرقت الورقة إلى تحليل البرامج المقدمة للتعليم العالي بالجامعات السعودية بهدف الوقوف على أهم ملامحها والأهداف والفلسفة الحاكمة لها قياساً بحجم التطور والتغير المجتمعي والعالمي ومطالبه، وأظهرت الدراسة أهمية الارتقاء بواقع برامج التعليم العالي بالمملكة العربية السعودية لإعداد خريج يتميز بمواصفات سوق العمل، وأوصت ببعض الأمور منها أن من أهم عوامل نجاح الجامعات في أداء أدوارها المطلوبة أن يكون لها رؤية واضحة وأهداف محددة، ورسالة معروفة، وخطط مدروسة تضمن رفع مستوى الأداء وتحقق جودته ودقته. وأن ينظر المسئولون في تلك الجامعات إلى القضايا التنموية بواقعية وموضوعية، وأن يسعوا إلى تحقيق نمو المجتمع وتقدمه وضمان استمرارية ذلك، وأن يتعاملوا مع هذه القضايا بأسلوب يتسم بالكفاءة والفاعلية للرقي بالمجتمع ومؤسساته، والالتزام بأسلوب التخطيط الاستراتيجي الذي يهتم بوضع التصورات المستقبلية والاستعداد لمعالجة المشكلات المتوقعة وتنمية القدرة على التصدي لها وإيجاد الحلول لها والتنبؤ بآثارها والانعكاسات الناتجة عنها.

واستهدفت دراسة Nagai (1995) عرضاً لبعض ملامح التحول في الجامعات اليابانية لتلائم متغيرات القرن الحادي والعشرين، ودور الجامعات في التنمية المستقلة للمجتمع الياباني، ويعد ذلك من أهم السمات التي جعلت التعليم العالي في اليابان نموذجاً يحتذى به عالمياً. وتصف الدراسة ما حدث من تطويرات هيكلية في الجامعات اليابانية بفعل تحالفاتها مع كثير من الشركات الكبرى. كما ترى أن أهم ما يميز الجامعات اليابانية أنها توازن في أدوارها بين البعد الاجتماعي والبعد الاقتصادي في تنمية المجتمع.

وتناولت دراسة Carlos (1996) بالمناقشة تصور اليونسكو المستقبلي للجامعة، وأطلقت عليه مصطلح (Proactive University). وتتحدد ملامح هذه الجامعة في أنها تسعى من خلال هذه العلاقات لتوجيه أنشطة هذه المؤسسات، ولديها القدرة على الاستبصار بالمشكلات والتحديات التي يمكن أن تواجه كافة مؤسسات المجتمع، وتعمل على طرح تصورات حول أساليب الوقاية منها ومواجهتها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

كما استهدفت دراسة Sallehudden (1997) تحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية، حتى يمكنها أن تساعد في تحقيق غايات خطة التنمية "ماليزيا 2020م" التي تستهدف الوصول بماليزيا إلى مستوى الدول المتقدمة في مجال إنتاج التكنولوجيا. واستلزم تطوير جامعة ماليزيا التكنولوجية ربطها بشبكة من العلاقات مع مجموعة من الشركات والمعاهد والمراكز التكنولوجية، مع تعديل أقسامها وتطوير تخصصاتها الأكاديمية.

واستهدفت دراسة Thorens (1996) توضيح رسالة الجامعة ودورها مع بداية الدخول للقرن الحادي والعشرين وأكدت هذه الدراسة على أن خبرة الماضي توجهنا لضرورة الربط بين رسالة الجامعة وأدوارها مع قضايا المجتمع، وحيث إن هذه القضايا متغيرة، فعلى الجامعة أن تكيف فلسفياً وبنائياً بما يتفق وهذا التغير. وتفرض متغيرات القرن الحادي والعشرين ضرورة إعادة النظر في بنية التخصصات ونظم البحث بما يساعد الجامعة على قيادة تحالفات مع المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبما يخدم عصر اقتصاديات المعرفة. وهذا ما سعت إليه سياسات التعليم الجامعي في أمريكا وفي العديد من الدول الأوروبية.

وناقشت دراسة Garnitzkg & Maassen (2000) التحولات في النظم القومية الأوروبية للتعليم العالي، وما صدر حولها من أوراق حكومية رسمية توجه خطط التعليم في القرن الحادي والعشرين. وتوصلت إلى أن وجهات النظر الحكومية في أوروبا تميل إلى ربط التعليم العالي مع الجانب الاقتصادي، وتؤكد على ضرورة إعادة هيكلة التعليم العالي حتى يتناسب وسوق العمل، وبما يؤدي للقيام بدوره كمقاول تنافسي بكفاءة وفاعلية.

واستهدفت دراسة Serdar (2010) تحديد عدد من المؤشرات التي يمكن في ضوئها تحسين أداء مؤسسات التعليم العالي في صربيا، وتناولت الدراسة التغيرات الجوهرية التي تعرضت لها مؤسسات التعليم العالي بصربيا كتعدد مصادر التمويل من خلال مشاركة القطاع الخاص مما أدى إلى مزيد من التنافس بين مؤسسات التعليم العالي، وأخيراً قدمت الدراسة عددا من مؤشرات الأداء لتحسين الرقابة على استخدام الموارد التنظيمية بتلك المؤسسات.

وهدفت دراسة Ali & Shastri (2010) إلى إبراز واقع مؤسسات التعليم العالي والاحتياجات الطارئة لتحسين نوعية التعليم العالي لمواجهة تحديات العولمة. من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية لأي بلد، ولتحقيق ذلك لابد من تحقيق التوازن بين الكم والكيف في تقديم الخدمات التعليمية بمؤسسات التعليم العالي لكي تصبح أكثر ابتكارية مما يؤدي إلى جودة إنتاج المعرفة ونشرها.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالاطلاع على الدراسات السابقة نجد أنها تعرضت لواقع مؤسسات التعليم الجامعي كمنطلق للتطوير كدراسة الرويلي (2014) و Ali & Shastri (2010)، واتضح أن هناك العديد من التحديات سواء أكانت داخلية أو خارجية تواجه المؤسسات الجامعية، مما يؤكد على ضرورة تبني بدائل مستحدثة من التعليم الجامعي لمواجهة تلك المتغيرات والتحديات، كما نلحظ مدى التجاوب العالمي لاتجاهات التطوير في التعليم الجامعي لما له من أهمية كبيرة في التنمية البشرية، وفي هذا الإطار نجد بعض اتجاهات التطوير تركز على البنية التي يتشكل منها هذا النمط من التعليم سواء في شكل المؤسسة الجامعية أو في ما تقدمه من تعليم بداخلها كدراسة ويح والباز (2012)،Sallehudden (1997) وThorens (1996)، وهناك اتجاهات للتطوير ركزت على الشراكات مع بعض مؤسسات المجتمع الخدمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي كدراسة الشهوان وآخرون (2013)، عيد (2003)، الحريري (2010)، والطاسان (2007)، Nagai (1995) وSerdar (2010)، وهناك دراسات ركزت على التعليم الالكتروني كأحد صيغ تطوير التعليم الجامعي كدراسة شريف (2013).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

وتشابهت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الهدف الرئيسي وهو تطوير إدارة مؤسسات التعليم الجامعي. وتميزت الدراسة الحالية بتحديد مجالات تطوير التعليم الجامعي بشكل عام حيث إنها تمثل أولوية لتحقيق التطوير علاوة على مدى ارتباط هذه المجالات ببعض المتغيرات، كما تميزت الدراسة باستخدامها أداتين للدراسة معاً وهما الاستبانة والمقابلة الشخصية.

ومن خلال الاطلاع على الدراسات السابقة والمراجع ذات الصلة يمكن تلخيص أوجه الاستفادة في النقاط الآتية: تصميم البحث وإعداد أدواته وتحديد مشكلته.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفي لأنه يتناسب مع طبيعة المشكلة وأهدافها، حيث يختص بوصف ما هو كائن وتفسيره ويهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة والسائدة والتعرف على الاتجاهات والمعتقدات عند كل من الأفراد والمجموعات (فان دالين، 1994، 297). ويعتمد هذا المنهج الوصفي التحليلي على أسلوبين: الأسلوب العملي الميداني الذي يعتمد على المسح الميداني لآراء أفراد العينة باستخدام الأدوات التي صممت لهذا الغرض. والأسلوب النظري من خلال مراجعة وتحليل الأدبيات والمراجع المرتبطة بالتعليم الجامعي.

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس الذكور في الجامعات الثلاث وذلك في المقر الرئيسي لكل جامعة دون الفروع سواء أكان يعمل بالتدريس أم في الإدارة.

جدول (1): الجامعات التي تمثل مجتمع الدراسة وعدد أعضاء هيئة التدريس السعوديين الذكور فيها

الجامعة	عدد أعضاء هيئة التدريس	النسبة المئوية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	596 عضواً	%32
جامعة أم القرى	843 عضواً	%46
جامعة الملك فيصل	404 عضواً	%22
المجموع	**1843 عضواً**	%100

المصدر: مركز الدراسات والمعلومات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل.

اتضح من الجدول (1) أن مجتمع الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في جامعة أم القرى شكلوا أعلى نسبة من المجتمع، حيث بلغت (46 %)، ويُعزى هذا لأنها من الجامعات الأقدم إضافة إلى شمولية كلياتها وتخصصاتها للطلاب والطالبات على السواء، يليها أعضاء هيئة التدريس في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي بلغت (32 %)، ثم جامعة الملك فيصل التي بلغت (22 %).

عينة الدراسة:

قام الباحث بتوزيع الاستبانة على جميع أفراد مجتمع الدراسة لتشمل كليات ومعاهد وإدارات الجامعات محل الدراسة جميعها.

والجدول (2) يوضح الاستبيانات المسترجعة من الجامعات الثلاث. ومن الجدول (2) يتضح أن نسبة عدد الاستبانات المرتجعة من جامعة أم القرى يصل إلى 48.6 %. وهذا يتفق مع حجم أفراد مجتمعها، تليها جامعة الملك فيصل بنسبة 29.7 %، وأخيراً جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بنسبة 21.7 %.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

ويود أن يشير الباحث هنا إلى أن نسبة الاستبيانات المرتجعة من المجتمع الأصلي للدراسة تبلغ (17.5 %).

جدول (2): التكرارات والنسب المئوية لعدد الاستبانات المرتجعة حسب متغيرات الدراسة (الجامعة، طبيعة العمل، نوع الإعداد الأكاديمي)

المتغير	الفئات	عدد الاستبانات المرتجعة	النسبة
اسم الجامعة	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	70	% 21.7
	أم القرى	157	% 48.6
	الملك فيصل	96	% 29.7
طبيعة العمل	أكاديمي	260	% 80.5
	إداري	63	% 19.5
نوع التخصص الأكاديمي	دراسات نظرية وإنسانية	178	% 55.1
	دراسات علمية وتطبيقية	145	% 44.9
المجموع		323	% 100

اتضح من الجدول (2) بلغ عدد الاستبانات المرتجعة حسب متغير الجامعة لكل من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وجامعة أم القرى، وجامعة الملك فيصل (70، 157، 96) فرداً على التوالي، حيث بلغ عدد الاستبانات المرتجعة حسب متغير طبيعة العمل، لكل من أكاديمي وإداري (260،63) فردا على التوالي. بلغ عدد أفراد عينة الدراسة حسب متغير نوع التخصص الأكاديمي، لكل من الدراسات النظرية والإنسانية والدراسات العلمية والتطبيقية (178، 145) فردا على التوالي حسب متغير نوع التخصص الأكاديمي.

أداة الدراسة:

في ضوء أسئلة الدراسة وأهدافها، وللكشف عن مجالات تطوير التعليم الجامعي في بعض الجامعات السعودية، قام الباحث بالاطلاع على الأدب النظري والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، ومقابلة بعض المسؤولين عن التعليم الجامعي في الجامعات السعودية، مما مكنه من تصميم أداة الدراسة وهي الاستبانة الملائمة لطبيعة الدراسة وأهدافها.

وفيما يلي وصف لعملية بناء الاستبانة أعدت الصورة الأولية للاستبانة من جزئيين:

- **الجزء الأول: وتضمن بيانات أولية عن المستجيب (عضو الهيئة التدريسية)، من حيث الجامعة، وطبيعة العمل، ونوع التخصص الأكاديمي.**
- **الجزء الثاني: وتضمن الخيارات المختلفة (المجالات) المطروحة لتطوير التعليم الجامعي السعودي، وتكون من (25) عبارة، وفي نهاية الجزء أتيح للمجيب فرصة لإضافة ما يراه من سُبل ومجالات مناسبة لتطوير التعليم الجامعي السعودي.**

وتضمنت الاستبانة في صورتها النهائية (25) عبارة تناولت مجالات تطوير التعليم الجامعي، وقد أعتمد الباحث للإجابة عن كل عبارة مقياس ليكرت المتدرج المكون من أربع درجات هي: (موافق بدرجة عالية وله (4) درجات – موافق بدرجة متوسطة وله (3) درجات – موافق بدرجة منخفضة وله درجتان – غير موافق وله درجة واحدة). ولأن المقياس يتضمن خيارات أربعة، فإن المدى يكون على النحو التالي: المدى = 4-1= 3.

ولما كان طول الفئة في هذه الاستبانة يساوي 0.75، فإن الاستجابة التي تحصل على: 1-1.75 تعدّ معدومة، والاستجابة التي تقع بين 1.76–2.50 تعدّ منخفضة، أما الاستجابة التي تقع بين 2.51–3.25 فهي متوسطة، والاستجابة التي تقع بين 3.26–4 فهي عالية.

قام الباحث بإجراء مقابلة شخصية مسحية مفتوحة مع قيادات الجامعات محل الدراسة، والبالغ عددهم خمسة أفراد، هدف من خلالها إلى زيادة مستوى معرفته بالمشكلة موضوع البحث، والتعرف على مجالات تطوير التعليم الجامعي.

وقد صمم لهذه المقابلة بطاقة تضمنت (7) أسئلة مفتوحة تدور حول مشكلة الدراسة وجوانبها المتعددة والحلول المقترحة كتطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، والخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها، والإجراءات التي تعتمدها الجامعات لتطوير أعضاء هيئة التدريس، والصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها، وأوجه تميز الجامعات السعودية عن بعضها، والتصورات المستقبلية التي تسعى الجامعات لتحقيقها لربط الجامعة مع قطاعات المجتمع المختلفة، والمقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي. تاركا المجال أمام المُقابلين لطرح وجهات نظرهم حول الأسئلة المضمنة في هذه المقابلة. وقد قام الباحث بالإعداد للمقابلة ومحاولة التدرب عليها، كما قام بشرح موضوع الدراسة وهدفها في بداية كل مقابلة، ومحاولة تشجيع المستجيب على التعاون وحثه على ذلك، ثم قام بتدوين الإجابات، والاستفسار والاستيضاح عن كل نقطة تحتمل أكثر من معنى، أو رأى أنها غامضة وتحتاج لتوضيح أكثر.

صدق وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة قام الباحث بعرض الاستبانة بصورتها الأولية على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في الإدارة التربوية وأصول التربية والتعليم العالي بلغ عددهم (17) محكماً وأجريت التعديلات وفقاً لآرائهم. أما ثبات الأداة فتم باستخدام طريقة الاتساق الداخلي والتي تصنف أحيانا ضمن الطرائق المتبعة في دراسة الصدق، حيث طبقت الاستبانة الخاصة بأعضاء هيئة التدريس على عينة مؤلفة من (43) عضو هيئة تدريس من خارج أفراد العينة، واستخدم الباحث طريقة ألفا – كرونباخ في حساب معامل الثبات لكل استبانة على حدة، فكانت كما في الجدول (3).

جدول (3): ثبات الأداة باستخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرونباخ

المجال	الاتساق الداخلي
مجالات تطوير التعليم الجامعي	0.87

ويشير معامل الثبات السابق لأداة الدراسة والمحسوب بطريقة الاتساق الداخلي إلى أن أداة البحث تتمتع بدرجة من الثبات تتناسب والغرض من الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:

والذي ينص على ما يلي: "ما المجالات المطروحة لتطوير التعليم الجامعي السعودي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لسبل تطوير التعليم الجامعي المطروحة وترتيبها تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية، والجدول (4) يوضح ذلك:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	9	التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة.	3.70	.58
1	25	رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين.	3.70	.60
3	14	تطوير البرامج الأكاديمية.	3.69	.58
4	8	زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع.	3.65	.59
5	3	التقويم المستمر للبرامج.	3.64	.63
5	4	تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.	3.64	.61
5	6	زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية والبحثية في الجامعة.	3.64	.62
5	13	تطوير المهارات الأساسية للطلاب.	3.64	.69
5	18	تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات الجامعة.	3.64	.63
10	11	زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية.	3.63	.63
10	15	تعزيز البنية التقنية.	3.63	.64
10	16	الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة.	3.63	.67
13	2	توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع.	3.62	.62
13	19	إجراء مسح ميداني شامل للتعرف على احتياجات المجتمع السعودي من القوى العاملة.	3.62	.67
13	21	تحقيق التوافق بين الواقع الميداني للتعليم الجامعي وأهدافه.	3.62	.61
16	10	تنويع مصادر التمويل الجامعي.	3.61	.68
17	1	زيادة المخصصات المالية.	3.59	.63
17	22	إنشاء مراكز وحاضنات بحثية متخصصة في الجامعات السعودية.	3.59	.69
17	23	تحقيق التوازن بين تخصصات العلوم الأساسية والتطبيقية والإنسانية.	3.59	.68
20	12	تفعيل التدريب التعاوني مع القطاع الخاص.	3.56	.71
21	17	التوسع في إنشاء برامج الدراسات العليا.	3.55	.70
22	24	المرونة في إجراءات قبول الطلبة وتلبية احتياجاتهم بما يحقق التعلم المستمر.	3.53	.70
23	20	مراجعة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية.	3.51	.72
24	5	زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعات السعودية.	3.43	.71
25	7	التوسع في إنشاء برامج التعليم الجامعي الموازي.	3.40	.73
الكلي		مجالات تطوير التعليم الجامعي في الجامعات السعودية	3.60	.49

يبين الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجالات المختلفة المطروحة لسبل تطوير التعليم في الجامعات السعودية، وأظهرت نتائج الدراسة الخاصة بهذا السؤال ما يأتي:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

1. أن كل عبارات هذا المحور تمثل سبلاً مطروحة أمام التعليم الجامعي السعودي بحيث يجب أن يتفاعل وأن يخطط لمدخلاته وعملياته في ضوئها، إذ تراوحت الدرجات التي حصلت عليها عبارات هذا المحور بين (3.40–3.70) وكلها تقع ضمن نطاق المتوسطات العالية.
2. حصلت عبارتا "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" و"رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" على أعلى متوسط (3.70) من بين العبارات، ويمكن تبرير تلك النتيجة بالنظر إلى أن الشبكة المعلوماتية أصبحت رافداً أساسياً في مساعدة الباحثين في الحصول على المعلومات والإمكانات والقدرات البحثية اللازمة لإجراء البحوث، كما أنها أصبحت الآن المصدر الأكثر سرعةً وشمولاً في إجراء البحث العلمي، كما أن تسارع المعلومات وتدفقها بكم هائل يصعب حصره والإحاطة به إلا عن طريق استخدام تقنية قواعد المعلومات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة شريف (2013) التي توصلت إلى أن من أبرز سبل تطوير التعليم الجامعي الأخذ بمستجدات تكنولوجيا التعليم الإلكتروني وتهيئة أعضاء هيئة التدريس لذلك وكذلك التركيز على امتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية. كما تتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة Sallehudden (1997) التي توصلت لضرورة ربط الجامعة بشبكة من العلاقات مع مجموعة من المراكز التكنولوجية. أما عبارة "رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" فلعل الباحث يعزو ذلك إلى التوجه الجديد لوزارة التعليم العالي في إطار سياسة الدولة في جعل الطالب هو المحور الرئيسي في العملية التعليمية وعلى ذلك يجب تسخير جميع الإمكانات المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام (مشروع آفاق) بأن "خصص محوراً بكامله ضمن مشروعه لدراسة كاملة عن الطالب الجامعي".
3. وحصلت عبارة "تطوير البرامج الأكاديمية" على الترتيب الثالث بمتوسط (3.69)، وجامعات السعودية بحاجة إلى تطوير البرامج الأكاديمية ويكفي إلقاء نظرة على ما تعانيه الجامعات السعودية من نقص في الإمكانات وخلل في العمليات، والمخرجات الداخلية والخارجية، وهذا وحده يكفي لأن يطالب معظم أفراد عينة الدراسة بالحاجة لتطوير البرامج الأكاديمية في الجامعات السعودية. وهذه العبارة وعبارة "تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي" التي حصلت على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64) وجهان لعملة واحدة فتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي يصل بنا إلى تطوير البرامج الأكاديمية، وتطوير البرامج الأكاديمية يحقق بدوره غايات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Sallehudden (1997) و Thorens (1996) اللتين توصلتا إلى ضرورة تطوير الأقسام والتخصصات الأكاديمية في الجامعة، وكذلك تتفق مع دراسة عيد (2003) التي أوصت بإعادة هيكلة الأقسام والكليات بما يتماشى مع متطلبات تطبيق أسلوب الجودة الشاملة.
4. وحصلت عبارة "زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع" على الترتيب الرابع بمتوسط (3.65)، وعلى ذلك تعد الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في مجال خدمة المجتمع من سبل التطوير المطروحة أمام التعليم الجامعي السعودي، حيث إن نجاح الجامعات في هذه الوظيفة – خدمة المجتمع – يعني احترام المجتمع للجامعات وتقديرها، وفشلها في أداء هذه الوظيفة يعني أن تفقد الجامعة تأييد المجتمع لها والإصغاء لمطالبها، ويمكن القول: إن هذه العبارة تنتمي هي وعبارة "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" التي حصلت على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (3.62) إلى حقل واحد وهو علاقة الجامعة بالمجتمع. ويفسر الباحث موافقة غالبية مجتمع الدراسة على هذه النتيجة بدرجة (عالية) وذلك من أجل تحقيق التكامل بين الجامعات في مجال تبادل الخبرات الذي يتيح استثمار الإمكانات المادية على أفضل وجه ممكن، كما أن الاحتكاك بالأساتذة والخبراء – الذين هم صفوة المجتمع – يعطي الأستاذ الباحث القدرة على البحث والتحليل، ويزيد من إنتاجيته العلمية وصقل مواهبه الشخصية، كما أن زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع ينتج عنه استفادة كل جامعة مما توصلت إليه الجامعات في هذا المجال سواء في طريقة تقديم الخبرات والاستشارات، أو في معرفة السُبل الناجحة التي حققت تميز في خدمة المجتمع، مما يبرز دور زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة المجتمع، كما تُعزى هذه النتيجة إلى تحقيق الاستفادة من الخبرات السعودية التي قد توجد في جامعة دون أخرى والحد

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

من الاعتماد على الخبرات الأجنبية في هذا المجال. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشهوان وآخرون (2013)، عيد (2003)، الحريري (2010)، الطاسان (2007)، الكثيري (2010)،Nagai (1995)و Thorens (1996) في إقامة شراكات بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

5. وحصلت عبارة "التقويم المستمر للبرامج" على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64)، وتتفق هذه النتيجة مع معايير الاعتماد الأكاديمي للجامعات، من خلال معايير الملائمة والجودة والتمويل والتعاون، وأن الجودة تعني تطبيق سياسات تقوم على نهج ضمان الجودة وتحسين كل عناصر المؤسسة، وأن جودة التعليم الجامعي تتوقف على جودة العاملين، والبرامج، والطلاب، والإدارة، كما تعتمد اعتماداً وثيقاً على إشاعة ثقافة التقويم والتصحيح والمساءلة. وتتفق هذه النتيجة مع دراستي ويح والباز (2012) و Sallehudden (1997) اللتين أكدتا على أهمية التقويم المستمر للبرامج في تطوير التعليم الجامعي.
6. وحصلت عبارة "زيادة عدد أعضاء الهيئة التدريسية والبحثية في الجامعة" على الترتيب الخامس بمتوسط (3.64)، ويمكن إرجاع ذلك إلى أن الطاقة الاستيعابية للجامعات وصلت إلى أقصاها مما يعني أنها أضحت تشكو من زيادة كبيرة في أعداد الطلاب تفوق طاقاتها وتجهيزاتها من أعضاء هيئة التدريس بسبب الإقبال الكبير على الالتحاق بالجامعات من خريجي الثانوية العامة كل عام دراسي، مما يجعل أعضاء هيئة التدريس يتحملون في سبيل ذلك القيام بأعباء ثقيلة لا تتيح لهم فرصة تقديم بحوث أو دراسات، مما يحتم عليها التوسع الكمي في عدد أعضاء الهيئة التدريسية.

ثم أتت بقية العبارات "تطوير المهارات الأساسية للطلاب" و "تحقيق التنسيق والتكامل بين مؤسسات الجامعة" بمتوسط (3.64).

7. واحتلت ثلاث عبارات المركز العاشر وهي "زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية" و "تعزيز البنية التقنية" و "الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة" بمتوسط (3.63)، ويمكن تفسير زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية على أن هناك قصوراً وعدم ملاءمة مؤهلات المتخرجين مع متطلبات وظائفهم وخطط التنمية، وأن هناك انخفاضا في كفاءاتهم وتدريبهم وهذا يعني أن التعليم الجامعي السعودي يعاني من مشكلة عدم ملاءمته لاحتياجات التنمية الوطنية من القوى البشرية، وأن هناك فجوة بين ما يقوم به التعليم الجامعي السعودي من أدوار وما ينتظره المجتمع المحلي منه، وفي هذا الإطار يأتي اهتمام مشروع آفاق بأن خصصت دراسة لمواءمة مخرجات الجامعات مع متطلبات التنمية وسوق العمل، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2014) والكثيري (2010) اللتين توصلتا إلى تدني تلبية مخرجات الجامعات السعودية لاحتياجات سوق العمل، كذلك تتفق مع دراسة الطاسان (2007) وGarnitzkg & Maassen (2000) اللتين اقترحتا وضع المعالجات الكفيلة بوضع الآليات لربط مستوى واتجاهات التعليم الجامعي بالإنتاج والتسويق وإعادة هيكلة التعليم العالي بما يتناسب مع سوق العمل.

أما عبارة تعزيز البنية التقنية فيمكن عزوها إلى التقدم السريع الذي تحقق في مجال الإليكترونيات والاتصالات البعيدة والتكنولوجيات بالأقمار الصناعية التي تتيح نقلاً فائق القدرة للبيانات بكلفة منخفضة جداً، الأمر الذي يتطلب من الجامعات السعودية تعزيز البنية التقنية لها في شتى مجالاتها في التدريس والبحث وخدمة المجتمع، ولا شك أن تعزيز البنية التقنية يأتي في أولويات سبل تطوير التعليم الجامعي بسبب اعتماد أسلوب التدريس على المحاضرة التي مازالت من أكثر طرق التدريس استخداما، وقد أظهرت دراسة شريف (2013) ضرورة تهيئة الطالب وعضو هيئة التدريس للتركيز على التعلم الذاتي وامتلاك واستخدام الأجهزة والبرامج الإلكترونية. أما عبارة الاهتمام بتدريب العاملين في الجامعة فيمكن عزوها لضرورة لحاق الجامعات بالتطورات والتغيرات المتسارعة والأخذ بكل جديد من ميادين العلوم المختلفة ولا يتم ذلك إلا من خلال التدريب.

8. حصلت عبارة "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" على الترتيب الثالث عشر بمتوسط (3.62)، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة عيد (2003) والحريري (2010) واللتين أوصتا بتوثيق الشراكة بين الجامعات والمؤسسات الإنتاجية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

وبعد ذلك تأتي بقية العبارات وكلها عبارات تمثل مجالات مناسبة لتطوير التعليم الجامعي، لأنها حصلت على متوسطات عالية.

وأخيراً يود الباحث أن يشير إلى نتيجة الجزء المفتوح من الاستبانة حول مجالات التطوير الذي سجل فيه أفراد العينة ما وجدوه مناسباً من إضافات داخل فقرات الاستبانة لأمر لم يتطرق إليه الباحث ويرى المستجيب ضرورة رصده.

وقد وردت للباحث (53) استبانة من جملة الاستبانات تحمل إضافات وتعليقات، صنفها الباحث حسب تكرارات ورودها تنازلياً في جدول (5).

جدول (5): أكثر العبارات تكراراً وردت حول (الإجراءات اللازمة لتطوير التعليم الجامعي)

م	العبارة	التكرار	ملاحظات
1	تبادل الخبرات الأكاديمية مع الجامعات المتطورة على مستوى دول العالم.	10	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
2	تطبيق أسلوب التعليم عن بعد.	7	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
3	تهيئة المناخ المناسب لعضو هيئة التدريس لكي يبدع وذلك عن طريق التشجيع المعنوي والمادي والأدبي.	7	وردت ضمن عبارات الاستبيان
4	التخفيف من النصاب التدريسي لعضو هيئة التدريس.	6	وردت ضمن عبارات الاستبيان
5	توفير مباني ومنشآت حديثة للجامعات.	5	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
6	الاهتمام بالتعليم ما قبل الجامعي.	4	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
7	نشر المزيد من المكتبات الورقية والإلكترونية.	4	وردت ضمن عبارات الاستبيان
8	مراجعة آلية اختيار المعيدين.	3	لم ترد ضمن عبارات الاستبيان
9	زيادة المخصصات المالية لأعضاء هيئة التدريس.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان
10	توفير الوسائل التكنولوجية في القاعات الدراسية.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان
11	التوسع الكبير في إنشاء برامج للدراسات العليا في مختلف التخصصات وخصوصاً للطالبات.	3	وردت ضمن عبارات الاستبيان

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني:

والذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تحديد المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة، بحسب متغيرات: الجهة، وطبيعة العمل، ونوع الإعداد الأكاديمي؟"

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات تطوير التعليم الجامعي بين استجابات أفراد عينة الدراسة بحسب متغيرات: اسم الجامعة، طبيعة العمل أكاديمي أو أداري، التخصص الأكاديمي، والجدول (6) يوضح ذلك.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات تطوير التعليم في الجامعات السعودية حسب متغيرات الجامعة، طبيعة العمل، ونوع التخصص الأكاديمي

مصدر التباين	الفئات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	العدد
اسم الجامعة	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	3.53	.48	70
	أم القرى	3.70	.41	157
	الملك فيصل	3.49	.56	96
طبيعة العمل	أكاديمي	3.63	.47	260
	إداري	3.51	.52	63
نوع التخصص الأكاديمي	دراسات نظرية وإنسانية	3.61	.46	178
	دراسات علمية وتطبيقية	3.60	.51	145

يبين الجدول (6) تبايناً ظاهرياً في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية، بسبب اختلاف فئات متغيرات الجامعة (الإمام محمد بن سعود الإسلامية، أم القرى، الملك فيصل)، وطبيعة العمل (أكاديمي، إداري)، ونوع التخصص الأكاديمي (دراسات نظرية وإنسانية، دراسات علمية وتطبيقية).

ولبيان دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام تحليل التباين الثلاثي كما هو موضح في جدول (7).

جدول (7): تحليل التباين الثلاثي (شيفيه) لأثر اسم الجامعة، وطبيعة العمل، ونوع التخصص على مجالات التطوير المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
اسم الجامعة	2.920	2	1.460	6.40	.00
طبيعة العمل	.368	1	.368	1.61	.20
نوع التخصص	.058	1	.058	.25	.61
الخطأ	72.504	318	.228		
الكلي	76.100	322			

ويتبين من الجدول (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) تعزى لأثر اسم الجامعة، حيث بلغت قيمة ف (6.40) وبدلالة إحصائية بلغت (0.00)، ولبيان الفروق الزوجية بين المتوسطات الحسابية تم استخدام المقارنات البعدية بطريقة شفيه (Scheffe) كما هو مبين في الجدول (8).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

جدول (8): المقارنات البعدية بطريقة شفيه لأثر الجامعة على المجالات المختلفة المطروحة لتطوير التعليم في الجامعات السعودية

اسم الجامعة	المتوسط الحسابي	الإمام محمد بن سعود الإسلامية	أم القرى	الملك فيصل
الإمام محمد بن سعود الإسلامية	3.53			
أم القرى	3.70	-.17(*)		
الملك فيصل	3.49	.05	.22(*)	

× دالة عند مستوى الدلالة (α = 0.05).

وجاءت هذه الفروق على النحو الآتي:

- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية و جامعة أم القرى وجاءت الفروق لصالح جامعة أم القرى.
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين جامعة الملك فيصل و جامعة أم القرى وجاءت الفروق لصالح جامعة أم القرى.

ويمكن أن يعزى هذا إلى أن جامعة أم القرى من الجامعات الرائدة في مجال التعليم الجامعي، إذ يوجد بها عدة معاهد للبحوث وهي تضم جميع الكليات بتخصصاتها المختلفة، كما أنها على احتكاك بمتطلبات المجتمع الخارجي وما يُطلب منها أكثر مما تقدمه، مما يزيد من رغبة هذه الجامعة أكثر من غيرها في توفير سبل لتطوير التعليم الجامعي، كما قد يعزى وذلك إلى الدور الكبير المطلوب من جامعة أم القرى في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال كلياتها المتعددة وتخصصاتها المتنوعة وتعدد مراكز وعمادات ومعاهد البحوث العلمية فيها، مقارنة بجامعة الملك فيصل، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي تركز في أهدافها على نشر رسالة الإسلام عالمياً، والعمل على تثقيف من يلتحق بها من طلاب العلم من جميع أبناء الدول والجاليات الإسلامية، كما أن جامعة أم القرى لها خبرة في التعليم أطول من الجامعات موضع المقارنة، لذا كان إحساس جامعة أم القرى بجسامة مسؤولياتها يحتم عليها البحث بجدية عن سبل كافية تسهم في تحقيق وتنفيذ أهدافها بكفاءة وفعالية مما مكنهم من جعلهم أكثر قدرة على تحديد مجالات التطوير.

كذلك يتبين من الجدول (7) ما يأتي:

- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لأثر طبيعة العمل بين أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة ف (1.613) وبدلالة إحصائية بلغت (0.205)، ويعزى ذلك إلى أنهم يتفقون حول هذه المجالات على مختلف صورها وأنواعها حسب ما أظهرته متوسطات طبيعة العمل لأفراد عينة الدراسة، كما تعزى هذه النتيجة إلى خضوع أعضاء هيئة التدريس كافة إلى لوائح وأنظمة محددة يعملون في ضوئها، ويتطلعون من خلالها إلى الوضع الأمثل بآمال مستقبلية وبتوجهات متقاربة ومتشابهة مما جعل هذه النتيجة متقاربة، إذ لا توجد اختلافات جوهرية بين أفراد مجتمع الدراسة لأن الهدف واحد والمصلحة واحدة ألا وهو تطوير التعليم الجامعي والعمل على تعزيز مجالات تطويره.
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 0.05) تعزى لأثر نوع التخصص، حيث بلغت قيمة ف (0.256) وبدلالة إحصائية بلغت (0.613)، وتعزى تلك النتيجة إلى تقارب متوسطات نوع التخصص لأفراد عينة الدراسة، كما تُعزى إلى التشابه والتوافق في تقديرهم وموافقتهم على تلك السبل المناسبة لتطوير التعليم الجامعي، كما أن أعضاء هيئة التدريس في التخصصات العلمية والتخصصات النظرية يعملون في ظل أنظمة وقوانين جامعية واحدة، ويعيشون ظروفا أكاديمية واحدة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

إذاً يمكن القول إنه لا توجد اختلافات جوهرية بين أفراد عينة الدراسة باختلاف التخصص الأكاديمي على محور مجالات تطوير التعليم الجامعي إزاء تقديرهم وموافقتهم على أهمية تلك المجالات ومحاولة تحقيقها في جامعاتهم، لما لها من أثر إيجابي على تطوير التعليم الجامعي السعودي.

مناقشة النتائج المتعلقة بالمقابلة الشخصية:

سيتم عرض نتائج المقابلات الشخصية وفق أسئلة بطاقة المقابلة على النحو الآتي:

س1: هل يمكن أن تذكروا لنا أهم إنجازات جامعتكم في مجال البحث العلمي التي حققت فائدة في تطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الأول في المقابلة والمتعلق بإنجازات الجامعة في مجال البحث العلمي وانعكاساته على قطاعات المجتمع
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إعداد الخطة الاستراتيجية للبحث العلمي. - توفير الإمكانات اللازمة لدعم البحث العلمي. - التحول إلى العمل الالكتروني في إدارة البحث العلمي. - إصدار مجلات علمية جديدة.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إطلاق جائزة التميز البحثي. - تنظيم منتدى الشراكة المجتمعية في مجال البحث العلمي مؤخراً. - المشاركة في اجتماعات عمداء البحث العلمي في الجامعات السعودية.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- نقل خبرة عمادة البحث العلمي لدينا إلى عمادات البحث العلمي في الجامعات الأخرى: الجامعة الإسلامية، وجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن وجامعة الباحة. - إنشاء برنامج كراسي البحث سعياً من الجامعة لتعزيز بنيتها في مجال البحث العلمي. - تطوير هوية خاصة بالمطبوعات العلمية للجامعة من خلال تصميم حرف طباعي خاص بالعمادة لأغلفة المطبوعات العلمية للجامعة. - زيادة مصادر تمويل البحث العلمي من داخل ميزانية الجامعة وخارجها. - تطوير القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة. - رفع معدلات الإنتاج والنشر العلمي في داخل الجامعة وخارجها. - تطوير الأنظمة والسياسات الناظمة للبحث العلمي في الجامعة.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تسجيل عدد من البحوث والرسائل ومناقشتها. - إقامة المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية. - إصدار العديد من المجلات العلمية المحكمة بواسطة الجامعة، أو من خلال الجمعيات العلمية التابعة للجامعة.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- إطلاق برنامج تمويل المشروعات البحثية. - تطوير وحدات البحوث بالكليات لتنفيذ أهداف البحث العلمي في الوحدات الأكاديمية. - تنامي الإصدارات العلمية المطبوعة.

أظهرت نتائج المقابلة الشخصية التي تمت مع مسؤولي الجامعات أن البحث العلمي قد حقق العديد من المنجزات في تطوير قطاعات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية من خلال عدة منجزات تم تحقيقها، ويمكن استعراض دلائل هذا الاستنتاج من نتائج المقابلة وذلك على النحو الآتي:

أورد المشاركون في المقابلة عدداً من المنجزات للبحث العلمي مثل، زيادة مصادر تمويل البحث العلمي من داخل ميزانية الجامعة وخارجها، وتطوير القدرات البحثية لأعضاء هيئة التدريس في الجامعة، ورفع معدلات الإنتاج والنشر العلمي في داخل الجامعة وخارجها، وإطلاق برامج تمويل المشروعات البحثية التي يمكن أن تتم بعدة صور لعل أولها الكراسي العلمية التي يقوم بدعمها مادياً عادة رجال أعمال أو شركات

خاصة لها اهتمام وخبرة في مجال الأغراض التي يخدمها الكرسي وثانياً من خلال الدعم المباشر من ميزانية الجامعة، وتطوير وحدات البحوث بالكليات لتنفيذ أهداف البحث العلمي في الوحدات الأكاديمية، وتنامي الإصدارات العلمية المطبوعة، ولكن لم يذكر المشاركون نسبة هذه الزيادة، وكذلك نقل خبرة عمادة البحث العلمي إلى عمادات البحث العلمي في الجامعات، ولكن لم يتم توضيح هذه المجالات من قبل المشاركين. وقد ذكر المشاركون منجزات أخرى للبحث العلمي في جامعاتهم ولكن يمكن اعتبارها روتينية مثل، تسجيل عدد من البحوث والرسائل ومناقشتها، وإقامة المؤتمرات والندوات والحلقات البحثية. وقد يعزى تركيز المشاركين على تلك المنجزات نظراً لتطلع الجامعات السعودية لأن تكون جامعات تحقق المعايير العالمية للجودة لتصل إلى مشارف الجامعات العالمية المتقدمة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى أن بعض الجامعات السعودية تسهم بجهود في البحث العلمي.

س2: ما الخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في جامعتكم في السنوات الخمسة الأخيرة؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الثاني في المقابلة والمتعلق بالخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في الجامعة في السنوات الخمسة الأخيرة
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تقليل عدد الطلاب في القاعة الدراسية بحيث لا يتجاوز (50) طالباً. - التوسع في فتح برامج جامعية في عدة تخصصات علمية بحتة. - التوسع في برامج التعليم الجامعي الموازي لتشمل أيضاً برامج الدراسات العليا.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إخضاع العديد من البرامج الأكاديمية في الجامعة وفقاً لمعايير الاعتماد الأكاديمي - مراجعة العديد من الخطط الدراسية للأقسام الأكاديمية. - التوسع في برامج الانتساب.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي. - توفير برامج لإجراء الاختبارات بواسطة الحاسوب. - تأمين برامج التعليم الإلكتروني والبرامج المساعدة الأخرى. - تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب لبرامج التعليم الإلكتروني والبرامج الأخرى.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إعادة النظر في الخطط الدراسية بما يتواكب مع حاجة المجتمع وسوق العمل. - التركيز على التقنية الحديثة في التعليم. - الاهتمام بالتعليم الإلكتروني وتفعيله بالجامعة.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات. - بناء آلية اتصال بالمواقع بين أعضاء هيئة التدريس والطلاب. - عمل برامج لتصميم المقررات بالجامعة. - التعامل مع المكتبات الإلكترونية.

أورد المشاركون في المقابلة عدداً من الخطط والبرامج التدريسية التي تم تطويرها في الجامعة وأكدوا على ضرورة إيجاد مثل هذه الخطط، وهذا يعطي مؤشراً آخر على اهتمام الجامعات السعودية بالمراجعة والتطوير للبحث العلمي، من خلال الخطط والبرامج التي تم تطويرها في الجامعة والتي جاءت كالآتي: تقليل عدد الطلاب في القاعة الدراسية بحيث لا يتجاوز (50) طالباً، التوسع في فتح برامج جامعية في عدة تخصصات علمية بحتة، التوسع في برامج التعليم الجامعي الموازي لتشمل أيضاً برامج الدراسات العليا، توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي، مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات، إخضاع العديد من البرامج الأكاديمية في الجامعة لمعايير الاعتماد الأكاديمي، وقد أكد أغلب المشاركين على مسألة توجيه الخطط الدراسية وفقاً لمتطلبات سوق العمل السعودي، ولعل مرد ذلك يعود إلى اهتمام الجامعات بالتنمية الوطنية والأخذ بمعايير الجودة وتقليل نسبة البطالة وما تفرزه من تأثيرات سلبية على المجتمع، فهي مسألة تتعلق بالنمو الاقتصادي والاستتباب الأمني وليست مسألة فنية بحتة. وتتفق هذه النتائج التي أدلى بها المشاركون مع نتائج عينة الدراسة حول العبارة رقم (11) التي

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

تنص على "زيادة ربط مخرجات الجامعات بخطط التنمية الوطنية" بمتوسط حسابي (3.63).

س3: ما الإجراءات التي تعتمدها جامعتكم لتطوير أعضاء هيئة التدريس؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الثالث في المقابلة والمتعلق بالإجراءات التي تعتمدها الجامعة لتطوير أعضاء هيئة التدريس
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- استخدام الإدارة الإلكترونية في تنظيم أنشطة أعمال هيئة التدريس والطلاب بالجامعة. - مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات. - تمويل برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس في مجالات الحاسوب المختلفة.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- تطوير برنامج تطوير مهني وتدريب فريد من نوعه وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي الجودة في الجامعة على طرق التقويم والتقييم الذاتي واعتماد البرامج وتوصيفها واعتماد المقررات وتوصيفها.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إتاحة الفرصة أمام أعضاء هيئة التدريس والعاملين للتدريب عبر الشبكة الالكترونية (الانترنت) بالاشتراك بمواقع متخصصة بالتدريب عن بعد، وتشجيع أعضاء هيئة التدريس بطرح برامج تدريبية في مجال تخصصهم. - توسعة إسكان أعضاء هيئة التدريس ليستفيد منه أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- منح الحوافز المادية لأعضاء هيئة التدريس. - تنظيم الدورات التدريبية. - تزويدهم بأجهزة الحاسب الآلي. - حثهم على المشاركة في الندوات والمؤتمرات.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- إعادة النظر في قوانين التعيين المتبعة في الجامعة لرؤساء الأقسام وعمداء الكليات لتشمل شرط الالتحاق بدورات تدريبية في مجال القيادة قبل البت في تعيينهم في مناصب قيادية حساسة تتطلب مهارات عملية وشخصية وفنية. - توفير خدمة الانترنت لأعضاء هيئة التدريس في مكاتبهم داخل الجامعة.

اتفق المشاركون في المقابلة على عدد من الإجراءات أهمها، استخدام الإدارة الإلكترونية في تنظيم أنشطة أعمال هيئة التدريس والطلاب بالجامعة، مساعدة أعضاء هيئة التدريس تقنياً لبرامج التعليم الإلكتروني بالكليات، تمويل برامج تدريب أعضاء هيئة التدريس في مجالات الحاسوب المختلفة، تطوير برنامج تطوير مهني وتدريب فريد من نوعه وذلك بالشراكة مع الجامعات العالمية لتدريب أعضاء هيئة التدريس ومنسوبي الجودة في الجامعة على طرق التقويم والتقييم الذاتي واعتماد البرامج وتوصيفها واعتماد المقررات وتوصيفها، إعادة النظر في قوانين التعيين المتبعة في الجامعة لرؤساء الأقسام وعمداء الكليات لتشمل شرط الالتحاق بدورات تدريبية في مجال القيادة قبل البت في تعيينهم في مناصب قيادية حساسة تتطلب مهارات عملية وشخصية وفنية. ورغم كل تلك الإجراءات التي ذكرت فإنها لم تتضمن حلولاً إجرائية يمكن اعتمادها لعملية التطوير، ويعزي الباحث اتخاذ تلك الإجراءات التي أدلى بها المشاركون إلى اعتماد هيكلة جديدة لبرامج الجامعات لغرض الحصول على الاعتمادات المحلية والعالمية لتكون الجامعات السعودية في مقدمة التصنيف العالمي للجامعات، وهو ما تحتاجه الجامعات السعودية، مما سينعكس على تحسين مدخلات الجامعات من الطلاب الملتحقين بها وينعكس إيجاباً على تحسين مخرجاتها من المتخرجين المؤهلين بالمعارف والمهارات والقيم، ليصبحوا مواطنين صالحين يعملون على مواجهة متطلبات الحياة العملية، ويسهموا في رقي مجتمعاتهم وتطويرها، حيث إن الأستاذ المتميز يؤمل عليه أن يخرّج طالباً متميزاً.

وتعود مسألة إعادة النظر في قوانين التعيين التي أدلى بها أحد المشاركين إلى أهمية حسن اختيار الكفاءات الإدارية التي تتصف بالمهارات القيادية، والخبرة الأكاديمية التي تمكنها من تطبيق الأساليب الإدارية الحديثة، لإحداث نقلة نوعية في التعليم الجامعي ورفع مستوى الجودة في جميع برامجها وأنشطتها التعليمية والبحثية والإدارية. وتتفق هذه النتائج التي أدلى بها المشاركون مع نتائج عينة الدراسة حول العبارة رقم

(9) التي تنص على "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" بمتوسط حسابي (3.70)، وكذلك العبارة رقم (3) التي تنص على "التقويم المستمر للبرامج" بمتوسط حسابي (3.64)، وكذلك العبارة رقم (15) التي تنص على "تعزيز البنية التقنية" بمتوسط حسابي (3.63).

س4: ما الصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الرابع في المقابلة والمتعلق بالصعوبات الأكثر تأثيراً التي تواجهها الإدارة الجامعية في عملها
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الضعف في التبادل العلمي بين الجامعة والجامعات العربية مثل أن يندب عضو هيئة التدريس للعمل مدة فصل دراسي في إحدى الجامعات العربية. - طول الإجراءات الإدارية عند الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية الخارجية.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- طول إجراءات الترقية العلمية. - عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- المركزية في اتخاذ القرارات الإدارية ذات العلاقة بالعمل في الجامعة. - تأخر وصول الدعوات الخاصة بالمؤتمرات والندوات للقسم العلمي الذي ينتمي إليه عضو هيئة التدريس.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- السلبية الموجودة عند بعض أعضاء هيئة التدريس في عدم الرغبة في تطوير الذات والتطوير المهني. - ليس هناك تنظيم واضح من قبل بعض الأقسام العلمية في توزيع الإشراف على الرسائل العلمية.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- ضعف الصلاحيات الإدارية للقسم العلمي الأكاديمي. - عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة.

اتفق أفراد المقابلة على وجود صعوبات تواجه الإدارة الجامعية في عملها، وكان من أبرز هذه الصعوبات التي أوردها المشاركون:

1. عدم توافر معايير واضحة وموضوعية لتولي المناصب الإدارية في الجامعة، وقد اتفق معظم أفراد المقابلة على هذه الصعوبة، مما يشير إلى أنه من الصعوبات الرئيسة التي تواجه الإدارة الجامعية في عملها. ويدعم هذا الاستنتاج ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2014) حول ضعف انتماء أعضاء هيئة التدريس لعملهم الجامعي الذي شكل تحدياً من التحديات التي تواجه التعليم الجامعي.
2. أن هناك قصوراً في عدد من النواحي الإدارية مثل، طول الإجراءات الإدارية عند الاشتراك في الندوات والمؤتمرات العلمية الخارجية، طول إجراءات الترقية العلمية، تأخر وصول الدعوات الخاصة بالمؤتمرات والندوات للقسم العلمي الذي ينتمي إليه عضو هيئة التدريس، ضعف الصلاحيات الإدارية للقسم العلمي الأكاديمي.
3. ليس هناك تنظيم واضح من قبل بعض الأقسام العلمية في توزيع الإشراف على الرسائل العلمية. ويؤكد وجود تلك الصعوبة ما توصلت إليه دراسة الرويلي (2014) من ضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

س5: بماذا تتميز جامعتكم عن الجامعات السعودية الأخرى؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال الخامس في المقابلة والمتعلق بما تتميز به جامعتكم عن الجامعات السعودية الأخرى
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- جامعة إسلامية تعطي الأولوية للرسالة الدعوية. - كما أنها تضم جميع التخصصات النظرية والعلمية التطبيقية.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	تأسيس جائزة للتميز في التدريس والإشراف العلمي وخدمة المجتمع التي تسعى الجامعة إلى تقديمها لأعضاء هيئة التدريس لرفع الكفاءة والتنافسية العلمية والأكاديمية الإيجابية فيما بينهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- وقوعها في العاصمة ذات الكثافة السكانية مما يزيد من دورها ومسؤوليتها تجاه المجتمع. - جامعة إسلامية من الطراز الأول.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الجمع بين عدد من التخصصات المهمة وتنوعها، فهناك التخصصات الشرعية بمختلف مجالاتها وهناك التخصصات الاجتماعية بمختلف مجالاتها والتطبيقية بمختلف مجالاتها.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- وقوعها في منطقة تجارية وصناعية وسياحية في قلب المنطقة الشرقية بالقرب من مصادر الطاقة والبترول والشركات والمؤسسات الصناعية، وبالتالي فهي جاذبة للطالب ولعضو هيئة التدريس، وهذا يحملها مسؤولية كبيرة في تقديم الخبرات والدراسات والاستشارات

أهتم المشاركون بالتركيز على رسالة جامعتهم بالدرجة الأولى عند الإجابة عن هذا السؤال وكذلك بطبيعة التخصصات التي تدرس في جامعتهم، وكذلك موقع جامعتهم الجغرافي، ولم يذكر المشاركون ميزات تنافسية لجامعتهم تتعلق بالجانب الإداري أو الأكاديمي أو التطويري باستثناء أحدهم الذي ذكر تأسيس جائزة للتميز في التدريس والإشراف العلمي وخدمة المجتمع التي تسعى جامعته إلى تقديمها لأعضاء هيئة التدريس لرفع الكفاءة والتنافسية العلمية والأكاديمية الإيجابية فيما بينهم ودعمهم مادياً ومعنوياً.

س6: ما التصورات المستقبلية التي تسعون لتحقيقها لربط جامعتكم مع قطاعات المجتمع المختلفة؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال السادس في المقابلة والمتعلق بالتصورات المستقبلية التي تسعون لتحقيقها لربط جامعتكم مع قطاعات المجتمع المختلفة
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- دراسة إمكانية فصل ميزانية البحث العلمي عن الجامعة. - إعادة النظر في نظام الحوافز البحثية لعضو هيئة التدريس الجامعي لتكون أكثر فاعلية في دفعه نحو الإنتاج البحثي المتميز.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- ضرورة الاهتمام بتكثيف البحوث التي تتعلق بمواجهة التيارات الفكرية والثقافية المصاحبة للعولمة وثورة المعلومات وما ترتب عليهما من آثار. - أهمية العودة إلى مناهج البحث العلمي في الإسلام لكونها تجمع بين المنهج النقدي والمنهج التجريبي بما يحقق الاستفادة من الآخرين مع الحفاظ على الهوية.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- ضرورة إثارة وعي المجتمع بالمشاركة في دعم رسالة البحث العلمي لأن سبب نجاحه يتمثل في عنصر التفاعل مع نشاطاته وبرامجه من كافة قطاعات المجتمع. - إنشاء إدارة لتسويق البحث العلمي وفقاً لحاجات القطاعات الإنتاجية.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- السعي إلى بناء الشخصية المتكاملة لعضو هيئة التدريس. - تقديم خدمة متقدمة للطالب تساهم في إعداده علمياً ومهنياً.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- تنظيم حملات مستمرة لإثارة الوعي بأهمية التواصل بين الجامعات وقطاعات المجتمع الإنتاجية عن طريق عقد الندوات والدورات التي تتعلق بآليات وسبل ذلك التواصل. - تشجيع قضاء إجازة التفرغ العلمي للباحثين في الجامعات في القطاعات الإنتاجية وإعادة النظر في نظام هذه الإجازة ليعطى العضو الحرية في التعاقد والعمل بقطاع الأعمال طيلة مدة التفرغ أو لأقل جزء منها، الأمر الذي يعد فرصة له لتطوير قدراته وتحسين أوضاعه المادية والاستفادة من المشاهدات العملية التي يشترك في عملياتها مما يهيئ الفرصة له لكي يربط النظرية بالتطبيق ويعطي في نفس الوقت للجهة التي يعمل بها إمكانية الاستفادة من خبراته وأبحاثه.

أورد المشاركون في المقابلة عددا من التصورات المستقبلية لربط جامعاتهم مع قطاعات المجتمع المختلفة مثل، ضرورة إثارة وعي المجتمع بالمشاركة في دعم رسالة البحث العلمي، وإنشاء إدارة لتسويق البحث العلمي وفقاً لحاجات القطاعات الإنتاجية، وتنظيم حملات مستمرة لإثارة الوعي بأهمية التواصل بين الجامعات وقطاعات المجتمع الإنتاجية، وتشجيع قضاء إجازة التفرغ العلمي للباحثين في الجامعات في القطاعات الإنتاجية، وإعادة النظر في نظام هذه الإجازة ليعطى العضو الحرية في التعاقد والعمل بقطاع الأعمال طيلة مدة التفرغ أو لأقل جزء منها الأمر الذي يعد فرصة له لتطوير قدراته وتحسين أوضاعه المادية والاستفادة من المشاهدات العملية التي يشترك في عملياتها مما يهيئ الفرصة له لكي يربط النظرية بالتطبيق ويعطي في نفس الوقت للجهة التي يعمل بها إمكانية الاستفادة من خبراته وأبحاثه. وبالتدقيق في هذه التصورات يتبين أن أغلبها مرتبط بالبحث العلمي، وقد يعزى هذا التركيز من قبل أفراد المقابلة على البحث العلمي لربط جامعاتهم مع قطاعات المجتمع نظراً لارتباط البحث العلمي الوثيق بمراكز الإنتاج المتطورة وحاجات المجتمع التي تؤمل في البحث العلمي مواكبة الأمور المستجدة محلياً وعالمياً، فلا يمكن الإفادة من البحث العلمي إلا في وجود الجامعة والمجتمع معاً، وهذه الشراكة تقوم على ارتباط العلم بالعمل، والنظرية بالتطبيق، والمزج بين الموارد البشرية بالموارد المادية والخبرات التقنية. ولم يرد في إجابات المشاركين أي طرق عملية تكون أكثر تحديداً يمكن أن تساهم بتفعيل الشراكة بين الجامعة والقطاعات الإنتاجية.

واتفق المشاركون في هذا مع رأي عينة الدراسة حول العبارة رقم (8) التي تنص على "زيادة الإفادة من خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة مؤسسات المجتمع" التي جاءت بالمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي (3.65) ضمن المجالات المقترحة لتطوير التعليم الجامعي. وكذلك العبارة رقم (2) التي تنص على "توثيق الشراكة الاستراتيجية مع مؤسسات المجتمع" التي جاءت بالمرتبة الثالثة عشرة بمتوسط حسابي (3.62) ضمن مجالات التطوير المقترحة. وتتفق هذه النتائج مع كثير من الدراسات التي ساقها الباحث والتي أوصت جميعها بأهمية الشراكة بين الجامعات وقطاعات الإنتاج المختلفة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

س7: ما المقترحات التي ترون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي؟

الوظيفة	الإجابة عن السؤال السابع في المقابلة والمتعلق بالمقترحات التي ترون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي
وكيل الجامعة للتطوير بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إنشاء قاعدة بيانات يقوم أعضاء هيئة التدريس بنشر إنتاجهم المعرفي والعلمي من خلالها لتبادل الخبرات، وأيضاً العمل على تأسيس مجموعات أو منتديات علميّة بين أعضاء هيئة التدريس تكون خاصة بأرقام سريّة تسمح لتبادل الخبرات فيما بينهم بما يخدم العمليّة التعليميّة. - ضرورة تدريب الطلاب على أسس التعليم الذاتي مما يعينهم على التكيّف قبل بدء البرنامج الدراسي.
وكيل الجامعة للجودة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	-دعم توجه الجامعات في إنشاء المكتبات الإلكترونية وتفعيل عملها وتجهيزها تقنيًا. - توفير الدعم الفني المستمر لأعضاء هيئة التدريس والطلاب لاستخدام تقنيات التعليم الإلكتروني. - إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات.
عميد البحث العلمي بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- الاهتمام بالحوافز الأدبية (المعنوية) للكفاءات المتميزة في مجال البحث العلمي. - الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. - وضع اتفاقيات للتدريب بين الجامعات والقطاع الخاص. - التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة. - إسناد مشروعات البحوث ذات الاهتمام المشترك بالمتميزين من الكفاءات المتخصصة من الباحثين. - إشراك أعضاء ممثلين عن الجامعات والقطاع الخاص، في مجالس الإدارة الخاصة بكل منهما.
عميد كلية أصول الدين بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية	- إقامة ورش عمل وحلقات نقاش بين الأساتذة والمسئولين عن التعليم الجامعي لرصد السلبيات والعقبات التي تواجه التعليم الجامعي ووضع الحلول المناسبة لها.
عميد كلية العلوم بجامعة الملك فيصل	- أن تجري وزارة التعليم العالي مسوحات علمية للإمكانات المتاحة في الجامعات السعودية ومصادر القوة والضعف ورصدها وتحليلها سعياً للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي.

أورد المشاركون في المقابلة عددا من المقترحات التي يرون أنها تسهم في تطوير التعليم الجامعي السعودي وهي:

1. **إنشاء قاعدة بيانات يقوم أعضاء هيئة التدريس بنشر إنتاجهم المعرفي والعلمي من خلالها لتبادل الخبرات، وأيضاً العمل على تأسيس مجموعات أو منتديات علميّة بين أعضاء هيئة التدريس تكون خاصة بأرقام سريّة تسمح لتبادل الخبرات فيما بينهم بما يخدم العمليّة التعليميّة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (9) التي تنص على "التوسع في إيجاد قاعدة بيانات مشتركة للبحوث العلمية المنشورة" التي جاءت بالمرتبة الأولى ضمن سبل التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.70). وقد يعزى تركيز احد المشاركين على هذا الأمر نظراً إلى أن جانب الاستفادة من تقنية المعلومات في خدمة البحث العلمي أصبح مطلباً ملحاً ومجالاً للتنافس بين الدول في سبيل تسخيرها لخدمة أهداف البحث العلمي والتطوير لما تقدمه من خدمات جليلة تختصر الجهد والوقت وتوفر المعلومات والبيانات دون تعب في طلبها، كما أن إنشاء قاعدة بيانات يقود إلى الانفتاح على تجارب الآخرين في مجال البحث العلمي، حيث تُعد هذه الخطوة ركيزة أساسية لعملية التخطيط للنهوض بالبحث العلمي الجامعي، وخصوصاً في دولة تنشد التقدم وتسعى لتحقيقه كالمملكة العربية السعودية.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

2. ضرورة تدريب الطلاب على أسس التعلم الذاتي مما يعينهم على التكيّف قبل بدء البرنامج الدراسي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (25) التي تنص على "رعاية الطلاب المتفوقين والموهوبين" التي جاءت بالمرتبة الأولى مكرر ضمن مجالات التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.70)، وكذلك يدّعم هذا المقترح استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (13) التي تنص على "تطوير المهارات الأساسية للطلاب" التي جاءت بالمرتبة الخامسة ضمن سبل التطوير، بمتوسط حسابي (3.64). ويعزي الباحث هذه النتيجة إلى أن ذلك يعتبر جانباً مهماً من جوانب تطوير قدراتهم الذاتية، مما سيساعدهم على إتقان التعامل مع متطلبات الحياة الجامعية، كما أن الواقع المعرفي الحالي يفرض على الطلاب اكتساب مهارة التعلم الذاتي.
3. دعم توجه الجامعات في إنشاء المكتبات الإلكترونية وتفعيل عملها وتجهيزها تقنيًا. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (15) التي تنص على "تعزيز البنية التقنية" التي جاءت بالمرتبة العاشرة مكرر ضمن مجالات التطوير المقترحة لتطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.63)، ويمكن أن تعزى تلك النتيجة إلى أن التنظيم الحالي لإجراءات البحث العلمي لم يستوعب التقنية بعد، كما أن تكاليف إنشاء المكتبات الإلكترونية قد يكون منخفض رغم اعتقاد الكثيرين بارتفاع تكاليف إنشائها.
4. إعداد وتطوير كوادر إدارية وفنية معاونة للباحثين في الجامعات. ويؤكد هذه النتيجة استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (6) التي تنص على "تثقل كاهل عضو هيئة التدريس بالأعباء الإدارية والتدريسية التي تعوقه عن البحث العلمي" والتي جاءت بالمرتبة الخامسة مكرر ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي. وتتفق هذه النتيجة أيضاً مع دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى ضعف الإمكانات اللازمة للبحوث العلمية (التجهيزات، المعامل، مساعدي الباحثين في الجامعات السعودية، وتعزى تلك النتيجة إلى أن زيادة الأعباء الإدارية تُعد من أبرز معوقات تطور البحث العلمي، كما أن حجم القطاع البحثي في الجامعات السعودية أخذ درجة كبيرة من التزايد في الآونة الأخيرة بشكل مذهل، كما أن توفر مثل تلك الكوادر الإدارية يسهم بشكل كبير في سرعة ودقة إنجاز البحوث العلمية نظراً لأنها تعتبر محددا أساسيا لنجاح البحث العلمي وتحقّيقه لأهدافه.
5. الاهتمام بالحوافز المادية المناسبة للباحثين من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (1) التي تنص على "زيادة المخصصات المالية" التي جاءت بالمرتبة السابعة عشرة ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.59)، وتعزى تلك النتيجة إلى أن البحث العلمي يعد ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي مجتمع، إذ يمكن حل مختلف المشاكل النظرية والتطبيقية من خلاله، كما يمكن تفسير تلك النتيجة بأن هناك ضعفاً في الميزانية المخصصة للبحث العلمي إضافة إلى الإجراءات الروتينية المعقدة في الصرف، وعدم قناعة بعض المسؤولين في الإدارات المالية بقيمة البحوث مما قد يدفعهم إلى وضع عقبات كثيرة في طريق الصرف على البحث العلمي.
6. التأكيد على أهمية إنشاء صندوق تمويل البحث العلمي بميزانية مستقلة. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج عينة الدراسة على العبارة رقم (10) التي تنص على "تنويع مصادر التمويل الجامعي" التي جاءت بالمرتبة السادسة عشرة ضمن مجالات تطوير التعليم الجامعي، بمتوسط حسابي (3.61)، وتعزى تلك النتيجة إلى هذه الاستقلالية التي ربما تقود إلى استقلالية إدارية وفنية.
7. إقامة ورش عمل وحلقات نقاش بين الأساتذة والمسئولين عن التعليم الجامعي لرصد السلبيات والعقبات التي تواجه التعليم الجامعي ووضع الحلول المناسبة لها. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة الرويلي (2014) التي توصلت إلى أن ضعف انتماء أعضاء هيئة التدريس لعملهم الجامعي جاءت ضمن التحديات التي تواجه التعليم الجامعي. ولا شك أن هذه الورش تسهم بدور كبير في تحقيق التواصل الدائم بين منسوبي الجامعة وتقريب وجهات النظر بينهم، كما أنها يمكن أن تزيد من انتماء عضو هيئة التدريس لعمله.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

8. أن تجري وزارة التعليم العالي مسوحات علمية للإمكانات المتاحة في الجامعات السعودية ومصادر القوة والضعف ورصدها وتحليلها سعياً للمواءمة بين الإمكانات المتاحة والأهداف المراد تحقيقها فيما يتعلق بالتعليم الجامعي. نظراً لأن من أهم وظائف الجامعات الوفاء بمتطلبات التنمية، كما أن ذلك يعتبر متطلب استراتيجي هام. ويؤكد هذا الجانب استجابة عينة الدراسة على العبارة رقم (3) التي تنص على "التقويم المستمر للبرامج" والتي جاءت بالمرتبة الخامسة ضمن مجالات التطوير، بمتوسط حسابي (3.64)، كما أن العبارة رقم (20) التي تنص على "مراجعة سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية" ضمن مجالات التطوير، بمتوسط حسابي (3.51) تدعم أيضاً هذا المقترح. وقد تكون هذه المسوحات دافعاً قوياً لتطوير التعليم الجامعي وإعادة هيكلته بشكل يسمح بالاستفادة المثلى منه. وتتفق هذه النتيجة مع نتيجة دراسة (Thorens, 1996) التي أوصت بأن تسعى الجامعات لتحديد رؤى تعمل وفقاً لخطط التنمية وإنتاج المعرفة.

التوصيات:

بناء على ما توصلت إليه الدراسة من نتائج يوصي الباحث بما يأتي:

أولاً: سياسات التعليم الجامعي:

1. العمل على تجسير الفجوة بين التعليم العام والتعليم الجامعي والتنسيق فيما بينهما.
2. البدء في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي في جوانبها جميعها بحيث تشمل المباني الجامعية وتجهيزاتها، والقاعات الجامعية وتزويدها بوسائل التكنولوجيا الحديثة، وبناء الملاعب والمعامل المناسبة.
3. العمل على الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية والمالية واستثمارها بشكل أفضل في تطوير التعليم الجامعي.
4. ضرورة التركيز على تفعيل دور التعليم الجامعي الحالي في إعداد الطالب لحاجات سوق العمل في ضوء سرعة التطورات والمتغيرات العلمية والتكنولوجيا المتلاحقة.
5. إعادة هيكلة وتخطيط نظم الدراسة والإدارة في مؤسسات التعليم الجامعي السعودية ومراقبة فعاليات الجودة بها وفقاً للمقاييس العالمية.
6. توفير البيئة الأكاديمية والنفسية والاجتماعية الداعمة للإبداع والتميز والابتكار سواء من الناحية المادية أم المعنوية بين جميع العاملين في التعليم الجامعي على اختلاف مستوياتهم وخاصة أعضاء هيئة التدريس والاهتمام بنموهم العلمي والمهني.
7. رفع مخرجات جودة مؤسسات التعليم الجامعي بما يتلاءم مع احتياجات المستقبل بتطبيق معايير تقويم عالمية لقياس كفاءة المخرجات في التخصصات الأكاديمية والمهنية.
8. استخدام معايير مقننة وموضوعية للتقويم المستمر لكل جوانب العملية التعليمية ومخرجاتها في مؤسسات التعليم الجامعي التي تشمل الطالب، الأهداف، المحتوى التعليمي، طرق التدريس وتقنياته، إضافة إلى أساليب وأدوات التقويم والامتحانات، وذلك وفقاً للمعايير العالمية المتعلقة بالتقويم والاعتماد الأكاديمي والمراعية لشروط الجودة ومتطلباتها عالمياً.
9. مشاركة قطاع الأعمال السعودي الجامعات في تمويل الاستثمارات اللازمة لتطوير خدمات التعليم الجامعي.
10. تؤكد هذه الدراسة على أهمية استخدام تقنية المعلومات في مؤسسات التعليم الجامعي، وضرورة التغلب على العقبات المتعلقة باستخداماتها كأداة فاعلة، ويوصي الباحث هنا:
    - بالعمل على تطوير وترقية خدمات نظم المعلومات في التعليم الجامعي وفقاً لإستراتيجية ملائمة تتوفر لديها آليات التنفيذ من كوادر بشرية وموارد مالية.
    - ضرورة إعداد قاعدة بيانات لاستخدام تقنية المعلومات في التعليم الجامعي لتسهيل عملية تحديد الاحتياجات، والتخطيط لخدمات نظم المعلومات والتوزيع الأمثل للإمكانات والموارد الخاصة بتقنيات ونظم المعلومات في مؤسسات التعليم الجامعي.

11. تطوير أهداف الجامعات لتستوعب الجوانب الاقتصادية والتقنية الحديثة وبما يتفق ومتطلبات عصر المعرفة واقتصادياتها.
12. إكساب الطلاب مهارات استخدام وتطبيق التكنولوجيا الحديثة.
13. التركيز على تخريج الطلاب الذين يحتاجهم سوق العمل، وفتح مجالات جديدة للتخصصات الحديثة.
14. إتاحة فرص الدراسات العليا لمن يرغب من متخرجي الجامعات دون أن يؤثر ذلك على تفرغهم للعمل.
15. التوسع في افتتاح الكليات الأهلية وكليات المجتمع مع افتتاح تخصصات جديدة تفي باحتياجات المجتمع المتغيرة.
16. التأكيد على أهمية مشاركة القطاع الخاص في وضع الخطط الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي، بصفة أنه سوف يكون الموظف الرئيسي لمخرجات التعليم الجامعي، وبالتالي سيسهم ذلك في ردم الفجوة بين متطلبات هذا القطاع ومخرجات التعليم الجامعي.
17. التنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق التكامل فيما بينها في مجالات القبول والاستفادة من الخبرات المتاحة فيها والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية المشتركة ذات العلاقة، والتعاون مع أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في المؤسسات الأخرى.
18. إتاحة فرص التعليم الجامعي لجميع الراغبين في مختلف أنحاء المملكة، من خلال الاعتراف بالتعليم المفتوح والتعليم عن بعد لتخفيف الضغط على مؤسسات التعليم الحالية، نظراً لثبوت جدواه وفعاليته وقلة تكلفته وقدرته على التغلب على الظروف الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي قد تحول دون مواصلة التعليم الجامعي لبعض الفئات.
19. الاستفادة من النماذج العالمية في تقويم البرامج والتخصصات وتطويرها.
20. مشاركة الحكومة والقطاع الخاص في تطوير مؤسسات التعليم الجامعي من خلال دعم خاص لجوانب التميز في الأداء.

ثانياً: التدريس الجامعي:

1. اتسام طرق التدريس بالحداثة والتعدد والتنوع.
2. استخدام طرق التعلم الذاتي والتعاوني والعصف الذهني والأسلوب الاستقصائي وحل المشكلات والمحاضرات التفاعلية وفقاً للمواقف التعليمية في المحاضرات المختلفة.
3. ضرورة تنويع أساليب التقويم، بحيث تتضمن طرقا أخرى مثل التقويم الذاتي والإلكتروني، وتطبيق نظام التقويم التراكمي (البنائي) من خلال نظام التكليفات والتدريبات في نهاية كل وحدة من وحدات المقرر الدراسي، مع ضرورة أن تكون هذه التكليفات والتطبيقات لها مردود وظيفي عملي في حياة الطالب، أي يكون لها أهمية واستفادة في مجال تخصصه.

ثالثاً: البحث العلمي:

1. إنشاء مجالس بحثية على مستوى الكليات وذلك لتنسيق وتسجيل وتصنيف واقتراح البحوث والعمل على تضافر التخصصات المختلفة في مواجهة المشروعات البحثية الضخمة.
2. اتصال موضوعات البحث العلمي بمشكلات المجتمع.
3. السعي لتطبيق نتائج البحوث العلمية على المشكلات ومتطلبات المؤسسات الاقتصادية المختلفة.
4. ضرورة اتسام موضوعات البحث العلمي بالتنوع والاختلاف ما بين مجالات العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية وغيرها.
5. العمل على زيادة الإنتاجية العلمية لأعضاء هيئة التدريس، وتشجيع نشر الأبحاث العلمية الخاصة بهم في الدوريات والمجلات العلمية المحكمة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

رابعاً: خدمة المجتمع:

1. **ضرورة توافر قدر كبير من ثقة المجتمع بهيئاته المختلفة ومؤسساته الإنتاجية العامة والخاصة، في قدرة مؤسسات التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية على القيام بدورها في التطوير الاقتصادي والاجتماعي والإبداع العلمي، وقدرتها على تقديم خدمات البحث والتطوير والاستشارات، وإتاحة الفرصة لمؤسسات التعليم الجامعي للشراكة الفعلية في التخطيط والتنفيذ والإشراف على المشروعات الإنتاجية.**
2. **التخلص من النظرة الخاصة بوجوب استقلال الجامعة عن المجتمع، الذي ترسخ في ثقافة الحرم الجامعي بجامعاتنا بفعل عوامل نشأة التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية.**
3. **تشجيع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة في أنشطة التنمية الاقتصادية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم.**
4. **توثيق الصلة مع المؤسسات الإنتاجية من خلال تطبيق نظام التعلم التعاوني، حيث يقوم الطالب بالدراسة النظرية في الجامعة والعملية التطبيقية في مؤسسات الإنتاج، ويمكن الطالب من المكوث حوالي عام ونصف في مجال العمل، حيث يتم التسجيل في الجامعة وبعد فصل دراسي أو فصلين يتم إلحاقه بمؤسسة الإنتاج لمدة فصل دراسي ثم يعود للجامعة وهكذا، إلى أن يتخرج الطالب، وبذلك يتحقق ربط النظرية بالتطبيق. ويتطلب تطبيق هذا النظام إنشاء إدارة خاصة له في الجامعة تكون مهامها الإشراف على الطلاب ومتابعتهم وتقويمهم وكذلك توثيق العلاقة مع مؤسسات الإنتاج، حيث يساعد تطبيق هذا النظام على زيادة الطاقة الاستيعابية للجامعة بتواجد معظم الطلبة في مؤسسات الإنتاج.**
5. **العمل على وجود المعايير التي يمكن في ضوئها الحكم على الإنجازات الجامعية في مجال خدمة المجتمع.**

المقترحات:

يقترح الباحث إجراء دراسات وأبحاث علمية في مؤسسات التعليم العالي، حول الموضوعات الآتية:

- **تقييم تجارب الجامعات السعودية في مجال التطوير.**
- **استراتيجيات تطوير التعليم الجامعي بوظائفه الرئيسية (التدريس – البحث العلمي – خدمة المجتمع).**
- **تجارب بعض الجامعات في تطوير التعليم الجامعي.**

المراجع:

إسماعيل، علي عبد ربه حسين (2007). *تطوير إدارة التعليم الجامعي في ضوء بعض الاتجاهات المعاصرة دراسة نظرية وتطبيقية*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الأغبري، بدر سعيد علي (2005). إدارة الجودة الشاملة مدخل لإصلاح التعليم الجامعي في الوطن العربي، *بحث مقدم للمؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي*، 11-13 أبريل، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين، 157-194.

الحريري، خالد حسن علي (2010). العلاقة بين الجامعات والقطاع الخاص ودورها في تحقيق جودة التعليم العالي في الجمهورية اليمنية، *المؤتمر العلمي الرابع لجامعة عدن حول جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة*، 11-13 أكتوبر، الكتاب الثاني، عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر.

حسان، حسن محمد ومجاهد، محمد عطوة وعلي، فكري محمد السيد (2008). *التعليم الجامعي الخاص التطور والمستقبل*، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

حسين، سلامة عبدالعظيم (2008). *الجودة والاعتماد التربوي*، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة.

الرويلي، نواف عبدالله جدعان (2014). واقع التعليم الجامعي وتحدياته في بعض الجامعات السعودية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس: دراسة ميدانية. *مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية*، *1* (1)، 120-95.

شريف، عابدين محمد (2013). مدى تطوير التعليم الجامعي العربي من خلال استخدام تكنولوجيا التعليم الإلكتروني. *المجلة التربوية*، *27* (106)، الجزء الأول، الكويت.

الشهوان، عبدالعزيز وآخرون (2013). توافق سياسة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية مع قضايا تطوير التعليم الجامعي الحديثة. *مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس*، *38*، الجزء الأول، يونيو.

الطاسان، حمد صالح (2007). اتجاهات الإنفاق على التعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية: دراسة مقارنة، جامعة الملك عبدالعزيز، متاح على: https://dsr.kau.edu.sa/Show_Res.aspx?Site_ID=305&LNG=AR&RN=57570.

طعيمة، رشدي أحمد والبندري، محمد سليمان (2004). *التعليم الجامعي بين رصد الواقع ورؤى التطوير*، القاهرة: دار الفكر العربي.

عبد المقصود، محمد فوزي (1993). جامعة المستقبل في مصر: تصور مقترح. *مجلة دراسات تربوية*، 8، 49، سلسلة أبحاث تصدرها رابطة التربية الحديثة، القاهرة.

العربي، شريف عبدالمعطى والقشلان، أحمد حسن (2009). تطوير الأداء في مؤسسات التعليم العالي في ضوء مدخل التعلم التنظيمي وإدارة الجودة الشاملة. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *2* (3) 89-104.

عيد، يوسف سيد محمود (2003). اتجاهات حديثة لتطوير التعليم الجامعي (التحالف بين الجامعة والمجتمع – التعليم من بعد – الجودة الشاملة)، بحث مقدم *للمجلس الأعلى للجامعات*، القاهرة.

فان دالين، نيوبولد (1994). *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ترجمة محمد نبيل نوفل وآخرون، ط5، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

فضل، نبيل (2005). معايير الجودة وتحدياتها في التعليم الجامعي المصري: دراسة حالة، بحث مقدم *للمؤتمر التربوي الخامس حول جودة التعليم الجامعي*، 11-13 أبريل، كلية التربية، جامعة البحرين، 03-743.

فهمي، محمد سيف الدين (1989). اتجاهات التغيير والتطوير في التعليم الجامعي وموقف جامعات دول الخليج منها. *مجلة التربية المعاصرة*، (12)، 211-187.

الكثيري، راشد بن حمد (2010). برامج التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤية للإصلاح، ورقة *مقدمة إلى ندوة استشراف التعليم العالي والتقني*، متاح على:
http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/arado/unpan024067.pdf

محمد، أشرف السعيد (2001). بعض مؤشرات جودة التعليم مع التطبيق على كليات التربية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، كلية التربية، جامعة المنصورة، مصر.

المراغي، عبدالرضى حسن (2008). *تطبيق نظام ضمان الجودة التعليمية والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي*، القاهرة: دار الفكر العربي.

الملاح، منتهى أحمد علي (2005). درجة تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة في الجامعات الفلسطينية في محافظة الضفة الغربية كما يراها أعضاء هيئة التدريس، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، فلسطين.

المنيع، محمد عبدالله (2002). متطلبات الارتقاء بمؤسسات التعليم العالي لتنمية الموارد البشرية في المملكة العربية السعودية: منظور مستقبلي. *بحث مقدم للندوة الدولية حول الرؤى المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ*، وزارة التخطيط، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وزارة التعليم العالي. الموقع الإلكتروني للخطة المستقبلية للتعليم الجامعي في المملكة العربية السعودية "آفاق". متاح على: http://aafaq.mohe.gov.sa/Media/Pages/VideoGallery.aspx

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.4

ويح، محمد عبدالرزاق والباز، احمد نصحي (2012). تطوير إدارة *مؤسسات ال*تعليم الجامعي في ضوء أسلوب حلقات الجودة. *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي.*

Ali, M., & Shastri, R. K. (2010). Implementation of total quality management in higher education. Asian Journal of Business Management, 2(1), 9-16.

Gornitzka, Å., & Maassen, P. (2000). The economy, higher education, and European integration: an introduction. Higher Education Policy, 13(3), 217-223.

Ibrahim, S. (1997). The role of university in promoting and developing technology: a case study of Universiti Teknologi Malaysia. Higher Education Policy, 10(2), 121-126.

Nagai, M. (1995). The University in the 21st Century. Higher Education Policy, 8(4), 11-13.

Serdar, A. M. (2010). Performance management and key performance indicators for higher education institutions in Serbia. Journal Perspectives of Innovations, Economics and Business, 3(6), 116-119.

Thorens, J. (1996). Role and mission of the University at the dawn of the 21st century. Higher Education Policy, 9(4), 267-275.

واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

د. عاطف بن طريف*
كلية العلوم التربوية – الجامعة الاردنية

أ.د. زياد أحمد الطويسي
كبير مستشاري التخطيط التربوي – مشروع تطوير المدرسة والمديرية

*عنوان المراسلة: alanzemamdoh@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومدى الاختلاف في مستوى التقييم بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية، والتعرف على آرائهم في كيفية تطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية، وقد استخدم المنهج الوصفي اعتماداً على استبانة طورت لهذه الغاية تكونت من (40) فقرة وتقع في خمسة مجالات، وقد وزعت الاستبانة على عينة عشوائية من طلبة الدراسات العلي بلغت (104) من الكليات الإنسانية والعلمية ذكورا وإناثا، وتم تحليل البيانات واستخراج المتوسطات والانحرافات المعيارية، وتحليل التباين الثنائي، كما تم تصنيف آراء الطلبة في كيفية تطوير البحث العلمي، والمعيقات التي تواجه المشاركة الفاعلة لطلبة الدراسات العليا، وقد أظهرت النتائج: أن تقديرات طلبة الدراسات العليا لواقع البحث العلمي بشكل عام تختلف بين الكليات العلمية والإنسانية، حيث بلغت لطلبة الكليات الإنسانية (3.2) في مستوى المتوسط، في حين بلغت لطلبة الكليات العلمية (2.8) في المستوى الهامشي، وبرز الاختلاف أيضا في مجالات البحث العلمي الخمسة، في حين لم يظهر اثر للجنس، ولم يكن هناك أثر للتفاعل بين جنس الطلبة ونوع الكلية التي ينتمي لها، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات: أبرزها ضرورة دعم البحث العلمي ماديا، وإيجاد دورية علمية محكمة لنشر أبحاث وأفكار الطلبة الإبداعية.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، طلبة الدراسات العليا.

Current Situation of Scientific Research at the University of Jordan from the Viewpoint of Graduate Students

Abstract:

This study aimed to identify the current status of scientific research at the University of Jordan as perceived by graduate students and the differences between students of science and humanities faculties, and to identify their opinions regarding ways to improve scientific research at the University of Jordan. The study followed a descriptive methodology based on a survey that was developed specifically for the purpose of this study. The survey consisted of 40 items covering 5 themes, and was distributed to a sample of 104 male and female participants representing science and humanities faculties. The data were analyzed, using the two-way ANOVA, the standard deviation and means. In addition, students' opinions and obstacles to effective participation of graduate students were categorized. The results showed significant differences between students' assessment of the status of scientific research in science and humanities faculties, which was (3.2) for students in humanities faculties and (2.8) for students in science faculties. The difference also appeared in all the five domains of the scientific research, while there was no presence of gender effect, neither was there effect for the interaction between the variables (gender and the faculty). The study recommended to provide financial support to scientific research, and to establish a refereed scientific Journal for publishing students' innovative ideas and research projects.

Keywords: Scientific research، Graduate students.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

المقدمة:

تتجاوز أهداف الجامعات الأدوار التقليدية في التدريس وحفظ المعرفة ونقلها، لتشمل كل نواحي الحياة العلمية والتقنية والتكنولوجية، الأمر الذي جعل من أهم واجبات الجامعات التفاعل مع المجتمع لبحث حاجاته وتوفير متطلباته، وتحقيق مراتب متقدمة في الابتكار، والإسهام في النمو الاقتصادي والتقدم التقني والتكنولوجي والوعي الاجتماعي، وهذا يحتاج إلى تفعيل رسالة الجامعات في تنشيط حركة البحث العلمي، وإجراء الدراسات بكل أشكالها المسحية والوصفية والتجريبية، لحل قضايا ومشكلات المجتمع.

وفي زمن الانفجار المعرفي زادت الحاجة إلى إدارة المعرفة وإنتاجها كمورد اقتصادي ومعزز للنمو الإنساني والحضاري، الذي يمكن أن تسهم الجامعات في تنشيطه وتفعيله من خلال حركة البحث العلمي، وفتح آفاق لجميع المعنيين من طلبة وأساتذة جامعات وخبراء؛ لوصف الواقع ومحاكاة المستقبل.

يعدّ البحث العلمي من المهام والأدوار الأساسية لأي جامعة تمارس التعليم العالي، الذي يتضمن في أبسط قواعده مساعدة الطلبة على بناء منهجيات تفكيرهم الخاصة، التي تتطلب بالضرورة بناء قدراتهم في إجراء البحوث كأحد أهم الوسائل لإنتاج المعرفة وإدارتها وتوظيفها، إن الجامعة بوصفها أحد أهم أشكال التعليم العالي مسؤولة مسؤولية مباشرة وأساسية عن بناء قدرات الباحثين وتدريبهم وتنميتهم مهنيا، هذا علاوة على دورها في نشرها وإيصالها للمستفيدين منها وتحويلها إلى واقع ملموس.

ويظهر دور الجامعات في تطوير البحث العلمي في الأمور الآتية :

1. تدريب الباحثين وبناء قدراتهم الفنية في إجراء البحوث بكل أشكالها وأنواعها بما يتفق وحاجات المجتمع والبيئة المحيطة والدولة وسوق العمل.
2. إجراء البحوث والدراسات من قبل أعضاء هيئة التدريس بصفتهم الخبراء في البحث العلمي، والقادرين على إدارة الإنتاج المعرفي الذي يمكن أن تحققه الجامعة بكل مكوناتها الفنية والبشرية.
3. توجيه بحوث طلبة الدراسات العليا لخدمة مشكلات المجتمع، وربطها بالواقع ضمن الإمكانات المتاحة.
4. الرقابة على الإنتاج البحثي والعلمي، لضمان الموضوعية والنزاهة والصدق، والتعبير عن الواقع.
5. النشر العلمي في مجلات مطبوعة والكترونية معتمدة تسهل الوصول لها من قبل كل أفراد المجتمع وعدم توفيرها للباحثين فقط وإنما توفيرها لمتخذ القرار وللعامة لتشكل الرأي العام حول القضايا الجوهرية والمصيرية.
6. إنشاء مراكز لتشجيع البحوث والتسويق لنتائج الدراسات والأبحاث ودعم معارض الابتكار والاختراع.
7. وضع الشروط والمواصفات والمعايير العلمية للبحوث وبما يتفق مع المعايير الدولية وخاصة في تلك الدول المتقدمة علميا وتربويا.
8. إنشاء قواعد بيانات ومعلومات وبنوك معرفة تمكنها من إدارة معرفة الجامعة نفسها، وتوفيرها للمجتمع والمستفيدين.

يهدف البحث العلمي إلى إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع والبيئة المحيطة في شتى المناحي، وابتكار الطرق والأدوات والاستراتيجيات التي تسهل عمل الأفراد وتوظيف البيانات والمعلومات، وإدارة المعرفة لتحقيق نتائج عملية جديدة، لذا تعتبر قدرات الدولة في مجال البحث العلمي وتطبيق نتائجه مقياسا لتقدمها الاقتصادي ورفاهية، مجتمعها لذا تجد تقدم البحث العلمي وغزارته مرتبط بالدول المتقدمة، وهو سمة ومؤشر على تحقيق النمو الاقتصادي، ويسهم البحث بشكل عام بنحو نصف معدل نمو الفرد بالدول الصناعية المتقدمة، علاوة على أن تخلّف الدولة يجعلها معتمدة على الدول المتقدمة في توفير السلع والخدمات التقنية بالإضافة إلى خضوعها لهيمنة الدول المتقدمة سياسيا وعسكريا، مما يعيق إحداث التنمية الاقتصادية الحقيقية وضعف إنجاز التقدم العلمي الحقيقي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

إن الاستثمار في البحث العلمي من أكثر أنواع الاستثمار نجاحا وأكثرها مردودا، إذ أثبتت العديد من الدراسات الاقتصادية أن مردود البحث العلمي اقتصاديا عال جدا، وهذا ما أكده ثجيل والجوارين (2012) بأن تأثيره قد يصل إلى ما نسبة (60 - 80 %) على مستوى المعيشة والناتج القومي.

وفي مجال التكامل بين البحث العلمي وسوق العمل والتنمية الاقتصادية، يشير طناش (2013) إلى ضرورة إيجاد رؤية للتنسيق بين علاقة التعليم العالي بأهداف قطاع الشركات والصناعة والتجارة، للدخول في الزخم التنافسي العالمي، الذي يؤدي فيه القطاع الخاص دورا أساسيا بالإضافة إلى دوره في الاقتصاد الوطني، وصياغة العلاقة مع قطاع التعليم العالي وفق أسس وطنية راسخة، إذ لا يمكن في هذه الألفية أن يحقق القطاع الاقتصادي بمجمله أرباحا إلا من خلال التعليم العالي القادر على التنافس في المنظومة العالمية، والقدرة على تقديم برامج متقدمة ومتميزة وبأقل التكاليف، وفقا لحسن إدارة الموارد. وكذلك لا بد من التنسيق وإيجاد علاقات واضحة بين مؤسسات التعليم العالي وسوق العمل.

ويشير عطوي (2007) إلى أن المعيقات والصعوبات التي تواجه البحث العلمي في الجامعات العربية، تعود في غالبيتها إلى عدم وجود إرادة سياسية، لدعم البحث العلمي، ونقله لمرحلة المنافسة الدولية، رغم الأهمية الكبرى للبحث العلمي، وقناعتنا بذلك ولكننا نجد أن هناك العديد من المعيقات التي تواجه البحث العلمي عموما منها: انتشار الفكر الأسطوري الخرافي وتفسير الظواهر بفكر الأسطورة، والالتزام بالأفكار الذائعة، مثل القول أن السبب الأساسي في الفقر والبطالة هو النمو والازدحام السكاني، وإنكار قدرة العقل على التحليل والحجر عليه بالعادات والتقاليد التي لا يمكن المساس بها.

ومن هنا فإننا بحاجة إلى نموذج يوحد جهود مؤسسات التعليم العالي لقيادة التغيير والتطوير والمنافسة عالميا، وهذا يتطلب مؤسسة بحثية نوعية قد تكون مشتركة بين كل الجامعات، لدعم البحث العلمي، ليس فقط على الصعيد المادي كما هو الحال في صندوق البحث العلمي الأردني، وإنما تطوير عمل هذا الصندوق، لتنشيط البحث العلمي وملء الفجوة التي تشكلت بفعل تقصير العديد من الجهات وفي مقدمتها الجامعات الرسمية والخاصّة.

ومما سبق يمكن القول: بأن هناك قضايا أساسية قبل بناء الرؤية المستقبلية للبحث العلمي في الجامعات العربية تحتاج إلى عناية خاصّة من قبل الحكومات والدول، التي تؤثر بشكل مباشر على تطوير البحث، وتؤسس لأنظمة تحترم البحث والباحثين وهي:

1. الانطلاق من الثقافة العربية، والمجتمعات العربية في تطوير البحث وعدم اعتماد النماذج الأوروبية كنماذج جاهزة يمكن تطبيقها كما هي في الواقع العربي.
2. الانفتاح على الواقع العربي والثقافي في تمويل البحث، فمثلا نشر الوعي بأن التبرع للبحث العلمي يعدّ من أهم أبواب الصدقات.
3. السياسات الاقتصادية يمكن أن تسهم في تعزيز التبرع لتمثيل البحث العلمي ونشر التوعية حول مثل هذه القضايا، مثلا يعفى المتبرع للبحث العلمي من نسبة بسيطة يحددها القانون.
4. إن المؤسسات أو الشركات التي تتسبب في أضرار بيئية، أو بشرية يجب أن تسهم قانونيا في جهود البحث العلمي، مثل شركات الدخان، شركات الاسمنت، وغيرها.
5. السياسات الإعلامية تشكل عاملا مهما في تطوير وجلب الدعم المالي وتعزيز أدوار الباحثين والناشرين.

ولا بد من إعادة الاهتمام بالإعلام البحثي والعلمي في الوطن العربي، بحيث تصبح أوليات البحث العلمي موضوعا إعلاميا، وفي كل الموضوعات الأساسية التي يمكن أن تسهم في رفع مستوى الأداء الحكومي والسياسي وتحسّن التوجهات العلمية بما يخدم تطوير إدارة المعرفة والإبداع، وتحسين جودة البحث العلمي نفسه، وتحسين عمليات البحث، وتخزينها واسترجاعها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

مشكلة الدراسة:

أشارت العديد من الدراسات إلى دور أساسي لطلبة الدراسات العليا في تطوير البحث العلمي، وذلك لأنهم من أكثر الفئات التي تعمل على إنتاج البحوث، ولكنها للأسف أدنى من المستوى المطلوب، ولا تحقق معايير الجودة العالمية، كما أنها تبقى حبيسة أرفف المكتبة، ولا يتم نقلها إلى الواقع العلمي ولا تؤثر في عمليات الإنتاج بكل أشكاله الصناعي والتجاري والخدمي.

وحيث إنه لا توجد دراسات قامت ببحث آراء طلبة الدراسات العليا في هذا المجال، فقد وجد من المناسب أن تجرى مثل هذه الدراسة، للتعرف على وجهات نظرهم وآرائهم إسهاما على طريق بناء استراتيجية وطنية لتطوير البحث العلمي في الأردن.

أسئلة الدراسة:

تسعى الدراسة للإجابة عن الأسئلة الآتية:

1. ما واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمستوى تقدير طلبة الدارسات العليا لواقع البحث العلمي يمكن أن يعزى لجنس الطالب، أو الكلية التي يدرس فيها، والتفاعل بينهما؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا، ومدى الاختلاف في مستوى التقييم بين طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية، والتعرف على آرائهم في كيفية تطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية، والخروج ببعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في صياغة استراتيجية لتطوير البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة في توفير بيانات ومعلومات أساسية تساعد في تحديد جوانب الضعف التي يعاني منها البحث العلمي والأكاديمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر الطلبة، وذلك كون الطلبة هم من أكثر الفئات التي تنتج أبحاث علمية، ولتحديد الاستراتيجيات المناسبة والسياسات التي تحتاج إلى تطوير بقصد تحسين جودة البحث العلمي، وربطه بالواقع العملي، والإنتاج الوطني، بغض النظر سواء أكان تجاريا أم صناعيا أم خدميا، والتعرف على الآليات التي يمكن أن تساعد طلبة الدراسات العليا، والأساتذة الجامعيين على بذل مزيد من الجهود لتطوير البحث العلمي. لاسيما وانه في حدود علم الباحث لا يوجد دراسات عربية سعت للتعرف على وجهة نظر طلبة الدراسات العليا في واقع البحث العلمي.

حدود الدارسة:

اقتصرت الدراسة على وجهات نظر طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، خلال الفصل الدراسي الأول 2016/2015.

الدراسات السابقة:

تشير الدراسات إلى تخلف البحث العلمي في الجامعات العربية بشكل عام مقارنة بالدول المتقدمة، ويظهر ذلك من خلال تدني عدد البحوث المنشورة، وتدني مستوى الإنفاق العام على البحث والدراسات، بالإضافة إلى ضعف تأثيرها على الناتج القومي العام.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

وفي دراسة طناش (1995) التي هدفت إلى التعرف على أهداف البحث العلمي وحوافزه ومشكلاته ودرجة الرضا لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية، وتكونت عينة الدراسة من (236) عضو هيئة تدريس متفرغا تفرغا كاملا للتدريس، وأظهرت نتائج الدراسة أن أهداف البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية هي الترقية الأكاديمية، والتمكن من المعرفة في تخصص معين وتعزيز المعرفة الإنسانية على التوالي، وأن أهم الحوافز للبحث العلمي هي توفير الترقية الأكاديمية والمتعة الشخصية، وتحسين المعرفة وتطورها.

وهدفت دراسة كمال وسيد أحمد (1995) إلى التعرف على المشكلات التي تواجه البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي، والتعرف على المشكلات التي تواجه مركز البحوث التربوية في جامعة قطر، واستخدمت المنهج التحليلي للدراسات الصادرة في الخليج العربي، وتوصلت الدراسة إلى تحديد سبعة مشكلات أساسية تواجه البحث التربوي هي: عدم وجود سياسة واضحة للبحث التربوي، وعدم توفر قاعدة بيانات، وقلة الكوادر البحثية، وضعف التفاعل بين البحث التربوي والنظام التعليمي، وعدم كفاية التمويل المادي، وقد أوصت الدراسة بضرورة تطوير البحث التربوي وتنشيطه.

وقام كسناوي (2001) بدراسة مكتبية لمسح أدب البحث العلمي هدفت إلى إبراز سبل النهوض بالبحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات لتلبية متطلبات التنمية، وتوضيح معوقات البحث العلمي في الدراسات العليا، وتحديد العراقيل التي تحول دون نسج روابط مثمرة وهادفة بين أبحاث الدراسات العليا وقطاعات التنمية الحكومية والخاصة، وقد كانت نتائج الدراسة بأنه توجد معوقات لتنشيط حركة البحث العلمي الجامعي ترتبط بنواح ماليه وفنية وتنظيمية، كما توجد معوقات وصعوبات في التعاون بين الجامعات وقطاعات التنمية المختلفة في مجال البحث العلمي، كما تم التوصل إلى أنه من الممكن التخلص من معوقات البحث العلمي الجامعي بإيجاد سبل الدعم المادي والمعنوي لتنشيط حركة البحث العلمي لاسيما في المجال الصناعي.

وقام الشرهان (2002) بدراسة هدفت إلى التعرف على دور الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) في دعم عملية البحث العلمي لخدمة العلمية التعليمية لدى طلاب جامعة الملك سعود والأسباب التي دفعتهم إلى استخدامها ومدى الاستفادة منها، وقد اشتملت عينة الدراسة على (89) طالبا من طلبة جامعة الملك سعود. وأظهرت نتائج الدراسة أن استفادة الطلاب من الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" كانت متفاوتة، وأن هناك أسبابًا عديدة أدت إلى تعزيز عملية البحث العلمي لدى الطلاب جاء في مقدمتها "السرعة الهائلة في الحصول على المعلومات الحديثة في محركات البحث المختلفة".

وهدفت دراسة جرادات (2002) إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات الأردنية والنظرة المستقبلية للبحث العلمي في الجامعات الرسمية في الأردن، وقد تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس من رتبة أستاذ وأستاذ مشارك في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك، وتم تطبيق الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (438) وبنسبة 50 %، وأظهرت نتائج الدراسة أن الجامعات تؤدي وظيفة البحث العلمي بدرجة مقبولة نسبيا على الرغم من النقلة النوعية التي يعيشها النظام التعليمي الجامعي إلا أنها لم تصل إلى المستوى المطلوب الذي يرتبط بدرجة الأهمية لدور البحوث في التطوير والتحديث لأوجه النشاطات المجتمعية المختلفة، ولم يرق إلى درجة خدمة المجتمع. بالإضافة إلى ضرورة رسم السياسات وبناء البرامج والخطط اللازمة لتطوير البحث العلمي في الجامعات وربطه بحاجات المجتمع والتنمية الاقتصادية.

وفي دراسة قام بها Bin Tareef (2011) هدفت إلى التعرف على وضع البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الأردنية ومعوقاته من وجهة نظر عمداء الكليات ونواب عمداء كليات البحث العلمي، وأشارت النتائج إلى أن انخفاض البحوث العلمية في التعليم العالي الأردني، بسبب نقص الموارد، بالإضافة إلى إساءة استخدام الموارد المتوفرة؛ علاوة على عدم وجود دوافع محددة للبحث، وعدم وجود خطة استراتيجية للبحث، والحالة الاقتصادية السيئة لموظفي الجامعة، كما يتميز البحث العلمي في التعليم العالي الأردني

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

بانخفاض التمويل لها، وهناك مسألة حساسة للغاية مما يؤثر على إنتاجية البحثية هي أخلاقيات البحوث، حيث إن عدم وجود إجراءات لرصد البحوث يؤدي إلى الانتحال في بعض الأحيان.

وفي دراسة قام بها بركات وحسن (2009) هدفت إلى الكشف عن حاجات التنمية المهنية لدى طلبة الدراسات العليا في بعض الجامعات الفلسطينية : النجاح، والقدس، وبيرزيت، في عدد من المجالات منها البحث العلمي، وقد طبقت أداة الدراسة على عينة عشوائية مكونة من 142 طالبا وطالبة من تخصصات مختلفة، وقد أظهرت النتائج حاجة الطلبة إلى التدريب على مهارات البحث العلمي من حيث تنظيم البحث وتأهيله للمناقشة أو النشر، والتدريب على معالجة البيانات باستخدام الحاسوب، وقد أوصت الدراسة بزيادة التركيز على تدريب الطلبة في مجال البحث العلمي.

وفي دراسة الشرع والزعبي (2011) التي هدفت إلى استقصاء المشكلات التي يعاني منها أعضاء هيئة التدريس في كليات العوم التربوية في الجامعات الأردنية في البحث التربوي، ووضع الحلول والاقتراحات للتخلص من المعاناة التي يواجهونها في البحث التربوي، وقد تكونت عينة الدراسة من (85) مدرسا من أعضاء هيئة التدريس في كليات العوم التربوية في كل من الجامعة الأردنية واليرموك ومؤتة، والحسين بن طلال، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك ضعفا في المجالات الآتية مرتبة تنازليا : المهارات البحثية لدى الباحثين، وظروف العمل، وإجراءات النشر، وتحكيم البحوث، كما أظهرت النتائج اختلاف المشكلات باختلاف سنوات الخبرة، والرتبة الأكاديمية لعضو هيئة التدريس، وعدد البحوث المنشورة، وأوصت الدراسة بضرورة تدريب الباحثين على مهارات البحث العلمي، وإعادة النظر في برامج الدراسات العليا للتركيز على البحوث العلمية.

وفي دراسة قام بها Ghanem وآخرون (2011) هدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في جامعتي مؤتة، واربد في الأردن من وجهة نظر طلبة البكالوريوس، وطبقت الدراسة على عينة مكونة من (438) طالبا وطالبة في كليتي العلوم التربوية وإدارة الأعمال، وأظهرت النتائج أن درجة توظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية. كما أظهرت النتائج وجود اختلاف في واقع البحث العلمي بين الكليات لصالح كليات إدارة الأعمال، وبين الفروع الأكاديمية لصالح الفرع العلمي والمعدل العالي في الثانوية العامة، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتوظيف البحث العلمي في المساقات الدراسية.

وفي دراسة قام بها Zubova ، Andreeva و Antropova (2009) هدفت إلى التعرف على توجهات الطلبة المتخرجين في روسيا نحو البحث العلمي، ورغبتهم في إجراء وممارسة أنشطة البحث العلمي بعد الانتهاء من دراستهم الجامعية. وأظهرت النتائج أن أكثر من نصف العينة التي تم مسحها ممن يرغبون في مواصلة دراستهم، أو يخططون للجمع بين استمرار الدراسة والعمل، ذكروا أنهم يرغبون في العمل في أنشطة البحث العلمي مقارنة مع البعض الذين سيتوجهون إلى أنشطة العمل الأخرى.

وفي دراسة راضي (2012) التي هدفت إلى التعرف على واقع البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية، والمعوقات التي تواجهه، ودور البحث العلمي في التنمية الشاملة، ودور الجودة الشاملة في تحسين البحث العلمي، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة البحوث التي كتبت في هذا المجال، وقد توصلت الدراسية إلى أن البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية في تطور مستمر، لكنه دون المستوى المأمول، بسبب عدد من المعوقات تمثلت في عدم وجود سياسة وطنية للبحث تحدد مجالاته وأولوياته، وضعف الدعم والتأييد المجتمعي، وعدم الاهتمام بنتائج البحوث من الجهات الرسمية، وضعف التمويل، علاوة على الأجواء المناخية السياسية غير المناسبة، وقد أوصت الدراسة بضرورة إصلاح هيكل التعليم العالي وإدارته وإدماج فلسفة إدارة الجودة الشاملة، واحترام الكفاءات العلمية وإعطائها مزيدا من الحرية.

وفي دراسة محسن (2012) التي هدفت إلى التعرف على الفروق في نظرة أعضاء هيئة التدريس لواقع الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد، وقد طبقت الدراسة على عينة مكونة من (225) عضو هيئة تدريس، وأكدت نتائج الدراسة على وجود معوقات مادية وفنية وتنظيمية للبحث العلمي في الجامعة، بالإضافة إلى ضعف في عملية الاتصال بين مراكز الجامعة البحيثة والمراكز العالمية والعربية. وأوصت الدراسة بضرورة تأسيس مجلس أعلى للبحث العلمي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

وقد قام كاظم ومصحب (2013) بدراسة هدفت إلى التعرف على استخدام النشر الالكتروني لدى طلبة كلية العلوم في الجامعة المستنصرية ومصادر المعلومات التي يستخدمها الطلبة في مشاريعهم البحثية، وقد استخدمت الدراسة المنهج المسحي لمجتمع الدراسة البالغ عددهم (426) طالبا وطالبة، وطبقت أداة الدراسة على عينة مكونة من (223) طالب وطالبة. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك تباينا في آراء الطلبة لاستخدامهم مصادر المعلومات الالكترونية، حيث كان الأعلى لصالح الكتب الالكترونية، ومن ثم التقارير، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على توفير تقنيات النشر الالكتروني في المكتبات الجامعية، وتدريب طلبة الجامعات والمعاهد على كيفية استخدام قواعد البيانات ومصادر المعلومات الالكترونية.

وفي دراسة قام Ng و Pemberton (2013) وقد هدفت إلى دراسة القيم والدوافع للباحثين المنخرطين في مجتمعات الممارسة المهنية في التعليم العالي في جامعة إدنبرة في المملكة المتحدة، وقد استندت هذه الدراسة إلى مقابلات مع أعضاء من خمسة مجتمعات مهنية مختلفة قائمة على البحوث العلمية بطريقة الممارسة العملية، وقد أظهرت النتائج أن (20) من هذه القيم كانت واضحة منها (12) لوحظت في الدراسات السابقة، في حين أن الثمانية الأخرى قد برزت في هذه البحوث وركزت على عدد من القضايا، كان منها: الحاجة إلى التغلب على العزلة الفكرية، وتوليد نتائج ملموسة للبحوث، وزيادة التعاون والفاعلية، وخلق فرص للبحوث التعاونية والمشتركة.

وفي دراسة قام بها كل من Parsell ، Ambler و Jacenyik-Trawoger (2014) هدفت إلى بحث أسباب صعوبة الحصول على الإقرار الأخلاقي للبحوث العلمية، وعلى وجه التحديد في البحوث المشتركة بين أكثر من باحث واحد، وقدم البحث وصفا لدور خبرة الباحثين في دراسة أخلاقيات مشاريع البحوث من خلال المراجعات القبلية، وفي البدايات تم رفض وجود الإجازات الأخلاقية للأبحاث، ولكن مع تكرار التوضيحات للأمور الأخلاقية الجوهرية فقد تم قبولها أخيرا، مع وجود بعض التخوف حول مفهومي " الإكراه والسرية".

وبناء على ذلك فإن أمام الطلبة العرب شوطا طويلا لاكتساب مهارات استخدام التقانة للبحث عن المعرفة وتطويرها، كما جاءت نتيجة استخدام الطلبة إلى لغة أجنبية أخرى (انجليزية أو فرنسية) للبحث عن المعرفة، ضعيفة جدا، حيث حصل (28.6) من العينة على صفر من أصل (20)، وحصل(34.4 %) حصلوا على علامة (10)، وبلغ المتوسط الحسابي (4.07) من اصل (20).

وقد أشار (65 %) من الطلبة إلى قيامهم بأنشطة بحثية خلال حياتهم الجامعية، وأن (44 %) من الطلبة قد استفادوا من الكتب المترجمة إلا أن هناك نسبة لا باس تعتبرها ليست ضرورية، وقد أفاد الطلبة بوجود صعوبات تواجه بحوث الطلبة العلمية هي:

- صعوبات متعلقة بضعف التكوين والتأهيل في مهارات البحث العلمي.
- صعوبات متعلقة بضعف التوجيه من قبل المشرف.
- صعوبات متعلقة بقلة الموارد المادية.
- صعوبات متعلقة بضعف البنية التحتية (المكتبات، والمختبرات...).
- صعوبات متعلقة بقلة المراجع.

وفي دراسة الفليت (2015) التي هدفت إلى بيان دور البحوث التربوية في تطوير العملية التعليمية في محافظات غزة من وجهة نظر المشرفين على تلك البحوث، والقائمين على العلمية التعليمية في وزارة التربية والتعليم العالي، وقد طبقت الدراسة على عينة عشوائية مكونة من (34) مشرفا جامعيا و(54) مسؤولا من وزارة التربية والتعليم العالي من أفراد مجتمع الدراسة. وأظهرت نتائج الدراسة ان دور البحوث التربوية ليس قويا في تطوير العملية التعليمية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

وفي دراسة قام بها Arias (2015) هدفت إلى قياس توقعات وتصورات مجتمع الأكاديميين في جامعة كوربوراسيون (Corporación) التركية فيما يتعلق بدعم عمليات بحوث الطلبة العلمية وتطبيقها، وقد طبق أداة الدراسة على (199) طالب، وقد أظهرت النتائج أن توعية الطلبة تؤدي دورا حاسما في نوعية البحوث التي يجرونها، حيث إن لديهم ضعفا حادا في عمليات البحث العلمي، وأن الأساتذة على اطلاع ببحوث الطلبة التي تجرى ضمن مجالات تخصصهم ولكنهم ليسوا على وعي بما يجري في تخصصات أخرى.

وبشكل عام يمكن إجمال إرجاع تخلف البحث العلمي في الوطن العربي بحسب الدراسات السالفة إلى جملة من الأسباب أهمها:

1. انفصال البحث العلمي في العالم العربي عن المجال التطبيقي ومشكلات المجتمع: يجب أن يبنى البحث على مشكلات حقيقية يعاني منها المجتمع والمؤسسات الصناعية، حيث لا زال البحث في الجامعات العربية لاسيما في رسائل الماجستير والدكتوراه يتم تحديد موضوعاته بناءً على آراء وأفكار الأساتذة والطلبة بعيدا عن الواقع، وهذا أكده جرادات (2002) وربطه بالمؤسسات التربوية وتوظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية كما أكده Ghanem وآخرون (2011).
2. تدني نسبة الإنفاق في العالم العربي وعدم كفاية الدعم المالي لإجراء البحوث العلمية، حيث أشارت الدراسات إلى معدل الإنفاق في الدول المتقدمة على البحث العلمي حوالي (2 % - 5 %) من الدخل القومي في حين بلغ في أحسن الظروف في الدول العربية (0.3 %) من الدخل القومي في الدول العربية. مما يؤثر على المواد المخبرية اللازمة للبحث، وحوافز الباحثين، والمراجع والدوريات اللازمة، والمشاركة في المؤتمرات والندوات ذات العلاقة وأكد ذلك كل من كمال وسيد أحمد (1995) وبن طريف (2009).
3. عدم توفر قواعد البيانات والمعلومات وغياب المراجع العلمية الحديثة: ويتضح من الدراسات السابقة تدني عدد الباحثين والمتابعين لحركة تطوير البحث العلمي، وغياب المراجع العلمية التي تتطلب أحيانا من الباحث الانتظار لوقت طويل للبحث عن معلومة سابقة في جامعة أخرى، بالإضافة إلى ضعف البنية التحتية لشبكات الإنترنت مما يجعل من بطء خطوط الشبكة معيقا في توظيفها في البحث العلمي (البومحمد والبدري، 2012).
4. عدم وجود توجهات استراتيجية لتنمية مهارات الباحثين وتعزيز إنتاجهم البحثي: حيث لازال عدد الأبحاث في المنطقة العربية يقع في ذيل قائمة الدول بل هو أقل من (10 %) مما تقدمه الدول النامية، ويفوق عدد الباحثين في المتوسط العالمي عدد الباحثين العرب بستون ضعفا. وفي مجال نشر المقالات العلمية نلاحظ أن تركيا على سبيل المثال تصدر خمسة أضعاف مصر وهي من أنشط الدول العربية في إصدار المقالات العلمية.
5. ضعف مهارات البحث العلمي لدى الفئات التي يتوقع منها تحمل مسؤولية البحث العلمي، ومنها طلبة الدراسات العليا، وعدم تبني مؤسسات التعليم العالي استراتيجيات وبرامج محددة لتنمية المهارات البحثية، وتطويرها لدى كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس ويتفق ذلك مع دراسة بركات وحسن (2009).
6. عدم وجود مؤسسات راعية للبحث العلمي، والإبداع المعرفي، وتشجيع الابتكار: ويلاحظ أن أعلى دولة عربية في تسجيل الاختراعات كانت السعودية حيث سجلت خلال الفترة (1963-1963) (858) اختراعا، وسجلت خلال العام (2013) (237) اختراعا، في حين سجلت المانيا في الفترة (1963-2013) بحدود (15498) وسجلت خلال العام (2013) ما مجموعه (375692) اختراعا.
7. ضعف حركة التبادل الثقافي والفكري مع الثقافات واللغات الأخرى: مما يجعل كل الباحثين الذين لا يتقنون لغة أخرى يعيشون فكريا فقط في حدود الأدب النظري العربي، بعيدا عما يجري في العالم، وهذا يخرجهم من دائرة المنافسة العالمية.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

مجتمع الدراسة وعينتها:

تكوّن مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعة الأردنية، وقد تم اختيار عينة الدراسة بطريقة عشوائية، حيث تم نشر الاستبانة على موقع الكتروني، وتم الطلب من الطلبة تعبئتها الكترونيا، وتوزع الطلبة الذين أجابوا على الاستبانة كما هو في الجدول (1).

جدول (1): توزيع عينة الدراسة

الكلية / جنس الطلبة	العلمية	الإنسانية	المجموع
ذكور	21	44	65
إناث	15	24	39
المجموع	36	68	104

أداة الدراسة:

تكونت أداة الدراسة (40) فقرة تقع في خمسة مجالات هي: تنظيم البحث العلمي من حيث السياسات والتشريعات، وبيئة البحث والتطوير، والمجال العلمي من حيث إجراء البحوث وإنتاجها، وجودة أبحاث الطلبة، وتمويل البحث العلمي. بالإضافة إلى خمسة أسئلة مفتوحة للتعرف على آراء الطلبة وأفكارهم في مجال التطوير والتحسين هي:

- هل لديك مقترحات لتطوير البحث العلمي في الجامعة؟ وضح ذلك؟
- هل هناك دور للتعليم العام والمدرسة في تطوير وتحسين البحث العلمي؟ وضح ذلك؟
- هل هناك دور لمؤسسات القطاع الخاص في تطوير البحث العلمي؟ وضح ذلك؟
- ما الطرق التي على الجامعات العمل بها لجعل البحث العلمي عادة عند الطلبة
- ما هي أهم ثلاثة معيقات تمنعك من إجراء البحث العلمي؟

وقد تم تعبئتها من خلال الموقع الالكتروني، بالإضافة إلى الاختيار العشوائي لبعض شعب مساقات طلبة الدراسات العليا.

صدق وثبات الأداة:

تكونت أداة الدراسة في صورتها الأولية من (45) فقرة اختيار من متعدد، وخمسة فقرات مفتوحة، وعرضت على عدد من المحكمين في جامعات أخرى غير الجامعة الأردنية، بقصد التعديل أو الحذف أو الإضافة، وجاءت الأداة بصورتها النهائية مكونة من (40) فقرة اختيار من متعدد، تقع في خمسة مجالات، وللتأكد من ثبات الأداة فقد تم استخدام ألفا كرونباخ لجميع الفقرات ولفقرات المجالات والجدول (2) يبين هذه المعاملات.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

الجدول (2): قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ لفقرات المقياس ومجالاته الخمسة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ
فقرات كامل المقياس	40	0.96
المجال الأول: التنظيم (السياسات، والتشريعات، والأنظمة)	8	0.93
المجال الثاني: بيئة البحث والتطوير	7	0.92
المجال الثالث: المجال العملي (إجراءات البحوث العلمية ونتائجها)	10	0.87
المجال الرابع: جودة أبحاث الطلبة	10	0.93
المجال الخامس: تمويل البحث العلمي	5	0.87

ويبين الجدول (2) أن قيم معاملات ثبات ألفا كرونباخ كانت تساوي أو تزيد عن(0.87) وهي جميعها قيم مقبولة لغايات الدراسة.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة:

1. **متغير جنس الطالب (ذكور، إناث).**
2. **متغير الكلية التي يدرس فيها الطالب (علمية، إنسانية).**

ثانياً: المتغيرات التابعة:

1. **مستوى استجابة أفراد عينة الدراسة على فقرات الاستبانة، التي تعبّر عن واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية.**

الأساليب الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة، تم استخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات الاستبانة وكذلك لكل مجال من مجالات الاستبانة، واختبار التباين الثنائي (Tow-Way ANOVA) للكشف عن الفروق في تقدير واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية تبعا لمتغيري جنس الطالب، ونوع الكلية والتفاعل بينهما.

كما تم الحكم على درجة المتوسطات الحسابية وفق المعيار الذي استخدمه Ghanem وآخرون (2011) الآتي:

من 1 إلى أقل من 2 تكون بدرجة: ضعيف.

من 2 إلى أقل من 3 تكون بدرجة: هامشي.

من 3 إلى أقل من 4 تكون بدرجة: متوسط.

من 4 إلى 5 تكون بدرجة: عالي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

نتائج الدراسة ومناقشتها:

النتائج المتعلقة بالسؤال الأول: ما واقع البحث العلمي في الجامعة الأردنية من وجهة نظر طلبة الدراسات العليا؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لفقرات المقياس ومجالاته الخمسة، وأظهرت النتائج كما في الجدول (3).

الجدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمقياس ومجالاته الخمسة

المجالات	عدد الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المجال الثالث: المجال العملي (إجراءات البحوث العلمية ونتائجها)	10	3.29	.765
المجال الثاني: بيئة البحث والتطوير	7	3.18	.901
المجال الرابع: جودة أبحاث الطلبة	10	3.18	.845
متوسط جميع أدوات المقياس	104	3.16	.759
المجال الأول: التنظيم (السياسات، والتشريعات، والأنظمة)	8	3.05	1.12
المجال الخامس: تمويل البحث العلمي	5	2.87	.921

ويظهر الجدول (3) أن المتوسط العام لواقع البحث العلمي هو (3.16) ويقع في أدنى مستويات المتوسط، وعلى حافة الهامشي، وكما يظهر أيضا أن مجالي التنظيم وتمويل البحث العلمي قد جاء أدنى من المتوسط الحسابي لكل الفقرات، في حين كانت المجالات الثلاثة الأخرى وهي: جودة ابحاث الطلبة وبيئة البحث، والمجال العملي في إجراء البحوث قد جاءت فوق متوسط المقياس، لكنها جميعا كانت في أدنى مستويات المتوسط، ولم ترق إلى المستوى العالي، ويتفق ذلك مع ما توصلت له دراسة Ghanem وآخرون (2011)، وللتمحيص الدقيق فقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل المجالات لمناقشتها.

المجال الأول: التنظيم (السياسات، والتشريعات، والأنظمة): وتكون من (8) فقرات بمتوسط كلي بلغ (3.06) وأعلى انحراف معياري بلغ (1.12)، كما تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات لفقرات هذا المجال وظهرت النتائج كما في الجدول (4).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

الجدول (4):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	لدى الطلبة معرفة باستراتيجية البحث العلمي وأولوياتها في الأردن.	3.09	1.208
.2	يوجد لدى الجامعة توجهات استراتيجية وسياسات معلنة لتبني البحث العلمي.	2.70	1.500
.3	تتضمن تعليمات منح الدرجات العلمية ما يعطي أهمية خاصة للبحث العلمي.	3.36	1.173
.4	يوجد نظام خاص في الجامعة للبحث العلمي.	3.43	1.180
.5	تشجع تعليمات عمادة الدراسات العليا القيام بالبحث العلمي.	3.07	1.553
.6	يوجد نظام وتعليمات خاصة تعطي للكليات والأقسام المختلفة دوراً في إجراء البحوث العلمية.	3.06	1.298
.7	تتضمن تعليمات تقييم أداء الطلبة جوانب خاصة بالبحث العلمي وجودته.	2.87	1.435
.8	تشجع تعليمات وسياسات الجامعة على إجراء البحوث العلمية.	2.83	1.424
	المتوسط الكلي للفقرات المجال الأول	3.05	1.12

ويظهر من الجدول (4) أن متوسطات الفقرات تراوحت بين (3.43) في المستوى المتوسط للفقرة الرابعة والخاصة بوجود نظام خاص في الجامعة للبحث العلمي، حيث بلغ المتوسط لها والفقرة الثانية بمتوسط (2.7) في المستوى الهامشي والخاصة بوجود توجهات استراتيجية وسياسات معلنة لتبني البحث العلمي في الجامعة الأردنية، وقد تدل هذه النتائج على ضعف حقيقي في توجهات الجامعة الاستراتيجية في البحث العلمي والسياسات المنظمة له، وقد يعود الضعف إلى برامج الجامعة التثقيفية والتوعوية لسياساتها البحثية، مما يضعف من حشد جهود كل من الطلبة وأعضاء هيئة التدريس في الاندماج والانهماك في تحقيق رؤى وتطلعات الجامعة.

المجال الثاني: بيئة البحث والتطوير: وتكون من (7) فقرات، حيث تم احتساب متوسطات فقراته والانحراف المعياري لكل منها، ويظهر الجدول (5) هذه النتائج.

الجدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثاني

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	توفر الجامعة البنية التحتية التي تساعد على إجراء البحث العلمي.	3.06	1.003
.2	يسهم مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجامعة في دعم البحث العلمي.	2.96	1.071
.3	توفر الجامعة قواعد البيانات التي تسهل إجراء البحث العلمي.	3.16	1.071
.4	لدى الجامعة سياسة محددة ومعلنة لنشر نتائج البحوث العلمية.	3.27	1.209
.5	تسهم الجامعة في توفير المصادر المعرفية والدوريات التي احتاجها للبحث العلمي.	3.47	1.165
.6	توفر الكلية الامكانيات الكافية من أجهزة ومختبرات لغايات البحث العلمي.	3.25	1.095
.7	توفر الجامعة مصادر كافية للدعم الفني لإعداد الأبحاث	3.17	1.065
	المتوسط الكلي لفقرات المجال الثاني	3.18	.901

ويظهر من الجدول (5) أن الفقرة الخامسة قد حصلت على أعلى متوسط بلغ (3.47) وهذا يدل على توفير المكتبة للمراجع والدوريات داخل المكتبة والالكترونيات عبر الشبكة، كما يظهر من الجدول (5) أن أدنى

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

متوسط حسابي كان للفقرة الثانية : يسهم مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية في الجامعة لدعم البحث العلمي وبلغ متوسط تأييدها (2.96) في المستوى الهامشي، وهذا يدل على ضعف تواصل المركز مع الطلبة بشكل عام وخاصة طلبة الدراسات العليا أو أن المركز لا يتبنى استراتيجية اتصال جماهيرية لجذب الطلبة للاستفادة من مرافقه وخدماته، وقد يعود هذا لضعف حقيقي في أداء هذا المركز، مما يعني ضرورة إيلاء الجامعة مزيدا من الاهتمام للترويج لعمليات وخدمات المركز التي يمكن أن يقدمها للطلبة، وبشكل عام فإن باقي الفقرات التي تدل بشكل عام على توفير الجامعة للخدمات الفنية واللوجستية لدعم البحث العلمي تقع في أدنى مستويات المتوسط، وقريبة من حد مستوى الهامشي، وأن رضا الطلبة بشكل عام عن هذا الجانب يحتاج إلى مزيد من العناية من صناع القرار في الجامعة.

المجال الثالث: المجال العملي (إجراءات البحوث العلمية ونتائجها) : وهذا يقع في (10) فقرات، حيث تم احتساب متوسطاتها الحسابية وانحرافاتها المعيارية وأظهرت النتائج كما في الجدول (6).

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الثالث

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	يمتلك الطلبة مهارات البحث العلمي ويمكن ان يشاركوا فيه	3.57	1.055
.2	تعمل الجامعة على تدريب طلبة الدراسات العليا على كيفية إجراء البحوث العملية	4.06	1.221
.3	تتوافر في الجامعة الكوادر البشرية/ الكفايات والقدرات للإشراف على البحث العلمي	3.25	1.268
.4	يعمل الاساتذة والمدرسين على تقديم كل وسائل الدعم والمساندة للطلبة لإجراء البحوث العلمية القابلة للنشر	3.28	1.153
.5	تساهم الجامعة في تسهيل مهمة الباحث في حال تطلب بحثه زيارات ميدانية لمؤسسات ذات العلاقة بالبحث	2.73	.968
.6	تدعم الجامعة الطلبة في ايجاد المجلات العلمية المحكمة لنشر الأبحاث التي يعدونها	3.31	1.158
.7	يمكن تقييم جودة الابحاث التي يعدها طلبة الدراسات العليا بأنها ذات جودة عالية	3.08	1.114
.8	تلبي أبحاث الطلبة العلمية طموحاتهم وتوقعاتهم	2.86	1.083
.9	يمكن اعتبار الابحاث العلمية التي يعدها الطلبة، قابلة للتطبيق في الواقع العملي	3.01	1.066
.10	هناك تشاركية في إعداد الأبحاث لغايات النشر، بين الطلبة وأعضاء هيئة التدريس	3.77	1.192
	المتوسط الكلي لفقرات المجال الثالث	3.29	.765

ويظهر من الجدول (6) أن الفقرة الثانية قد حققت أعلى متوسط بلغ (4.06) خاصة وأننا نتحدث عن طلبة الدراسات العليا، الذين يركزون على البحث العلمي كأساس في دراستهم، كما يظهر من الجدول رقم (6)، وعلى الرغم من أن متوسط هذا المجال هو الأعلى من بين المجالات الخمسة، فإن هناك فقرات أشارت إلى ضرورة إعطاء مزيد من العناية لبعض القضايا، حيث إن أقل الفقرات تقديرا هي الفقرة الخامسة : "إسهام الجامعة في تسهيل مهمة الباحث في حالت طلب بحثه زيارات ميدانية لمؤسسات ذات العلاقة بالبحث"، بمتوسط قدره (2.73) في المستوى الهامشي، وانحراف معياري يعتر هو الأقل بين فقرات المجال مما يدل على اتفاق عالي بين الطلبة حول تقدير هذا المستوى، وهذا قد يعود إلى عدم تنسيق الجامعة مع شركات القطاع الخاص أو الحكومي لتطبيق الطلبة، وزيادة خبراتهم من خلال زياراتهم الميدانية، وبشكل عام يظهر هذا المجال اهتماما جيدا من أعضاء هيئة التدريس ببناء خبرات ومهارات الطلبة في البحث العلمي داخل حدود غرفة الدرس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

المجال الرابع: جودة أبحاث الطلبة الذي يقع في (10) فقرات، وقد تم احتساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، وظهرت النتائج كما في الجدول (7).

الجدول (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الرابع

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	تركز البحوث العلمية على أولويات المجتمع وحل مشكلاته.	3.21	1.011
.2	أرى أن الطلبة يوثقون ابحاثهم بشكل علمي وصحيح	3.45	.994
.3	يستخدم الطلبة بيانات حقيقية لأبحاثهم يتم جمعها من مجتمع الدراسة	3.33	1.056
.4	يحلل الطلبة بيانات الدراسات دون تغيير أو تلاعب وبشكل علمي	3.20	1.063
.5	يعود الطالب في الدراسات السابقة إلى أصل الدراسات ولا ينقلها عن باحثين آخرين	3.20	1.028
.6	يسعى الطلبة في أبحاثهم إلى تحقيق الأمانة العلمية والدقة في النقل والتوثيق	3.27	.987
.7	تشجع الجامعة على نقل نتائج أبحاث الطلبة إلى الواقع العملي، وتطبيقها.	2.94	1.078
.8	لدي المعرفة الكافية بآلية تقييم جودة الأبحاث العلمية.	2.83	1.296
.9	يبذل أعضاء هيئة التدريس جهدا وافرا في متابعة وتحسين جودة الأبحاث العلمية للطلبة.	3.32	.927
.10	هناك تنوع في إجراء البحوث العلمية (كمية، نوعي).	3.12	1.064
	المتوسط الكلي لفقرات المجال الرابع	3.19	.845

ويظهر الجدول (7) أن طلبة الدراسات العليا بشكل عام يظهرون مستوى متوسط في تقديرهم لجودة الأبحاث من إعداد الطلبة، حيث كان متوسط هذا المجال (3.19) في أدنى مستويات المتوسط وقد كانت الفقرة الثانية الخاصة بتوثيق الطلبة لأبحاثهم بشكل علمي وصحيح ذات أعلى متوسط في هذا المجال بلغ (3.45)، وانحراف معياري متدن (0.994) مقارنة مع باقي الفقرات مما يدل على اتفاق بين الطلبة على هذا التقدير، وكذلك الحال الفقرة التاسعة والخاصة ببذل أعضاء هيئة التدريس جهدا وافرا في متابعة وتحسين جودة الأبحاث العلمية للطلبة، حيث بلغ متوسطها (3.32) وانحراف معياري متدن بلغ (0.927) وهذا وبشكل عام يبقى مستوى التقدير لفقرات هذا المجال في أدنى مستويات المتوسط، مما يعني إمكانية تحسينه، وتطويره لاسيما فيما يخص الفقرة السابعة: تشجع الجامعة على نقل نتائج أبحاث الطلبة إلى الواقع العملي، وتطبيقها بمتوسط مقداره (2.94) في المستوى الهامشي، وهذا ما يؤكده ما جاء في الفقرة الخامسة من المجال الثالث، والفقرة الثامنة: لدي المعرفة الكافية بآلية تقييم جودة الأبحاث العلمية بمتوسط (2.83)، والتي قد تعود إلى ضعف عمليات التقييم الذاتي لدى الطلبة أو لعدم نشر الجامعة لمعايير قبول الأبحاث وجودتها، بما يساعد الطلبة في تطوير وتحسن أدائهم البحثي.

المجال الخامس: تمويل البحث العلمي، ويقع هذا المجال في خمسة فقرات، ويظهر الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات هذا المجال.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الخامس

الرقم	الفقرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
.1	لدي أفكار لأبحاث علمية تحتاج إلى دعم مالي، ولا أجد من يقدم لها الدعم	3.13	1.337
.2	تعتبر الميزانية التي تحددها الجامعة لغايات البحث العلمي كافية.	2.96	1.098
.3	هناك جهات خارجية تتبنى البحوث العلمية التي ينتجها طلبة وأساتذة الجامعة.	2.91	.996
.4	تتبنى الجامعة أية مشاريع بحثية لها مردود مادي أو استثماري.	2.99	.949
.5	تقدم الجامعة لنا دعما ماليا مناسبا لإجراء البحوث العلمية من خلال تغطية تكاليفها.	2.53	1.123
	المتوسط الكلي لفقرات المجال الخامس	2.87	.921

ويظهر من الجدول (8) أن الفقرة الرابعة قد حصلت على أعلى متوسط بلغ (2.99) وهذا يقع في المستوى الهامشي، وكذلك الحال بالنسبة للمتوسط العام لمجال تمويل البحث العملي قد بلغ (2.87) وانحراف معياري (0.91) وهذا يعني أنه في المستوى الهامشي باتفاق عال من الطلبة لانخفاض الانحراف المعياري له، وقد كانت الفقرة الخامسة الخاصة بتقديم الجامعة دعما ماليا مناسبا للطلبة لإجراء البحوث العلمية لتغطية تكاليفها" حيث بلغ تقدير الطلبة للاتفاق معها (2.53) وهي من أدنى المتوسطات، مما يعني أن الطلبة ليس لديهم معرفة بإجراءات الاستفادة من المنح المالية البحثية في الجامعة، أو أن الجامعة فعلا لا تقدم هذا الدعم، كما أن الجامعة لا تبحث عن شراكات حقيقية على أرض الواقع مع الجهات الخارجية من شركات ومصانع ومؤسسات مجتمع مدني أو حكومية، لتطبيق نتائج الأبحاث وتعزيز الإبداع والابتكار وتسويقه اقتصاديا.

وللإجابة عن السؤال الثاني: هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 0.05$) لمستوى تقدير طلبة الدراسات العليا لواقع البحث العلمي يمكن أن يعزى لجنس الطالب، أو الكلية التي يدرس فيها، والتفاعل بينهما؟

للإجابة عن هذا السؤال فقد تم استخدام تحليل التباين الثنائي (Two-Way- AOVA)، ويظهر الجدول (9) نتائج هذا التحليل.

الجدول (9): تحليل التباين الثنائي للمتغيرات نوع الكلية (علمية، إنسانية) مع الجنس (ذكر، انثى)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	ف	مستوى الدلالة
نوع الكلية (علمية، إنسانية)	3.366	1	3.366	6.145	.015
الجنس (ذكر، انثى)	.820	1	.820	1.496	.224
التفاعل (الكلية × الجنس)	.013	1	.013	.023	.879
الخطأ	54.778	100	.548		
المجموع	1100.060	104			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

جدول (10): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية حسب نوع الكلية والجنس

نوع الكلية	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	عدد الحالات
الإنسانية	الذكور	3.3591	.78956	44
	الإناث	3.1917	.66458	24
	المجموع	3.3000	.74713	68
العلمية	الذكور	2.9952	.76516	21
	الإناث	2.7800	.66030	15
	المجموع	2.9056	.72148	36
المجموع الكلي	الذكور	3.2415	.79449	65
	الإناث	3.0333	.68493	39
	المجموع	3.1635	.75865	104

جدول (11): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية المجالات الأربعة ونوع الكلية

المجال	الكليات الإنسانية	الكليات العلمية
المجال لأول: التنظيم (السياسات، والتشريعات، والأنظمة)	3.303	2.617
المجال الثاني: بيئة البحث والتطوير	3.401	2.781
المجال الثالث: المجال العملي (إجراءات البحوث العلمية ونتائجها)	3.424	3.047
المجال الرابع: جودة ابحاث الطلبة	3.229	3.097
المجال الخامس: تمويل البحث العلمي	2.959	2.722
المتوسط الاستجابة على كامل فقرات المقياس	3.29075	2.887

ويظهر من الجدول (9) أن هناك فروقا دالة معنويا بين تقدير طلبة الكليات العلمية وطلبة الكليات الإنسانية في تقدير واقع البحث العلمي في الجامعة، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.015)، لصالح طلبة الكليات الإنسانية مقارنة مع طلبة الكليات العلمية، وقد يعود ذلك إلى حاجة طلبة الكليات العلمية الفعلية لمزيد من الرعاية، ومزيد من المختبرات والأجهزة العلمية لإجراء البحوث والتجارب العلمية، علاوة على تكاليف بحوثهم العالية مقارنة مع بحوث الكليات الإنسانية.

ويظهر الجدول (10) أن تقديرات طلبة الكليات العلمية أدنى من تقديرات طلبة الكليات الإنسانية ذكورا وإناثا، في حين يظهر الجدول (11) تدني تقديرات طلبة الكليات العلمية في كل المجالات الخمسة عن تقديرات طلبة الكليات الإنسانية.

وأظهرت آراء الطلبة في استجابتهم النوعية على الأسئلة المفتوحة حول المقترحات لتطوير البحث العلمي في الجامعة اتفاقاً على ضرورة إنشاء هيئة مستقلة في الجامعة تعنى بشؤون البحث العلمي لها نظام خاص وصلاحيات موسعة لتطوير عمليات البحث العلمي وتحسينها. وضرورة التركيز على تدريب الطلبة على مهارات البحث والاستقصاء، والتركيز على البحث كمنهجية وطريقة لا كمتطلب تخرج فقط.

وأشار بعض الطلبة إلى أهمية عقد مؤتمرات في الجامعة لعرض نتاج الطلبة العلمي وبحوثهم، وإعطاء وزن نوعي للبحث العلمي في عمليات التقويم في كافة المستويات الدراسية بدلاً من التركيز على الاختبارات والحفظ والتذكر.

وأشار بعض الطلبة إلى ضرورة توفير دعم مادي خاص بأبحاث الطلبة بإشراف أعضاء هيئة التدريس واقترح أحد الطلبة أن يكون هناك صندوق تحت اسم وقف أبحاث الطلبة يستقبل الهبات والتبرعات الخاصة بدعم بحوث ومشاريع الطلبة مع وضع تشريع خاص بالصندوق ومعايير معلنة للجميع حول كيفية الاستفادة منه، ومعايير لجودة المشاريع والبحوث التي يتبناها الصندوق.

التوصيات:

في ضوء النتائج يمكن الخروج بأهم التوصيات الآتية:

1. تأسيس دورية علمية محكمة مختصة بنشر أعمال الطلبة الإبداعية أبحاثهم العلمية.
2. ضرورة إيجاد شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات الخارجية في مجال البحث العلمي، بقصد إيجاد مشكلات حقيقية يعاني منها المجتمع والمؤسسات الصناعية، لبحثها، وتوفير مواقع عملية تطبيقية للاستفادة من نتائج البحث العلمي.
3. تفعيل مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية في تنمية مهارات الطلبة وتوظيفهم لخدمة دراساته وأبحاثه.
4. عقد مزيد من الدراسات لاسيما في مجال تحسين البحث العملي من إنتاج الطلبة.

المراجع:

بركات، زياد وحسين، كفاح (2009). احتياجات التنمية المستقبلية لدى طلبة الدراسات العليا في التربية ببعض الجامعات الفلسطينية من وجهة نظر الطلبة أنفسهم. *بحث مقدم لمؤتمر استكشاف مستقبل الدراسات العليا في فلسطين*، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

البومحمد، علي والبدري، سميرة (2012). واقع البحث العلمي في العالم العربي ومعوقاته. *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي*، 633–626.

ثجيل، ربيع قاسم والجوارين، عدنان فرحان (2012). معوقات البحث العلمي في مراكز الدراسات و البحوث في جامعة البصرة دراسة ميدانية. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*، *8* (24)، 7-34.

جرادات، محمود خالد (2002). واقع البحث العلمي في الجامعات الحكومية في الاردن. *مجلة العلوم التربوية*. 2.

راضي، ميرفت محمد (2012). تصور مقترح لتجويد البحث العلمي في الجامعات الفلسطينية. *المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي*. كلية فلسطين التقنية، دير البلح.

الشرع، ابراهيم والزعبي، طلال (2011). مشكلات البحث التربوي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم التربوية في الجامعات الأردنية الحكومية. *مجلة دراسات: العلوم التربوية*، *38*. 4.

الشرهان، جمال (2002). *الشبكة العالمية للمعلومات "الإنترنت" ودورها في تعزيز البحث العلمي لدى طلاب جامعة الملك سعود بمدينة الرياض*. متاح على: http://faculty.ksu.edu.sa/12971/Documents.

طناش، سلامة (1995). البحث العلمي لدى أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الأردنية: ال أهداف، والحوافز، والرضا، والمشكلات. *مجلة أبحاث اليرموك*. *11* (4)، 43-87.

طناش، سلامة يوسف (2013). التعليم العالي والاقتصاد السياسي. *طلبة نيوز*. مقالة متوفر على الشبكة: http://ujnews2.ju.edu.jo/Lists/UjnewsWriters/Disp_FormNews1.aspx?ID=1376.

عطوي، جودت عزت (2007). *البحث العلمي مفاهيمه – أدواته – طرقه الإحصائية*، دار الثقافة، عمان الاردن.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.5

الفليت، جمال كامل (2015). دور البحوث التربوية لبرامج الدراسات العليا في تطوير العلمية التعليمية في محافظات غزة ومقترحات تفعيلية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، *3* (10).

كاظم، هناء و مصحب، سيناء (2013). النشر الالكتروني ودروة في تطوير البحث العلمي. *مجلة بابل – العلوم الإنسانية*، *21* (3).

كسناوي، محمود (2001). توجيه البحث العلمي في الدراسات العليا في الجامعات السعودية لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الواقع - توجهات مستقبلية). *ندوة الدراسات العليا بالجامعات السعودية ... توجهات مستقبلية*، جامعة الملك عبدالعزيز، جدة.

كمال، عبدالعزيز وسيد أحمد، شكري (1995). مشكلات البحث التربوي والنفسي في الوطن العربي، *حوليات كلية التربية*، جامعة قطر، 12، 149-190.

محسن، منتهى عبد الزهرة (2012). الصعوبات التي تواجه البحث العلمي في جامعة بغداد من وجهة نظر التدريسيين. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، 32، 257-283.

Arias, A. V. (2015). Identification of Difficulties in the Consolidation of Research Processes at a Higher Education Institution: A Case Study. Turkish Online Journal of Educational Technology-TOJET, 14(3), 73-80.

Bin Tareef, A. (2009). Scientific research in Jordanian higher education institutions: an evaluation of the status and obstacles. Journal of Instructional Psychology, 36(2), 158-169.

Ghanem, B., Ameen, M., Qudah, A., & Hammash, H. (2011). Scientific Research Current Status from Undergraduate Students' Perspective in Mu'tah and Irbid Universities in Jordan. An-Najah University Journal for Research, 25(6), 1711-1745.

Ng, L. L., & Pemberton, J. (2013). Research-based communities of practice in UK higher education. Studies in Higher Education, 38(10), 1522-1539.

Parsell, M., Ambler, T., & Jacenyik-Trawoger, C. (2014). Ethics in higher education research. Studies in higher education, 39(1), 166-179.

Zubova, L. G., Andreeva, O. N., & Antropova, O. A. (2009). Graduating College Students' Orientations Toward Scientific Research Activity. Russian Education & Society, 51(11), 61-70.

تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

د. أحمد نصحي أنيس الشربيني الباز*
أستاذ مساعد بالمعهد العالي للحاسب الآلي وإدارة الأعمال -الزرقا- دمياط- جمهورية مصر العربية

*عنوان المراسلة: a_noshyelbaz@yahoo.com

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لرفع مستوى الميزة التنافسية في البحث العلمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية، بهدف تحديد آليات تحقيق الميزة التنافسية في البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، تم تطبيقها على عينة قوامها (137) عضو هيئة تدريس في بعض مؤسسات التعليم العالي (الحكومية والخاصة) بمملكة البحرين، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى عدد من النتائج من أهمها: موافقة عينة الدراسة على جميع الآليات المقترحة لتحقيق الميزة التنافسية في البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين بدرجة كبيرة وجاءت الموافقة على المحاور وفقاً للترتيب الآتي: الدعم الأكاديمي للبحث العلمي، الدعم المادي للبحث العلمي، الدعم المجتمعي للبحث العلمي، الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة حول الآليات المقترحة لتحقيق الميزة التنافسية في البحث العلمي تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، وجهة العمل.

الكلمات المفتاحية: الميزة التنافسية، البحث العلمي، مؤسسات التعليم العالي.

A proposal to Raise the Level of Competitive Advantage of Scientific Research from the Teaching Staff's Perspective in Higher Education Institutions - the Kingdom of Bahrain

Abstract:

The study aimed to provide a proposal to raise the level of competitive advantage in scientific research from the teaching staff's perspective in higher education institutions - in the Kingdom of Bahrain. To achieve this objective, the study used a descriptive method, and a questionnaire as a tool for the field study. In order to determine the mechanisms for achieving competitive advantage in scientific research at the institutions of higher education in the Kingdom of Bahrain, the tool was administered to a sample of (137) faculty members from some higher education institutions (public and private) in the Kingdom of Bahrain. The field study revealed a number of results, inter alia, the study sample agreed with all the proposed mechanisms to achieve competitive advantage in scientific research at institutions of higher education in the Kingdom of Bahrain at a high degree. Their agreement to the themes was in this order: academic support for scientific research, financial support for scientific research, community support for scientific research, and information technology support for scientific research. The study results also showed no statistically significant differences between the responses of the study sample about the proposed mechanisms for achieving competitive advantage in scientific research due to the variables of the academic degree and the institution.

Keywords: Competitive advantage, Research, Higher education institutions.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

المقدمة:

لقد أصبح تصنيف الجامعات انطلاقا من معايير الجودة الدولية في مجال البحث العلمي يمثل أهم العوامل المشجعة على التنافس لتوفير هذه المعايير. حيث يسهم هذا في تحقيق تقديم خدمة متميزة يتلقاها المستفيدون منها. ونخص بالذكر هنا، المستفيدين من نتائج ومخرجات البحث العلمي مما يعود بالفائدة على المجتمع.

وتؤدي مؤسسات التعليم العالي دوراً متميزاً وشاملاً في ممارسة البحث العلمي، لأن البحث العلمي في هذا الوقت من أهم أركان مؤسسات التعليم العالي وهو مقياس مستواها العلمي والأكاديمي، وهي في الوقت نفسه المكان الأول والطبيعي لإجراء البحوث (صالح، 2003، 4)، إضافة إلى أن معرفة آليات تطبيق معايير الجودة في مجال البحث العلمي أصبح مطلباً أساسياً لا لتحسين البحث فقط، وإنما لإعطاء فرصة للتنافس بين الهيئات أو المؤسسات التي تقدم نفس الخدمات ولا شك أن هذه العملية قابلة للتطبيق في مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث العلمي، التي يجب أن تتماشى مع آليات السوق حسب متطلبات العولمة.

وتحتاج مؤسسات التعليم العالي في القرن الحادي و العشرين إلى تحديث و تجديد في منظومات الإدارة الاستراتيجية والتوجُّه التسويقي العالمي، حتى تضمن البقاء والاستمرارية والنمو والتوسع، حيث يقصد بالتحول العالمي لمؤسسات التعليم العالي المعاصرة ضرورة اقتباس وتطبيق عناصر التفوُّق في مؤسسات التعليم العالي الأفضل (موسى، 2011، 2)، بوصفها جزءا من طريقة بقائها في وضع تنافسي مرغوب فيه، إذ تتمكن مؤسسات التعليم العالي ومن خلال تطوير أدائها البحثي مع الممارسات الأفضل ومع عمليات مؤسسات التعليم العالي المنافسة لتتمكن من تشخيص المشكلات وتضع أهدافاً جديدة لها وتبدأ بالتحسين نحو الأفضل.

ولكي تستطيع مؤسسات التعليم العالي أن تنافس بكفاءة في أسواقها فإنها تحتاج إلى أن تتميز بخدماتها لضمان رضا عملائها الداخليين والخارجيين على حد سواء، حيث إن الثقافة الداخلية القوية التي تقدر عملاء المؤسسة يمكن أن تساعد في تحسين دافعية العاملين، وخلق الولاء لديهم والوصول للأداء المرتفع وتحقيق الإبداع، لتحقيق ميزة تنافسية مؤسسية (khan & Matlay, 2009, 796)، لاسيما عندما تفشل بقية مؤسسات التعليم العالي من اكتشاف طرق جديدة للمنافسة، ويمكن أن يشكل ذلك ميزة للمتحرك الأول الذي يستجيب للتغير من خلال الابتكار والإبداع الذي ينجزه في القطاع البيئي والذي يرجع إلى استخدام تقنيات جديدة مؤهلة لتحقيق المنافسة.

وقد تضمنت رؤية البحرين الاقتصادية (2030) القائمة على مبادئ الاستدامة والتنافسية والعدالة، العديد من أوجه الاهتمام بالتعليم بما فيها مؤسسات التعليم العالي، فقد أشارت الفقرة 3-3 إلى أهمية دور التعليم في تحويل رؤية البحرين الاقتصادية إلى حقيقة بحيث تكون الإجراءات المتخذة لتطوير النظام التعليمي محوراً أساسياً للإصلاحات (وزارة التربية والتعليم، 2012، 70)، إضافة إلى توجه القيادة الرشيدة لمملكة البحرين نحو الاستثمار في مجال البحث العلمي وإمكانية الاستفادة من موارد القطاعين العام والخاص ووجوب توفير رأس المال البشري المتطور وحرص المؤسسات والأفراد على تطوير القدرات البحثية في المملكة (الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، 2014/2024، 37).

مشكلة الدراسة:

أكدت التقارير الرسمية أن مملكة البحرين ما زالت في المراحل الأولى فيما يتعلق بإنشاء نظام للبحث العلمي، وفيما يختص بالوضع الراهن للبحث العلمي في مملكة البحرين فقد تم تحديده من خلال تحليل البيئة الداخلية والخارجية لتقييم واقع البحث العلمي على مستوى مملكة البحرين، (الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، 2014/2024، 15)، وقد كانت نتائج هذا التقييم كالآتي:

- غياب المؤسسات العلمية، والتمويل، والبنية التحتية، وثقافة البحث العلمي بدرجة عالية.
- ضعف التعاون والروابط مع الشبكات العالمية، والمعلومات والتوجيه الاستراتيجي.

- ضعف تمويل البحوث العلمية.
- لا يقع البحث العلمي ضمن الأولويات الوطنية الملحة.
- تزايد المنافسة من الدول المجاورة ذات الموارد الضخمة.

أسئلة الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية:

1. ما آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي قد تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، وجهة العمل؟
3. ما التصور المقترح لتحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي؟

أهداف الدراسة:

استهدفت الدراسة الحالية التعرف على:

1. آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي.
2. إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي قد تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، وجهة العمل.
3. ملامح التصور المقترح لتحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي.

أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة من خلال الآتي:

1. أصبحت الحاجة إلى البحث العلمي في وقتنا الحاضر أشد منها في أي وقت مضى، حيث أصبح العالم في سباق محموم للوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعرفة الدقيقة المثمرة التي تكفل الراحة والرفاهية للإنسان وتضمن له التفوق على غيره.
2. لم يعد تعامل مؤسسات التعليم العالي مع تحقيق المزايا التنافسية ترفاً ولا خياراً مرفوضاً، بل كان ومازال وسيبقى ملزماً، وقبول مؤسسات التعليم العالي به كخيار استراتيجي ستكون بداية المسار الصحيح جودة وإبداعا وتجديداً وتغييراً.
3. الحراك الدائر بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية نحو امتلاك مسببات التفوق والتميز والرغبة الواضحة لتلك المؤسسات لرسم مكان لها بين مؤسسات التعليم العالي ذات الأداء المتميز، وهو ما يتطلب منها العمل وفقاً لمتطلبات التنافسية وآلياتها.
4. تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في طبيعة عرضها لنشاط مؤسسات التعليم العالي وفق مجموعة مفاهيم إدارية وتسويقية حديثة، وتقديم رؤية علمية جديدة، تمكّن المهتمين بهذا المجال من مقارنة النشاط البحثي لمؤسسات التعليم العالي البحرينية مع مثيلتها المحلية والإقليمية والدولية.
5. وما يزيد من أهمية هذه الدراسة أنها تتزامن مع قيام الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين بتدشين الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي 2014-2024م، التي ستدمج ضمن خطط مؤسسات البحث العلمي، ومؤسسات التعليم العالي بهدف جعل البحث العلمي مركزا لاقتصاد المجتمع البحريني، الأمر الذي يسهم في مساعدة مؤسسات التعليم العالي البحرينية في التعرف على أساليب تفعيل قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

مصطلحات الدراسة:

الميزة التنافسية: "هي التي تنشأ بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين". (Seleim, Ashour & Bontis, 2007, 790)، أو هي الجهود والإجراءات والابتكارات والضغوط وكافة الفعاليات الإدارية والتسويقية والإنتاجية والابتكارية والتطويرية التي تمارسها الجامعات من أجل الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعا في الأسواق التي تهتم بها (الوادي والزغبي، 2011، 78).

البحث العلمي: لغة يعني بذل الجهد الجاد والمستمر لإدراك الأشياء على حقيقتها أو معرفتها قدر الإمكان بطرق وأساليب علمية، واصطلاحاً يعني قيام الإنسان ببذل الجهد الجاد والنشاط المستمر مستهدفاً فهم ظواهر الطبيعة المادية والاجتماعية وغيرها لتحقيق قدر كبير من السيطرة عليها، فضلاً عن ذلك الحصول على قدر كبير من المعرفة في مختلف مجالات الحياة (علي، 2013، 35). أو هو دراسة تتسم بالدقة والموضوعية، وفق مناهج معتبرة، غايتها تحقيق أهداف حددها الباحث (الترتوري، 2010، 85).

ويعرف إجرائياً: بأنه محاولة علمية منظمة تقوم على توظيف المنهج العلمي في معالجة المشكلات التي تواجه المجتمع، وإيجاد الحل المناسب لها، وتحسين مستوى المعيشة، وإثراء الرصيد المعرفي.

الإطار النظري:

يمثل الزمن العنصر الحاسم في نجاح مؤسسات التعليم العالي في تحقيق الميزة التنافسية، حيث إن سرعة التطوير أصبحت بعداً أساسياً تتنافس من خلاله المؤسسات، وهو أكثر الركائز الأساسية التي تساعدها على تحقيق التميز والإبداع من خلال اعتماد أسلوب التطوير المتسارع يساعد مؤسسة التعليم العالي كثيراً في بناء الميزة التنافسية من خلال واحد أو أكثر من أبعاد التنافس الأربعة (الكلفة، الجودة، الوقت والمرونة) (إسماعيل، 2008، 83).

أولاً/ عناصر الميزة التنافسية وآليات بناؤها في مجال البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي:

تستطيع مؤسسات التعليم العالي تحقيق الميزة التنافسية من خلال وضع استراتيجية للتنافس مبنية على نتائج التحليل للبيئة المحيطة بها ومن خلال مقارنة مع مؤسسات التعليم العالي المحلية والإقليمية والعالمية، مما يعني إيجاد ميزة متفردة تتفوق المؤسسة بها على المنافسين (Heizer & Render, 2001, 36).

أ) عناصر الميزة التنافسية:

يمكن القول إن الميزة التنافسية تتحقق من خلال العديد من الاستراتيجيات التنافسية ويمكن توضيح ذلك من خلال الآتي:

1. **التمايز: وهي استراتيجية البحث عن التميز، والانفراد بخصائص استثنائية، وفي ضوء هذه الاستراتيجية تسعى المؤسسة إلى تكوين صورة ذهنية محببة حول خدماتها؛ نظراً لمزاياها الفريدة والصورة الحسنة بين المستفيدين والزبائن (الرقب، 2009، 55).**
2. **قلة التكاليف: وهي الاستراتيجية التي تضع المؤسسة كأقل المنتجين تكلفة في قطاع الإنتاج والخدمات وذلك من خلال الاستثمار الأمثل للموارد والإنتاج بمعايير عالمية ولكن بأقل كلفة مقارنة مع المؤسسات المنافسة مما يؤدي في النهاية إلى عوائد أكبر (الزعانين، 2010، 9).**
3. **الإبداع: وهو القدرة على جمع أو مشاركة المعلومات بغرض تطوير أفكار جديدة، واستراتيجية الإبداع تعني التجديد بوصفه إعادة تشكيل أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتقديم شيء ما جديد (Daft, 2002, 120).**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

من خلال العناصر السابقة يتضح أن الميزة التنافسية تسعى نحو تحقيق احتياجات ورغبات المستفيد من الخدمة.

ب) آليات بناء الميزة التنافسية في مجال البحث العلمي لدى مؤسسات التعليم العالي:

إن أساس أي ازدهار في القطاعات الاقتصادية والعلمية والاجتماعية يقوم على مثلث ذي ثلاثة أضلاع "التعليم العالي والبحث العلمي، وقطاعات الانتاج" وهناك علاقة وثيقة بين هذه المقومات الثلاثة (إعبيان، 2012، 56-57):

1. التعليم العالي: هو الذي يرفد مؤسسات البحث العلمي بالباحثين ويستفيد من نتائج البحث العلمي في تطوير مناهجه.
2. البحث العلمي: هو الذي يستمد الدعم الأكبر من قطاعات الإنتاج لتنفيذ مهام البحث العلمي، والتطوير يفرض تقديم الحلول العلمية والتقنية للمشكلات المطروحة من جانب قطاعات الإنتاج المختلفة، ولا يمكن تصور تحقيق قفزة نوعية في التنمية الاقتصادية بغياب التفاعل النشط والتكامل بين البحث العلمي وقطاعات الإنتاج المختلفة.
3. قطاعات الإنتاج: وهي التي توجه التعليم العالي ليلبي الاحتياجات الأساسية لقطاعات الإنتاج من الكوادر البشرية والاختصاصات العلمية بما يحقق التكامل بين العملية التعليمية، والبحث العلمي، والتنمية المستدامة.

ويعد البحث العلمي أحد المعايير الأساسية للتقدم والارتقاء الأكاديمي، لذلك نجد غالبية دول العالم قد ألزمت نفسها بضرورة تقوية ودعم توجه البحث العلمي ودعم جميع مؤسساته لاسيما مؤسسات التعليم العالي، فوضعت السياسات لتشجيعها، وذلك لقناعتها بأن مؤسسات التعليم العالي هي المحرك الأساسي في عملية التنمية (إبراهيم، 2011، 201)، وبما أن البحث العلمي أحد محاور تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي فإن هناك مؤشرات مرتبطة به تعتمد على ما يلي (الظالمي والإمارة والأسدي، 2012، 157):

1. توفر أجواء البحث العلمي وتشجيع هيئة التدريس على تنفيذ البحوث العلمية المتصلة بحاجات المجتمع وسوق العمل.
2. وجود أولوية للأبحاث العلمية الميدانية ذات المردود المادي والاقتصادي لمؤسسات المجتمع.
3. إسهام فرق العمل البحثية في خدمة قطاعات الإنتاج المختلفة بالمجتمع.
4. توفر موازنة مالية خاصة لدعم البحث العلمي ونشره.
5. توسيع دائرة العلاقات مع مؤسسات البحث العلمي المختلفة أينما وجدت.

ثانياً / أهداف البحث العلمي وآليات تطويره بمؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات تحقيق ميزتها التنافسية:

أ) أهداف البحث العلمي في ضوء متطلبات تحقيق ميزتها التنافسية:

تتحدد أهداف البحث من خلال ما يلي (مصلح وندى، 2007، 641):

1. النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً والإسهام في تنميته.
2. الاهتمام بقضايا التقدم العلمي والثقافي لمؤسسات التعليم العالي، وتطوير رسالتها الحضارية في المجتمع.
3. تعميم التلاحم والاحتكاك العلمي بين مؤسسات التعليم العالي المحلية والجامعات الأجنبية ومراكز البحوث والمؤسسات الإنتاجية المتقدمة المهتمة بقضايا البحث العلمي والتقدم الثقافي.
4. تقديم خبرات مؤسسات التعليم العالي واستشارتها ومخرجات عملياتها البحثية لمشاريع التنمية المحلية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

ب) آليات تطوير البحث العلمي في ضوء متطلبات تحقيق ميزتها التنافسية:

يمكن تطوير البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي من خلال ما يلي (الأسمري، 2010، 19-21):

- وضع استراتيجية للبحث العلمي مع مراعاة الإمكانات المادية والبشرية.
- رصد الأموال الكافية للبحث العلمي.
- إغناء المكتبات بالمصادر والمراجع العلمية.
- توجيه البحث العلمي نحو المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.
- التنسيق بين الجامعات ومراكز البحث والتطوير.
- الاهتمام بالكفاءات الوطنية في حل المشكلات التنموية.
- تشجيع المؤسسات الانتاجية والخدمية للقطاعين العام والخاص على تخصيص نسبة من الأرباح لنشاطات البحث العلمي في الجامعات والمؤسسات البحثية.
- إيجاد جماعات بحثية في كل مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي اعتماداً على التخصص الدقيق لكل باحث وخبراته السابقة، بحيث يوكل إلى كل مجموعة تحقيق أهداف بحثية محددة.
- تأكيد أهمية استمرار البحوث التي يقوم بها الباحثون وضرورة الترابط بين هذه البحوث.
- تقديم الدعم المعنوي والمادي للأساتذة الباحثين من أجل تكوين الجماعات البحثية.
- تنشيط حركة تأليف وترجمة الكتب من خلال خطة مرحلية تعد بناء على الأولويات والاحتياجات.

ج) تطوير البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي بما يحقق ميزتها التنافسية:

بعد قيام المؤسسة بتقييم أدائها بالمضاهاة المرجعية مع المؤسسات المعتمدة وتحديد الفجوات الحاصلة فضلاً عن التعرف على أسباب حصولها للعمل على معالجتها وسد فجواتها، مما يصبح لزاماً عليها اعتماد استراتيجية جديدة بتحليل كاف لبيئتها تقوم على أساس التحسين المستمر لما لها من أهمية بالغة الأثر في تحقيق ميزتها التنافسية، التي لا غنى عنها لأية إدارة تسعى إلى البقاء والنجاح والتميز، لما يُقدِّمه لإدارة المؤسسة من اقتراحات لا نهائية تساعدها على زيادة خبراتها، وترشدها إلى مواطن الضعف، وتمهد لها الطريق للقضاء عليها، وتمنحها القُدرة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، وتجعلها على درايةٍ دائمة بالمفاهيم والتطبيقات الحديثة ذات الصلة بمجالات العمل (موسى، 2011، 7).

إن المفارقة الملفتة للنظر هي أنه كلما تميزت مؤسسات التعليم العالي بمستواها العلمي ظهرت الحاجة إلى المزيد من التطوير والاستمرار في البحث عن الحقيقة والإنجاز الأفضل. وأن عدم الاهتمام بالجودة في الأداء والإنجاز يعتبر مؤشراً أكيداً على التراجع والتدهور، حيث إن أساس التطور في المجتمعات الديناميكية ينبع أصلاً من صراع قوى الإنتاج المبنية على مبدأ المنافسة التي تقوم أصلاً على تحقيق الأفضلية من خلال الجودة والابتكار وتحسين كفاءة الأداء، وبالتالي فإنه لا يمكن في مثل هذا النظام التنافسي الوصول إلى أية مراتب متقدمة إلا بالبحث والتطوير وعمليات التقويم الذاتي (محمود، 2010، 3).

وأخيراً يمكن تعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي التنافسية ومن فرص تحقيق ميزة / مزايا تنافسية في مجال البحث العلمي، ينبغي لمؤسسات التعليم العالي الاهتمام بتبني المتطلبات الآتية (الصالح، 2012، 103):

1. تبني استراتيجية مكتوبة ومعلنة للبحث العلمي في مؤسسة التعليم العالي تتكامل مع الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، وتركز هذه الاستراتيجية على التحول نحو المجتمع المعرفي.
2. تبني الشراكة البحثية المجتمعية قطاعات الإنتاج المختلفة سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وتوجيه البحث العلمي نحو تلبية متطلبات تلك الشراكة.
3. إنشاء المراكز البحثية المتخصصة والمتميزة، وتوفير كل الموارد اللازمة لها لإنتاج بحثي علمي معرفي رصين.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

4. ربط نتائج البحوث العلمية باحتياجات المجتمع المحلي والإسهام في تنميته وتطويره وحل مشكلاته.
5. تبني مفهوم العالمية، وذلك بإسهام البحث العلمي في زيادة رصيد المعرفة الإنسانية بما يعزز من مكانة مؤسسات التعليم العالي الأكاديمية والبحثية وتنافسيتها.
6. تفعيل الشراكات الاستراتيجية مع الجامعات ومراكز البحث الدولية لفتح آفاق أوسع وأرحب للبحث العلمي، وبما يعزز من قوة وموثوقية البحوث والدراسات في مؤسسات التعليم العالي منهجاً ومخرجاً.
7. تبني نظام متكامل للتميز البحثي، ومكافأة الباحثين ذوي التميز في النشاط البحثي المحلي والدولي.
8. بناء نظام جاد وذي معايير دولية لنشر البحوث في المجلات العلمية ذات الاعتراف والموثوقية للإسهام في تعزيز صورة ومكانة مؤسسات التعليم العالي وتقدمها في المعايير الأكاديمية الدولية.

ثالثاً/ واقع البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين:

نص القانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مادته الثانية إلى أنها تهدف إلى (الجريدة الرسمية، 2005، 6):

- تنمية البحث العلمي وتشجيعه ليسهم في تقدم المعرفة وتعمقها وتعزيز الإبداع والابتكار لخدمة متطلبات المجتمع.
- العمل على توثيق الروابط الثقافية والعلمية والتعليمية مع الجامعات ومعاهد التعليم العالي والهيئات والمؤسسات العلمية العربية والإسلامية والدولية.

كما نصت المادة الثالثة على أن "ينشأ مجلس للتعليم العالي يختص بالشئون المتعلقة بالتعليم العالي والبحث العلمي في الدولة ويصدر بتشكيله مرسوم ملكي"، وهو ما تم من خلال المرسوم الملكي رقم (74) لسنة 2006 (الجريدة الرسمية، 2006، 41-42)، والمرسوم رقم (35) لسنة 2011، (الجريدة الرسمية، 2011، 12-13)، والمرسوم رقم (54) لسنة 2011، (الجريدة الرسمية، 2011، 5-6)، وأخيراً المرسوم رقم (65) لسنة 2013 (الجريدة الرسمية، 2013، 5-6).

وحرصاً من وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين على إعطاء فرصة لأعضاء هيئة التدريس العاملين بمؤسسات التعليم العالي بالمملكة لإجراء بحوث علمية فقد تم تحديد النصاب التدريسي وأيضاً تم وضع حد للإشراف على الرسائل والأطروحات الجامعية ومشاريع التخرج لكل عضو حسب درجته العلمية، مع الأخذ في الاعتبار شاغلي المناصب الإدارية، كما يلي (الجريدة الرسمية، 2013، 5-6):

- الحد الأقصى للنصاب التدريسي الأسبوعي، الأستاذ (9 ساعات معتمدة) ثلاثة مقررات، الأستاذ المشارك (12 ساعة معتمدة) أربعة مقررات، الأستاذ المساعد والمدرس والمحاضر (15 ساعة معتمدة) خمسة مقررات.
- يخفض النصاب التدريسي المحدد بمقدار ثلاث ساعات معتمدة (مقرر دراسي واحد) لشاغلي المناصب الإدارية.
- يكون الحد الأقصى للإشراف على الأطروحات والرسائل الجامعية ومشاريع التخرج، الأستاذ خمس حالات، الأستاذ المشارك أربع حالات، الأستاذ المساعد والمسموح له بالإشراف ثلاث حالات.

كما يتضح من خلال تقارير مراجعة هيئة جودة التعليم والتدريب (وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي) والتي أشارت إلى (هيئة جودة التعليم والتدريب، 2010، 64-66) و (هيئة جودة التعليم والتدريب، 2009، 58):

- "لقد أبدت لجان المراجعة الملاحظات التي تشوبها بعض المخاوف بشأن كثرة عدد برامج الدراسات العليا التي تقدمها بعض الجامعات لاسيما مع افتقار البنية التحتية الملائمة لمساندة طلبة الدراسات العليا. وعلى سبيل المثال يتوافر للطلبة اطلاع محدود على الدوريات والمجلات العلمية، ويتوافر للمشرفين وقت محدود لمساعدة طلبة الدراسات العليا بسبب كثرة أعباء التدريس، بل إنهم قد لا يكون هم أنفسهم باحثين نشطين، كما تعتبر نسبة توافر أجهزة الحاسوب للطلبة ضعيفة، وفي كثير من الحالات تتوافر مختبرات بموارد غير كافية".

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

- كما أشار التقرير إلى: " على الرغم من أن اللجان لم تحصل على أي دليل عن توافر خطط البحوث واستراتيجيات تنفيذها، فإنها استشعرت الإدراك المتزايد من قبل الإدارات تجاه حاجة المؤسسات إلى إجراء البحوث، وهناك عدد من الباحثين النشطين تقدم الجامعات الدعم لهم ولكن بطريقة عشوائية، ومع أن اللجان وجدت أن الجامعات قد ضمنت الميزانية النص على مخصصات مالية لبحوث السنة الأكاديمية القادمة- تماشياً مع أنظمة مجلس التعليم العالي- لكنها لم تجد دليلاً على توافر خطط إدارة البحوث الشاملة التي تتضمن تنفيذ ومراجعة ومراقبة آليات البحوث، لذا يجب على المؤسسات إعداد وتنفيذ هذه الخطط لمواكبة بيانات رؤيتها ورسالتها.
- إضافة إلى ما سبق فقد أشار تقرير وحدة مراجعة أداء مؤسسات التعليم العالي الذي عرض النتائج التراكمية لعمليات مراجعة الجودة المؤسسية للعامين (2008-2010م) إلى أنه لم تحصل أية مؤسسة تعليمية على أية تزكية في مجال البحوث، مما ينم على تدني مستويات التطوير في هذا المجال، حيث أصدرت اللجان 27 توصية في مجال البحوث، وعلى الرغم من أن جميع المؤسسات التعليمية أقرت بأن البحوث إحدى مهامها الرئيسية التي تحتاج إلى تطوير، فإن القليل منها قام بإعداد الخطط والسياسات المتعلقة بالبحوث، التي تضمن توفير الوقت المناسب، وتقديم الدعم الملائم، وتخصيص الموارد الكافية لهيئة التدريس لإجراء البحوث بيد أنه لم تحدد أي من هذه المؤسسات المجالات البحثية التي تتناسب وطبيعة كل مؤسسة، ما من شأنه أن يسهم في بدء تأسيس الثقافة المستدامة للبحوث (هيئة جودة التعليم والتدريب، 2010، 66).
- كما أكد تقرير هيئة جودة التعليم والتدريب الصادر عام 2011 على نفس النتائج السابقة (هيئة جودة التعليم والتدريب، 2011، 68).

من خلال ما سبق يتضح اهتمام وزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين بمجال البحث العلمي وتنشيطه في مؤسسات التعليم العالي وذلك من سن التشريعات التي تشجع هذا المجال، كما يرجع الباحث ما تم عرضه في تقارير هيئة ضمان جودة التعليم والتدريب بمملكة البحرين من ضعف نشاط البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، أن معظم مؤسسات التعليم العالي بالمملكة تتبع القطاع الخاص، حيث يتركز اهتمام القائمين عليها نحو تحقيق أكبر قدر من الربح، وهذا ما يبرر ضعف الإنفاق على البحث العلمي بهذه المؤسسات.

ويمكن بيان مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين من خلال الجداول الآتية: (الملا عبدالله، 2007، 267-269) (موقع مجلس التعليم العالي بمملكة البحرين).

جدول (1): مؤسسات التعليم العالي الحكومية التي تزاول أنشطتها بدعم من حكومة مملكة البحرين

م	اسم المؤسسة التعليمية	سنة التأسيس
1	جامعة البحرين	1978
2	بوليتكنيك البحرين	2008
3	كلية العلوم الصحية	1976
4	الكلية الملكية للشرطة	2004
5	معهد البحرين للتدريب	1992
6	جامعة الخليج العربي	1979

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

جدول (2): مؤسسات التعليم العالي الخاصة (قائمة بذاتها) بمملكة البحرين وبداية الدراسة بكل منها

م	اسم المؤسسة	تاريخ بدء الدراسة
1	جامعة (AMA) الدولية	سبتمبر 2002
2	كلية البحرين الجامعة	سبتمبر 2002
3	الجامعة الخليجية	أكتوبر 2002
4	الجامعة الأهلية	فبراير 2003
5	الجامعة العربية المفتوحة فرع مملكة البحرين	فبراير 2003
6	جامعة العلوم التطبيقية	سبتمبر 2004
7	جامعة البحرين الطبية	أكتوبر 2004
8	الجامعة الملكية للبنات	سبتمبر 2005
9	جامعة المملكة	سبتمبر 2004
10	كلية طلال أبو غزالة الجامعية للأعمال	سبتمبر2012

الدراسات السابقة:

أولاً/ دراسات تناولت الميزة التنافسية:

دراسة Obeidat (2005): استهدفت الدراسة التعرف على أثر العولمة، والتكنولوجيا، والمنافسة على مؤسسات التعليم العالي، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث التربوي المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيراً توصلت الدراسة إلى أن الجامعات في جميع أنحاء العالم تشهد وتخضع لضغوط متزايدة أنشأتها ديناميات العولمة، والتكنولوجيا، وزيادة المنافسة.

دراسة الربابعة (2006): استهدفت الدراسة التعرف على أساليب تحقيق الميزة التنافسية للجامعة الأردنية كمنظمة عامة تعليمية من خلال سياساتها في إدارة مواردها البشرية، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (425) عضو هيئة تدريس بالجامعة الأردنية، وأخيراً توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها: توافر جميع سياسات إدارة الموارد البشرية في الجامعة الأردنية، ودور هذه السياسات في تحقيق الميزة التنافسية للجامعة الأردنية.

دراسة Wilson وMeyer (2010): استهدفت الدراسة تسليط الضوء على كيفية تحقيق الوضع التنافسي لمؤسسات التعليم العالي من خلال البرامج الأكاديمية والخدمات الجامعية من خلال إجراء تحليل لمواقع ويب للعديد من مؤسسات التعليم العالي. باستخدام المعلومات الواردة في البحوث/ الدكتوراه، والماجستير، والبكالوريوس، وكليات المجتمع عبر 40 ولاية.

دراسة محمد (2010): استهدفت الدراسة التعرف على دور رأس المال الفكري في التأثير على إدارة المعرفة لدى الموارد البشرية وتأثير ذلك على نجاح الجامعات وتميزها، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى: وجود تأثير لمكونات رأس الفكري ومراحل إدارة المعرفة في التميز الإداري بالجامعات المصرية.

دراسة الوادي والزغبي (2011): استهدفت الدراسة إلى حث الجامعات عموماً على دراسة وتفحص إدارة الجودة الشاملة ومستلزماتها في تحقيق المزايا التنافسية، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على عينة قوامها (120) فرد، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: على الجامعات الأردنية استثمار مزايا التطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق المزايا التنافسية من خلال تحقيق خدمات التعليم بالجودة المناسبة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

دراسة أبوغبن (2012): استهدفت الدراسة التعرف على دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في المجالات: الكفاءة المتميزة، والإبداع والابتكار، وجودة الخدمة التعليمية والاستجابة لرغبات الأكاديميين، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على 298 من الموظفين الأكاديميين المتفرغين في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية حول تطبيق التعليم الالكتروني في الجامعات الفلسطينية وبين تعزيز الميزة التنافسية.

دراسة الصالح (2012): استهدفت الدراسة بشكل عام التعرف على مفاهيم ومجالات واستراتيجيات بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (206) عضو هيئة تدريس بست جامعات حكومية، وتوصلت الدراسة إلى إدراك أعضاء مجالس الجامعات الحكومية السعودية مفهوم الميزة التنافسية بصورة مرتفعة جداً.

دراسة إسماعيل (2013): استهدفت الدراسة الإسهام في رفع مستوي أداء الجامعات المصرية من خلال دراسة وتحليل الواقع الحالي للقدرة التنافسية للجامعات المصرية الحكومية والخاصة، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج المقارن، والمقابلة المقننة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (274) عضو هيئة تدريس في الجامعات الحكومية و (189) عضو هيئة تدريس في الجامعات الخاصة، وتوصلت الدراسة إلى أن المعرفة تؤثر في قيمتها الاقتصادية، وتسهم في زيادة فعالية المنظمة وزيادة قدرتها التنافسية في ظل اقتصاد المعرفة.

دراسة فرغلي (2013): استهدفت الدراسة استثمار الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية بكلية التربية الرياضية بنات جامعة الإسكندرية، ولتحقيق ذلك استخدمت الباحثة المنهج الوصفي "أسلوب دراسة الحالة"، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على عينة قوامها (45) من العاملين بالكلية، وتوصلت الدراسة إلى دعوة وزارة التعليم العالي للاهتمام بإدارة واستثمار رأس المال الفكري والحفاظ عليه وتطويره بوصفه مورداً استراتيجياً بمنح الكليات الميزة التنافسية وإنشاء صندوق لتنمية الموارد البشرية تابع لكل جامعة مصرية.

ثانياً / دراسات تناولت البحث العلمي:

دراسة علي (2003): استهدفت الدراسة التعرف على سبل مواجهة البحث التربوي المقارن لتحديات العولمة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيراً قدمت الدراسة تصورا مقترحا لمواجهة البحث التربوي المقارن لتحديات العولمة.

دراسة القصبي (2003): استهدفت الدراسة ابراز بعض الخبرات العالمية المعاصرة في استثمار نتائج البحث العلمي، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث التربوي المرتبطة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: انخفاض مصادر لتمويل البحث العلمي داخل الجامعة، كما قدمت الدراسة تصور لدور الجامعة في تطوير واستثمار البحث العلمي.

دراسة مصلح وندى (2007): استهدفت الدراسة التعرف على واقع البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (57) مشرفاً ومشرفة، وتوصلت الدراسة إلى أن مدى إسهام جامعة القدس المفتوحة في البحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة كان مرتفعاً.

دراسة حسيني (2009): استهدفت الدراسة إبراز الحاجة إلى إنشاء مراكز للتميز البحثي بالجامعات المصرية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي ومنهج تحليل النظم، من خلال تحليل أدبيات البحث التربوي المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيراً قدمت الدراسة تصور مقترح لإنشاء مراكز للتميز البحثي في بالجامعات المصرية من خلال رؤية مقترحة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

دراسة عبدالقادر (2010): استهدفت الدراسة التعرف على أهمية البحث التربوي ودوره في التعليم والسياسة التعليمية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيراً قدمت الدراسة نماذج تفعيل دور البحث التربوي في السياسة التعليمية.

دراسة الأغا وبدير (2011): استهدفت الدراسة التعرف على دور البحث العلمي في نقل وتوطين التكنولوجيا، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث المرتبطة بموضوع الدراسة، وأخيراً قدمت الدراسة بعض المقترحات التي تجعل البحث العلمي فاعلاً ومؤثراً في مختلف جوانب الحياة العربية.

دراسة Ghanem وآخرون (2011): استهدفت الدراسة التعرف على واقع البحث العلمي بجامعتي مؤته وإربد بالأردن، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (438) طالباً وطالبة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة توظيف البحث العلمي في المؤسسات التعليمية والمراكز البحثية جاء بدرجة متوسطة.

دراسة الطائي (2012): استهدفت الدراسة تجسيد أهمية ضمان جودة البحوث العلمية، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي من خلال تحليل أدبيات البحث التربوي المرتبطة بموضوع الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها: أن نظام البحث العلمي الحالي يعاني من العديد من نقاط الضعف.

دراسة المطيري (2012): استهدفت الدراسة التعرف على استجابات القيادات الجامعية في الجامعات السعودية نحو جاهزية الجامعات للتحول نحو جامعات بحثية في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على (527) قائداً أكاديمياً، وأخيراً قدمت الدراسة تصورا مقترحا يوفر آليات وأسس إرشادية لتحول الجامعات السعودية إلى جامعات بحثية.

دراسة خلف وجامغ ومولي (2013): استهدفت الدراسة تحليل واقع استخدام المكتبة الافتراضية العلمية العراقية في معهد بحوث التدريسين لمعهد الإدارة / الرصافة، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على رؤساء الأقسام العلمية في معهد الإدارة / الرصافة، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: نسبة التغيير في إعداد البحوث العلمية كانت إيجابية مما أعطى مؤشراً على دور وأهمية المكتبة الافتراضية في توفير المصادر الإلكترونية التي يحتاجها الباحثون في بحوثهم.

دراسة الطيب (2013): استهدفت الدراسة التعرف على واقع البحث العلمي في الوطن العربي، ولتحقيق ذلك استخدمت الدراسة المنهج الوصفي والاستبانة أداة للدراسة الميدانية تم تطبيقها على عينة قوامها (120) أستاذاً جامعياً من الجامعات الليبية، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: أن التركيز على التمويل أو الإنفاق يعد جانباً مهماً لضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي.

دراسة الريماوي وكردي (2015): استهدفت الدراسة التعرف على معوقات البحث العلمي في الكليات الإنسانية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي، والاستبانة أداة للدراسة الميدانية، تم تطبيقها على (63) عضو هيئة تدريس، وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها: وجود مشكلات كبيرة تعيق قيام أعضاء هيئة التدريس بإجراء البحوث العلمية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

التعليق على الدراسات السابقة:

1. **الدراسات التي تناولت الميزة التنافسية :**

- **اتفقت الدراسات السابقة على أن الجامعات في جميع أنحاء العالم تشهد وتخضع لضغوط متزايدة أنشأتها ديناميات العولمة والتكنولوجية وزيادة المنافسة.**
- **استثمار مزايا التطبيق السليم لمستلزمات إدارة الجودة الشاملة بمؤسسات التعليم العالي كأداة لتحقيق المزايا التنافسية.**
- **استخدمت جميع الدراسات المنهج الوصفي، كما أن معظم الدراسات استخدمت الاستبانة أداة للدراسة الميدانية، ولكن هناك دراسات اعتمدت على تحليل أدبيات البحث المرتبطة بموضوع الدراسة (Obeidat, 2005)، ودراسات استخدمت المنهج المقارن والمقابلة أداة للدراسة الميدانية (إسماعيل، 2013).**

2. **الدراسات التي تناولت البحث العلمي:**

- **اتفقت الدراسات السابقة على أن التركيز على التمويل أو الإنفاق يعد جانباً مهماً لضمان جودة البحث العلمي.**
- **أهمية المكتبة الافتراضية في توفير المصادر الإلكترونية التي يحتاجها الباحثون في بحوثهم.**
- **اتفقت الدراسات السابقة إلى وجود مشكلات تعيق البحث العلمي.**
- **قدمت بعض الدراسات آليات مقترحة لتحويل الجامعات إلى جامعات بحثية، أو إنشاء مراكز للتميز البحثي في بالجامعات**
- **استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي.**
- **معظم الدراسات استخدمت الاستبانة أداة للدراسة الميدانية، لكن هناك دراسات اعتمدت تحليل أدبيات البحث المرتبطة بموضوع الدراسة (على، 2003)، (القصبي، 2003).**

وفي حدود علم الباحث لم تتطرق دراسة إلى الربط بين متغيرات الدراسة الحالية (الميزة التنافسية، والبحث العلمي) في مجال التعليم العالي، ولذلك يرى الباحث أن هذه الدراسة جاءت مكملة للدراسات التي أجريت في هذا الميدان.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة :

لكى تحقق الدراسة الحالية أهدافها استخدام الباحث المنهج الوصفي الذي يعتمد عليه الباحثون في الحصول على معلومات وافية ودقيقة، تصور الواقع الاجتماعي، ويمكن تحليلها وتفسيرها ومن ثم الخروج باستنتاجات منها، بغية تحسين الأداء والأوضاع (قنديلجي، 2008، 129-130)، وقد قام الباحث بتوظيف هذا المنهج من خلال دراسة نظرية يتم من خلالها استعراض عناصر الميزة التنافسية وآليات بناؤها في مجال البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي، وأهداف البحث العلمي وآليات تطويره بمؤسسات التعليم العالي في ضوء متطلبات تحقيق ميزتها التنافسية، وواقع البحث العلمي بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين.

وتجيب الدراسة الميدانية عن الأسئلة الآتية :

- **ما آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي؟**
- **هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، وجهة العمل؟**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

ويمكن الإجابة عن الأسئلة السابقة في الآتي:

أ) هدف الدراسة الميدانية: تحديد آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي.

ب) أداة الدراسة الميدانية: لتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث الاستبانة أداة للدراسة الميدانية التي تم تصميمها في شكلها النهائي كالآتي:

جدول (3): الاستبانة حسب المحاور وعدد عبارات كل محور

م	المحور	عدد العبارات	
		من	إلى
1	الدعم الأكاديمي للبحث العلمي	1	8
2	الدعم المادي للبحث العلمي	9	17
3	الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي	18	22
4	الدعم المجتمعي للبحث العلمي	23	26

ج) صدق الاستبانة وثباتها: قام الباحث بعرض الاستبانة بعد إعدادها بشكل مبدئي على مجموعة من المحكمين للتأكد من السلامة العلمية من حيث: المضمون والصياغة، وتحقيقها للغرض الذي صممت من أجله، وإبداء ما يرونه من ملحوظات تتعلق بالتعديل أو الحذف أو الإضافة، ثم قام بتعديل الاستبانة في ضوء المقترحات – وللتحقق من ثبات الاستبانة قام الباحث بتطبيقها على عينة قوامها (15)، ثم قام الباحث بحساب معامل الثبات باستخدم معامل "ألفاكرونباخ" وجاءت قيمة ألفا تساوي (0.832) وهذه إشارة إلى ارتفاع ثبات الاستبانة وإمكانية تحقيقها للهدف الموضوعة من أجله، مما يؤدي إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند التطبيق.

د) عينة الدراسة: تكونت عينة الدراسة من (137) عضو هيئة تدريس عاملين بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين مقسمين حسب المتغيرات الآتية:

جدول (4): حجم عينة الدراسة حسب الدرجة العلمية

الرتبة الوظيفية	العدد	%
أستاذ مساعد	68	49.6
أستاذ مشارك	52	37.9
أستاذ	17	12.5
الإجمالي	137	100

جدول (5): حجم عينة الدراسة حسب جهة العمل (حكومي، خاص)

م	الجامعة	التبعية	استمارات تم توزيعها	استمارات تم تجميعها	%	استمارات مفقودة	%
1	جامعة البحرين	حكومية	45	36	80	9	20
2	جامعة الخليج العربي	حكومية	23	18	78	5	22
3	الجامعة الخليجية	خاصة	25	23	92	2	8
4	الجامعة الأهلية	خاصة	17	13	76	4	24
5	الجامعة العربية المفتوحة	خاصة	22	15	68	7	32

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

6	جامعة العلوم التطبيقية	خاصة	28	19	67	9	33
7	الجامعة الملكية للبنات	خاصة	6	4	66	2	34
8	جامعة المملكة	خاصة	12	9	75	3	25
	الجملة		178	137	77	41	23

يتضح من الجدول (5) أن حجم عينة الدراسة (137) عضو هيئة تدريس وهو عدد الاستبانات التي تم تجميعها من أصل (178) استمارة تم توزيعها أي بنسبة (77)، وفاقد (41) استمارة أي بنسبة (23).

جدول (6): المقياس الثلاثي لتحديد درجة الموافقة على كل عبارة من عبارات الاستبانة

درجة الموافقة	القيمة (الوزن)	مدى الموافقة	
		من	إلى
كبيرة	3	2.34	3
متوسطة	2	1.67	2.33
ضعيفة	1	1	1.66

هـ) تحليل نتائج الدراسة الميدانية:

آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي:

1) تحقيق الدعم الأكاديمي للبحث العلمي:

جدول (7): استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي (تحقيق الدعم الأكاديمي)

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الوزني	الاستجابة	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
1	وجود خطة استراتيجية للبحث العلمي وارتباطها بالتوجهات القومية واحتياجات المجتمع المحلي.	ت	121	13	3	2.86	كبيرة	1
		%	88	9	3			
2	حجم الأعباء الأكاديمية والإدارية لعضو هيئة التدريس بما يعطيهم الوقت الكافي لاجراء بحوث علمية.	ت	116	11	10	2.8	كبيرة	5
		%	85	8	7			
3	قواعد تنظيم حقوق الملكية الفكرية.	ت	106	16	15	2.66	كبيرة	8
		%	77	12	11			
4	اللوائح والأنظمة الخاصة بتطبيق مبادئ الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وفق التوصيف الوظيفي والأعراف العلمية.	ت	119	12	6	2.82	كبيرة	4
		%	87	9	4			
5	وجود ميثاق أخلاقي للبحث العلمي يحتوي على الضوابط والمعايير المحلية والدولية ذات العلاقة.	ت	113	16	8	2.76	كبيرة	6
		%	82	12	6			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

6	استضافة بعض الخبراء من جامعات أخرى لبحث مدى المشاركة البحثية معهم.	ت	111	11	15	2.7	كبيرة	7
		%	81	8	11			
7	وجود دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس للتدريب على مهارات البحث العلمي.	ت	117	15	5	2.82	كبيرة	3
		%	85	11	4			
8	وجود مركز متخصص للبحث العلمي، لنشر وتحكيم الأبحاث والمجلات المتخصصة.	ت	120	13	4	2.85	كبيرة	2
		%	88	9	3			
	المتوسط العام					2.78	كبيرة	1

يتضح من الجدول (7) موافقة عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي وبالتحديد ما يتعلق بمحور الدعم الأكاديمي للبحث العلمي، حيث انحصر المتوسط الوزني لجميع العبارات بين (2.86) إلى (2.66) وبمتوسط وزني عام لجميع العبارات (2.78) أي بدرجة موافقة كبيرة، كما حصل المحور بشكل عام على الترتيب الأول بين محاور الدراسة الميدانية مما يؤكد أهمية الدعم الأكاديمي من قبل إدارة مؤسسات التعليم العالي لمنتسبيها من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، كما يبين الجدول (7) ترتيب المقترحات الخاصة آليات تحقيق الميزة التنافسية الممكن اتباعها بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال الدعم الأكاديمي للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حسب المتوسط الوزني، حيث إن اكتشاف الباحث للمعرفة والبحث عن الحقيقة يعتمد على التسهيلات التي يلقاها بالإضافة إلى المناخ العلمي الذي يحيط به، وقدرته على التمتع بالحرية الأكاديمية التي تكسبه اياها مؤسسات التعليم العالي.

2) تحقيق الدعم المادي للبحث العلمي:

جدول (8): استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي (تحقيق الدعم المادي)

م	العبارة	درجة الاستجابة				المتوسط الوزني	الاستجابة	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
9	حجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي نسبة إلى الميزانية العامة للجامعة.	ت	109	15	13	2.70	كبيرة	6
		%	85	11	9			
10	إسهام الجامعة في تكاليف نشر الأبحاث والكتب والرسائل العلمية.	ت	111	11	15	2.70	كبيرة	7
		%	81	8	11			
11	وجود منح بحثية وبعثات خارجية على نفقة الجامعة.	ت	112	11	14	2.72	كبيرة	4
		%	82	8	10			
12	أساليب توزيع الميزانية المخصصة للبحث العلمي على كافة التخصصات بالجامعة.	ت	111	12	14	2.70	كبيرة	8
		%	81	9	10			
13	اجراءات تمويل المشاريع البحثية، والخطة الزمنية للبت بها تبعاً لأسباب علمية وموضوعية مقنعة.	ت	111	16	10	2.74	كبيرة	2
		%	81	12	7			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

14	مشاركة الجامعة في تمويل المسابقات البحثية بين الجامعات.	ت	105	19	13	2.67	كبيرة	9
		%	77	14	9			
15	توافر حاضن تكنولوجي بالجامعة مهمته تفعيل نتائج البحوث العلمية إلى ثروة اقتصادية.	ت	117	18	2	2.83	كبيرة	1
		%	86	13	1			
16	أساليب الجامعة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على انجاز بحوث علمية بصورة فردية ومشتركة.	ت	113	13	11	2.74	كبيرة	3
		%	83	9	8			
17	مشاركة الجامعة في مشروعات بحثية ممولة من مؤسسات بحثية محلية وإقليمية وعالمية.	ت	111	12	14	2.71	كبيرة	5
		%	81	9	10			
	المتوسط العام					2.72	كبيرة	2

يتضح من الجدول (8) موافقة عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي وبالتحديد ما يتعلق بمحور الدعم المادي للبحث العلمي، حيث انحصر المتوسط الوزني لجميع العبارات بين (2.83) إلى (2.67) وبمتوسط وزني عام لجميع العبارات (2.72) أي بدرجة موافقة كبيرة، كما حصل المحور بشكل عام على الترتيب الثاني بين محاور الدراسة الميدانية مما يؤكد أهمية الدعم المادي من قبل إدارة مؤسسات التعليم العالي لمنتسبيها من اعضاء هيئة التدريس والباحثين، كما يبين الجدول (8) ترتيب المقترحات الخاصة آليات تحقيق الميزة التنافسية الممكن اتباعها بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال الدعم المادي للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حسب المتوسط الوزني، حيث يحتاج البحث العلمي إلى تمويل عال لاسيما في ميادين التكنولوجيا والعلوم الطبيعية، وهذه الأموال تعتبر ضرورية لشراء المعدات وإقامة المختبرات، لذا لابد من توفير التمويل الكافي للإنفاق على البحوث العلمية ودعمها بمؤسسات التعليم العالي، من خلال تيسير إجراءات الحصول على الأموال المطلوبة بعيداً عن الروتين والتعقيد في إجراءات الصرف.

3) تحقيق الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي:

جدول (9): استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي (تحقيق الدعم التكنولوجي والمعلوماتي)

م	العبارة		درجة الاستجابة			المتوسط الوزني	الاستجابة	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
18	توافر قاعدة بيانات محدثة وفعالة تربط الباحثين داخل الدولة وخارجها.	ت	106	20	11	2.69	كبيرة	5
		%	77	15	8			
19	وجود محركات بحثية تسمح بالحصول على الرسائل والبحوث العلمية بواسطة الشبكة العنكبوتية.	ت	107	16	14	2.56	كبيرة	7
		%	78	12	10			
20	وجود شبكة معلومات ذات تقنية عالية الجودة لاستخدامات الباحثين.	ت	111	12	14	2.71	كبيرة	4
		%	81	9	10			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

21	ملائمة المكتبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتوافر التجهيزات المناسبة، والمراجع والدوريات الكافية والحديثة، وخدمات الطباعة والتصوير بأسعار مناسبة.	ت	103	19	15	2.64	كبيرة	6
		%	75	14	11			
22	توفر المكتبات الإلكترونية المتطورة والتي تحتوي على المراجع الحديثة والمترجمة.	ت	114	17	7	2.8	كبيرة	1
		%	83	12	5			
23	التطوير المستمر للموقع الإلكتروني للجامعة بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والاحصاءات التي يستفيد منها الباحثين	ت	117	12	8	2.79	كبيرة	2
		%	85	9	6			
24	ملائمة المعامل والورش للنشاط البحثي من حيث الوسائل/ الخامات والمواد/مستلزمات تشغيل المعامل/ الإضاءة /التهوية.	ت	113	14	10	2.75	كبيرة	3
		%	83	10	7			
	المتوسط العام					2.71	كبيرة	4

يتضح من الجدول (9) موافقة عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي وبالتحديد ما يتعلق بمحور الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي، حيث انحصر المتوسط الوزني لجميع العبارات بين (2.8) إلى (2.56) وبمتوسط وزني عام لجميع العبارات (2.71) أي بدرجة موافقة كبيرة، كما حصل المحور بشكل عام على الترتيب الرابع (الأخير) بين محاور الدراسة الميدانية رغم أهمية الدعم التكنولوجي والمعلوماتي من قبل إدارة مؤسسات التعليم العالي لمنتسبيها من أعضاء هيئة التدريس والباحثين، كما يبين الجدول (9) ترتيب المقترحات الخاصة آليات تحقيق الميزة التنافسية الممكن اتباعها بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حسب المتوسط الوزني، ومن هنا كانت الحاجة ملحة نحو تزويد أعضاء هيئة التدريس والباحثين بمؤسسات التعليم العالي باستمرار بكل ما يستجد من أنواع المعرفة، لأن مثل هذه المعرفة من شأنها أن تجعله قادراً على اللحاق بالتطور العلمي في الميدان الذي يبحث فيه.

4) **تحقيق الدعم المجتمعي للبحث العلمي:**

جدول (10): استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي (تحقيق الدعم المجتمعي)

م	العبارة	درجة الاستجابة				المتوسط الوزني	الاستجابة	الترتيب
			كبيرة	متوسطة	ضعيفة			
25	توفير فرص للقطاع الخاص للاستثمار في البحث العلمي وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع المحلي.	ت	108	21	8	2.73	كبيرة	2
		%	79	15	6			
26	الإسهام في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.	ت	115	19	3	2.82	كبيرة	1
		%	84	14	2			

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

27	طرح موضوعات تهم المجتمع للبحث والدراسة من خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي وتحديد احتياجاته.	ت	102	22	13	2.65	كبيرة	5
		%	75	16	9			
28	تعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي من خلال تواصل الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي.	ت	111	15	11	2.73	كبيرة	3
		%	81	11	8			
29	وجود حملات اعلامية لتوعية وإقناع المجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحوث وجدواها ودور الجامعات في إنتاجها	ت	112	12	13	2.72	كبيرة	4
		%	82	9	9			
	المتوسط العام					2.73	كبيرة	3

يتضح من الجدول (10) موافقة عينة الدراسة وبدرجة كبيرة على آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي وبالتحديد ما يتعلق بمحور الدعم المجتمعي للبحث العلمي، حيث انحصر المتوسط الوزني لجميع العبارات بين (2.82) إلى (2.65) وبمتوسط وزني عام لجميع العبارات (2.73) أي بدرجة موافقة كبيرة، كما حصل المحور بشكل عام على الترتيب الثالث بين محاور الدراسة الميدانية مما يؤكد على أهمية الدعم المجتمعي من قبل القائمين على مؤسسات المجتمع المحلي مع إدارة مؤسسات التعليم العالي لمنتسبي الجامعات من السادة أعضاء هيئة التدريس والباحثين، كما يبين الجدول (10) ترتيب المقترحات الخاصة آليات تحقيق الميزة التنافسية الممكن اتباعها بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال الدعم المجتمعي للبحث العلمي من وجهة نظر عينة الدراسة حسب المتوسط الوزني.

ويري الباحث الحاجة الملحة لتحقيق الدعم المجتمعي للبحث العلمي النوعي المنشود من خلال تضافر الجهود بين القطاع العام (الحكومي) والخاص (الشركات) في دفع عجلة البحث العلمي النوعي المنشود في مؤسسات التعليم العالي من أجل التنمية بكامل مشروعاتها التنموية، حيث يعد الدعم المجتمعي أحد المحاور المهمة لوضع الآليات العملية للإنفاق على البحث العلمي، وإيجاد الشراكة الفعلية بين القطاع العام، والخاص، ومؤسسات التعليم العالي في سبيل الإرتقاء بجودة نوعية إنتاج البحث العلمي.

جدول (11): ترتيب مجالات تحقيق الميزة التنافسية لمؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي حسب الأهمية

م	المجال	الترتيب
1	مجال الدعم الأكاديمي للبحث العلمي	الأول
2	الدعم المادي للبحث العلمي	الثاني
3	الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي	الرابع
4	الدعم المجتمعي للبحث العلمي	الثالث

التحقق من إمكانية وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي تعزى لمتغيري الدرجة العلمية، وجهة العمل:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

جدول (12): تحليل التباين بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية

المحاور	مصدر التباين	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (f)	الدلالة
الدرجة الكلية	بين المجموعات	5.51	2	0.132	غير دالة
	داخل المجموعات	41.80	102		

من الجدول (12) يتضح أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين حول المحاور المتعلقة بمجال البحث العلمي تعزى لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، وهذا يدل على قبول كافة المقترحات الخاصة بتحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي.

جدول (13): دلالة الفروق بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي تعزى لمتغير جهة العمل (حكومي-خاص)

المحاور	جهة العمل	متوسط المربعات	درجات الحرية	قيمة (t)	الدلالة
الدرجة الكلية	مؤسسات تعليم عالي حكومية	75.47	103	1.53	غير دالة
	مؤسسات تعليم عالي خاصة	73.56			

من الجدول (13) يتضح أنه لا توجد فروق دالة إحصائياً بين استجابات عينة الدراسة حول آليات تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين حول المحاور المتعلقة بمجال البحث العلمي تعزى لمتغير جهة العمل أي العاملين بمؤسسات التعليم العالي الحكومية ومؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين، وهذا يدل على قبول كافة المقترحات الخاصة بتحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي في مجال البحث العلمي.

التصور المقترح لتحقيق الميزة التنافسية بمؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي:

يساعد التقويم المستمر لأداء مؤسسات التعليم العالي على اكتشاف فرص التحسين المستمر التي تمنحها مزايا تنافسية في أسواقها لاسيما ما يتعلق بمجال البحث العلمي، فمن خلال آليات تحقيق الميزة التنافسية يمكن دفع مؤسسات التعليم العالي إلى تبني الأفكار الجديدة، والنظم التي تهدف إلى التطوير المستمر، وأيضًا، يمكن التعرُّف على الأساليب الحديثة لتحقيق التحسين المستمر في الأداء بما يحقق الإرتقاء بواقع البحث العلمي وتوظيفه في خدمة المجتمع البحريني والخليجي والعربي.

أ) منطلقات التصور المقترح:

1. **البحث العلمي ضرورة وأولوية وطنية وقومية وأخلاقية وإنسانية.**
2. **يتطلب تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي دعم الإدارة العليا مادياً وماليا وبشرياً، وهذا يعد المرتكز المفتاحي الأهم لإنجاح العملية، كما أن الاستقامة ونزاهة القصد والتقيد بأخلاقيات البحث العلمي شروط ضرورية يحتم على فريق العمل الالتزام بها، وقبل ذلك ينبغي توفر رغبة في تقبل الحقائق غير الجيدة عن أداء المؤسسة عند تشخيص مقدار الفجوة التي تتخلف بها قياساً بالمؤسسة الانموذجية التي تقارن بها.**
3. **تحقيق الميزة التنافسية في مجال البحث العلمي في الوقت الحالي لا تعتبر فرصة في حد ذاتها بقدر ما هي تهديد لأن المؤسسة التعليمية التي تحقق هذا التميز تصبح محل اهتمام كل المنافسين للوصول إليها وتحقيق هذا التميز أو التفوق، وعليه فإن مؤسسات التعليم العالي بحاجة للعمل على التحسين أو التجديد والتطوير المستمر وذلك بغرض امتلاك مزايا تنافسية حقيقية غير قابلة للتقليد والمحاكاة.**

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

ب) أهداف التصور المقترح:

1. تشجيع مؤسسات التعليم العالي البحرينية لتقويم أدائها البحثي، بهدف تحسينه وتطويره من خلال المقارنة مع الجامعات العالمية أو العربية ذات الأداء البحثي الأفضل، والاستفادة من تجاربهم بهذا المجال، والوقوف على أوجه القوة والقصور في أداء مؤسسات التعليم العالي البحرينية في مجال البحث العلمي، ومحاولة تعزيز أوجه القوة ومعالجة أوجه القصور.
2. دعم وجود فهم مشترك لجهود التميز لخلق ثقافة عامة تقدر التميز في مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين، من خلال الإبداع في مجال البحث العلمي.
3. تحقيق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين واستدامتها، باستخدام الفلسفات العامة للميزة التنافسية، لكن بمحتوى استراتيجي مختلف عما هو في القطاع التجاري الخاص، يعكس رسالة المؤسسة وأهدافها، ويعتمد على إجراء تحسينات وتميز في كافة أنشطة مؤسسات التعليم العالي وخاصة البحث العلمي.
4. مساعدة مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين على احتلال مركز الريادة في مجال البحث العلمي، من خلال امتلاك آليات التميز البحثي لمواجهة المنافسة الحادة في هذا المجال (التي تعددت أشكالها وأسلحتها التنافسية).
5. صياغة خطة استراتيجية للارتقاء بالبحث العلمي وفق معايير عالمية تحدد أهدافه ومنطلقاته واتجاهاته الرئيسية وتأخذ بنظر الاعتبار متطلبات القطاعات الاقتصادية واستراتيجية التنمية الوطنية ومشاكل المجتمع الرئيسية، مع إعادة تقييم هذه الاستراتيجية ومراجعة سياسة البحث العلمي بشكل دوري وإشراك مؤسسات التعليم العالي بالمملكة في عملية التقييم والمراجعة، على أن تكون هناك أيضاً آليات للتقييم الذاتي للأداء البحثي لمؤسسات التعليم العالي بالمملكة وجدوى البرامج التي تقدمها.

ج) آليات تنفيذ التصور المقترح:

تتحقق الميزة التنافسية لدى مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين في مجال البحث العلمي من خلال الآليات الآتية:

1. مجال الدعم الأكاديمي للبحث العلمي

- وجود خطة استراتيجية للبحث العلمي وارتباطها بالتوجهات القومية واحتياجات المجتمع المحلي.
- وجود مركز متخصص للبحث العلمي، لنشر وتحكيم الأبحاث والمجلات المتخصصة.
- وجود دورات تدريبية وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس للتدريب على مهارات البحث العلمي.
- اللوائح والأنظمة الخاصة بتطبيق مبادئ الحرية الأكاديمية لدى أعضاء هيئة التدريس وفق التوصيف الوظيفي والأعراف العلمية.
- حجم الأعباء الأكاديمية والإدارية لعضو هيئة التدريس بما يعطيهم الوقت الكافي لإجراء بحوث علمية.
- وجود ميثاق أخلاقي للبحث العلمي يحتوي على الضوابط والمعايير المحلية والدولية ذات العلاقة.
- استضافة بعض الخبراء من جامعات أخرى لبحث مدى المشاركة البحثية معهم.
- قواعد تنظيم حقوق الملكية الفكرية.

2. الدعم المادي للبحث العلمي:

- توافر حاضن تكنولوجي بالجامعة مهمته تفعيل نتائج البحوث العلمية إلى ثروة اقتصادية.
- إجراءات تمويل المشاريع البحثية، والخطة الزمنية للبت بها تبعاً لأسباب علمية وموضوعية مقنعة.
- أساليب الجامعة لتشجيع أعضاء هيئة التدريس على إنجاز بحوث علمية بصورة فردية ومشتركة.
- وجود منح بحثية وبعثات خارجية على نفقة الجامعة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

- مشاركة الجامعة في مشروعات بحثية ممولة من مؤسسات بحثية محلية وإقليمية وعالمية.
- حجم الميزانية المخصصة للبحث العلمي نسبة إلى الميزانية العامة للجامعة.
- إسهام الجامعة في تكاليف نشر الأبحاث والكتب والرسائل العلمية.
- أساليب توزيع الميزانية المخصصة للبحث العلمي على كافة التخصصات بالجامعة.
- مشاركة الجامعة في تمويل المسابقات البحثية بين الجامعات.

3. الدعم المجتمعي للبحث العلمي:

- الإسهام في تقديم الاستشارات الفنية والمتخصصة للمؤسسات العامة والخاصة من خلال الأبحاث والرسائل العلمية.
- توفير فرص للقطاع الخاص للاستثمار في البحث العلمي وتوظيف نتائج البحوث لخدمة المجتمع المحلي.
- تعزيز ثقافة البحث العلمي في المجتمع المحلي من خلال تواصل الجامعة مع مؤسسات المجتمع المحلي.
- وجود حملات إعلامية لتوعية وإقناع المجتمع والقطاع الخاص بأهمية البحوث وجدواها ودور الجامعات في إنتاجها
- طرح موضوعات تهم المجتمع للبحث والدراسة من خلال التواصل مع مؤسسات المجتمع المحلي وتحديد احتياجاته.

4. الدعم التكنولوجي والمعلوماتي للبحث العلمي:

- توفر المكتبات الإلكترونية المتطورة التي تحتوي على المراجع الحديثة والمترجمة.
- التطوير المستمر للموقع الإلكتروني للجامعة بما يسهل عملية الوصول للمعلومات والاحصاءات التي يستفيد منها الباحثين.
- ملائمة المعامل والورش للنشاط البحثي من حيث الوسائل/ الخامات والمواد/مستلزمات تشغيل المعامل/ الإضاءة /التهوية.
- وجود شبكة معلومات ذات تقنية عالية الجودة لاستخدامات الباحثين.
- توافر قاعدة بيانات محدثة وفعالة تربط الباحثين داخل الدولة وخارجها.
- ملائمة المكتبة لأعداد أعضاء هيئة التدريس والباحثين، وتوافر التجهيزات المناسبة، والمراجع والدوريات الكافية والحديثة، وخدمات الطباعة والتصوير بأسعار مناسبة.
- وجود محركات بحثية تسمح بالحصول على الرسائل والبحوث العلمية بواسطة الشبكة العنكبوتية.

د) معوقات تنفيذ التصور المقترح:

1. غياب استراتيجية التنافسية لدى القائمين على إدارة مؤسسات التعليم العالي البحرينية على الرغم أنها تواجه منافسة شديدة من قبل الجامعات المحلية والعالمية مما يؤثر بشكل واضح على تدني معدلات تسويق برامجها.
2. معوقات تتعلق بالمعلومات "قلة الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة، عدم وجود شبكة معلومات وتقنية حديثة لدى مكتبات مؤسسات التعليم العالي، ضعف التنسيق بين المكتبات وعدم توفر الكتب والمصادر الكافية، وعدم قيام مؤسسات التعليم العالي بشكل منتظم بتوفير الأوراق البحثية".
3. سوء الممارسات الإدارية لمؤسسات التعليم العالي " ضعف موازنة البحث العلمي، غياب الحوافز المادية والمعنوية لتشجيع البحث، عدم وجود إجراءات لتنشيط البحث العلمي، وعدم الانفتاح على المؤسسات المحلية والعالمية لدعم الأبحاث العلمية.
4. من العوامل المعيقة قد تعود إلى الأكاديمي نفسه ومنها نقص مهارة البحث العلمي وانشغال عضو هيئة التدريس بأعمال خارج المؤسسة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

هـ) مقترحات للتغلب على معوقات تنفيذ التصور المقترح:

1. **ضرورة قيام مؤسسات التعليم العالي بوضع خططها الاستراتيجية مع تجنب الروتين الإداري والمالي المعقّد، وتضع برامجها وخطط تنفيذ مشروعاتها وتنسيق أولوياتها، ومراحل التنفيذ، والتقويم، في ضوء توجهات الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، والاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي التي تم تدشينهما من قبل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم بمملكة البحرين.**
2. **ضرورة رفد مكتبات مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة على مستوى المملكة بفريق عمل متخصص قادر على متابعة المجلات العلمية والمؤتمرات العالمية التي تعقد من أجل توفير الأوراق البحثية المنشورة فيها وجعلها متاحة للباحثين**
3. **تفعيل دور عمادات البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي سواء أكان ذلك عبر تقليل بيروقراطية النشر والتحكيم والمتابعة وتشجيع عمليات النشر وتسريعها.**
4. **وضع مؤسسات التعليم العالي إجراءات متوازنة من شأنها تخفيف حجم الأعمال الإدارية التي يكلف بها أعضاء هيئة التدريس ليكون هناك متسع من الوقت لإجراء البحوث العلمية.**
5. **عقد دورات تدريبية وورش عمل وندوات توعية شاملة تعكس لإدارة مؤسسات التعليم العالي ومنتسبيها ماهية الميزة التنافسية وأهمية تحقيقها فضلاً عن الخطوات والمراحل التي تتضمنها سعياً للوصول إلى إقناعهم بدورها كمنطلق في تحسين الأداء وخاصة في مجال البحث العلمي.**
6. **ضرورة تشكيل رابطة تجمع تحت مظلتها مؤسسات التعليم العالي بمملكة البحرين وتتبع لسلطة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، تكون أحد مهامه تحديد مؤسسات التعليم العالي الرائدة في جميع وظائف التعليم العالي وبالأخص مجال البحث العلمي، لتقوم كافة مؤسسات التعليم العالي البحرينية بمقارنة نشاطاتها المختلفة مع نشاطات تلك المؤسسة.**
7. **ضرورة إنشاء مكاتب استشارية متخصصة (تتبع الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم)، عن طريق التعاقد معها بهدف اختصار الفجوة الأدائية في جميع وظائف التعليم العالي وبالأخص وظيفة البحث العلمي، وهذا يعد أسلوبا سريعا لوضع الميزة التنافسية موضع التنفيذ بمؤسسات التعليم العالي البحرينية.**

المراجع:

إبراهيم، أحمد إبراهيم موسى (2010). بناء وتنمية ثقافة الجودة الشاملة لتحسين أداء الجامعات المصرية مدخل القياس المقارن، *رسالة دكتوراه*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية.

أبو غبن، أحمد فاروق (2012). دور التعليم الإلكتروني في تعزيز الميزة التنافسية في الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة من وجهة نظر الأكاديميين، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

إسماعيل، عمار فتحي موسى (2013). تقييم فرص تطبيق مدخل إدارة المعرفة كمرتكز لتعميم القدرة التنافسية للجامعات المصرية دراسة مقارنة بين الجامعات الحكومية والخاصة، *رسالة دكتوراه*، كلية التجارة، جامعة المنوفية، فرع السادات، جمهورية مصر العربية.

الأسمري، فاطمة عبدالله محمد (2010). البحث العلمي في كليات البنات بجامعات المملكة الحكومية ومساهمته في تلبية متطلبات التنمية الاجتماعية والاقتصادية، *رسالة ماجستير*، كلية الآداب والعلوم الإدارية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

إعبيان، هالة حامد زهدي (2012). دور الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة في دعم البحث العلمي وسبل تحسينه، *رسالة ماجستير*، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الأغا، وفيق حلمي وبدير، رامز عزمي (2011). ضمان جودة البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا بين الواقع والتطبيق في الوطن العربي، *بحث مقدم للمؤتمر العربي الدولي الأول لضمان جودة التعليم العالي*، جامعة الزرقاء، الأردن، 12-10 مايو، الجزء الثاني، 1348-1359.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (2014). *الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين*، البحرين: مطبوعات وزارة التربية والتعليم.

الترتوري، حسين مطاوع (2010). البحث العلمي خطته ،اصالته ونتائجه، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (20)، 81-115.

الجريدة الرسمية (2005). *قانون رقم (3) لسنة 2005 بشأن التعليم العالي*، ع (2683)، أبريل.

الجريدة الرسمية (2011). *مرسوم رقم (35) لسنة 2011 بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي*، ع (29997)، أبريل.

الجريدة الرسمية (2011). *مرسوم رقم (54) لسنة 2011 بتعيين أمين عام لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم*، ع (3003)، يونيو.

الجريدة الرسمية (2013). *قرار وزير التربية والتعليم رقم (1) لسنة 2013 بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي*، ع (3126)، أكتوبر.

الجريدة الرسمية (2013). *مرسوم رقم (65) لسنة 2013 بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم (3) لسنة 2011 بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي*، ع (3123)، سبتمبر.

حسيني، صلاح الدين محمد (2009). إطار تصوري مقترح لإنشاء مراكز للتميز البحثي في الجامعات المصرية، *مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)*، *16* (60)، 177-246.

خلف، ثناء عبدالجبار وجامغ، حسن ومولي، مياء حسين (2013). ضمان جودة البحث العلمي باستخدام المكتبة الافتراضية العلمية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *6* (12)، 79-99.

الربابعة، فاطمة علي محمد (2006). دور سياسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية للمنظمات العامة في المملكة الأردنية الهاشمية مع التطبيق على الجامعة الأردنية، *رسالة دكتوراه*، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

الرقب، خالد مصلح حسين (2009). دور نظم المعلومات في تطوير الميزة التنافسية: دراسة تطبيقية على المدراء العاملين في وزارتي المالية والصحة بقطاع غزة، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

الريماوي، عمر وكردي، فؤاد (2015). معوقات البحث العلمي من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات الإنسانية لجامعة القدس، *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية*، (21)، 24-36.

الزعانين، عاصم فايز (2010). الميزة التنافسية في المنتجات الدوائية للشركات الوطنية وأثرها على زيادة الحصة السوقية من وجهة نظر الزبون في قطاع غزة، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

صالح، أيمن جميل عبدالرحمن (2003). معيقات البحث العلمي ودوافعه لدى أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات الفلسطينية، *رسالة ماجستير*، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

الصالح، عثمان بن عبد الله بن محمد (2012). بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية، *رسالة دكتوراه*، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الطائي، محمد عبد حسين (2012). نحو استراتيجية فاعلة لضمان الجودة في البحث العلمي بالوطن العربي، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *5* (10)، 125-155.

الطيب، مصطفى عبدالعظيم (2013). ضمان جودة البحث العلمي في الوطن العربي (دراسة تحليلية-ميدانية)، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *6* (13)، 97-113.

الظالمي، محسن والإمارة، أحمد والأسدي، أفنان عبدعلي. (2012). قياس جودة مخرجات التعليم العالي من وجهة نظر الجامعات وبعض مؤسسات سوق العمل (دراسة تحليلية في منطقة الفرات الأوسط، *مجلة الادارة والاقتصاد*، الجامعة المستنصرية، الجمهورية العراقية، (90)، 147-171.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

عبدالقادر، أسماء عبدالسلام (2010). دور البحث التربوي في صنع السياسة التعليمية، *مجلة عالم التربية*، المؤسسة العربية للاستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية بالتعاون مع رابطة التربية الحديثة، (31)، 333-366.

علي، أشرف يونس (2013). دور البحث العلمي والدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية في تحقيق التنمية المستدامة- جامعات غزة نموذجاً، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين.

علي، فاطمة محمد السيد (2003). البحث التربوي المقارن وتحديات العولمة في القرن الحادي والعشرين، *مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)*، *9* (30)، 107-162.

فرغلي، مروة فرغلي جابر (2013). استثمار الموارد البشرية لتحقيق الميزة التنافسية بكلية التربية الرياضية بنات جامعة الإسكندرية، *رسالة ماجستير*، كلية التربية الرياضية للبنات، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

القصبي، راشد (2003). استثمار وتسويق البحث العلمي في الجامعة، *مجلة مستقبل التربية العربية، المركز العربي للتعليم والتنمية (أسد)*، *9* (28)، 9-44.

قنديلجي، عامر (2008). *البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية*، عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

محمد، أسماء عزمي عبدالحميد (2010). علاقة رأس المال الفكري بإدارة المعرفة وتأثيرذلك على نجاح وتميز المنظمات دراسة تطبيقية على الجامعات المصرية، *رسالة ماجستير*، كلية التجارة بالسويس، جامعة قناة السويس، جمهورية مصر العربية.

محمود، أمين (2010). التعليم العالي والبحث العلمي ومسار التنمية في الوطن العربي، *بحث مقدم للمؤتمر العربي الثالث حول الجامعات العربية – التحديات والآفاق*، شرم الشيخ - جمهورية مصر العربية، 9-11 يناير، 1-16.

مصلح، عطية وندى، يحيى (2007). البحث العلمي في جامعة القدس المفتوحة: دوافع ومعوقات من وجهة نظر المشرفين الأكاديميين المتفرغين، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*، (9)، 157-197.

المطيري، نواف بجاد الجبرين (2012). تصور مقترح للتحول نحو جامعات بحثية بالتعليم الجامعي السعودي في ضوء تحديات مجتمع المعرفة، *رسالة دكتوراه*، كلية التربية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

الملا عبدالله، فيصل حميد (2007). واقع التعليم العالي في مملكة البحرين ومدى اتساقه مع متطلبات التنمية، *بحث مقدم للمؤتمر التربوي السادس حول التعليم العالي ومتطلبات التنمية: نظرة مستقبلية*، كلية التربية، جامعة البحرين، مملكة البحرين، المجلد الأول،261-284.

موسى، أحمد إبراهيم (2011). استخدام مدخل القياس المُقارَن في بناء و تنمية ثقافة الجودة الشاملة لتحسين أداء الجامعات المصرية (ضرورة مُلحَّة لضمان الجودة والحصول على الاعتماد)، *ورشة عمل ضمان الجودة والاعتماد في التعليم العالي*، 9-6 مارس، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، شرم الشيخ، جمهورية مصر العربية.

هيئة جودة التعليم والتدريب (2009). *التقرير السنوي*، مملكة البحرين.

هيئة جودة التعليم والتدريب (2010). *التقرير السنوي*، مملكة البحرين.

هيئة جودة التعليم والتدريب (2011). *التقرير السنوي*، مملكة البحرين.

الوادي، محمود حسين والزغبي، علي فلاح (2011). مستلزمات إدارة الجودة الشاملة كأداة لتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأردنية دراسة تحليلية، *المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي*، *4* (8)، 60-95.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

وزارة التربيــة والتعليم (2012). **تقرير التعليم العالي والبحث العلمي في مملكة البحرين، *مجلة التربية*، (32)، مملكة البحرين.**

Daft, R. L., & Noe, R. A. (2001). Organizational Behavior. Orlando, Fla.: Harcourt College Publishers.

Ghanem, B., Ameen, M., Qudah, A., & Hammash, H. (2011). Scientific Research Current Status from Undergraduate Students' Perspective in Mu'tah and Irbid Universities in Jordan. An-Najah University Journal for Research, 25(6), 1711-1745.

Heizer, J. H. & Render, B., (1997). Principles of Operations Management. 4th ed. Bergen: Prentice Hall.

Khan, H., & Matlay, H. (2009). Implementing service excellence in higher education. Education and Training, 51(8/9), 769-780.

Meyer, K. A., & Wilson, J. L. (2010). The" Virtual Face" of Planning: How to Use Higher Education Web Sites to Assess Competitive Advantage. Planning for Higher Education, 38(2), 11.

Obeidat, O. (2005). Recent Trends in Higher Education Sector. Damascus University Journal, 21(2), 21-37.

Seleim, A., Ashour, A., & Bontis, N. (2007). Human capital and organizational performance: a study of Egyptian software companies. Management Decision, 45(4), 789-801.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.6

الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن - دراسة ميدانية نوعية في جامعة اليرموك

أ.د. محمد فرحان القضاة *
أستاذ علم النفس التربوي والنمو – قسم علم النفس – جامعة الملك سعود

د. محمد علي العسيري
أستاذ علم النفس التربوي المساعد – قسم علم النفس – جامعة الملك سعود

*عنوان المراسلة: malqudah@ksu.edu.sa

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن - دراسة ميدانية نوعية في جامعة اليرموك

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية التعرف على أسباب ودوافع التحاق طلبة جامعة اليرموك ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن، شارك في الدراسة عشرة من الطلبة (6) منهم ذكور و(4) إناث وقد استخدم في الدراسة البحث النوعي من خلال أسلوب المقابلة المعمقة حيث تم مقابلة المشاركين من الطلبة الملتحقين ببرامج الدكتوراه والماجستير في التخصصات التربوية بجامعة اليرموك، وتم طرح أسئلة متفرقة في كل جلسة، تحتمل إجابات مفتوحة ومعمقة لإعطاء معنى للظاهرة من وجهة نظر المشاركين بها. نتج عن تحليل استجابات المشاركين بتركيزها على الدوافع الآتية : التقدم الوظيفي، وإيجاد فرص عمل أوسع، والدافع الاجتماعي الذي يركز على تحسين المكانة الاجتماعية، وتكوين علاقات اجتماعية، وتشجيع الأهل والأصدقاء لمتابعة الدراسة، ثم تلاه الدافع الاقتصادي الذي ينظر إلى أن الحصول على شهادة عليا سيزيد في مستوى دخل الفرد، والترقية الوظيفية، وتحسين الظروف المعيشية الشخصية، والحصول على فرص عمل في الخارج. كما أشارت النتائج إلى دور الدافع النفسي للالتحاق بكلية الدراسات العليا والذي يعمل على توفير الاستقرار والرضا النفسي، وتحقيق الذات. كما أن هناك إشارة إلى سياسات القبول في الجامعات حيث أصبحت أكثر مرونة من السابق، وتغيرت المعايير، وهذا فتح الباب على مصراعيه للقبول، مما شجع الطلبة على تزايد الإقبال، وأضافوا إلى أن مستقبل الدراسات العليا واضح في ضوء هذه المعايير والسياسات، حيث سيتزايد الطلبة وسوف يتم فتح تخصصات أخرى في المستقبل.

الكلمات المفتاحية : دوافع الإقبال، برامج، الدراسات العليا، التخصصات التربوية، دراسة نوعية، جامعة اليرموك، الأردن.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

Motivations to Enroll in Education Graduate Programs in Jordan: A Qualitative Field Study at Yarmouk University

Abstract:

The present study aimed to identify the causes and motives of Yarmouk University students to enroll in graduate programs of educational disciplines in Jordan. Ten students (6 males and 4 females) participated in the study. The study used qualitative research method by means of in-depth interviews during which the participants were given various open questions in each session so as to express their views about the issue under investigation. After the analysis of participants' responses, it was found that they focused on the following motives: career advancement; creation of wider job opportunities; social motivation, which focuses on improving the social status; formation of social relationships; friends and family's encouragement to pursue graduate studies. Then economic motives were brought in by the participants, who believed that to get a graduate degree would increase their income, career promotion, personal living standards, and job opportunities abroad. The results also pointed to the role of psychological motivation for admission to the College of Graduate Studies. This would provide psychological stability and satisfaction, and self-esteem. There was also a reference to the admission policies at universities which became more flexible than before, whereby standards have also changed. This made admission more open than before, which encouraged more students to apply to graduate programs. They also added that in view of these standards and policies, it is clear that more students will apply to the graduate programs in the future; and other new disciplines would be opened in the future as well.

Keywords: Motivations of enrollment, Graduate studies, Programs, Educational disciplines, Qualitative study, Yarmouk University, Jordan.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

المقدمة:

شهد العالم في هذا القرن أضخم وأسرع ثروة علمية تكنولوجية حدثت عبر الزمن، فقد تطورت مجالات العلوم كافة، ولم يعد من السهل على الإنسان أن يتكيف مع هذا التطور السريع دون أن يغير نمط تفكيره التقليدي، وينميه بما يتناسب مع ثورة المعلومات الجديدة التي تدعوه كل يوم لأن يستزيد من زخم المعرفة، وبما أن العلم هو جهد إنساني عقلي منظم وفق منهج محدد، وخطوات معينة، فقد أصبحت صروح لاسيما الجامعات على وجه الخصوص تتحمل مسؤولية أحداث هذا التغيير؛ إذ تتمثل الوظيفة التربوية للجامعات في إعداد الشباب وخلق الشخصيات والكوادر القادرة على أحداث التطوير.

وبازدياد الطلب الاجتماعي على التعليم، يرتفع عدد المتخرجين من إحدى مراحل التعليم بحيث يزداد الضغط لدخول المرحلة التالية، حتى يصل هذا الضغط في النهاية إلى أعلى مراحل التعليم؛ أي الدراسات العليا الجامعية. ولا ضير في ذلك من حيث المبدأ، لاسيما إذا كان لدى الطالب الداخل إلى مرحلة التعليم التالية الحد الأدنى من المواصفات التي تكفل له الاستفادة من تلك المرحلة الجديدة إلى أن يتمها على المستوى المنشود (صيداوي، 1988).

ترمي الدراسات العليا نظريا وعمليا إلى إعداد الشريحة العليا من الطاقة البشرية عالية المستوى التي يحتاجها المجتمع في قطاعات الإنتاج والخدمات، وهذه هي الوظيفة الأولى للتعلم العالي كله وعلى رأسه منظومة الدراسات العليا، وتكمن المشكلة في نوعية المتخرجين، وملاءمتهم لحاجات البلد. وقد شهد هذا النوع من التعليم توسعا كبيرا منذ أوائل السبعينات حتى اليوم، ويتوقع أن يزيد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في البلاد العربية (صيداوي، 1988).

وسيواكب ازدياد عدد الطلبة ازديادا في حاجات التعليم العالي، وفي الموارد البشرية والعادية والمالية، كما يتوقع استمرار إتاحة فرص كثيرة لدخول التعليم العالي، لاسيما إلى المعاهد المتوسطة وكليات المجتمع، بالإضافة إلى الدراسات العليا (رحمه، 1992).

وقد استدعى تطور التعليم العالي في الأردن زيادة في أعداد الجامعات الحكومية والخاصة، مما يفسح المجال لفتح برامج الدراسات العليا في هذه الجامعات، فهناك الجامعة الأردنية، واليرموك، وجامعة العلوم والتكنولوجيا، وجامعة مؤتة، بالإضافة إلى الجامعات الخاصة مثل جامعة عمان العربية للدراسات العليا، وغيرها من الجامعات. وبإلقاء نظرة ثابتة ومتفحصة على أعداد الطلبة والإحصائيات السنوية يجد الباحث أن هناك إقبالا هائلا على الدراسات العليا يفوق كل التصورات، بالإضافة إلى أن الجامعات قد خفضت معدلات القبول وأصبحت معايير القبول أكثر مرونة من السابق. الأمر الذي يجعلنا نقف وندرس هذه الظاهرة لمعرفة دوافع الإقبال المتزايد على الدراسات العليا، وسوف يتم استخدام أسلوب المقابلة المعمقة التي تعتبر من أساليب البحث النوعي الرئيسة لتفسير الظاهرة وتحليلها من وجهة نظر الأشخاص الذين التحقوا بالدراسات العليا أنفسهم.

ولا بد من وجود دوافع معينة وراء التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا؛ لذا تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دوافع الإقبال المتزايد على برنامج الدراسات العليا، لاسيما في كلية العلوم التربوية.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة الحالية في البحث حول أربعة مواضيع رئيسية و أسباب ودوافع الإقبال على الدراسات العليا في الجامعات الأردنية عموما وجامعة اليرموك بشكل خاص، ولطبيعة البحث النوعي وأسلوب جمع المعلومات المستخدم في هذه الدراسة ولضرورة أن يكون حجم العينة في البحوث النوعية صغيرا فقد تم الاقتصار على جامعة اليرموك كدراسة حالة على الرغم من التشابه بين برامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية عموما والإقبال المتزايد من قبل الطلبة على هذه الجامعات، ولقد تم اختيار المشكلة للأسباب الآتية:

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

1. أننا نسأل وبشكل دائم عن أسباب الإقبال المتزايد على الدراسات العليا؟ وما مستقبل هذه الدراسات في ضوء الوضع الحالي.
2. لا يوجد بحث سابق نوعي يبحث في هذه المشكلة حسب اطلاع الباحثين.
3. إن الكشف عن عوامل ذات صلة بالإقبال على الدراسات العليا يساعد في ترشيد وتطوير هذه البرامج وفقاً للواقع والمستقبل.

أسئلة الدراسة:

وتتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

ما الدوافع وراء الإقبال المتزايد للالتحاق ببرامج الدراسات العليا للتخصصات التربوية في الأردن؟

وسيتم الإجابة عن هذا التساؤل من خلال التطرق إلى المحاور الآتية:

- العوامل المتعلقة بالطالب التي تدفعه للالتحاق ببرامج الدراسات العليا بجامعة اليرموك.
- العوامل التي تتعلق ببرامج الدراسات العليا ذاتها.
- العوامل التي تتعلق بمعايير القبول لبرامج الدراسات العليا بجامعة اليرموك.
- العوامل التي تتعلق بمستقبل الدراسات العليا في الأردن في ظل تزايد الإقبال على تلك البرامج من الطلبة.

أهداف الدراسة:

يهدف الباحثان من هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الإقبال المتزايد على الدراسات العليا ولماذا هذا الإقبال، فالهدف الرئيسي هو تدوين معتقدات وأفكار وأقوال المشاركين حول الأسباب والدوافع، وتم التركيز على أربعة محاور لإقبال الطلبة المتزايد على الدراسات العليا تتمثل بـ:

المحور الأول: عوامل تتعلق بالطالب.

المحور الثاني: عوامل تتعلق ببرامج الدراسات العليا.

المحور الثالث: عوامل تتعلق بمعايير القبول.

المحور الرابع: عوامل تتعلق بمستقبل برامج الدراسات العليا.

ويتضمن كل سؤال رئيس أسئلة فرعية موقفية، مشتقة أحيانا من المشاركين الذين تم مقابلتهم، لاسيما أن المشكلة في البحث النوعي مرنة، قابلة للتغيير والتعديل والإضافة حسب الموقف والأهمية.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة، من خلال سعيها إلى معرفة أسباب ودوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا، إذ يتقدم إلى الجامعة الآلاف سنويا، وهذا الإقبال في تزايد مستمر، حيث ستسهم هذه الدراسة النوعية في معرفة الأسباب والدوافع للإقبال على الدراسات العليا من وجهة نظر المشاركين، ومن خلال المعنى الذي سيعطونه للظاهرة، وتعتبر هذه الدراسة بمثابة بحث نوعي يستفيد منه طلبة الدراسات العليا في العلوم التربوية والأقسام الأخرى لتوظيف النتائج الذي سيتم التوصل إليها في الدراسات المستقبلية لاسيما وأنه لا توجد دراسات سابقة على حد علم الباحثين عالجت هذا الموضوع بالطريقة النوعية على مستوى الأردن بالتحديد.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

مصطلحات الدراسة:

الدافع: هو المحرك الداخلي والخارجي المنشط للسلوك والمسؤول عن استمراريته وتوجيهه نحو هدف معين دون غيره (الرفوع، 2015).

ويعرّفه القضاة والترتوري (2007) بالمحركات والقوى الذاتية التي توجه السلوك لتحقيق هدف يشعر الفرد بأهميته المادية أو المعنوية أو النفسية والتي تستثار بعوامل تنبع من الفرد نفسه واهتماماته وميوله أو من البيئة المادية أو النفسية المحيطة به (مثل الأشياء - الأشخاص- الموضوعات والأفكار).

وتتمثل الدوافع في هذه الدراسة من خلال استجابات المشاركين في الدراسة على الأسئلة المطروحة التي تتعلق بالدوافع وراء التحاقهم ببرامج الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) في التخصصات التربوية (علم النفس التربوي - الإرشاد النفسي - أصول التربية - الإدارة التربوية- المناهج وطرق التدريس) في جامعة اليرموك في الأردن.

حدود الدراسة:

تم إجراء الدراسة وفق الحدود الآتية:

- **حدود موضوعية: تقتصر هذه الدراسة على بحث دوافع الإقبال المتزايد على برامج الدراسات العليا من وجهة نظر المشاركين فيها وحسب المعنى الذي يعطونه للظاهرة.**
- **حدود بشرية: تقتصر الدراسة على عينة مقصودة من الطلاب والطالبات من ذوي التخصصات التربوية ببرامج الدراسات العليا لمرحلتي الماجستير والدكتوراه بجامعة اليرموك في الأردن.**
- **حدود زمانية: تم تطبيق الدراسة وجمع البيانات من المشاركين في الفصل الدراسي الأول للعام -2-14 2013م.**

الإطار النظري:

ازداد الاهتمام بموضوع الإقبال على الدراسات العليا في غالبية بلدان العالم، المتقدمة منها والنامية؛ نظرا للدور المهم الذي يقوم به التعليم العالي بشكل عام، وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص في تزويد المجتمع وسوق العمل على حد سواء بالأفراد المؤهلين القادرين على إدارة عجلة التنمية في شتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية منها.

ويعتبر النمو الكمي السريع من أهم مميزات التعليم الجامعي العالي على مستوى الوطن العربي، فقد قفزت أعداد الطلبة الملتحقين بهذا النوع من التعليم بشكل هائل إذا ما تمت المقارنة بين ستينات القرن الماضي وسبعينياته وثمانينياته (نوفل، 1990). هذا بالإضافة إلى ما حدث من تغيرات نوعية وكمية في مطلع القرن الحالي على هذا النوع من التعليم.

هذا وتختلف دوافع الالتحاق بالتعليم العالي وبرامج الدراسات العليا بشكل خاص، من بلد إلى آخر، ففي حين كان دافع معظم الطلبة الملتحقين ببرامج الدكتوراه في الولايات المتحدة هو هدف عملي بغرض الحصول على عمل اختلفت تلك الدوافع لدى الطلبة في الدول النامية (Berlson,1980).

وقد اتضح من المشروع البحثي الذي اعد من قبل المعهد الدولي للتخطيط التربوي (International for Educational Planning) خلال خطتي المعهد (78-83)، و(84-89) أن "ضمان الحصول على وظيفة مستقبلا، يأتي على رأس العوامل التي تحدد الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في مجموعة الدول: (مصر، والهند، واندونيسيا، وماليزيا، وباكستان، واليمن، وبيرو، والفلبين، وتنزانيا، وزامبيا). بينما العامل الأول لمجموعة دول ألمانيا، وفرنسا، وبولندا، وروسيا هو عامل" التوظيف وضمان الترقي الوظيفي (أبو كليلة، 1992).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

وتعد الدراسات العليا عنصراً مهماً في الجامعات لكونها أهم العناصر التي تسهم في تطوير الأبحاث العلمية بما تتضمنه رسائل الماجستير والدكتوراه من خلال تناولها لموضوعات بحثية متميزة، وهذا مما جعل الجامعات تسعى لتطوير برامج الدراسات العليا وتوفير كافة الإمكانات للتوسع في هذه البرامج وزيادة أعداد الطلبة الملتحقين بهذه البرامج (عبيدات، 2011).

وتتنوع برامج الدراسات العليا في الجامعات المختلفة تبعاً لشروط القبول ونوعية الدراسات العلمية الممنوحة وبالرغم من إتاحة حق التعليم للجميع لكن فلسفة القبول للدراسات العليا تستند أساساً على مبدأ الانتقاء بسبب زيادة تكاليف الدراسة في مرحلة الدراسات العليا واحتياج هذه البرامج إلى هيئة تدريسية من ذوي الكفاءة العالية والخبرة الطويلة في التدريس والإشراف العلمي على الرسائل؛ لذا نجد أن أغلب الجامعات بما فيها الجامعات الأردنية تعتمد شروطاً ومعايير ممن يتقدمون للالتحاق بها أبرزها التأهيل العلمي المسبق، واجتياز بعض الاختبارات والمقابلات وتقديم شهادات توصية وإجادة اللغة الإنجليزية (أبو دقة والخولي، 2004).

وقد أشار Lapidus (1997) إلى أن الطلبة يقضون سنوات طويلة في حقول معرفية دقيقة غير مجدية من ناحية التوظيف والتنمية وبالتالي فإن هذه البرامج في معظمها لا تتجاوب مع التغيرات العلمية والتكنولوجية مما يجعلها جهوداً ضائعة، وينعكس ذلك على زيادة نسبة البطالة بين متخرجي برامج الدراسات العليا، وأضاف أن الطلب الاجتماعي على متخرجي الدراسات العليا مغاير تماماً، فالوظائف غير موجودة وعدد متخرجي الدراسات العليا يتجاوز عدد الوظائف المتوفرة، فقد لوحظ في الولايات المتحدة الأمريكية أن 71 % من حملة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية يحصلون على وظائف، في حين أن 51 % من الحاصلين على الدكتوراه في العلوم الطبيعية يحصلون على عمل، أما 8 % من متخرجي العلوم الإنسانية لمرحلة الدكتوراه فهم الذين يحصلون على عمل. وأما بالنسبة للعالم العربي فإن نسبة البطالة بين متخرجي الدراسات في الأردن مرتفعة جداً (عبيدات، 2011).

وفيما يتعلق بأهم الشروط الخاصة ببرامج الدراسات العليا بجامعة اليرموك تحديداً والجامعات الأردنية الحكومية بشكل عام فيمكن إيجازها على النحو الآتي:

- عدم السماح لأي جامعة بالبدء في برنامج الماجستير أو الدكتوراه إلا بعد أن تكون قد تخرجت خمس دفعات من برنامج البكالوريوس المماثل شريطة الحصول على ترخيص لذلك البرنامج وتحقيق معايير الاعتماد من هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي في الوزارة.
- تطبق على الجامعات الشروط الصادرة من مجلس التعليم العالي الخاصة ببرامج الدراسات العليا.
- الطلبة الذين يحق لهم الالتحاق ببرامج الدراسات العليا يجب أن تتوافر فيهم بعض الشروط منها:
  - *حصوله على تقدير جيد في درجة البكالوريوس ويمكن قبول من يحصل على تقدير مقبول بشرط دراسة ثلاث مواد من مواد الماجستير التي يحددها القسم بحيث ينبغي أن يحصل على معدل تراكمي 75 % ليصبح طالباً نظامياً.

* يشترط على كل طالب يرغب في الالتحاق بالدراسات العليا تقديم ما يثبت نجاحه في لغة فرنسية أو لغة ألمانية أو اختبار التوفل في اللغة الإنجليزية، ويشترط حصوله على 500 فيه أو ما يعادلها في التخصصات الإنسانية.

وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا الملتحقين بالجامعات الأردنية من الذكور والإناث للعام الدراسي (2009/2008) (25568) طالباً وطالبة، وكان نصيب جامعة اليرموك من هذا العدد (4148) طالباً و(1933) طالبة، وقد بلغ عدد طلبة الدراسات العليا في كلية العلوم التربوية بجامعة اليرموك من عام (1971 - 2012) (4071) طالباً وطالبة (موقع الجامعة الاردنية).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية موضوع دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا الذي تناوله الباحثان في هذه الدراسة، فإنه لم يحظ بالاهتمام الكافي في الأردن، بينما حظي باهتمام عدد قليل من الباحثين في دول عربية أخرى. وبالرجوع إلى الدراسات السابقة العربية والأجنبية ظهر للباحثين أن معظم الدراسات هي دراسات كمية تناولت موضوع الطلب المتزايد على التعليم العالي، وقد خلت هذه الدراسات من بحوث ودراسات نوعية عن طريق استخدام أساليب البحث النوعي المعروفة.

وقد أجريت دراسات في البيئة العربية والأجنبية تعرضت في معظمها لدراسة دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا التي تقدمها الجامعات، سواء داخل الحرم الجامعي أم خارجه، بهدف جعل متابعة الدراسات العليا هدفا يتمكن من تحقيقه أكبر عدد ممكن من الراغبين بذلك، تطبيقا لمبدأ ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص.

فقد تعرض Pachner (1982) في دراسته عن دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا وبالتحديد الدراسة لدرجة الدكتوراه، وتناولت الدراسة عينة عشوائية عدد أفرادها (262) طالبا وطالبة ممن تخرجوا في الفترة ما بين شهر كانون ثاني 1970 حتى شهر حزيران عام 1978 في تخصص العمل الاجتماعي بدرجة الدكتوراه، حيث تراوحت أعمارهم بين (28-73) عاما. وقد تبين من نتائج الدراسة أن 65 % من أفراد العينة كان دافعهم أحد العوامل الآتية : الفرصة لتعلم المهارات، استخدام هذه الدرجة كوسيلة لمهنة تخصصية متقدمة؛ ولممارسة مهنة التعليم. وأن العوامل التالية كانت دوافع ثانوية : (الطموح الشخصي، التحدي، الحاجة للتفسير).

وفي دراسة مقارنة أجراها Psacharopoulos و Sanyal (1981) تعرض الباحثان خلالها لمعرفة تكاليف وعوائد التعليم، والبطالة، وأسس القبول في التعليم العالي، والقوى العاملة والطلب الاجتماعي على التعليم لخمس دول نامية هي: "مصر، والفلبين، والسودان، وتنزانيا، وزامبيا" تناول الباحثان أسباب متابعة الطلبة لتعليمهم العالي حيث كان من نتائج الدراسة إن الطلب الاجتماعي على التعليم العالي يعود أساسا لأسباب مهنية ووظيفية، والدوافع الأخرى كانت على النحو الآتي: إيجاد فرص عمل أوسع ومن ثم بهدف الدراسة فقط وأخيرا لوجود منحة دراسية.

وتأتي دراسة Gordon (1992) مؤكدة ذلك، فقد هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع المشاركة ببرامج الماجستير المطروحة خارج الحرم الجامعي لجامعة مارشال- دست فرجينيا - وذلك لأربع تخصصات هي: "التعليم التقني، وتعليم الكبار، وتعليم الأعمال، وتعليم التسويق، وتناول الباحث في دراسته عينة من الطلبة الذين التحقوا بتلك البرامج في الفترة ما بين عام 1982-1991 حيث كانت دوافع التحاقهم ببرامج الماجستير حسب الترتيب الآتي: التقدم الوظيفي- الاهتمام المعرفي - الاتصال الاجتماعي - التحفيز الاجتماعي - خدمة المجتمع - توقعات خارجية" وقد اختلفت تلك الدوافع تبعا لمتغير الجنس، إذ اتضح من نتائج الدراسة أن الإناث يملن لدافع "التقدم الوظيفي"، ثم يليه "الاهتمام المعرفي" بينما يميل الذكور لدافع الخدمة الاجتماعية.

وعلى المستوى العربي والمحلي أجرى أبو كليلة (1992) دراسة هدفت الباحثة من خلالها لبحث عوامل ودوافع زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم العالي في البلدين وعزتها إلى أربعة عوامل هي:

1. تحقيق مركز اجتماعي أفضل.
2. الحصول على شهادة أفضل.
3. الحصول على وظيفة.
4. رفع المستوى الاقتصادي.

وذلك بين عشرة عوامل تضمنتها الدراسة، وقد اتضح من نتائج الدراسة أن أهم الدوافع لالتحاق الطلبة الذكور المصريين بالتعليم العالي هو الحصول على شهادة عليا، أما بالنسبة للطالبات الإناث المصريات فكان أهم دافع هو تحقيق مركز اجتماعي أفضل. أما الطلبة السعوديون، فقد تبين أن الحصول على وظيفة هو أهم دافع للطلبة الذكور، بينما أهم العوامل للطالبات الإناث السعوديات هو رفع المستوى المعرفي والثقافي.

وأجرى مصطفى وعدنان (1995) دراسة استهدفت تحديد دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لدى طلبة الجامعة الأردنية، وذلك للطلبة في مستوى الماجستير ومستوى الدكتوراه في كافة الكليات التي تمنح الدرجتين. ومن أجل تحقيق هذا الهدف فقد طورت الباحثة أداة لجمع المعلومات اللازمة، تكونت أداة الدراسة من (57) فقرة موزعة على ستة مجالات للدوافع هي: الدافع العلمي، والدافع المهني، والدافع النفسي، والدافع الاجتماعي، والدافع الاقتصادي، ودافع البطالة. وسيتم تطبيق الأداة على عينة الدراسة التي تكونت من (357) طالبا وطالبة من الملتحقين ببرامج كلية الدراسات العليا. وقد توصلت الدراسة أن الدافع الأول للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الجامعة الأردنية هو الدافع العلمي، يليه على التوالي الدافع النفسي، والدافع الاجتماعي، والدافع المهني، والدافع الاقتصادي، ودافع البطالة.

وأجرى صبيحات (2003) دراسة هدفت إلى التعرف على الدوافع التي من أجلها يلتحق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، وقد تضمنت المتغيرات الجنس والعمر والتخصص والجامعة ومكان السكن والوظيفة والحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل، وكانت العينة مكونة من (429) طالب وطالبة من ثلاث جامعات فلسطينية، استخدم في قياس الدوافع أداة من إعداد الباحث حيث كانت الأداة تتضمن ستة مجالات هي: الدافع العلمي، والدافع المهني، والدافع النفسي، والدافع الاجتماعي، والدافع الاقتصادي، ودافع البطالة، ومن أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة أن ترتيب الدوافع للالتحاق بالدراسات العليا حسب قوتها كانت على النحو الآتي: الدافع المهني (82 %) والدافع العلمي (79 %) والدافع النفسي (78 %) والدافع الاقتصادي (77.4 %) ودافع البطالة (70 %) والدافع الاجتماعي (67.4 %) وكانت الدرجة الكلية مرتفعة جداً في المجال المهني، وكبيرة في المجالات (العلمي، والنفسي، والاقتصادي، ومجال البطالة) ومتوسطة في المجال الاجتماعي، ومن نتائج تلك الدراسة أن هناك فروقا ذات دلالة إحصائية في دوافع الالتحاق بالدراسات العليا في المجال النفسي تعزى لمتغير الجنس، لصالح الإناث بينما لم تكن هناك فروق دالة في المجالات الأخرى. كما أن الدراسة توصلت إلى وجود فروق في دوافع الالتحاق بالدراسات العليا تعزى لمتغير العمر؛ حيث كانت لصالح الأعمار الأقل من (25 سنة) وكذلك فقد وجدت فروق بين دوافع الالتحاق بالدراسات العليا ومتغيرات الجامعة، والوظيفة الحالية، والحالة الاجتماعية، ومستوى الدخل.

كما أجرى العمري (2005) دراسة كان هدفها التعرف على دوافع الالتحاق بالدراسات العليا لدى طلبة الجامعات الحكومية الأردنية، وتوصل إلى أن هذه الدوافع كانت مرتبة ترتيباً تنازليا كالآتي: دوافع نفسية، دوافع ثقافية، دوافع علمية، دوافع اقتصادية، دوافع اجتماعية.

وأجرى عبيدات (2011) دراسة هدفت إلى معرفة الأسباب والدوافع التي من خلالها يلتحق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية، ومحاولة التوصل إلى تحديد الأبعاد والعوامل المؤثرة لاتخاذ هذا النوع من القرارات من وجهة نظر الطلبة. وتم جمع البيانات عن طريق تصميم استبانة كأداة قياس للدراسة، والتي تضمنت على 18 فقرة موزعة على أربعة أبعاد معتبرة من وجهة نظر المستجيب، كما روعي وجود بعض المعلومات الشخصية المرتبطة بالطالب كمتغيرات مستقلة، ذلك في محاولة لتوجيه الدراسة. وتكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الدراسات العليا في الجامعات الأردنية للعام الجامعي 2007 / 2008، أما عينة الدراسة فكانت عبارة عن (100) طالب وطالبة في ثلاث جامعات أردنية وهي: الأردنية، الهاشمية والبلقاء التطبيقية، تم اختيارهم بطريقة عشوائية، وقامت الباحثة بتوزيع أداة الدراسة عليهم حيث استعيد منها 91 فقط. وأظهرت النتائج في هذه الدراسة، أن دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية كانت مرتبة ترتيباً تنازلياً وهي: الأسباب والدوافع الأكاديمية، يليها الأسباب المتعلقة بتحقيق التطور الوظيفي، ثم الدوافع المادية، وأخيراً تأثير النظرة الاجتماعية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

كما أجرى سماره والمجالي (2014) دراسة هدفت إلى البحث في دوافع الطلبة الوافدين للالتحاق ببرامج الدراسات العليا في جامعة مؤتة في الأردن من وجهة نظرهم، وأظهرت نتائج الدراسة أن الطلبة الوافدين قد صنفوا دوافع التحاقهم ببرامج الدراسات العليا حسب الأهمية كالآتي: الدوافع العلمية، الدوافع المهنية، الدوافع النفسية، والدوافع الاجتماعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

وهناك عدد من الدراسات العربية تحدثت على نفس هذا الموضوع، لا يمكن ذكرها جميعا في هذه الدراسة، ويمكن إجمالاً استنتاج ما يلي من الدراسات السابقة:

1. اهتمام هذه الدراسات بمعرفة دوافع الالتحاق بالتعليم العالي.
2. إن متابعة الدراسات العليا كان بحد ذاته دافعا للطلبة للالتحاق بالتعليم العالي في بعض هذه الدراسات.
3. تأثير دوافع الالتحاق بالتعليم العالي بعوامل اقتصادية واجتماعية.
4. اختلاف دوافع الالتحاق بالتعليم العالي من بلد لآخر.
5. اختلاف دوافع الالتحاق بالتعليم العالي حسب متغيري الجنس والجنسية.
6. ظهرت دوافع المهنية والمؤهلات الوظيفية والأبعاد النفسية كعوامل ذات أثر في التحاق الطلبة بالتعليم العالي.
7. يلاحظ أن جميع الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة الحالية قد استخدمت المنهج الكمي والاستبانات كأداة لجمع البيانات، في حين تتفرد هذه الدراسة باستخدام المنهج النوعي والمقابلة المعمقة كأداة لجمع المعلومات من الطلبة الذين تم مقابلتهم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة:

تم استخدام منهجية البحث النوعي وبالتحديد منهج دراسة الحالة الوصفي التحليلي لدراسة هذه الظاهرة. واشتملت المقابلات على ثماني جلسات متفرقة، مع العلم إن المقابلة الأولى كانت بمثابة تعارف على المشارك، وتوضيح لغرض الدراسة، وأخذ موافقته على المقابلات القادمة ومواعيدها، وبناء علاقة ودية، وقد تمت المقابلات بشكل فردي، وكان يتم في أماكن متفرقة لكن معظمها في الجامعة، في قاعات فارغة، وبعضها في المكتبة العامة، وباقي المقابلات في استراحة ومطعم الجامعة، وحرص الباحثان على أن تتم المقابلة في جو هادئ بعيد عن الضوضاء، وكانت مواعيد المقابلات في الفترة الواقعة بين شهر 11 وشهر 12 للعام (2013/2014م)، واستمر لمدة ثلاثة أسابيع وعلى فترات مختلفة، ويمكن اعتبار الأسلوب الذي تم استخدامه بالدراسة الأسلوب النوعي الظواهرتي. حيث إن هذه المنهجية تكون مناسبة عندما يكون هدف الفرد هو استكشاف ما قل كتابته عن الظاهرة (Denzin& Lincoln, 2000)

عينة الدراسة:

إن هدف هذه الدراسة المتعلق بظاهرة الإقبال المتزايد على الدراسات العليا هو استكشاف ووصف الظاهرة من خلال وجهة نظر المشاركين فيها، وبالمعاني التي يعطونها لهذه الظاهرة، وتم اختيار عشرة مشاركين، ستة منهم ذكور، وأربعة إناث من الملتحقين ببرامج الدكتوراه والماجستير في جامعة اليرموك في كلية العلوم التربوية التي تتضمن عدد من التخصصات التربوية ذات الإقبال المتزايد من الطلبة مثل: علم النفس التربوي، والإرشاد النفسي، وأصول التربية، والإدارة التربوية، والمناهج وطرق التدريس...، وتم اختيار المشاركين بالطريقة القصدية وهي طريقة مناسبة لاختيار العينات في البحث النوعي، حيث رأى الباحثان أن المشاركين الذين تم اختيارهم قصديا يمتلكون معلومات غنية وثرية أكثر من غيرهم، وبالتالي التعمق في الحديث عن هذه الظاهرة، باعتبار أنهم طلبة دراسات عليا، وبالتالي هم أفضل من يقدمون معلومات تثري الدراسة.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

الأسلوب المتبع في جمع المعلومات:

تم استخدام أسلوب المقابلة المعمقة لتحقيق أهدف الدراسة، وذلك من خلال جمع المعلومات ومقابلة المشاركين من بعض الطلبة الملتحقين ببرامج الدكتوراه والماجستير في جامعة اليرموك، وإعطاء معنى للظاهرة من خلال نظرتهم للظاهرة وكما يفسرونها، وتم طرح أسئلة متفرقة في كل جلسة، تحتمل إجابات مفتوحة ومعمقة لإعطاء معنى للظاهرة من وجهة نظر المشاركين بها.

صدق المعلومات وموضوعيتها:

المصدر الرئيسي للبيانات كان عبارة عن استجابات لفظية وغير لفظية في مقابلات معمقة مع المشاركين، حيث كانت توثق مباشرة على دفتر خاص بالمقابلات يدويا، وتم تدوينها حرفيا ومباشرة، وأعطيت للمشاركين الفرصة الكافية للإجابة، وطرح أسئلة فرعية موقفية من أسئلة رئيسية تصب في هدف الدراسة، وبالتالي فإن معلومات غنية من كل طالب تم جمعها. ناهيك عن المصداقية في الخصائص التي تم استنتاجها ضمن السياق الطبيعي، وبملاحظة الإشارات والإيماءات غير اللفظية وانطباعات الوجه، وحركات الأيدي، ونبرات الصوت أثناء مقابلة كل مشارك، وتم توثيقها أولا بأول على الهامش الأيمن في دفتر المقابلات في فترة حدوثها، وكان السؤال المفتاحي العام للمقابلات حول "لماذا هذا الإقبال المتزايد على الدراسات العليا"؟ وتم إعطاء رموز رقمية بدل أسماء المشاركين حفاظا على السرية والالتزام بأخلاقيات البحث العلمي.

واستمرت مقابلة كل مشارك من قبل الباحثين مدة (30-40) دقيقة في الجلسة الواحدة، وتم طرح أسئلة تتسم بالمرونة ومفتوحة الإجابة لكل مشارك، تضمنت أربعة مواضيع رئيسية، وكان يتم كتابة ملحوظات أولية على كل إجابة لكل سؤال لأغراض التحليل الأولي، والذي يتم جنبا إلى جنب مع جمع المعلومات، وعندما تكون إجابات الطالب مبهمة كان يتم طرح أسئلة لاحقة مثل "هل يمكنك إخباري المزيد عن ذلك؟"

الأسلوب المتبع في تحليل المعلومات وتصنيفها:

تم إتباع طريقة التحليل الاستقرائي للبيانات، أي من الجزء إلى الكل من مقابلات معمقة لفظية إلى الوصف القصصي ثم إلى المفهوم أو تجريدات، وكانت المشكلة مفتوحة لكل الاحتمالات حتى وصلت المشكلة بعد أن تم الانتهاء من جمع المعلومات إلى الصياغة المركزة والنهائية، وتضمنت الأسئلة الآتية:

أولاً: ماذا تعني لك الدراسات العليا؟

أ. لماذا فكرت الالتحاق ببرنامج الدراسات العليا؟
ب. ما شعورك تجاه زملائك في الدراسة ؟
ج. لماذا الإقبال المتزايد على برامج العلوم التربوية؟
د. ما الاستفادة التي ستجنيها من دراستك للبرنامج؟
هـ. ما المستوى التعليمي للأب والأم، وهل يعتبر هذا حافزا للإقبال على الدراسة، وكيف؟

ثانياً: هل هناك معايير للقبول بالبرنامج، كيف؟

أ. هل هناك فرق جوهري بين متخرجي الدراسات العليا في بلادنا وبين البلاد الأجنبية؟ كيف؟
ب. لماذا برأيك فتحت الجامعات سياسات القبول في الدراسات بشكل موسع؟
ج. هل هناك مشكلة في البرامج المقدمة، كيف؟
د. لماذا باعتقادك هناك تزايد من قبل الإناث للإقبال على البرنامج؟
هـ. هل تشجع أن تفتح الجامعة الباب على مصراعيه وإتاحة الفرصة للجميع للالتحاق بالدراسات العليا، لماذا؟
و. ما الفرق بين برامجنا وبرامج الدول الأجنبية برأيك؟

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

ثالثاً: ما مستقبل الدراسات العليا في الأردن حسب رأيك؟

أ. كيف تستطيع التوفيق بين الدراسة والحياة الاجتماعية؟

ب. هل هناك فجوة بين برامج الدراسات العليا والعمل الوظيفي؟

ج. ما الدوافع الرئيسية لالتحاقك بهذا التخصص دون غيره؟

د. هل فكرت بعد فترة من التحاقك بالبرنامج أنك تسرعت، ولماذا؟

هـ. برأيك ما الأسباب الحقيقية للإقبال المتزايد من الطلبة على الدراسات العليا؟

نتائج الدراسة ومناقشتها:

لقد استجاب 10 مشاركين بشكل فردي لكل الأسئلة والأجزاء المذكورة سابقا، وقد تم تصنيف الاستجابات إلى مواضيع يمكن ترتيبها وفقاً للآتي:

دوافع الإقبال على الدراسات العليا:

جدول (1): ترتيب الدوافع حسب الأهمية وحسب المحاور التي طرحت الأسئلة بناء عليها

المحور الأول: عوامل تتعلق بالطالب	المحور الثاني: عوامل تتعلق بالبرنامج	المحور الثالث: عوامل تتعلق بسياسة القبول	المحور الرابع: عوامل مستقبلية.
- الفهم العميق للتخصص	- المرونة في القبول.	-الهدف المادي والاستثماري	- استمرار الإقبال.
- تشجيع الأساتذة والأهل.	- الفجوة بين النظرية والتطبيق	- ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية.	- تزايد الأعداد.
- الطموح والترقي الوظيفي.	- عدم استقرار رضا الطلبة الأكاديمي.	- المنافسة.	- فتح برامج جديدة.
- الرغبة في تحسين المستوى الاجتماعي.	- مشكلة تتعلق بالمواد المقدمة في البرنامج.	- العرض.	- مرونة أكثر في معايير القبول.
- الرغبة في تحسين الوضع الاقتصادي والعلمي.	- الاعتماد على العلامة.	- الطلب.	- إقبال أكثر على برامج العلوم التربوية.
- تعليم غير الموهوبين.	- ضعف جانب تعلم المهارات والتركيز على الاختبارات.	- تسرب العملات.	- البطالة.
- الحصول على وظيفة.			
- الحصول على فرص عمل في الخارج.			
- المساعدة في اختيار شريك الحياة" المرأة".			
- المنح الدراسية.			
- تحقيق الذات.			

وقد تنوعت الإجابات إلى المواضيع التي تم عرضها في الجدول (1)، حيث اتفق كل المشاركين في الدراسة على الطموح والتقدم الوظيفي، وتحسين المستوى الاجتماعي والاقتصادي، والحصول على وظيفة وتحسين المكانة الاجتماعية، هذا ما يتعلق بأسباب الإقبال ودوافعه من قبل الطالب. أما فيما يتعلق بالبرنامج فهناك مرونة في القبول وتغير في المعايير، وهناك فجوة بين النظرية والتطبيق، ومستوى رضا الطلبة عن المستوى

الأكاديمي للأساتذة غير مستقر، وهناك اعتماد أكثر على العلامة والاختبارات، وضعف في مهارات البحث. وفيما يتعلق بسياسات القبول هناك إجماع من المشاركين أن هناك هدف ماديا بحتا، حيث أصبحت الجامعة استثمارية وتنافس الجامعات الأخرى؛ ولهذا نرى الفرق بين قبول الطلبة الآن وقبل عدة سنوات، كما أن مبدأ ديمقراطية التعليم، وبما يسمى بتكافؤ الفرص التعليمية كان له أثر كبير في فتح الجامعة الباب على مصراعيه للقبول.

وفيما يتعلق بالجانب الأول وهو الطموح والتقدم الوظيفي، وتحسين المستوى الاجتماعي، نورد أقوال بعض المشاركين مقتبسة من المقابلة فقد أشار المشارك رقم 3 أن "الدراسات العليا تعني الارتقاء بدرجتي العلمية، والوصول إلى درجة أرفع وأعلى، وهناك اقتباس من المشارك رقم 7" مرحلة الدراسات العليا مرتبطة بمسالة الطموح بشكل أساسي وفي مسالة التقدم الوظيفي والأكاديمي، والوصول إلى ما يصبو إليه من مكانة عالية، وتقدم اجتماعي، وتحسين الوضع الوظيفي للوصول إلى النخبة فقط"، واقتباس آخر من المشارك رقم 9 "منذ صغري وأنا أحب أن أدرس وبيئتي في البيت تحب العلم وتشجع احتياجي له في عملي وتحسين وضعي الاجتماعي في العمل".

إما فيما يتعلق بموضوع البرنامج ومستواه والفرق بين برامجنا والدول الأجنبية، فقد أجمع معظم المشاركين على أن مستوى البرنامج جيد لكن ينقصه التطبيق؛ فهناك فجوة بين النظرية والتطبيق، كما أنه يعتمد على الاختبارات، وهناك تذبذب في مستوى المدرسين. كما أن البرنامج يعتمد على الاختبارات دون إتقان لمهارات البحث، وأصبحت المعايير للقبول مرنة أكثر من السابق، وأصبحت أكثر سهولة، فالآن ممكن لأي شخص أكمل معدلا جيدا في أي تخصص أن يلتحق بالدراسات العليا، وإذا لم يتمكن بالجامعات الحكومية هناك جامعات خاصة مفتوحة على مصراعيها، وممكن إيراد أقوال بعض المشاركين في هذه الجوانب؛ فمثلا المشارك رقم (1) ذكر الآتي "أصبحت معدلات القبول أقل وزاد عدد المقاعد وأصبح في بعض الأحيان وحتى كثيرا من يدرسون الدراسات العليا مثل تخصصات الشريعة وكليات الآداب، مما قلل من محددات ومعايير القبول وأصبح الإقبال على البرنامج أكثر". وهناك المشارك رقم (5) أورد" هناك فجوة بين النظرية والتطبيق وأعتقد أن هناك فجوة اكبر في بعض الأساتذة.."

وبالنسبة للجانب الآخر المتعلق بسياسات القبول فقد أجمع معظم المشاركين على أن الجامعة فتحت باب القبول على مصراعيه لهدف مادي ربحي، وهذا أدى إلى التعديل في معايير القبول لتصبح أكثر مرونة، مما شجع وأتاح الفرصة لمعظم الطلبة للتقدم في طلب الالتحاق بالدراسات العليا، بالإضافة إلى إجماع معظمهم على أن الجامعة أصبحت مكانا للاستثمار تتنافس مع الجامعات مثيلاتها في الحصول على الربح، وبالتالي أصبحت تطبق سياسة القبول، ويمكن إيراد أقوال بعض المشاركين، فقد أورد المشارك رقم (1): "أتوقع أن فتح الجامعات سياسات القبول في غاية مادية بحتة إذ يعطيها ربحا كثيرا خاصة بعد دفع الرسوم للساعات.."، وهناك المشارك رقم (6) أشار بقوله: "أعتقد أن الهدف الأساسي من فتح الباب على مصراعيه في الدراسات العليا هو تسرب العملات من الخارج، والأمر الآخر هو حاجة الجامعات الأردنية المادية خاصة.."

أما بالنسبة للجانب المتعلق بالمستقبل وهل سيستمر تدفق الطلبة على الدراسات العليا، أشار معظم المشاركين أنه سيكون هناك استمرار بالإقبال ومرونة أكثر في معايير القبول، وإقبال متزايد أكثر على برامج العلوم التربوية باعتبار أن وزارة التربية والتعليم هي الوزارة الأكثر استيعابا في مجال الوظيفة ورغبة المعلمين أيضا في تطوير مستواهم للحصول على درجات ومناصب أعلى في مجال التربية، أو الإعارة في الخارج، وفي هذا الجانب ممكن إيراد بعض أقوال المشاركين مثل المشارك رقم (3) الذي أورد: "إذا كان الوضع يركز على الجانب النظري فقط سيزيد العدد على هذه البرامج"، واقتباس آخر من مشارك آخر "سيزيد التوسع وستزيد أعداد الطلبة الملتحقين بهذه الدراسات ويزيد التوسع في البرامج، وستدخل المنافسة على أشدها بين الجامعات الحكومية والخاصة.."

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

وبالتالي هناك إجماع أن التزايد للإقبال على الدراسات العليا سيزيد من عدد المتخرجين من حملة الماجستير والدكتوراه، وسيزيد من البطالة في هذه التخصصات أي سوف تغرق الجامعات البلد بالمتخرجين دون وجود سوق عمل يستوعب هؤلاء جميعا لاسيما الذين يطمحون في التدريس في نطاق الجامعات والكليات، مع وجود متخرجي دول أجنبية مثل أمريكا وبريطانيا ينافسون هؤلاء، وبالتالي تفضل الجامعات الأردنية هؤلاء المتخرجين عن طلبة الجامعات الأردنية.

وبالتالي أجمع المشاركون عندما تم سؤالهم عن هل تشجع أن تفتح الجامعة الباب على مصراعيه، وإتاحة الفرصة للجميع للالتحاق بالدراسات العليا؟، حيث كانت معظم الإجابات تصب بالنفي وعدم التشجيع لهذا الأمر، حتى تبقى للتعليم العالي نوعية وامتياز ولتخرج النخبة، ويمكن إيراد أقوال بعض المشاركين مثل المشارك رقم (2) "لست مشجعا لكي يبقى التعليم العالي له نوعية وامتياز ولتخرج ولتقدم النخبة من المتعلمين، لا أن تكون الغاية ربحية.."، والمشارك رقم (10) الذي أشار "لا أشجع ذلك لأن الدراسات تعتبر أن الشخص الذي يحب أن يدخل لهذا المضمار يجب أن يكون سيدا بالعلم.."، والمشارك رقم (9) ذكر "لا أؤيد لأن هذا يعني أن الموهوب وغير الموهوب سواسية بحق التعلم والحصول على حق التعليم..".

كما أن هناك أجماعا على أن تشجيع الوالدين له أثر في الإقبال المتزايد على البرنامج وعلى الدراسة، وهناك عدد من المشاركين كان المستوى التعليمي للوالدين عاديا، والبعض كان أميا، وبعضهم ذو ثقافة متوسطة، لكن كان هناك إجماع من المشاركين على دور الوالدين في تشجيع أبنائهم لإكمال الدراسات العليا مما يعتبر دافعا من دوافع الطلبة للإقبال على الدراسات العليا ومعظم التشجيع منصب على حب الوالدين على أن يكون ولدهم أفضل منهم، وكذلك من ناحية اجتماعية وسيلة من وسائل التباهي والمكانة الاجتماعية. ونورد هنا اقتباس لأحد المشاركين رقم (6) عندما تم سؤاله عن دور الوالدين فقال: "المسالة سلاح ذو حدين فأحيانا يكون الحث على طلب العلم من قبل الوالدين الأميين أو الأقل تحصيلا للدراسات العلمية حافزا في ضرورة تحقيق هذا الابن لما لم يستطع هذين الأبوين تحقيقه وهذا يعود لأسباب عديدة في أصله لطبيعة الظروف الاجتماعية لهما..".

ونورد اقتباسا آخر من المشارك رقم (4) في هذا الموضوع "المستوى التعليمي ليس دائما هو السبب الرئيسي للأم والأب، يكون عندك مستوى تعليمي قليل، لكن حرم أن يكمل دراسته لكن يبقى عنده الدافع قوي جدا وبالتالي ينمي العلم عند أولاده لاسيما في ظروف آبائنا السابقة ليس الكل تعلم وهذا يعطيهم دافعا لتشجيع أولادهم على التعلم..".

وقد لاحظ الباحثان خلال مقابلتهما بعض الانفعالات والاستجابات غير اللفظية التي ظهرت والتي لابد من إيرادها هنا لاسيما فيما يتعلق بهذا السؤال، حيث كانت هناك عواطف جياشة وتقدير لدور الأم والأب، فمثلا يمكن إيراد اقتباس للمشارك رقم (1) في هذا الجانب "حيث باع أرضه وبيته لتدريس إخوانه لأنه الأكبر طبعا هم كانوا أيتاما وحرم نفسه شعار أبي - علم، حرية، حنان".

وخلال مقابلة مشارك آخر على نفس السؤال، كانت هناك ابتسامة وشوق في الحديث عن الوالدين وعاطفة جياشة، الأمر الذي يدل على حب الوالدين وتشجيعهم للدراسة، حيث بدأ كلامه في الحديث عن هذا الموضوع" إن المستوى التعليمي للوالد والوالدة لم يتجاوز الابتدائي، وهي مرحلة أعطتهم بعض التميز مع أقرانهم في القدرة على قراءة القرآن والصحف، والوصفة الطبية، لكن يؤهلهم المستوى التعليمي للتميز اجتماعيا، بالإضافة إلى حب الوالد الشديد للعلم ولعيشه في ظروف حالت دون تعلمه، كل ذلك يشكل حافزا قويا نحو التعلم وإكمال دراسته".

وفيما يتعلق بموضوع أسباب ودوافع إقبال الإناث المتزايد على الدراسات العليا، فقد صبت أقوال المشاركين حول أخذ المرأة حقها في التعليم أو كمكانة اجتماعية وتلبية طموحها، والحصول على احترام الآخرين، فمثلا قال أحد المشاركين: " أهم شيء حتى تلبي طموحها وتخلق لنفسها مستوى ويساعده أن تنال احترام الآخرين سواء في الأسرة أو العمل أو الجنس الآخر...". كما كان هناك إجماع من المشاركين العشرة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

على أن من دوافع التحاق المرأة المتزايد على الدراسات العليا على الزوج الذي تريده حسب المواصفات، وهذا أكد عليه جميع المشاركين بما فيه المشاركات الأربعة من الإناث في هذه الدراسة.

يمكن إيراد أقوال أحد المشاركين رقم (3): "وبالتالي يساعدها أيضا على أن تلبي أهم رغبة عندها وهي الحصول على الزوج الذي تريده هي بالمواصفات الفكرية والشخصية التي تتمناها"، واقتباس لمشارك آخر: "التزايد بالنسبة للإناث على الدراسات العليا يرجع لعدة أسباب منها العنوسة التي أصبحت آفة تنهش في جسم المجتمع.." . ومن هنا نرى أن الإجابات انصبت حول الأسباب والدوافع الاجتماعية والعلمية والعملية وتحقيق الذات بالنسبة للأنثى. أما الجانب المتعلق بمسألة الزمالة الدراسية ودورها في الإقبال على الدراسة، أكد المشاركون "9 من 10" بنسبة (90 %) على أنها من متطلبات مرحلة الدراسات العليا ولها دور كبير في التباحث في القضايا ذات التخصص الواحد. بالإضافة إلى الشعور بالراحة والانسجام والتنافس الشريف، كما تم التركيز على أن هناك هما مشتركا وبحث عن طقوس شعائرية متمثلة في الشهادة.

ويجب الإشارة هنا أن أحد المشاركين كان تعبيره في هذا الجانب وإجابته ناقدة، فمثلا ممكن إيراد اقتباس في هذا الجانب من المشارك رقم (10) "فحالهم كحال الحشرات التي تمنح التحليق في الجو وتلعب دور النسور والصقور مع أنهم فاقدين لموهبة الطيران وموهبة التحكم في الفضاء"، وهذا يدل على أن ليس كل الزملاء على مستوى من العلم يؤهلهم للإقبال على هذه الدراسة، حيث ينقصهم الموهبة والإبداع.

وفي ضوء الحديث عن أسباب الاختيار للتخصص دون غيره، جاءت معظم أقوال المشاركين تركز على الدافع العملي والعلمي وحب التخصص، بالإضافة إلى الرغبة في الحصول على مهنة مدرس في الجامعات والتطوير في مجال العمل، ويمكن إيراد اقتباس هنا من المشارك رقم (2) "أشعر أنه تخصص راقي وأنه يدرس سلوك الإنسان ونحن بشر ونخدم به الآخرين، إضافة إلى أن طبيعة عملي فرضت علي أن أطور عملي.."، واقتباس من مشارك آخر رقم (6) "هناك دافع عملي في الحصول على مهنة تدريسي في أحدى الكليات أو الجامعات.."، اقتباس آخر من مشارك رقم (4) "كان الدافع هو خلفيتي المعرفية والثقافية، فأنا منذ نعومة أظافري مهتم بعلوم الفلسفة وبالفكر والمنطق" .

مناقشة النتائج:

ما تم كتابته وعرضه سابقا يجعل الأمر واضحا، بأن دوافع الطلبة لإقبالهم المتزايد على الدراسات العليا، بالإضافة إلى إعطائهم أسبابا ودوافعها للإقبال المتزايد من قبل الطلبة الآخرين على الدراسات العليا. إذ انصبت أقوال واستجابات المشاركين في عدة فئات تتمحور حول التقدم الوظيفي وإيجاد فرص عمل أوسع، وهناك الدافع الاجتماعي الذي يركز على تحسين المكانة الاجتماعية، وتكوين علاقات اجتماعية، وتشجيع الأهل والأصدقاء لمتابعة الدراسة والدافع الاقتصادي من خلال الحصول على شهادة عليا سيزيد من مستوى الدخل، والانتقال إلى وظيفة أعلى، والترقية الوظيفية، وتحسين الظروف المعيشية الشخصية، والحصول على فرص عمل في الخارج.

وكان هناك دور للبطالة وعدم إيجاد عمل مناسب مما يشجع الطلبة للالتحاق بالدراسات العليا لاسيما عدم وجود فرصة عمل بعد التخرج مباشرة، إذ إن زيادة التأهيل الجامعي يوفر فرص عمل أفضل، والإشارة إلى أن شهادة البكالوريوس لم تعد كافية للحصول على العمل المناسب. بالإضافة إلى أن هناك دافعا نفسيا للالتحاق بكلية الدراسات العليا، حيث يعمل الالتحاق على توفير الاستقرار النفسي، وزيادة من الشعور والرضا النفسي. وتعتبر مرحلة من مراحل تحقيق الذات، وإرضاء للطموح الداخلي والاعتماد على النفس. كما أن هناك إشارة إلى سياسات القبول في الجامعات أصبحت أكثر مرونة من السابق، حيث تغيرت المعايير، وهذا فتح الباب على مصراعيه للقبول، مما شجع الطلبة على تزايد الإقبال، وأشار المشاركون على أن الهدف الأساسي للجامعات هم الهدف المادي البحت، وأضافوا إلى أن مستقبل الدراسات العليا واضح في ضوء هذه المعايير والسياسات، حيث سيتزايد الطلبة وتتزايد الأعداد أكثر وأكثر، وسوف يتم فتح تخصصات أخرى، وسوف تصبح سياسات القبول أكثر مرونة، وستصبح الجامعات تنافس بعضها البعض في ضوء أهدافها الاستثمارية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

ومن خلال نظرة فاحصة إلى الدراسات السابقة التي أوردها الباحث في الدراسة، نجد أن معظم هذه الدراسات لاسيما العربية، اتفقت مع نتائج هذه الدراسة، حيث انصبت على الدوافع الاقتصادية والاجتماعية والدوافع المهنية والوظيفية والنفسية كعوامل ذات أثر في التحاق الطلبة بالدراسات العليا. فقد اتفقت هذه الدراسة مع دراسة (أبو كليلة، 1992) التي عزت أسباب الإقبال إلى تحقيق مركز اجتماعي أفضل، والحصول على شهادة أفضل، الحصول على وظيفة، ورفع المستوى الاقتصادي، فمثلا فقد تبين أن الحصول على وظيفة هو أهم دافع للطلبة الذكور، بينما أهم العوامل للطالبات السعوديات هو رفع المستوى المعرفي والثقافي.

كما اتفقت نتائج هذه الدراسة فيما يتعلق بدور التخصص كدافع للقبول مع دراسة (مصطفى وعدنان، 1995) التي هدفت إلى تحديد دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لدى طلبة الجامعة الأردنية في مستوى الماجستير والدكتوراه في كافة الكليات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الدافع الأول كان الدافع العملي يليه الدافع النفسي، والدافع الاجتماعي، والدافع المهني، والدافع الاقتصادي، ودافع البطالة.

كما اتفقت نتائج الدراسة مع نتائج دراسة Gordon (1992) التي أكدت على أن الإناث يملن لدافع التقدم الوظيفي "يليه الاهتمام المعرفي، لكن لم تتفق مع دافع خدمة المجتمع. كما اتفقت هذه الدراسة مع نتائج دراسة Psacharopoulos وSanyal (1984) بعنوان أسباب متابعة التعليم العالي حيث دلت نتائج الدراسة أن الطلب الاجتماعي على التعليم العالي يعود لأسباب مهنية ووظيفية، والدوافع الأخرى كانت على النحو الآتي- إيجاد فرص عمل أوسع"، واتفقت أيضاً مع نتائج دراسة عبيدات (2011) التي أظهرت أن دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الأردنية كانت مرتبة ترتيباً تنازلياً وهي: الأسباب والدوافع الأكاديمية، يليها الأسباب المتعلقة بتحقيق التطور الوظيفي، ثم الدوافع المادية، وأخيراً تأثير النظرة الاجتماعية، ومع دراسة صبيحات (2003) حيث أظهرت أن ترتيب الدوافع للالتحاق بالدراسات العليا حسب قوتها كانت على النحو الآتي: الدافع المهني (82 %) والدافع العلمي (79 %) والدافع النفسي (78 %) والدافع الاقتصادي (77.4 %) ودافع البطالة (70 %) والدافع الاجتماعي (67.4 %) وكانت الدرجة الكلية مرتفعة جداً في المجال المهني، وكبيرة في المجالات (العلمي، والنفسي، والاقتصادي، ومجال البطالة) ومتوسطة في المجال الاجتماعي، ومع نتائج دراسة سمارة والمجالي (2014) التي أظهرت أن الطلبة الوافدين قد صنفوا دوافع التحاقهم ببرامج الدراسات العليا حسب الأهمية كالآتي: الدوافع العلمية، الدوافع المهنية، الدوافع النفسية، والدوافع الاجتماعية، ومع دراسة العمري (2005) التي توصلت إلى أن دوافع الإقبال على برامج الدراسات العليا كانت مرتبة ترتيباً تنازليا كالآتي: دوافع نفسية، ودوافع ثقافية، ودوافع علمية، ودوافع اقتصادية، ودوافع اجتماعية.

الاستنتاجات:

من خلال العرض السابق سواء النتائج والدراسات السابقة والخلفية النظرية والمقابلات المعمقة مع المشاركين والملاحظات التي تم تدوينها والمواضيع والفئات التي تم عرضها ممكن بلورة أنماط، أن عملية التحليل الاستقرائي تعني أن الفئات والموضوعات والأفكار لا تفرض على البيانات بل تشتق منها، حيث تمت العملية كما يلي:

1. بدا التحليل جنبا إلى جنب مع جمع البيانات حال جمع المجموعة الأولى منها.
2. تم تجزئة البيانات إلى وحدات وأجزاء دون إهمال الصورة الكلية.
3. تم وضع الأجزاء في موضوعات ثم في أبواب وفئات ولكن بشكل مرحلي.
4. نتج عن عملية التحليل تركيب من مستوى أعلى مثل ملخص قصصي أو بنية نظرية، ويمكن تصورها بالترتيب

الآتي:

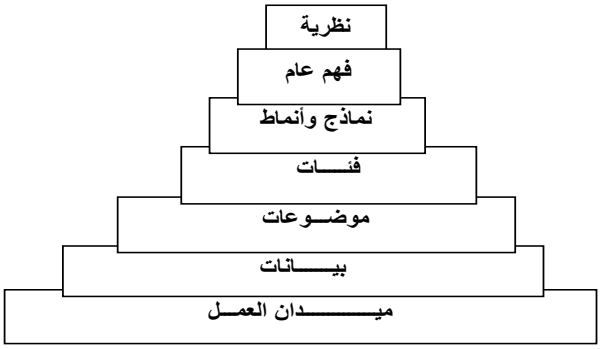

شكل (1): ترتيب عملية التحليل الاستقرائي في البحوث النوعي للوصول إلى نظرية مجذرة

ومن خلال ذلك يمكن ترتيب الأنماط التي تم التوصل إليها من خلال الفئات والمواضيع، لاسيما وأن الباحثين هذبا بلورة هذه الأبعاد، فعندما كان الموضوع واسعا تم بلورته من بلورة الفكرة وتهذيبها، وتقييم دقة البيانات من خلال تقييم مصادر البيانات، وعملية جمع البيانات وترتيب الفئات ترتيبا منطقيا. وأخيرا دمج هذه الفئات لتشكيل الأنماط، وعملية تكوين النماذج من خلال البحث عن السمات المتشابهة التي استخدمت لتحديد الموضوعات من خلال التشابه والتماثل من خلال مجموعة الموضوعات المتطابقة والتي تخدم نفس الهدف والنماذج التي يراها الباحث ضرورية والتي تركز على البحوث السابقة.

ويمكن ترتيب هذه الأنماط التي تبلورت من استجابات المشاركين لأسباب ودوافع الإقبال المتزايد على الدراسات العليا كالآتي وعلى الترتيب: الدافع الاقتصادي، والدافع المهني، والدافع الاجتماعي، الدافع العلمي، والدافع النفسي.

وقد وقعت معظم الاستجابات في الحقول والدوافع التالية: تحسين الوضع الاقتصادي، تحسين الوضع الاجتماعي، وتشجيع الأهل، والشعور بالتعاون والتنافس الشريف تجاه الزملاء، والتقدم الوظيفي، وكون وزارة التربية والتعليم هي الوزارة الأكبر في الأردن التي تستوعب المعلمين فيما يتعلق بأسباب الإقبال على العلوم التربوية والرغبة في تكملة نفس التخصص وهكذا.

وهناك عدة دوافع تعلقت بالسؤال الثاني المتعلق بالبرنامج ومعاييره، وأسباب فتح الجامعة على مصراعيه للقبول، والمقارنة بين مستوى الدراسات العليا في الأردن وفي الخارج، ومستوى الأساتذة، فقد انصبت معظم الاستجابات على أن المعايير أصبحت أكثر مرونة، وهذا شجع الطلبة على الإقبال، كما أن هناك مشكلة في البرامج تتعلق بالفجوة بين النظرية والتطبيق، وتركيزها على التلقين دون تعليمها مهارات البحث، بالإضافة إلى أن الجامعات أصبحت مثل سوق العرض والطلب؛ فلها هدف استثماري مادي، مما زاد عدد الطلبة، لاسيما بعد أن أصبحت المعايير أكثر مرونة من السابق.

وفيما يتعلق بالسؤال الثالث المتعلق بمستقبل الدراسات العليا والأسباب الحقيقية لتزايد أعداد الإقبال على الدراسات العليا، فقد أجمع المشاركون على الجامعات ستستمر في فتح سياسات القبول، وسوف تتزايد الأعداد أكثر، وسوف تزيد البطالة في التخصصات، وسوف تفتح تخصصات أكثر. كما يزيد العدد من قبل الإناث لأسباب ودوافع تتعلق بالمكانة الاجتماعية، والبحث عن تحقيق الذات والبحث عن شريك الحياة، وتغيير النظرة لها في المجتمع الذي تعيش به؛ فالدراسة العليا لها سلاح يحميها من كل ذلك.

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يكون الباحث قد أعطى معاني للظاهرة من وجهة نظر المشاركين بها، ويمكن الإفادة من هذه الدراسة في مجالات عدة، لاسيما فيما يتعلق بمعرفة الأسباب والدوافع الحقيقة لتزايد الأعداد للإقبال على الدراسات العليا، لاسيما وأن هذا الظاهرة، واضحة للعيان، تطرح أسئلة واستفسارات كثيرة حولها من مثل، ماذا، ولماذا، وكيف؟ وماذا يترتب على ذلك. هذه الدراسة جهد بسيط

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

يمكن أن تجيب عن هذه الأسئلة، من وجهة نظر المشاركين بها، وجميع المشاركين أشاروا من خلال استجاباتهم على أن هناك أسبابا ودوافعها للإقبال والهموم والمشاكل واحدة، بالإضافة إلى وجود مشاكل في برامج الدراسات العليا، واعتماده أكثر على الجانب النظري والتلقين دون اهتمام بمهارات البحث، كما أن البرنامج جيد لكن قد يكون هناك مشكلة في بعض المشرفين والأساتذة القائمين على تطبيقه، بالإضافة إلى اعتماد الجامعات الأردنية على التعيين من متخرجي الدول الأجنبية، وعدم الاعتراف بطلابها وإعطائهم الأولوية، كما أجمع المشاركون على أن الجامعة غيرت من معاييرها وجعلتها أكثر مرونة لغرض مادي بحت، مما أدى إلى التحاق طلبة أقل كفاءة ومستوى، من خلال ما سبق من عرض وتحليل يمكن استخلاص العديد من الأمور التي تم التوصل إليها والتي وافق عليها المشاركون حيث يلخصها الجدول (2):

جدول (2): ملخص محاور دوافع إقبال المشاركين في الدراسة على برامج الدراسات العليا بجامعة اليرموك حسب الأهمية

لماذا الإقبال على الدراسات العليا؟	هل هناك معايير للبرنامج ؟كيف؟	ما مستقبل الدراسات العليا؟
- الدافع الاقتصادي	- أصبحت المعايير أكثر مرونة	- استمرار تدفق الطلبة.
- الدافع المهني	- الهدف المادي والاستثماري والتنافس	- استمرار الجامعة في زيادة الأعداد.
- الدافع الاجتماعي	- مشكلة في البرامج /خلل في التطبيق.	- المعايير سوف تصبح أكثر مرونة.
- الدافع العلمي	- عدم تشجيع فتح الباب على مصراعيه للإقبال على الدراسات العليا.	- الهدف الربحي والاستثماري والتنافس.
- الدافع النفسي	- هناك فرق جوهري بين البرامج في الدول الأجنبية والأردن.	- استمر التدفق لكلية العلوم التربوية.
		- زيادة مشكلة البطالة وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب المتخرجين.
		- التركيز على الكم وعدم الاهتمام بالنوعية.

الاستنتاجات:

الاستنتاجات الحالية طرحت قضايا عريضة متعددة للبحث المستقبلي، أحدها يهتم في إلى أي مدى يمكن للإقبال على الدراسات العليا أن يصل؟ بالإضافة إلى عمل أبحاث تتعلق بمستقبل الدراسات العليا في ضوء هذا الوضع.

كما يمكن فهم الظاهرة أكثر باستخدام أكثر من أداة لجمع البيانات مثل الملاحظة، والوثائق، وزيادة عدد المشاركين، ويمكن عمل مقارنات ما بين أعداد الإقبال في الأردن وفي بلاد عربية أخرى، والوقوف على الأسباب والدوافع.

كما يمكن تناول موضوع برامج الدراسات العليا ومعايير القبول في البرامج كمشكلة بحث مستقبلية، كما يوصي الباحثان بعمل دراسات أخرى للبحث عن معايير القبول في الدراسات العليا في الجامعات الأردنية، وكذلك البحث بمدى ارتباط سياسات القبول في الجامعات بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، وكذلك عمل دراسات أخرى تشمل التعليم الجامعي وكلية المجتمع فيما يخص سبب إقبال الطلبة للدراسة فيها.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة الحالية يوصي الباحثان بما يأتي:

- إعادة النظر في سياسة القبول في برامج الدراسات العليا، بحيث يراعى معايير دقيقة للقبول حسب محكات موضوعية علمية تركز على الاهتمام بالنوعية وليس بأعداد المقبولين.
- المواءمة بين التخصصات التربوية المتاحة، واحتياجات سوق العمل مما يسهم في التقليل من زيادة عدد العاطلين عن العمل.
- تطوير برامج الدراسات العليا وتحسين نوعية مدخلاتها مع تطوير الخطط والمساقات والأنشطة المعدة للطلبة وتحسين أساليب وطرق انتقائهم، وفي تحسين آليات القبول والتسجيل بحيث تصبح منافسة لبرامج الدراسات العليا في الدول الغربية.
- إعداد البرامج والدراسات الجديدة بما يتفق مع رغبات الطلبة وميولهم وحاجات المجتمع مما يتيح التعرف على الأبعاد التي يسعى الطالب إلى تحقيقها وتصوراته المستقبلية.
- الأخذ بعين الاعتبار قبل اتخاذ أي قرار وجود دوافع حقيقية تساعد وتشجع الطلبة على مواصلة دراستهم العليا مثل الدوافع المادية وتأمين فرص عمل أفضل بالإضافة إلى الدوافع النفسية والاجتماعية.
- مراعاة ملاءمة التخصص لقدرات الطلبة وإمكانياتهم والتركيز على قوة القسم الأكاديمي في الجامعة التي يتم اختيارها للدراسة من حيث معايير الجودة وترتيب الجامعة وسمعتها محلياً وعالمياً.

المراجع:

أبو دقة، سناء والخولي، عليان (2004). تقويم برامج الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة من وجهة نظر المتخرجين، *مجلة الجامعة الإسلامية*، *12* (2). 391-424.

أبو كليلة، هادية محمد (1992). الطلب الاجتماعي على التعليم العالي بمصر والسعودية، عوامله واتجاهاته المستقبلية. *مجلة كلية التربية*، جامعة المنصورة.18، 29-61.

الحراحشة، محمد عبود موسى (1994). دوافع الالتحاق بالتعليم الجامعي لدى طلبة جامعة اليرموك. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

رحمة، انطون (1992). تأملات في المشكلات والعقبات التي تواجه التعليم العالي في المشرق العربي. *قراءات حول التعليم العالي*. 41-42،4.

الرفوع، محمد (2015). *الدافعية نماذج وتطبيقات*، عمان: دار المسيرة.

سمارة، نواف والمجالي، فايز (2014). دوافع التحاق الطلبة الوافدين ببرامج الدراسات العليا في جامعة مؤتة، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، *15* (3)، 329-352.

صبيحات، شوقي فياض درويش (2003). دوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الفلسطينية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة النجاح، فلسطين.

صيداوي، احمد (1988). الدراسات العليا في الجامعات العربية: من الواقع إلى الحاجات. *مجلة اتحاد الجامعات العربية*. عدد متخصص(2)،234-343.

عبيدات، أسامة (2011). *أسباب ودوافع التحاق الطلبة ببرامج الدراسات العليا في الجامعات الحكومية الأردنية*، http://al3loom.com/?p=951.

العمري،بسام (2005). دوافع الالتحاق بالدراسات العليا لدى طلبة الجامعات الحكومية كما يراها طلبة الدراسات العليا، *مجلة دراسات العلوم التربوية*،*32* (1)، 63-88.

القضاة، محمد والترتوري، محمد (2007). *أساسيات علم النفس التربوي النظرية والتطبيق*، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.7

مصطفى، إيناس وعدنان، ابراهيم (1995). دوافع الالتحاق ببرامج الدراسات العليا لدى طلبة الجامعة الأردنية. *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

نوفل، محمد نبيل (1990). تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي. التربية الجديدة،23-11.38.

موقع الجامعة الاردنية (متوفر على الرابط: http://graduatedstudies.ju.edu.jo/ar/arabic/Pages/FgsNum.aspx

الشروط الجديدة للالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات الأردنية2010-، تم الرجوع إليه من قبل الباحثين في 5/3/2016م متوفر على الرابط الآتي: http://jordan-lawyer.com.

Berlson, B. (1980). Graduate education in the united States. New York: McGraw-hill book company.

Gadon. D (1992). Assessment of the motivational orientation of vocational, technical and adults education programs in off-camous credit programs. Report of Marshall University, West Virginia, USA.

Patchner, M. A. (1982). A decade of social work doctoral graduates: Their characteristics and educational programs. Journal of Education for Social Work,18(2), 35-41.

Psacharopoulos, G., & Sanyal, C. (1984). The reasons for undertaking higher education and employment: the hep experience in 5 less developed countries, UNESCO, Paris, 60-61.

Denzin, N., & Lincoln, Y. (2000). Handbook of Qualitative Research. London: Sage Publication

LaPidus, J. B. (1997). Issues and themes in postgraduate education in the United States. Beyond the first degree, 21-39.

الإبــداع الإداري وعلاقتــه بتحقيق الميزة التنافســية في الجامعات الخاصة في اليمن

د. مراد محمد النشمي*
كلية العلوم الإدارية – جامعة العلوم والتكنولوجيا

أ. هدى أحمد الدعيس
الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

*عنوان المراسلة: m.alnashmy@ust.edu

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن

الملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على علاقة الإبداع الإداري بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي للإجابة عن تساؤلات الدراسة واختبار فروضها تم تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) التي تكونت من قسمين احتوى القسم الأول أبعاد الإبداع الإداري (المناخ الإبداعي – القدرات الإبداعية – السلوك الإبداعي – التنفيذ الإبداعي) وتضمن القسم الثاني الميزة التنافسية، وقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي وجود علاقة ارتباط طردية بين ثلاثة من أبعاد الإبداع الإداري (المناخ الإبداعي، السلوك الإبداعي، تنفيذ الإبداع) بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، حيث جاء معامل الارتباط الكلي (0.72) عند مستوى دلالة (0.05) أي أنه بزيادة الإبداع الإداري ستزيد فرصة تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، بينما في بعد (القدرات الإبداعية) اتضح أنه لا علاقة له بتحقيق الميزة التنافسية، فقد جاء معامل الارتباط (0.042) أي لا توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين بعد القدرات الإبداعية وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن. وقد خلصت الدراسة إلى أن تبني الجامعات للإبداع الإداري بمفهومه الواسع يصل بها للحصول على ميزة تنافسية مستدامة لا يمكن للمنافسين تخطيها.

الكلمات المفتاحية: الإبداع الإداري، الميزة التنافسية، الجامعات الخاصة.

The Relationship between Administrative Innovation and Competitive Advantage in Yemeni Private Universities

Abstract:

The study aimed to identify the relationship of administrative innovation to achieve competitive advantage in private universities in Yemen. The researchers used quantitative method to answer the questions of the study and used a questionnaire for collecting data about the variables of the study: administrative innovation and competitive advantage. The results of the statistical analysis showed a positive significant relationship between three dimensions of administrative innovation (innovation climate, innovative behavior, implementation of innovation) and competitive advantage in private universities in Yemen. The correlation was (0.72) at the significant level of (0.05); however, there was no relationship between innovative capabilities and competitive advantage. The study results showed that the universities which encourage the adoption of administrative innovation have a better chance to achieve sustainable competitive advantage which cannot be overtaken.

Keywords: Administrative innovation, Competitive advantage, Private universities.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

المقدمة:

تواجه المؤسسات التعليمية في العالم أجمع تحديات كبيرة نتيجة النمو المتسارع للمسيرة التعليمية، وفي دول العالم الثالث تشتد هذه التحديات بسبب التأثير المفروض على الحركة التعليمية الناتج عن التطور الكبير في المعارف، كل هذا يستلزم من هذه المؤسسات إدارة تعليمية مبدعة تواكب التطور بما يضمن لها الاستمرار والتقدم والقدرة على مواجهة تحديات المستقبل كونها تقوم بالدور الأكبر في تنمية البلدان وتنميتها (Al-Nashmi and Zin, 2011). ومع ولوج المجتمع الانساني عملية الإبداع تحققت الكثير من الاكتشافات للعديد من الإنشاءات الجديدة وفي مقدمتها المنشآت التعليمية، ثم تطور المجتمع الإنساني وازداد تعداد السكان وظهرت التكتلات، ومع تراكم المنفعة نشأت الرغبة في التنافس والتسابق من أجل اكتشاف كل ما هو أكثر تطوراً، وربما أدى ذلك التفاعل إلى إعمال المقارنة والمنافسة من أجل الحصول على أكثر مما يحصل عليه الآخرون، ومن المؤكد أن تلك التطورات إنما تؤدي إلى الحاجة المتنامية والمستمرة إلى الإبداع (جلدة وعبودي، 2006)، فالإبداع هو الجواب الذي يأتي في المرتبة الأولى عن السؤال الآتي: ما هو الشيء الذي ينبغي على الإنسان القيام به كي يحافظ على بقائه؟ (هورايب، 2003).

ومن هنا تتخذ المنظمة قرارات حاسمة بقصد احتلال موقع تنافسي مناسب في السوق يؤهلها للتعرف على منافسيها ضمن القطاع الذي تنشط فيه، ويستدعي التفوق على المنافسين الاستناد إلى ميزة تنافسية حقيقية يتم إنشاؤها بعد إدراك وتفكير عميق حتى تضمن المؤسسة قدرة تنافسية عالية، وتؤمن بقاءها ضمن جماعة المنافسين والنمو في السوق (نصر الدين والزين، 2006) بعيداً عن العيش في ردت الفعل، والتقليد الأعمى، ويقول Jezycki (1997) "أن هناك مجموعة من المشاكل الجديدة تأخذ طريقها للظهور بمعدلات متسارعة تتطلب إجابات جديدة وأنماط قيادية جديدة ونوعاً من الإبداع يستطيع استقراء ما وراء المتطلبات الآنية ويكون مشتملاً على رؤية ما ينبغي أن يكون عليه الوضع في المستقبل." كما أن الاستخدام الحالي للتفكير الهزلي يراهن على أن منظومات العمل سوف يتم تصميمها حسب توفير العروض وليس بناءً على الطلب، وفي تلك الحالة إذا كانت كل خدمة أو سلعة يتم تقديمها من قبل مؤسسة ما تعتبر خدمة فريدة ومميزة أو سلعة فريدة ومميزة فإن عملية الإبداع لابد أن توضع في إطار مؤسسي، فالمدى المتوقع للإبداع سيتجاوز مجرد تطوير المنتجات والخدمات، فحاجات العملاء المستقبلية والبيئة التنافسية التي تعيشها المنظمات سوف تتطلب إبداعاً على كل مستوى خلال المؤسسة، ومن أجل وضع الإبداع في إطار مؤسسي لابد من فهمه فهماً جيداً (جوبتا، 2008)، وهذا ما حاول الباحثان تسليط الضوء عليه من خلال هذا الدراسة.

الميزة التنافسية:

تعددت تعريفات الميزة التنافسية من قبل الكتاب والمؤلفين وظهرت بمسميات عدة من أبرزها "القدرة التنافسية"، و"التفوق التنافسي"، و"التميز التنافسي"، و"النجاح التنافسي"، لكنها تتفق في مضمونها على انصراف مفهوم الميزة التنافسية إلى الكيفية التي تستطيع بها الدولة أو المنظمة أن تميز نفسها عن أقرانها ومنافسيها وتحقق لنفسها التفوق والتميز عليهم (السلمي، 2001). يعرفها السلمي (2001) بالقدرة التنافسية وهي المهارة أو التقنية أو المورد المتميز الذي يتيح للمنظمة إنتاج قيم ومنافع للعملاء تزيد عما يقدمه لهم المنافسون، ويؤكد تميزها واختلافها عن هؤلاء المنافسين من وجهة نظر العملاء الذين يتقبلون هذا الاختلاف والتميز، حيث يحقق لهم المزيد من المنافع والقيم التي تتفوق على ما يقدمه لهم المنافسون الآخرون. كما ذهب مرسي إلى أن الميزة التنافسية هي ميزة أو عنصر تفوق للمؤسسة يتم تحقيقه في حالة اتباعها لاستراتيجية معينة للتنافس (خليل، 1998).

التعريف الأول أكثر دلالة وإقناعاً لأنه يركز على جوهر الميزة التنافسية ألا وهو الإبداع، أما التعريف الثاني فيركز على خلق القيمة للعميل، في حين التعريف الثالث يركز على أحد مصادر الميزة التنافسية والمتمثل في استراتيجية التنافس.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

أبعاد الاسبقيات التنافسية :

1. **التكلفة :**

يتطلب تحقيق الميزة التنافسية - على اساس بعد التكلفة - قيام مدراء العمليات بتحديد تكاليف المواد والنقل والطاقة والتكاليف الأخرى بهدف تصميم نظام يسهم في خفض تكلفة الوحدة الواحدة، ويستلزم ذلك المزيد من الاستثمارات لإيجاد المعدات والتسهيلات (Krajewski & Ritzman 1999, 33) وفي دراسة مماثلة قال Shank وGovindarajan (1993) : أن التكلفة هي النظير الاستراتيجي للسعر بوصفة سلاحاً تنافسي.

2. **الجودة :**

تناول الكتاب هذا البعد بشكل كبير في أدبيات إدارة الإنتاج والعمليات، ولاسيما خلال العقدين السابقين، وتباينوا في إعطاء مفهوم للجودة فيرى Slack وآخرون (1998) أن الجودة تعنى عمل الأشياء بشكل صحيح لتقديم منتجات تلائم حاجات الزبائن ورغباتهم، وفي دراسة مشابهة أشار Juran (2003) إلى أن الجودة تعني مستوى ملاءمة المنتج للاستخدام.

3. **سرعة الاستجابة :**

يعد هذا البعد من الاسبقيات المهمة، إذ يعتبرها عدد من الكتاب المعيار الحقيقي لقابلية الشركة على الاستجابة والتكيف السريع لتلبية طلبات السوق في الانتقال والتحول من منتج لآخر وفقاً لحاجات ورغبات العملاء (Chase et al., 2004)

مفهوم الإبداع:

كلمة (إبداع) في اللغة العربية تعنى "ابتكار شيء نمطي، ولا مكرر"، حيث أنها تعود إلي الفعل (بدع)، و "بدع الشيء: أوجده علي غيرمثال"، والبديع هو "الذي لا نظيرولا مثيل له" (المعجم الوسيط). وقد تعددت التعاريف التي أوردها الباحثون لتحديد معنى الإبداع، ومنها أنه العملية التي يمر بها الفرد في أثناء خبراته، والتي تؤدي إلى تحسين وتنمية ذاته، كما أنها تعبيرعن فرديته وتفرده (ابو دنيا وابراهيم، 2000). كما عرفه Myers وMarquis (1969) بأنه ليس حدثا فرديا مستقلا أو مفهوما أو فكرة جديدة أو حدوث ابتكار لشيء جديد و إنما هو عملية شاملة و متكاملة تتضمن مجموعة مرتبطة من الأنظمة والعمليات الفرعية داخل المنظمة وهذا ما ذهب اليه أيضاً عكروش وعكروش (2004، 10). وعرفه دروكر (1988، 18) بأنه تغييرفي ناتج الموارد، بلغة الاقتصاد هو تغييرفي القيمة و الرضا الناتج عن الموارد المستخدمة من قبل المستهلك. وعرفه Zaltman وآخرون (1973) على أنه أي فكرة أو تطبيق أو منتج لدى المنظمة ينظر إليه على أنه جديد من قبل الوحدة أو الهيكل الذي يتبناه. ويعرف أيضا بأنه التطبيق الناجح لتصور أو اكتشاف أو اختراع مع اعتباره نتيجة مفسرة بإرادة التغييرو ليس للمصادفة (Badot, 1999; Lachmann, 1993)، وعرفته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على أنه مجموع الخطوات العلمية والفنية والتجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة أو محسنة، والاستخدام لأساليب وعمليات أو معدات جديدة أو محسنة أو إدخال طريقة جديدة في الخدمة الاجتماعية، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات. من خلال ما تقدم من تعاريف يمكن اعتبار الإبداع بأنه تطبيق لأفكار جديدة تؤدي إلى تحسين ملحوظ على المنتجات، طرائق الإنتاج، التنظيم والتسويق داخل المنظمة بكيفية تهدف إلى إحداث أثر إيجابي وناجح على أداء ونتائج المنظمة (نصر الدين والزين، 2006).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

الإبداع الإداري:

يُعرّف الإبداع الإداري بأنه القدرة على ابتكار أساليب ووسائل وأفكار مفيدة للعمل، ويجب أن تلقى هذه الأفكار والأساليب التجاوب الأمثل من قبل العاملين وتحفز ما لديهم من قدرات ومواهب لتحقيق الأهداف الإنتاجية والأدائية الأفضل، وهذا يعني أن الإبداع ليس مجرد فكرة أو قرار، وإنما هو عملية تتضمن ثلاثة عناصر متداخلة ومتشابكة إلى أقصى درجة، فالعنصر الأول يتمثل في الفكرة القيادية والرؤية المتميزة للادخار، أما العنصر الثاني فيتمثل في تحريك وتشغيل وإذكاء مواهب ومهارات الأفراد والفريق، والعنصر الثالث يتمثل في استثمار نتائج هذه التركيبة وتحويلها إلى القنوات الإنتاجية الصحيحة (الصيرفي، 2009، 261).

ويرى الحسنية (2009) أن الإبداع الإداري هو العنصر الوحيد الخلاق في المنظمة من خلال عمليات التفكير والتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة الواقعية على المبدعين وأنشطتهم الإبداعية وتوفير الموقف الإبداعي، مثل إيجاد الآليات المساعدة على الإبداع واستثمار النواتج الإبداعية فالإدارة بالإبداع تنصب على إدارة الأفكار والمفاهيم وإبداعات الأفراد الجديدة ويمكن أن تجري هذه العملية من خلال اكتشاف المبدعين ودراسة إبداعاتهم وتقييمها وتوظيفها في العمل.

ويشير حمادات (2008، 315) إلى أن الإبداع الإداري إبداع جماعي مؤسسي أيضاً، وهو أعم وأشمل من الإبداع الفردي، ويعني القدرة على ابتكار أساليب وأفكار يمكن أن تلقى التجاوب الأمثل من العاملين وتحفزهم لاستثمار قدراتهم ومواهبهم لتحقيق الأهداف التنظيمية.

وعرّف أيوب (2000، 7) الإبداع الإداري بأنه "القدرة على إيجاد أشياء جديدة قد تكون أفكاراً أو حلولاً أو منتجات أو خدمات أو طرق وأساليب عمل مفيدة، مع الإشارة إلى أن الإبداع الإداري لابد وأن يبنى على تميز الفرد في رؤيته للمشكلات وحلها، وعلى قدراته العقلية وطلاقته الفكرية ومعارفه التي يمكن تنميتها وتطويرها بوجود المناخ المناسب والقيادة القدوة وعلاقات العمل المتفاعلة التي تنمي القدرة في الوصول إلى الأفكار والحلول الجديدة بطريقة مبتكرة". ويعرفه العواد (2005، 41) بأنه: "مجموعة الإجراءات والعمليات والسلوكيات التي تؤدي إلى تحسين المناخ العام في المؤسسة من خلال تحفيز العاملين على حل المشكلات واتخاذ القرارات بأسلوب أكثر إبداعاً وبطريقة غير مألوفة في التفكير"، بينما عرفه العزاوي ونصير (2012) بأنه ما يتعلق بشكل مباشر بالهيكل التنظيمي والعملية الإدارية في المنظمة، وبشكل غير مباشر بنشاطات المنظمة الأساسية. ويعتبر Peter Drucker (1988) أن الإبداع هو القدرة الإدارية الأولى التي تحتاج إليها المنظمة في المستقبل (هورايب، 2003، 13).

وعليه يمكن القول بأن أبرز الأبعاد المكونة للإبداع في مجال الإدارة تتمثل في أربعة عوامل أساسية هي: العملية الابداعية ذاتها، الفرد أو المجموعة المبدعة، البيئة التنظيمية ذات المواصفات الخاصة على مستوى إتاحة فرص بروز الأفكار الجديدة وتهيئة الأجواء المناسبة لتطبيقها، والنتائج الملموسة ذات القيمة، والقادرة على إحداث نقلة نوعية سواء على مستوى المنظمة ككل او أجزائها وهذا ما أكده جروان (1999) في تعريفه للإبداع الإداري بأنه: مزيج من القدرات والاستعدادات والخصائص الشخصية، التي إن وجدت في بيئة مناسبة، فإنها تجعل الفرد أكثر إحساسًا بالمشكلات، ومرونة في التفكير، وإنتاجًا للأفكار التي تتميز بالغزارة، والأصالة، مقارنة بخبراته الشخصية أو خبرات أقرانه.

وهذا ما استند عليه الباحثان في تعريفهما الإجرائي للإبداع الإداري: مزيج من القدرات الإبداعية والخصائص الشخصية التي إن وجدت مناخ إبداعي، فإنها تجعل الفرد يسلك سلوكاً إبداعيا فيكون أكثر إحساساً بالمشكلات، ومرونة في التفكير وانتاجاً للأفكار فتتميز بتنفيذ إبداعي ينمي عن خبرة ودراية مقارنة بخبراته الشخصية أو خبرات أقرانه.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

العلاقة بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية:

يعتبر الإبداع من أهم الركائز للميزة التنافسية، فإذا أرادت المؤسسات أن لا تتخلف عن السباق التنافسي فإنه يتعين عليها اتخاذ خطوات وإجراءات لتقديم خدمات أو منتجات أو لتطوير تقنيات جديدة لإنتاج هذه المنتجات والخدمات بكل ثقة وكلفة منخفضة، فالإبداع هو القدرة على تحديد بعض الوسائل التي تساعدنا على تحقيق مكانة ريادية تفوق المنافسين (كوك، 2010).

كما أن الاهتمام بالعامل البشري الذي يمتلك المهارات والكفاءات والمعارف المتميزة، هو الذي يلقى من إدارة الإبداع التحفيز والتوجيه المناسبين، ففي ظل التحولات التي تشهدها البيئية التنافسية زادت الأهمية الاستراتيجية للموارد والكفاءات البشرية، بحيث انتقل العالم من اقتصاد المعلومات إلى اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد بالأساس على إجمالي المعارف والمهارات والقدرات التي تمتلكها الكفاءات البشرية القادرة على الإبداع والتحسين المستمرين (عساف، 2015)، وبالتالي يمكن القول بأن الإبداع الإداري هو الخيار الاستراتيجي الأكثر ضمانا للمؤسسات في مواجهة مختلف الاضطرابات المحتملة في المحيط.

إذن نجد بأنه على مدار مدة معقولة من الزمن يمكن النظر إلى المنافسة في كثير من المجالات على أنها عملية موجهة بواسطة عنصر الإبداع وأن المؤسسات التي تبادر بمنتجات جديدة وعمليات أو استراتيجيات جديدة يمكنها غالبا تحقيق أرباح ضخمة، وهذا الاحتمال يمنح المؤسسات حافزا قويا للسعي وراء منتجات أو عمليات و استراتيجيات مبتكرة وجديدة. وفي خضم رغبة جامحة للاستمرار والبقاء والتفرد من قبل المنظمات يطرح السؤال الآتي نفسه: ما الذي يؤدي إلى ظهور ميزة تنافسية؟

تنشأ الميزة التنافسية نتيجة لعوامل داخلية أو عوامل خارجية (محمد، 2008):

- العوامل الخارجية: هو تغير احتياجات العميل أو التغيرات التكنولوجية أو الاقتصادية أو القانونية التي قد تخلق ميزة تنافسية لبعض المؤسسات نتيجة لسرعة استجابتهم كرد فعل على هذه التغيرات. ويعتمد ذلك على قدرة المؤسسة على سرعة الاستجابة للمتغيرات الخارجية وهذا يدل على مرونة المؤسسة وقدرتها على متابعة المتغيرات عن طريق تحليل المعلومات وتوقع التغيرات.
- العوامل الداخلية: هي قدرة المؤسسة على امتلاك موارد وبناء (أو شراء) قدرات لا تكون متوفرة لدى المنافسين الآخرين. فالجامعة التي تقدم خدماتها بطريقة مميزة، وبجودة عالية تصنع ثقة لدى العميل، تمكنها من خلق ميزة تنافسية عن طريق بناء خبرات، و عن طريق توظيف واختيار الكفاءات ذات القدرات الإبداعية. فالابتكار والإبداع لهما دور كبير في خلق ميزة تنافسية. لا ينحصر الإبداع هنا في تطوير المنتج أو الخدمة ولكنه يشمل الإبداع في الاستراتيجية والإبداع في أسلوب العمل أو التكنولوجيا المستخدمة والإبداع في خلق فائدة جديدة للعميل.

الجامعات الخاصة في اليمن

نشأت الجامعات الخاصة في اليمن:

نشأت الجامعات الخاصة في اليمن عام 1993م، وزاد عددها على نحو كبير فوصل إلى (24) جامعة حالياً. لكن الجامعات الخاصة في الجمهورية اليمنية لازالت تعاني من القصور في البنى الأساسية من ناحية أولى، واعتمادها على أساتذة الجامعات الحكومية في التدريس والإدارة من ناحية ثانية، وتواضع عدد الطلاب الملتحقين فيها من ناحية ثالثة. كما أن التوسع الكبير في عدد مؤسسات التعليم الجامعي الخاص، رافقه إغفال لخطط وأولويات وبرامج الجامعات وتنظيمها وتدبير الموارد الكافية لها، مما أدى إلى التزاحم الشديد على الموارد الموجهة للتعليم الجامعي، المحدودة بطبيعتها. وأيضا تدني نوعية التعليم الجامعي ومخرجاته مع التوسع الكبير في عدد مؤسساته بدون دراسة لاحتياجات سوق العمل وخطط التنمية، فضلا عن ذلك استنساخ الجامعات الناشئة من الجامعتين الأم (صنعاء وعدن)، وتعزز ذلك من حيث التنظيم ونمط الإدارة بصدور قانون الجامعات رقم (18) لعام 1995م الذي فرض نمطاً واحداً في تقسيم الإدارة العليا للجامعات (مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

ويوصي الخبراء بإعادة تخصيص النفقات الجارية للجامعات استناداً إلى الوظائف والأهداف المحددة لكل جامعة، وإعادة توزيع معظم أعضاء الهيئة التدريسية بما يتلاءم مع الوظائف والأهداف المعاد صياغتها وهيكلتها على كليات أقسام الجامعات، والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي لتحقيق التكامل فيما بينها في مجالات القبول والاستفادة من الخبرات المتاحة فيها والتنسيق بين الأقسام الأكاديمية، وترشيد الإنفاق بعقد الندوات والمؤتمرات العلمية المشتركة والتعاون مع أعضاء هيئة التدريس لسد النقص في مؤسسات أخرى، والعمل على تخفيض الفاقد التعليمي في نسب الرسوب باتخاذ إجراءات عملية، وذلك بالتركيز على الإرشاد الأكاديمي وتطوير طرق التدريس ودعم الأبحاث التي تساعد في تطوير الكفاءة الداخلية والخارجية للتعليم العالي. والجدير بالذكر أنه لابد لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع هذا التزايد المذهل للجامعات الخاصة من تعزيز التنافس الخلاق بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بما يضمن لها الوصول إلى تقديم خدماتها بكفاءة وفاعلية.

الدراسات السابقة:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع الإبداع الإداري والميزة التنافسية منها:

دراسة عوض (2013) التي هدفت إلى معرفة واقع الإبداع الإداري في مؤسسات الاتصالات الخلوية (Touch Alpha & MTC) في لبنان وأثره في التطوير التنظيمي على مستوى الأفراد والجماعة والتنظيم. وقد كانت عينة الدراسة 385 فرداً من العاملين في هذه المؤسسات. وبينت نتائج الدراسة أن المؤسسات تطبق عناصر وجوانب الإبداع بمستوى جيد؛ مما يؤثر إيجابياً في التطوير التنظيمي على جميع المستويات.

أما دراسة عساف (2015) فقد هدفت إلى التعرف على واقع إدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي من وجهة نظر العاملين فيها، والكشف عما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لواقع إدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية يعزى إلى المتغيرات (المؤهل العملي – الجنس – سنوات الخدمة)، ومن ثم وضع استراتيجية لإدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي. وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المستوى الكلي لآراء أفراد العينة حول واقع إدارة الإبداع تعزى لمتغيري المؤهل العلمي وسنوات الخدمة. وهدفت دراسة Ussahawanitchakit (2012) إلى اختبار أثر التعلم التنظيمي والإبداع الإداري على الميزة التنافسية في شركات الإلكترونيات في تايلاند، حيث طبقت الدراسة على 121 شركة من هذه الشركات. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي الإبداع الإداري يؤثر بمستوى عالي على الميزة التنافسية في تلك الشركات.

كما هدفت دراسة Human وNaude (2010) إلى بيان التوجه الإبداعي في محيط الأعمال وتكونت عينة الدراسة من (181) مديراً يعملون في الشركات التجارية في شمال أفريقيا. وقد توصلت الدراسة إلى أن كلاً من العلاقات والتوجه الإبداعي في محيط الأعمال يعززان من عملية التميز وبما ينعكس على أداء تلك الشركات على المدى البعيد.

وجاءت دراسة Dobni (2011) لتؤكد نتائج الدراسات السابقة حيث هدفت إلى اختبار العلاقة بين التوجه الإبداعي والأداء المنظمي في عينة من الشركات الكندية. وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أبرزها أن هناك علاقة طردية عالية بين التوجه الإبداعي والأداء المنظمي لهذه الشركات وأن الشركات ذات التوجه الإبداعي العالي نموها أفضل من الشركات الأخرى.

وجاءت دراسة سامي (2013) لاختبار العلاقة بين التوجه الإبداعي والتجارة الإلكترونية والميزة التنافسية (دراسة تطبيقية عمى الشركات الالكترونية في عمان) بهدف اختبار العلاقة بين التوجه الابداعي والتجارة الإلكترونية والميزة التنافسية في الشركات الإلكترونية في عمان. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن هنالك أثر مباشر ذو دلالة إحصائية للتوجه الإبداعي على التجارة الإلكترونية، كذلك تبين وجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية للتوجه الإبداعي على الميزة التنافسية (التميز؛ سرعة

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

الاستجابة؛ والإبداع)، بالإضافة إلى أنه تبين وجود أثر مباشر ذو دلالة إحصائية للتجارة الإلكترونية على الميزة التنافسية (التميز؛ سرعة الاستجابة؛ والإبداع).

أما دراسة بدح وأبو طه (2013) فقد هدفت إلى التعرف على مقومات وممارسات الإبداع الإداري من وجهة نظر مديرات رياض الأطفال الخاصة في مدينة عمان. وجاء مستوى مقومات الإبداع الإداري وممارسته مرتفعة في رياض الأطفال، وأنه كلما زادت مقومات الإبداع الإداري زادت مستوى ممارسة المديرات له. وهدفت دراسة المطيري (2012) إلى بيان أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية للبنوك التجارية الكويتية. وقد تم جمع البيانات باستبانة شملت 30 فقرة وزعت على عينة من 102 موظف في البنوك التجارية الكويتية. وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية للنية بالإبداع على تحقيق الميزة التنافسية للبنوك التجارية الكويتية (التميز، الاستجابة) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وقد هدفت دراسة المبيضين والطراونة (2011) إلى دراسة أثر التمكين الإداري في السلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية، وإلى تحديد مستوى التمكين الإداري والسلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية.

كما هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير أبعاد التمكين الإداري في السلوك الإبداعي، وقد خلصت الدراسة إلى أن تطبيق مبدأ التمكين في إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية يعزز من أداء العاملين. بينما هدفت دراسة المشوط (2011) إلى التعرف على أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري في أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية في دولة الكويت. وقد أظهرت الدراسة أن بيئة العمل تؤثر على الإبداع الإداري. وهدفت دراسة بحر والعجلة (2011) إلى التعرف على مدى توفر القدرات الإبداعية لدى المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة وعلاقتها بأدائهم، وتكون مجتمع الدراسة من المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة من الدرجات حيث تم أخذ عينة طبقية قوامها (370) مفردة من المجتمع وقد تم تصميم استبانة الدراسة كوسيلة لجمع البيانات اللازمة، تم توزيعها على عينة الدراسة على أساس طبقي. وقد أشارت النتائج إلى وجود علاقة بين توفر القدرات الإبداعية لدى العاملين وأدائهم.

وتناولت دراسة العبيدي والعزاوي (2010) موضوع الإبداع المنظمي وأثره في تحسين جودة المنتج في الشركة العامة للصناعات الكهربائية / الوزيرية، حيث تم تطبيق واختبار أنموذج البحث من خلال توزيع استبانة على عينة من مديري الشركة المذكورة، وقد وجدت علاقة ارتباط وتأثيرذات دلالة معنوية إحصائية بين المتغيرين. أما دراسة عباس (2010) حول سلوكيات القيادة التحويلية وأثرها على الإبداع التنظيمي – دراسة تطبيقية على شركات تصنيع الأدوية البشرية الأردنية- فقد سعت إلى الكشف عن تأثير سلوكيات القيادة التحويلية على الإبداع التنظيمي في شركات تصنيع الأدوية البشرية الأردنية، والتعرف على الاختلاف في تصور العاملين في شركات تصنيع الأدوية البشرية لسلوكيات القيادة التحويلية باختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية. بينما ربطت دراسة السلمي (2007) بين الإبداع الإداري والممارسات السلوكية لمديري مدارس التعليم العام بمحافظة جدة "رؤية مستقبلية"

وتعرفت دراسة رضا (2004) على مستوى الإبداع الإداري لدى العاملين في الأجهزة الأمنية بالمطار، وعلى علاقة الإبداع الإداري وتحسين مستوى الأداء الوظيفي للعاملين بالمطار، وأيضاً التعرف على مدى اختلاف رؤية أفراد مجتمع الدراسة إزاء محاورها المختلفة، بينما هدفت دراسة القطاونة (2000) إلى معرفة العلاقة بين المناخ التنظيمي السائد والسلوك الإبداعي، حيث كشفت الدراسة عن أن انطباعات المشرفين الإداريين عن المناخ التنظيمي السائد هي انطباعات إيجابية، كما بينت الدراسة أن مستوى السلوك الإبداعي لدى أفراد عينة الدراسة يعد عالياً. وقدمت دراسة أبو فارس (1990) مجموعة من النتائج حول الإبداع الإداري لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية أهمها أن (هناك مستوى عاليا من الإبداع لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

فيما تناولت دراسة Ekvall (1996) المناخ المؤسسي للإبداع والابتكار وتصميم أداه لقياس المناخ الإبداعي وتقديم بعض التوجيهات لاستخدامها بغرض التدخل لتحفيز الإبداع والابتكار المؤسسي. وكان أهم نتائج هذه الدراسة أن وضوح الهدف والاحترافية لهما إسهام إيجابي في توفير المناخ الإبداعي كما أن هناك علاقة قوية بين نمط القيادة والمناخ الإبداعي.

التعليق على الدراسات السابقة:

من خلال إطلاع الباحثين على الدراسات السابقة فقد تبين أنه اختلفت جميع الدراسات السابقة مع البحث الحالي من حيث تناولها للإبداع الإداري بمفهومه الواسع فقد تناولته إما كتوجه إبداعي كدراسة المطيري (2012) ودراسة سامي (2013). أو كممارسة وسلوك إبداعي كدراسة المبيضين والطروانه (2011) ودراسة المشوط (2011) ودراسة السلمي (2007)، ودراسة القطاونة (2000)، ودراسة Ussahawanitchakit (2012)، ودراسة Scott و Bruce (1994). بينما تناولت دراسة عساف (2015)، ودراسة عباس (2010) وأيضاً دراسة العبيدي والعزاوي (2010) فقد تناولت الإبداع المنظمي، أما دراسة بحر والعجلة (2011)، ودراسة بدح وأبو طه (2013)، ودراسة عوض (2013) فقد تناولت الإبداع الإداري كقدرات إبداعية، أما بقية الدراسات كدراسة دراسة رضا (2004)، ودراسة أبو فارس (1990) فقد تطرقت للإبداع الإداري بشكل مجمل، والدراسة التي ركزت على المناخ الإبداعي هي دراسة Ekvall (1996)؛ حيث هدفت هذه الدراسة إلى تصميم أداة لقياس المناخ الإبداعي أما دراسة Dobni (2011) فقد عدت المناخ أحد أهم محددات الإبداع، والدراسة الحالية تطرقت للإبداع بمفهومه الواسع كمناخ إبداعي وقدرات إبداعية وسلوك إبداعي وتنفيذ إبداعي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

لا يخفى على أحد المعاناة التي يعانيها الطالب الجامعي اليمني سواءً على مستوى الجامعات الحكومية أو الجامعات الخاصة فوجود الجامعات الخاصة حاجة ماسة لا غنى للمجتمع اليمني عنها وذلك بسبب ازدحام الجامعات الحكومية، وشروط القبول فيها، وطبيعة البيئة الدراسية فيها، وبسبب هذا الحاجة المجتمعية لوجود هذه المؤسسات التعليمية الخاصة ظهرت الكثير من الجامعات الخاصة بمسميات مختلفة وتزايد مذهل، أدى إلى تنوع الخيارات أمام الطالب الجامعي اليمني، و مما زاد المنافسة بينها على المستوى المحلي دخول الجامعات الخاصة لفروع جامعات عربية وأجنبية، لذا توجب على هذه الجامعات التفكير بشكل إبداعي يضمن لها البقاء والاستمرار والتطور وتلبية الحاجات المستمرة والمتجددة للطالب الجامعي اليمني ومواكبة التطور التعليمي وتغطية التخصصات الحديثة مقدمة بذلك قيمة إضافية للمجتمع متميزةً بها على منافسيها، وخادمةً بها أبناء مجتمعها، ومن هذا المنطلق تطرق الباحثان لدراسة موضوع الإبداع الإداري وعلاقته بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن مجيبان عن السؤال الآتي:

ما علاقة أبعاد الإبداع الإداري)المناخ الإبداع، القدرات الإبداعية، السلوك الإبداعي، تنفيذ الإبداع) بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن؟

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة التعرف على علاقة الإبداع الإداري بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن.

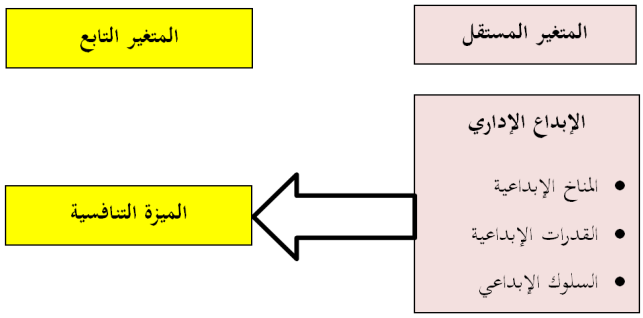

شكل (1): النموذج المعرفي للدراسة

منهجية الدراسة وإجراءاتها:

منهج الدراسة :

قام الباحثان في هذه الدراسة باتباع المنهج الوصفي، وهو المنهج الذي يقوم بوصف ودراسة الظاهرة كما هي في الواقع والتجميع المنظم للمعلومات من المستقصى منهم بغرض الفهم والتنبؤ بسلوك المجتمع محل الدراسة، والمنهج التحليلي وهو المنهج المرتبط باختبار الفرضيات وشرح العلاقة بين المتغيرات (العريقي، 2012). ستعتمد الدراسة الحالية في تحديد متغيرات الإبداع الإداري (المناخ الإبداعي، القدرات الإبداعية، السلوك الإبداعي، تنفيذ الإبداع) على التعريف الإجرائي الذي أورده جروان (1999). وفيما يرتبط بالميزة التنافسية فسيلجأ الباحثان إلى المطيري (2012)، والطويل وسلطان (2006).

أداة الدراسة :

استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع المعلومات اللازمة لهذه الدراسة باعتبارها من أنسب أدوات الدراسة العلمية التي تحقق أهداف الدِّراسة الميدانية للحصول على معلومات وحقائق مرتبطة بواقع معين. وقد قام الباحثان بتصميم استبانة مستفيدين من الإطار النظري واستبانات الدراسات السابقة ذات العلاقة ببعض متغيرات الدراسة.، وقدتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين كما يأتي:

- **الجزء الأول:**

يتضمن معلومات شخصية عامة عن القيادات في الجامعة شملت:

(العمر – الجنس – المسمى الوظيفي - مدة الخدمة – المستوى التعليمي).

- **الجزء الثاني:**

يتضمن البيانات الخاصة بمتغيرات البحث ويتكون من قسمين هما :

القسم الأول: ويتعلق بفقرات أبعاد الإبداع الإداري الأربعة ويمثل المتغير الرئيسي (المستقل)، كما يوضحها الجدول رقم (2).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

القسم الثاني: ويتعلق بالفقرات الخاصة بالميزة التنافسية التي تمثل المتغير التابع للدراسة وهي عبارة عن (25) فقرة، وقد صيغت جميع فقرات الميزة التنافسية على نفس مقياس (ليكارت الخماسي).

صدق وثبات الأداة:

بعد انتهاء الباحثين من إعداد الاستبانة وتحديد فقرات المقياس المستخدم وصياغة فقرات المحاور، تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة والمعرفة في مجال الإدارة، والبحث العلمي من أجل الاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم وقد تم أخذ ملاحظاتهم التي كانت في الغالب توصي بتعديل صياغة 4 فقرات فقط.

ولحساب ثبات الأداة فقد تم قياس الاتساق الداخلي بين الفقرات باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cornbach's Alpha)، وقد كانت قيمة معامل الثبات لمقياس متغيرات الدراسة جميعها عالية، جدول (1).

جدول (1): نتائج قياس معامل (ألفا) كرونباخ لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	عدد الفقرات	درجة الثبات Alpha
المناخ الإبداعي	5	% 87.1
القدرات الإبداعية	5	% 76.5
السلوك الإبداعي	5	% 81.4
تنفيذ الإبداع	5	% 72.1
الميزة التنافسية	25	% 96.2

وحيث إن أسلوب ألفا كرونباخ يعتمد على اتساق أداء الفرد من فقرة إلى أخرى، وهو يشير إلى قوة التماسك بين فقرات القياس، والقيم المعيارية لألفا في بحوث الإدارة والعلوم الإنسانية تكون مقبولة عند 60 % فأكثر، و من الجدول (1) يتضح أن قيم معامل الثبات لأداة جمع البيانات بشكل عام كانت عالية، وهذا يعني أن نسبة الثبات مرتفعة جداً.

مجتمع الدراسة:

يشمل مجتمع الدراسة جميع القيادات العليا والوسطى من مديري إدارات ورؤساء أقسام في الجامعات الخاصة في اليمن والبالغ عددها 24 جامعة، وذلك حسب ما ورد في كتاب مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية الصادر عن المجلس الأعلى للتخطيط التابع لرئاسة الوزراء (2012 – 2013م).

عينة الدراسة:

استهدفت الدراسة معرفة علاقة الإبداع الإداري بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن. وتم اختيار عينة عنقودية عشوائية على أساس جغرافي، حيث تم اعتبار مديريات أمانة العاصمة العشر عناقيد المجتمع ومن ثم اختيار أحد هذه العناقيد بطريقة عشوائية. وقد مثلت العينة الجامعات اليمنية الخاصة الواقعة في مديرية معين بأمانة العاصمة وبالتحديد شارع الستين، وشارع الرباط وكما هو موضح في جدول (2):

جدول (2): حجم عينة الدراسة

م	اسماء الجامعات	الإدارة العليا	الإدارة الوسطى
1	جامعة العلوم والتكنولوجيا	2	50
2	الجامعة الوطنية	2	11
3	جامعة سبأ	2	15
4	جامعة اليمن	2	7
5	جامعة آزال للتنمية البشرية	2	15
	الإجمالي	10	98

تم تحديد حجم العينة حسب ما ورد في جدول Morgan وKrejcie (1970) لتحديد حجم العينات حيث حدد ما بين 80 الى 127 مفردة حجم مناسب لعينة مجتمع بين 100 و200 مفردة وهي الإحصائية التقريبية للقيادات في الجامعات الخمس بناءً على تقصي الباحثين، وعليه تم توزيع (135) استبانة بغية الحصول على حجم العينة المطلوبة، استعيد منها (105) استبانة شكلت ما نسبته (77.77 %) من عدد الاستبانات التي تم توزيعها مقابل (30) لم تتم استعادتها، تم استبعاد (1) لعدم صلاحيته، وبذلك يكون عدد الاستبانات التي خضعت للتحليل (104) استبانة.

المعالجات الإحصائية:

تم تحليل بيانات الدراسة بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، حيث تم استخدام معامل ارتباط بيرسون (Pearson correlation) للإجابة عن أسئلة الدراسة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

فيما يأتي عرض لنتائج الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها:

ما علاقة أبعاد الإبداع الإداري (المناخ الإبداعي، القدرات الإبداعية، السلوك الإبداعي، تنفيذ الإبداع) بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن؟

وكانت النتائج كما يأتي:

من خلال نتائج الدراسة تبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإبداع الإداري والميزة التنافسية.

جدول (3): معامل ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة

أبعاد الإبداع الإداري	الميزة التنافسية	مستوى الدلالة
	معامل الارتباط	
المناخ الإبداعي	.800	*0.000
القدرات الإبداعية	.042	0.680
السلوك الإبداعي	.477	*0.000
التنفيذ الإبداعي	.592	*0.000
المتوسط الكلي للإبداع الإداري	.729	*0.000

*دال عند مستوى الدلالة (α =0.01)

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

من الجدول (3) يتبين أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين ثلاثة أبعاد للإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، حيث كانت مستوى الارتباط الكلية (72.9) أي أنه كلما كان هناك زيادة في الإبداع الإداري سيقابلها زيادة في تحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن. وتظهر نتائج تحليل معامل الارتباط وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية عالية ذات دلالة إحصائية بين تحقيق بعد المناخ الإبداعي وتحقيق الميزة التنافسية، حيث جاء مستوى الارتباط الكلية (0.80) والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند 0.05= α على مستوى دلالة 0.000 وهي أكبر من القيمة المعنوية، أي أنه بزيادة توفر المناخ الإبداعي في الجامعات الخاصة في اليمن ستزداد الميزة التنافسية. كما بينت النتائج أيضاً وجود علاقة ارتباط إيجابية طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين توفر بعد السلوك الإبداعي وتحقيق الميزة التنافسية في هذه الجامعات، حيث جاء مستوى الارتباط الكلية (0.477) والتي أظهرت أن هذه القيمة تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند 0.05= α على مستوى دلالة 0.000. وتبين النتائج أن هناك علاقة ارتباط إيجابية طردية متوسطة ذات دلالة إحصائية بين تحقيق بعد تنفيذ الإبداع وتحقيق الميزة التنافسية، حيث جاء مستوى الارتباط الكلية (0.592) وبمستوى دلالة 0.000 وهي أكبر من القيمة المعنوية، أي أنه بزيادة توفر المناخ الإبداعي في الجامعات الخاصة في اليمن ستزداد الميزة التنافسية. ويتبين من النتائج عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين بعد القدرات الإبداعية وتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن، حيث جاء مستوى الارتباط الكلية (0.042) التي أظهرت أن هذه القيمة لا تمثل دالة إحصائية ذات معنوية عند 0.05= α على مستوى دلالة 0.680 وهي أقل من القيمة المعنوية، أي أن توفر القدرات الإبداعية في الجامعات الخاصة في اليمن ليس له أي علاقة بالميزة التنافسية وتحقيقها.

مناقشة النتائج:

أثار البحث تساؤلاً بما يتعلق بطبيعة العلاقة بين متغيراته، وقد توصل الباحثان إلى عدة نتائج أسهمت في حل مشكلة الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، ويحاول الباحثان هنا الإشارة إلى أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

1. أظهر البحث الحالي أهمية الإبداع الإداري بأبعاده المختلفة من خلال تقدير عينة الدراسة لواقع الإبداع الإداري في تحقيق الميزة التنافسية إذ جاءت أهمية بعد المناخ الإبداعي في المرتبة الأولى يليه بعد تنفيذ الإبداع يليه بعد السلوك الإبداعي ثم بعد القدرات الإبداعية، ويفسر ذلك نظرية Wilson (1966) التي بينت عملية الإبداع من خلال ثلاث مراحل هدفت إلى إدخال تغيرات في المنظمة وهي: إدراك التغير (القدرات الإبداعية)، اقتراح التغير (السلوك الإبداعي)، وتبني التغير وتطبيقه (تنفيذ الإبداع)، ويكون بإدراك الحاجة أو الوعي بالتغير المطلوب ثم توليد المقترحات وتطبيقها، فافترضت نسبة الإبداع في هذه المراحل الثلاث متباينة بسبب عدة عوامل (والمتمثلة في المناخ الإبداعي) منها التعقيد في المهام (البيروقراطية) وتنوع نظام الحفظ، وكلما زاد عدد المهمات المختلفة كلما ازدادت المهمات غير الروتينية مما يسهل إدراك الإبداع بصورة جماعية وعدم ظهور صراعات، كما أن الحوافز لها تأثير إيجابي لتوليد الاقتراحات وتزيد من مساهمة أغلب العاملين في المؤسسات، ويؤكد ذلك دراسة عساف (2015) مع اختلاف الأبعاد التي تطرق إليها.
2. أظهر البحث الحالي أن هناك مستوى عاليا من ممارسة سلوك الإبداع والقدرات الإبداعية لدى مديري ورؤساء الأقسام وعمداء الكليات في الجامعات الخاصة في اليمن، فقد جاء التحليل الوصفي لتوفر الإبداع الإداري بأبعاده المختلفة حسب آراء عينة الدراسة كما يأتي: (المرتبة الأولى للسلوك الإبداعي ويليه القدرات الإبداعية بفارق بسيط يليه تنفيذ الإبداع وأخيراً المناخ الإبداعي) وهذا ما أكدته الدراسات السابقة منها دراسة بدح وأبو طه (2013) حيث أوصت بتوفير جميع التسهيلات المادية والمعنوية مما يزيد الإبداع الإداري.، ودراسة أبو فارس (1990) فقد توصلت إلى أن هناك مستوى عاليا من الإبداع لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية، بالرغم من عدم تشجيع هذه المؤسسات للإبداع، حيث بلغ معدل الإبداع (83.3 %).

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

3. أظهرت نتائج البحث الحالي أنه لاوجود للإبداع الإداري وبالتالي لامجال لتحقيق الميزة التنافسية إذا ظلت مجرد قدرات إبداعية (القدرة على تقديم أفكار، إنجاز مهام بكفاءة، تقديم حلول للمشكلات، القدرة على إحداث تغيير، امتلاك رؤية) ولم يتحول إلى سلوك إبداعي (روح مجازفة وحماس، مشاركة في إبداء الرأي، تشجيع مقترحات، أفكار لاستخدام إمكانيات حالية)، وسط مناخي إبداعي (تبني إجراءات، تغيير لوائح، تخصيص مالي، تغيير سياسات، تحسينات) ليصل تنفيذ إبداعي (تقديم معونة، اتخاذ قرار، تبادل خبرات، تنفيذ حلول)، وهذا ما أكدته النظريات والتعاريف النظرية سالفة الذكر، وكذلك نتائج التحليل الإحصائي، حيث أثبتت التحليلات الإحصائية عدم وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين القدرات الإبداعية و تحقيق الميزة التنافسية للجامعات الخاصة في اليمن عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$). وهذا يؤكد ما كشفت عنه دراسة المبيضين والطراونة (2011) أن الأفراد الذين يقدمون حلولاً نظامية للمشاكل يتمتعون بمستوى عال من السلوك الإبداعي، فليس من الضروري أن تكون لديهم قدرة فطرية لذلك. ويؤكد ذلك دراسة بدح وأبو طه (2013) حيث أوصت بتصميم برامج تدريبية لتنمية ثقافة الإبداع لدى المديريات، وقد أكدت أغلب الدراسات على أهمية تنمية الابداع. وهذا يدل على أن باستطاعة المنظمات تنمية القدرات الإبداعية لدى العاملين فيها أو قتلها.
4. كشف البحث الحالي عن أن تبني المنظمة للإبداع الإداري بمفهومه الواسع يصل بها للحصول على ميزة تنافسية مستدامة و لا يمكن للمنافسين تخطيها وأكد ذلك الإطار النظري سالف الذكر فقد جاء في تعريف Porter (1995) "تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين، حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانياً، وبمعنى آخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع"، وظهر ذلك في آراء عينة الدراسة حيث يوجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين الإبداع الإداري وتحقيق الميزة التنافسية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) وأكدت ذلك دراسة عساف (2015) وخالف ذلك دراسة سامي (2013) في وجود علاقة غير مباشرة للإبداع الإداري في الحصول على ميزة تنافسية.

الاستنتاجات:

خلصت الدراسة إلى الاستنتاجات الآتية :

1. بشكل عام أوضحت النتائج أن وجود الإبداع الإداري في الجامعات الخاصة في اليمن كقدرات إبداعية وسلوك إبداعي موجود بشكل كبير، لكن وجود الإبداع الإداري كتنفيذ للإبداع ضعيف، أما وجوده كمناخ إبداعي فإن أغلب الجامعات الخاصة في اليمن تفتقر للمناخ الإبداعي وهذا ما لاحظه الباحثان أثناء النزول الميداني.
2. هناك قصور في المعلومات والبيانات الدورية والمتجددة عن مؤسسات التعليم العالي لدى وزارة التعليم العالي ووزارة التخطيط وكذلك في كتاب مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية الصادر عن رئاسة الوزراء.
3. تتمتع القيادات الإدارية في الجامعات الخاصة في اليمن بسلوك إبداعي عال، ودائما ما يدعمون المقترحات المقدمة من الآخرين في مكان عملهم، وتغلب عليهم روح المجازفة التي تثير حماسهم لتقديم آراء جديدة ومبدعة.
4. ظهر بعد الجودة في محور الميزة التنافسية في المرتبة الأولى وهذا يعني أن القيادات الإدارية يرون أن الجودة هي أكثر المحاور أهمية في الميزة التنافسية في الجامعات الخاصة في اليمن.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

التوصيات:

وفي ضوء نتائج الدراسة يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

- **استحداث إدارة للإبداع، تعني بالمبدعين، ودراسة كيفية الاستفادة منهم والعمل على مساعدتهم في تطبيق أفكارهم الإبداعية لما له من أهمية كبيرة في زيادة تحقيق الميزة التنافسية التي تساعد الجامعات الخاصة على الاستمرار والنمو.**
- **خلق مناخ إبداعي عن طريق تخصيص مبالغ كافية لأعمال البحث والتطوير من أجل تحسين الخدمات الحالية وتقديم خدمات جديدة، وتشجيع المبدعين وبناء قنوات اتصال فعالة لنقل الأفكار الإبداعية من المبدعين إلى الإدارة العليا.**
- **تنمية القدرات الإبداعية لدى العاملين عن طريق إقامة الندوات والدورات المختلفة والتعلم من الآخرين.**
- **الانفتاح المناسب على الآخرين والسعي لتبادل الخبرات والتعلم بما يخدم تطوير هذه الجامعات.**
- **بناء قاعدة لنظام الإبداع الإداري وتحويل الإبداع من توجه إلى نظام متأصل داخل مناخ الجامعة.**
- **السعي لامتلاك قدرات وإمكانات مادية وبشرية تميزها عن المنافسين، والعمل على تخصيص جوائز التميز للمبدعين.**
- **عمل دراسات دورية لقياس المركز التنافسي للجامعات.**

المراجع:

أبو الدنيا، نادية عبده عواض وابراهيم، أحمد عبد اللطيف (2000). *سيكولوجية الابداع*، مهارات النجاح، الإسكندرية، مصر.

أبو فارس، محمد (1990). معيقات الإبداع لدى العاملين في المؤسسات العامة الأردنية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، الأردن.

أيوب، ناديا حبيب (2000). العوامل المؤثرة على السلوك الابتكاري لدى العاملين في قطاع البنوك التجارية السعودية، *مجلة الإدارة العامة*، الرياض، معهد الإدارة العامة، 40(1).

بحر، يوسف عبد عطية والعجلة، توفيق عطية توفيق (2011). القدرات الإبداعية وعلاقتها بالأداء الوظيفي لمديري القطاع العام – دراسة تطبيقية على المديرين العاملين بوزارات قطاع غزة، *مجلة الجامعة الإسلامية*، *19* (2)، 1405-1445.

بدح، أحمد محمد وأبو طه، مروة محمد (2013). مقومات وممارسات الإبداع الإداري من وجهة نظر رياض الأطفال الخاصة في مدينة عمان، *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، *14* (3)، 445-470.

دروكر، بيتر (1988). *التجديد والمقاولة: ممارسات ومبادئ*، ترجمة حسين عبد الفتاح، عمان: مركز الكتاب الأردني.

جروان، فتحي عبد الرحمن (1999). *الموهبة والتفوق والإبداع*، دار الكتاب الجامعي، الإمارات العربية المتحدة.

جلدة، سليم بطرس وعبوي، زيد منير (2006). *إدارة الإبداع والابتكار*، عمان: دار كنوز، عمان.

جوبتا، برافين (2008). *الإبداع الإداري في القرن 21*، ترجمة أحمد المغربي، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.

حمادات، محمد حسن محمد (2008) *السلوك التنظيمي والتحديات المستقبلية في المؤسسات التربوية*، عمان: دار الحامد.

خليل، نبيل مرسي (1998). *الميزة التنافسية في مجال الأعمال*، الاسكندرية: مركز الاسكندرية للكتاب.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

رضا، حاتم على حسن (2004). الإبداع الإداري وعلاقته بالأداء الوظيفي دراسة تطبيقية على الأجهزة الأمنية بمطار الملك عبدالعزيز الدولي بجدة، *رسالة ماجستير غير منشورة*، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، جدة، المملكة العربية السعودية.

السلمي، سعود سعيد (2007). الإبداع الإداري والممارسات السلوكية لمديري مدارس التعليم العام بمحافظة جدة، *رسالة دكتوراه غير منشورة*، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

السلمي، علي (2001). *خواطر في الإدارة المعاصرة*، القاهرة: دار غريب للنشر، القاهرة.

الصيرفي، محمد (2009). *إدارة العمل الجماعي*، الاسكندرية: مؤسسة حورس الدولية للنشر والتوزيع.

الطويل، أكرم أحمد وسلطان، حكمت رشيد (2006). العلاقة بين الأسبقيات التنافسية والأداء الاستراتيجي – دراسة استطلاعية لآراء المدراء في عينة من الشركات الصناعية في محافظة نينوى، *المجلة العربية للإدارة*، *26* (1).

عباس، شريف احمد (2010). سلوكيات القيادة التحويلية وأثرها على الإبداع التنظيمي، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

العبيدي، بشار محمد والعزاوي، سحر أحمد (2010). الإبداع المنظمي وأثره في تحسين جودة المنتج – دراسة تحليلية لآراء عينة من العاملين في الشركة العامة للصناعة الكهربائية الوزيرية، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، 84، 208-242.

العزاوي، نجم ونصير، طلال (2012). أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*، 33، 24-66.

عساف، محمود عبدالمجيد (2015). استراتيجية مقترحة لإدارة الإبداع كمدخل لتحقيق الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي واستراتيجية مقترحة لتمكينه، *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية*، *3* (9)، 109-145.

عكروش، مأمون نديم وعكروش، سهير نديم (2004). *تطوير المنتجات الجديدة*، دار وائل للنشر، الأردن.

العريقي، منصور محمد (2012). *طرق البحث العلمي*، صنعاء: مكتبة الأمين.

العواد، عبدالله (2005). واقع الإبداع الإداري وسبل تطويره، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عوض، عاطف (2013). *أثر تطبيق عناصر الإبداع الإداري في التطوير التنظيمي – دراسة ميدانية على العاملين في مؤسسات الاتصالات الخلوية في لبنان*، جامعة القلمون الخاصة، دير عطية، سورية.

القطاونة، منار (2000). المناخ التنظيمي وأثره على السلوك الإبداعي – دراسة ميدانية للمشرفين الإداريين في الوزارات الأردنية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، الجامعة الأردنية، الأردن.

محمد، قريشي، (2008). الإبداع التكنولوجي كمدخل لتعزيز تنافسية المؤسسات الاقتصادية، *مجلة علوم إنسانية*، 37.

كوك، بيتر (2010). *إدارة الإبداع*، ترجمة خالد العامرة، القاهرة: دار الفاروق للنشر والتوزيع.

المبيضين، محمد ذيب والطراونة، محمد أحمد (2011). أثر التمكين الإداري في السلوك الإبداعي لدى العاملين في البنوك التجارية الأردنية، *مجلة دراسات العلوم الإدارية*، *38* (2).

المشوط، محمد سعد (2011). أثر بيئة العمل على الإبداع الإداري – دراسة تطبيقية على أكاديمية سعد العبدالله للعلوم الأمنية في دولة الكويت، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

المطيري، فيصل غازي عبدالعزيز (2012). أثر التوجه الإبداعي على تحقيق ميزة تنافسية - دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية، *رسالة ماجستير غير منشورة*، جامعة الشرق الأوسط، الكويت.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

هورايب، فرانسيس (2003). *تكوين الثقافة الإبداعية الأخذ بيد ذوي الرؤية والمشاكسين وغيرهم من مثيري المتاعب المفيدين في مؤسستك*، ترجمة محمد سمير العطائي، العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية.

نصر الدين، بن نذير والزين، منصوري (2006). الإبداع كمدخل لاكتساب ميزة تنافسية مستدامة في منظمات الأعمال، *الملتقى الدولي حول العلاقة التي تربط الإبداع بالميزة التنافسية في ظل بيئة تتصف بالتعقيد*، جامعة البليدة، الجزائر.

Al-Nashmi, M. & Zin, S. (2011). Variations in communication satisfaction of academic staff in universities in Yemen depending on national culture. Cross Cultural Management: An International Journal, 18(1), 87-105.

Badot, O. (1999) Et autres, dictionnaire du Marketing, Paris: Economica.

Chase, R. B., Aquilano, N. J., & Jacobs, F. R. (2004). Operations management for competitive advantage. USA: McGraw-Hill Companies.

Cohen, B. J. (1999). Fostering innovation in a large human services bureaucracy. Administration in Social Work, 23(2), 47-59.

Dobni, C.B. (2011). The relationship between an innovation orientation and organizational performance, International Journal of Innovation Management, 14(2), 331-357.

Ekvall, G. (1996). Organizational climate for creativity and Innovation. European Journal of work and organizational psychology, 5(1), 105-123.

Human, G. & Naude, P. (2010). Relationship and innovation orientation in a business-to-business context, South African Journal of Business Management, 41(4), 59-70.

Jezycki, A. (1997). An Analysis of the Relationship between Creativity Style and Leader Behavior in Elementary, Middle and Secondary Schools, Unpublished PhD Dissertation, University of San Francisco, San Francisco.

Juran, J. M. (2003). Juran on leadership for quality. New York: Simon and Schuster.

Krajewski, Lee J. & Ritzman, Larry P. (1999). Operations Management: Strategy and Analysis, 5th Ed., USA: Addison-Wesley.

Krejcie, R. V., & Morgan, D.W. (1970). Determining Sample Size for Research Activities, Educational and Psychological Measurement, 30(3), 607-610.

Lachmann, J. (1993) Le financement des stratégies de l'innovation, Paris: Economica.

Myers, S., & Marquis, D. G. (1969). Successful industrial innovations: A study of factors underlying innovation in selected firms (pp. 69-17). Washington, DC: National Science Foundation.

Porter, M.E., (1995). Competitive Advantage: Creating and Sustaining Superior Performance, New York: Simon & Schuster.

Scott, S., and Bruce, R. (1994). Determinants of Innovative Behavior: Apath Model of Individual Innovation in the Work Place, Academy of Management Journal,37(3), 580-607

Shank, J. & Govindarajan, V. (1993). Strategic cost management: the new tool for competitive advantage. New York: Simon & Schuster.

Slack N., Chambers S. & Harland, Christine & Harrison, Alam & Johnston, Robert (1998). Operation Management, 2nd Ed. London: Pitman Publishing, Co.

Ussahawanitchakit, P. (2012). Organisational Learning, administrative innovation, technical innovation, and competitive advantage: evidence from electronics businesses in Thailand, Journal of International Management Studies,12(1), 85-96.

WILSON, J. (1966). Innovation in Organisations: Notes toward a Theory, In J. Thompson (Ed.), Approaches to Organizational Design, Pittsburgh: University of Pittsburgh Press.

Zaltman, G., Duncan, R., and Holbek, J. (1973). Innovation and organizations. New York: Wiley.

https://doi.org/10.20428/AJQAHE.10.3.8

Contents:

Subject	Page
Editorial	1
Academic Performance of the Faculty Members as Perceived by Students of the Faculty of Education at the Universities of Dongola, Gedaref Dr. Majzoob Mohammed Dr. Mahgoup Mohammed Dr. Musa Hamed Dr. Mohammed Dawood	3
Current Practices of Quality Assurance in the College of Business Administration at King Saud University: Faculty Members' Perspectives Mr.Nasr Ali Mohammed Hatram Dr. Suliman Zakaria Suliman Abdalla	19
The level of Applying Total Quality Standards in Graduate Studies at Palestinian Universities, Gaza Dr. Hamed N. I. Alqedra	55
Areas of Developing University Education in some Saudi Universities from the Point of View of Staff Members: A Field Study Dr. Nawaf Abdulla ALrawaili	79
Current Situation of Scientific Research at the University of Jordan from the Viewpoint of Graduate Students Dr. Atif Omar Bin Tareef Prof.Dr. Ziad Ahmed Twissi	113
A proposal to Raise the Level of Competitive Advantage of Scientific Research from the Teaching Staff's Perspective in Higher Education Institutions - the Kingdom of Bahrain Dr. Ahmed Noshy Anis ELsherbiny Elbaz	133
Motivations to Enroll in Education Graduate Programs in Jordan: A Qualitative Field Study at Yarmouk University Prof.Dr. Mohammad Farhan Alqudah Dr.Mohammad Ali Asiri	161
The Relationship between Administrative Innovation and Competitive Advantage in Yemeni Private Universities Dr. Murad Mohammed Al-Nashmi Ms. Huda Ahmed Aldois	181

Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education (AJQAHE)
University of Science and Technology
P.O. Box: 13064
Sana'a, Republic of Yemen
Email: tdc@ust.edu

III: Referring and Publication Procedures:

1. The AJQAHE undertakes to inform the researcher(s) of the receipt of the paper and whether it is accepted for publication or not.
2. If the research is provisionally accepted, then it is refereed by experts who are confidentially selected. Experts judge the originality and novelty of the research, and its scholarly contribution, and how far the researcher(s) was/were in compliance with research conventions in the field. The referee is requested to indicate whether the research paper is valid for publication or not.
3. In case the referees have certain comments and observations about the research paper, they are sent to the researcher(s) to make the necessary modifications, provided that the research paper is sent back to the Journal within a maximum of one month. Otherwise, the research paper will be disregarded.
4. The researcher will by informed of the decision within three months –at most- from the date of submission. If accepted, the researcher will be informed of the date of publication and the Journal volume number.
5. In case the research paper is accepted for publication, the AJQAHE reserves the right to make any stylistic or any other necessary changes so as to make the paper in conformity with its standards and conventions.
6. After the Editorial Board's endorsement for publishing the research paper, all copyrights devolve to the AJQAHE.
7. Any information given in the research papers represents their authors; it does not necessarily reflect the opinions of the Editorial Board, the University or the Advisory Board.

- Introduction: This should cover the theoretical framework and previous studies conflated together in a scholarly critical manner. The Introduction includes these sub-headings: problem statement; research questions/ hypotheses; terms and delimitations.
- Methods: This includes study method, population and study sample, research tools and procedures.
- Results: results should be presented according to the order of the research questions/hypotheses in a sequential manner.
- Discussion: in this section results should be deeply and thoroughly discussed on the basis of previous studies and theoretical framework mentioned in the Introduction, or any other relevant studies.
- Conclusions and Recommendations: The main study results should be presented here, in view of which recommendations and suggestions are to be made and proposed.
- References: the AJQAHE adopts the format of APA (American Psychological Association) 5th edition., which is as follows:
    - References should be alphabetically ordered, starting with the author's last name followed by the first name.
    - Titles of reference should be underlined; no numbering is required.
    - When books are used as references, author (s) should be given in full, followed by the year of publication in brackets, the title Italicized, and publishing house and place of publication.

    Example: Ellis, Rod (1997). SLA Research and Language Teaching. Oxford: Oxford University Press.

    - When journals are used as references, author (s) should be given in full, followed by the year of publication in brackets, the title, journal name Italicized, volume number and page numbers.

    Example: Nation, Paul (2014). How much input do you need to learn the most frequent 9,000 words? Reading in a Foreign Language, 26(2): 1-16.

    - Observing documentation ethics and rules by acknowledging sources of information used. Plagiarism software will be used to detect any violation of such citation rules.

2. The researchers are requested to write and sign a cover letter (using the approved form), indicating that the research has been published before, or submitted for publication ant any journal.
3. All research papers and relevant correspondence should be sent to this address:

Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education (AJQAHE)

General Submission Guidelines

1. The AJQAHE is concerned with research studies pertaining to quality assurance.
2. The AJQAHE publishes research papers only which are in conformity with common international standards of scientific research.
3. The AJQAHE accepts research papers in both English and Arabic on the condition that they fulfill the following:
   - They should not have been published before or submitted for publication in any other journal.
   - They should be written in a proper and an error-free language.
   - In case the research is extracted from a thesis, this should be clearly stated by the author.
   - The research should be computer-typed.
   - Research papers in Arabic should be double-spaced, and font size 14 (Traditional Arabic).
   - Research papers in English should be double-spaced, and font size 12 (Times New Roman).
   - Margins of all page sides should be 2.50 cm.
   - Tables and illustrations should be inserted in their right places with their descriptive titles and necessary information, using font size 12.
   - Number of pages should not exceed 25 (7000 words), including references and appendices and using A4 size paper.

II: Submission Procedures:

1. Researchers are requested to submit their papers in accordance with the following procedures.
   - Title page: the first page should be devoted to the title, provided that the number of words does not exceed (15) words. Name and address of the researcher should remain anonymous.
   - Abstract in Arabic: the second page should be devoted to the Arabic abstract whose words should not exceed 250 words, followed by keywords which should be a minimum of 3 words.
   - Abstract in English: the third page should be devoted to the English abstract whose words should not exceed 250 words, followed by keywords which should be a minimum of 3 words.

Website:

www.ust.edu/uaqe

Advisory Board:

Advisory Board Chairman:

Prof.Dr. Dawood A. AL-lHidabi - Yemen

Advisory Board Member:

Prof.Dr. Mahmood F.Okasha- Egypt
Prof.Dr. Ali Yaghi - Jordan
Prof.Dr. Sawsan Shaker - Iraq
Prof.Dr. Abdulazeez Barghouth - Malaysia
Prof.Dr.Mahmood AlWadi - Jordan
Prof.Dr. Fysal Alhaj - Sudan
Prof.Dr. Khaliel Al-khalieli - Bahrain
Prof.Dr. Hasan Zardani - Morocco
Prof.Dr. Siham Al-Qarwdhi - Qatar
Prof.Dr. Bashier Al-zughbi - Jordan
Prof.Dr. Abdulla Musllam - Saudi Arabia
Prof.Dr. Jawher Al-Madhhaki - Bahrain
Prof.Dr. Khaliel Al-Duliemi -Iraq
Prof.Dr. Henri Al-Awiedh - Lebanon
Prof.Dr. Nadia Badrawi - Egypt
Prof.Dr. Mohamed Badr Abu- lola - U.A.E
Prof.Dr. Younis Amr - Palestine
Prof.Dr.Nouria A. Al-Awadi- Kuwait
Prof.Dr.EsmailAlgabori- Iraq

Editorial Staff

Editor-in Chief

Prof.Dr. Dawood A. AL-lHidabi - Yemen

Editorial Staff Member

Prof.Dr. Sultan Abu Orabi Al-Adwan - Jordan
Prof.Dr. Mohamed R.Mahmood - Egypt
Prof.Dr. Mustafa Al-Bashier - Sudan
Prof.Dr. Nidhal Al-Rumhi - Jordan
Prof.Dr. Abdullatief H.Al- Hakeemi-Yemen
Prof.Dr. Mohamed A. Al-Soofi - Yemen
Prof.Dr. Emad Abu-Rub - U.A.E
Prof.Dr.Noman Qaid Al-Naggar
Raja Mohamed Deeb Aljaji

Editorial Secretary

Nesmah Sultan ALabsi

Language Editing

Dr. Abdulhameed Ashuja'a
Dr. Mohammed Hosin khaqu

To Contact

Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education
University of Science and Technology-Sana'a-Yemen
P.O.Box:13064 Tel:00967 1 373237 -2127
E.mail: tdc@ust.edu
Website: www.ust.edu/uaqe - http://ust.edu/ojs

The Arab Journal

for Quality Assurance in Higher Education

Volume 10 - No.29 2017

جامعة العلوم والتكنولوجيا
University of Science & Technology

The Arab Journal

for Quality Assurance in Higher Education

(Volume 10– No.29) 2017

A Refereed Arab Academic Journal, Published Bimonthly by the University of Science and Technology in collaboration with the General Secretariat of the Association of Arab Universities

p-ISSN: 2308-5347 e-ISSN: 2308-5355 INDEXED IN EBSCO

- **Academic Performance of the Faculty Members as Perceived by Students of the Faculty of Education at the Universities of Dongola, Gedaref**
  Dr. Majzoob Mohammed Dr. Mahgoup Mohammed Dr. Musa Hamed Dr. Mohammed Dawood
- **Current Practices of Quality Assurance in the College of Business Administration at King Saud University: Faculty Members' Perspectives**
  Mr.Nasr Ali Mohammed Hatram Dr. Suliman Zakaria Suliman Abdall
- **The level of Applying Total Quality Standards in Graduate Studies at Palestinian Universities, Gaza**
  Dr. Hamed N. I. Alqedra
- **Areas of Developing University Education in some Saudi Universities from the Point of View of Staff Members: A Field Study**
  Dr. Nawaf Abdulla ALrawaili
- **Current Situation of Scientific Research at the University of Jordan from the Viewpoint of Graduate Students**
  Dr. Atif Omar Bin Tareef Prof.Dr. Ziad Ahmed Twissi
- **A proposal to Raise the Level of Competitive Advantage of Scientific Research from the Teaching Staff's Perspective in Higher Education Institutions - the Kingdom of Bahrain**
  Dr. Ahmed Noshy Anis ELsherbiny Elbaz
- **Motivations to Enroll in Education Graduate Programs in Jordan: A Qualitative Field Study at Yarmouk University**
  Prof.Dr. Mohammad Farhan Alqudah Dr.Mohammad Ali Asiri
- **The Relationship between Administrative Innovation and Competitive Advantage in Yemeni Private Universities**
  Dr. Murad Mohammed Al-Nashmi Ms. Huda Ahmed Aldois